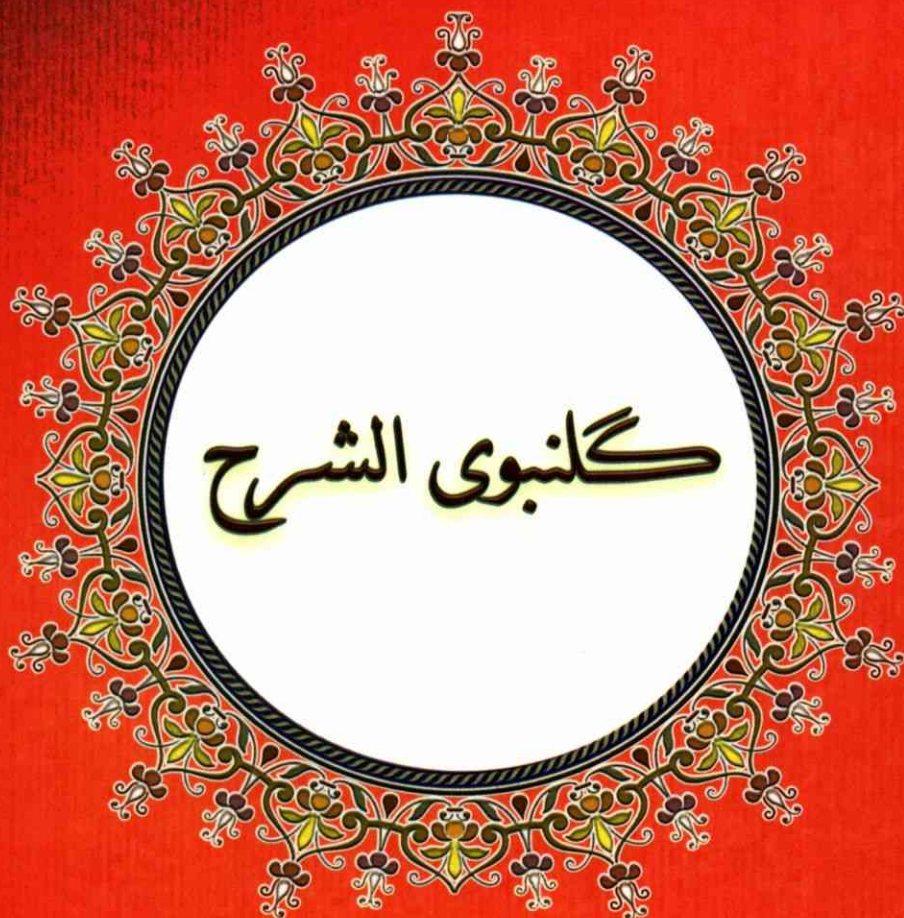


تصویر ابو عبد الرحمن الکردی



تألیف:

اسماعیل المعروف بشیخ زاده الکلنبوی

اعداد و تحقیق:

مسعود دانش پژوه (ده کا شیخانی)

# گلنبوی الشرح

تالیف:

الشیخ اسماعیل المعروف بشیخ زاده الکلنبوی

اعداد و تحقیق

مسعود دانش یزوه (درگانی)

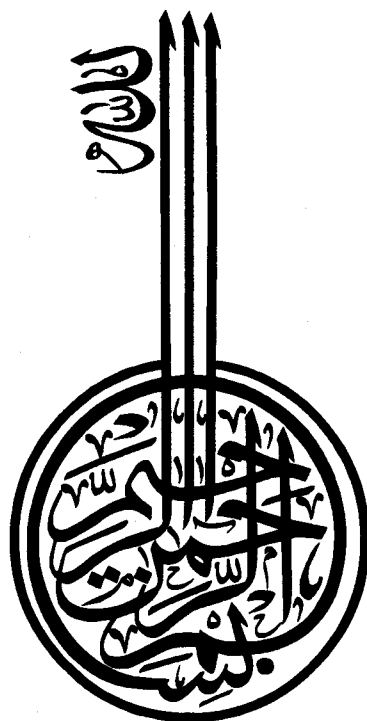
سرشناسه	: گلنبوی، اسماعیل بن مصطفی، - ۱۲۰۵ق.
عنوان قراردادی	: الایساغوجی، شرح
عنوان و نام پدیدآور	: گلنبوی الشرح / تالیف اسماعیل المعروف بشیخزاده الگلنبوی؛ اعداد و تحقیق مسعود دانش پزوه (ده گاشیخانی).
مشخصات نشر	: سندج: انتشارات شیخی، ۱۳۹۲.
مشخصات ظاهری	: ۳۴۷ ص.
شابک	: ۹۷۸-۶۰۰-۶۳۵۸-۱۶-۱
وضعیت فهرست نویسی	: فیبا
یادداشت	: عربی.
موضوع	: اثیرالدین ابهری، مفصل بن عمر، - ۴۶۶۰ق. . الایساغوجی -- نقد و تفسیر
موضوع	: منطق -- متون قدیمی تا قرن ۱۴
شناسه افزوده	: دانش پزوه، مسعود، ۱۳۴۰ -، گردآورنده
شناسه افزوده	: اثیرالدین ابهری، مفصل بن عمر، - ۴۶۶۰ق. . الایساغوجی. شرح
رده بندی کنگره	: BBR۹۱۳۹۲۸۰۹ گ۸ گ۸/
رده بندی دیویی	: ۱/۱۸۹
شماره کتابشناسی ملی	: ۲۹۴۸۹۶۰

## گلنبوی الشرح

تالیف: اسماعیل المعروف بشیخزاده الگلنبوی  
 اعداد و تحقیق: مسعود دانش پزوه (ده گاشیخانی)  
 ناشر: شیخی

سال و نوبت چاپ: ۱۳۹۲- اول  
 قیمت: ۱۳۰۰۰ تومان  
 حق چاپ برای صالح شیخی محفوظ است

مرکز پخش:  
 سندج- پاساژ عزتی- کتابفروشی شیخی





### ترجمة المصنف

هو علامة العصر و فريد الدهر الشيخ اسماعيل بن مصطفى بن محمود المعروف بشيخ زاده الكلنبوى نسبة الى مسقط رأسه بلدة «كلنبه» التابعة لولاية آيدين بالأناتول توفى ببلدة (ينكيشهر) التابعة لولاية تساليا سنة ١٢٠٥ هـ ق وهو من كبار محققى علماء الأتراك المتأخرين ذو التصانيف العظيمة و المؤلفات المفيدة اكثرها مطبوعة و متداولة بين الطلاب . منها حاشيته على حاشية مير ابى الفتح على شرح ملاحفى على آداب البحث للعضد و منها حاشيته العظيمة على مير أبى الفتح على شرح تهذيب المنطق و منها حواشيه على شرح العقائد النسفيه و منها كتاب كلنبوى برهان ومنها حاشيته العظيمة على العقائد العضديه.

## ترجمة المصحح

هو الملا مسعود بن محمد امين بن محمد رشيد، ولد في سنة ١٣٥٤ هـ.ش. في قرية «درگاشيخان» التابعة لقضاء مريوان بمحافظة الكردستان في ايران تربى تربية دينية في مرحلة الصبا تعلم القرآن و الكتابة و قرأ الكتب المتداولة في اللغة و الصرف و النحو مثل كتاب «احمدى» و «تصريف الزنجاني» و «الكافيه» و «السيوطى» و... و بعد ذلك ترك مولده متوجها الى قرية «نزمار» و تلمذ لدى الاستاذ الشيخ جلال الفاروقى مدة عام و بعدها انتقل نحو بلدة مريوان و تلقى العلم من الأستاذ الشهير الشهيد الملا برهان العالى عاما ثم ذهب الى الأستاذ الوارع الملا محمد افراز و بقى عنده خمس سنوات وأخذ منه علوما عقلية و عقلية مثل الحاشية فى المنطق و شرح العقائدالنفسية فى الكلام و گلنبوى آداب فى آداب البحث والمناظرة و جمع الجوامع فى الأصول و المنهاج فى الفقه و... ثم توجه إلى قرية «نگل» و بقى عندالأستاذ الفاضل الملا محمود المدرس إلى أن أخذ الإجازة العلمية منه فى عام ١٣٧٥ هـ.ش. و بعد أخذ الإجازة ذهب إلى بلدة سنندج و قام فيها بوظيفة الإمامة و اقامة لشعائر الدينية ثم منها إلى قرية «دادانه ملكشاه» و اشتغل بالمطالعة والتدريس و ارشاد المسلمين الى سنة ١٣٨٤م عاد الى بلدة مريوان و تعين اماما و مدرسا لمسجد المعراج و استمر الى الآن.

## هذا كتاب كلنبوى الشرح

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذى خصّ نوع الإنسان من جنس الحيوان بإكتساب المجهول من<sup>١</sup> المعلوم تصوراً<sup>٢</sup>، وتصديقاً<sup>٣</sup> والصلاة على محمد المؤيد بقاطع الحجة، وساطع البرهان<sup>٤</sup>، وعلى آله، وصحبه أجمعين. وبعد: فلما أتمست بعض أصحابى فى أثناء المذاكرة للرسالة الأثيرية الميزانية أن أكتب لهم شرحاً،

(١) قوله [خصص] أى ميّز [نوع الإنسان] الاضافة بيانّة. ١٢ [من جنس الحيوان] قيد بمن جنس الحيوان لئلاّ يرد على التخصيص نوع الجن فانهم فى الإكتساب كالإنسان تأمل - لعل وجهه انه لم يجعل الجن من جنس الحيوان بل قيل بعدم وجوده كما هو مذهب المنطقة فالتخصيص حقيقى وآلا فإضافى - محمد سعيد السيلكى \* والتخصيص اضافى واما الملائكة فعلومهم ضرورية (أى بديهى أى غير مكتسب) ابن الكاواوى. رحمه الله. وقوله [بإكتساب المجهول] أى اكتساب الانسان المجهول. لا اعرف صاحبه.

(٢) قوله [تصوراً] تميز. م س \* متنازع فيه للمجهول و المعلوم. ابن الكاواوى \* [تصوراً و تصديقاً] حالان عن قوله المجهول من المعلوم لانه مفعول للمصدر و اما خبر عن كان المقدرلان حذفه كثير أى سواء كان تصوراً أو تصديقاً.

(٣) قوله [المؤيد] المبعوث. خ. [بقاطع الحجة] من اضافة الصفة الى الموصوف و كذا ساطع البرهان. وقوله [ساطع] واضح. ١٢ \* والساطع الشئ المرتفع. ١٢.

يَحِلُّ عَقْدُ أَلْفَاظِهِ، وَمَبَانِيهِ، وَ يَوْضَحُ الْغَوَامِضَ مِنْ مَعَانِيهِ. وَلَمْ يَنْفَعْنِي  
التَّعَلُّلُ بِقُصُورِ بَاعِي، وَ قَلَّةِ مَتَاعِي، فَشَرَعْتُ<sup>٣</sup> إِجَابَةً لِأَقْوَالِهِمْ بِصَحْفٍ<sup>٤</sup>  
هَادِيَةٍ فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى يَوْمَ<sup>٥</sup> يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ مَا سَعَى شَائِيَةً إِلَى النِّجَاةِ

(١) قوله [يحل] اه في محلّ إستعارة مصرّحة تبعية حيث شبه كشف حقايقها بحل العقد فقوله شرحاً  
قرينة الألفاظ ترشيح او في كل من الشرح و الألفاظ إستعارة بالكناية حيث شبه الأول بإنسان  
يحلها و الثاني بالشئ المعقود اوفى الحل مجاز مرسل بمرتبين بأن يراد به مطلق التفكيك ثم بيان  
المعاني بعلاقة الإطلاق و التقييد و إضافة الألفاظ بيانية او لامية. قره داغى. وقوله [عَقْدَ] كَصَرْدٍ  
جمع عقدة. ١٢.

(٢) الضمير فى قوله الفاظه راجع الى الرسالة و التأويل هو ان يقال رجوعه اليها باعتبار الكتاب و  
كذا الحكم فى مَبَانِيهِ. احمد.

(٣) قوله [مبانيه] اى مسائله. وقوله [الغوامض] اى المشكلات. وقوله [باعى] اى يدى. وقوله  
[فشرعت] جواب لَمَّا والفاء زائدة خلافاً لابن مالك أو جوابه محذوف. يوسف الأصم.

(٤) قوله [بصحف هادية] فيه طىّ المسافة. ابن عثمان \* اى واضحة و هادية. احمد \* متنازع فيه  
لشرعت وإجابة. ابن الكازاوى.

(٥) قوله [فى الآخرة والأولى] اى الدنيا والقيامة أو المعنى هادية فى المرتبة الآخرة التى هى مرتبة  
المتنهيين و فى المرتبة الأولى التى هى مرتبة المبتدئين فافهم. محمد سعيد السيلكى. وقوله [يوم]  
ويوم. خ \* اما تفسير للآخرة أو من قبيل حافظوا على الصلوة والصلاة الوسطى. احمد \* ظرف  
للنجاة قدم عليها لرعاية الفقرة او بدل فى الآخرة وهو الأولى. والأولى ان يكون ظرفاً للهداية. ١٢.  
(٦) الأسبِكُ (اى الأولى) ترك يوم يتذكر إه. ابن العثماني محمد حسن رحمه الله.

عن الدَاهِيَةِ<sup>١</sup>، والطَّامَةِ<sup>٢</sup> الكبرى. اللَّهُمَّ اجعلنا من الواصلين الى الحقّ  
بالحقّ<sup>٣</sup>، و أغفرلنا، و لوالدينا، و لجميع الطالبين.  
قال شيخ<sup>٤</sup> الإمام العلامة قُدوةُ الحكماء، و أسوةُ العلماء أثيرالدين<sup>٥</sup>  
الأبهرى، غَشِيَةُ الغفرانُ و الرضوانُ الكبرى فى مفتَحِ الرّسالة:

(<sup>١</sup>) قوله [شائبة] اى واصلة إلى النجاة. سائلاً.خ. اى أنا \* وفى بعض النسخ سائقة. اى الرسالة.  
وقوله [الداهية] الأمر العظيم.

(<sup>٢</sup>) اسم من أسماء يوم القيامة \* اى مصائب الكبرى مثل الكفر مثلاً. لا اله الا الله.

(<sup>٣</sup>) قوله [اجعلنا من الواصلين] اجعلنا واصلين. خ. [إلى الحق] اى إلى الله. = وقوله [بالحق] اى  
بدين الإسلام. م. \* اى القرآن. =

(<sup>٤</sup>) قال فى القاموس الشيخ والشيخوخة من استبان فيه السنّ من خمسين او إحدى و خمسين الى  
آخر عمره و قد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل و قيل الشيخ هو صاحب الوقار علماً  
وعَمَلاً وكلا المعنيين محتمل. منه.

(<sup>٥</sup>) قوله [قُدوة] اى أُسوة \* اى مقتدا هم كان القدوة بكسر القاف وضمها مصدر بمعنى المفعول  
واسم لمن يقتدى به بمعنى الأسوة وإضافتها الى الحكماء لامية وهو جمع حكيم كالغرباء جمع  
غريب والحكيم اسم لمن يعلم أحوال أعيان الكائنات على ما هى عليه فى نفس الامر بحسب الطاقة  
البشرية. س. غ. وقوله [أسوة] ييشوا. كنز اللغة.

(<sup>٦</sup>) لقب. ١٢ \* اى مختاره والدين الإطاعة والإنقياد والعمل وقيل اثيرالدين لقب شيخ اللابهرى  
بفتح الباء وسكون الهاء اسم قبيلة واما الأبهرى بسكون الباء وفتح الهاء فغلط مشهور ولذا قيل إعلم  
أبهرأ وإقرأ أبهرأ. محى الدين.

(<sup>٧</sup>) قوله [الأبهرى] اسم قبيلة. وقوله [غشية] اى أحاطه. وقوله [الكبرى] صفة الرضوان بإعتبار  
المرضاة وصفة الغفران محذوف بقرينة اللاحق وهو ايضا بإعتبار المغفرة كما أوّل بعكس ذلك

[بسم الله الرحمن الرحيم] تیمنا باسمه العظیم، و تبرکاً بذکره الغنیم، و  
إمثالاً<sup>۱</sup> لما قاله حبیبه الحليمُ و هو: كلُ أمرذی بال لم یُبدءَ فيه باسم الله  
فهو أبتَر.<sup>۲</sup> و الباء متعلّق بمحذوف مؤخر یقدّر فی كل مقام فعلٌ یناسبه؛<sup>۳</sup>  
فیقدّر فی مقام التصنيف باسم الله أصنّفُ، و فی مقام القراءة باسم الله  
أقرءُ، و هكذا. وإنما یقدّر مؤخراً<sup>۴</sup> لأنه أھمُّ، وأدُلُّ على الإختصاص،<sup>۵</sup> و

قوله تعالى [إنّ رحمة الله قریب من المحسنین] ای إحسان الله. منه \* الظاهر ذکر الكبرى بملاحظة  
مجانسة الابهری والاولی تركه او تبدیله بما یجانسه سجعاً. ابن العثماني. وقوله [مفتّح] مفتّح.

(<sup>۱</sup>) قوله [تیمنا] ای تبرکاً. وقوله [الغنیم] بزرگ [وإمثالاً] فرمان برداشتن.

(<sup>۲</sup>) قوله [باسم الله] لیس المعنی أنه یجب أن یكون إبتداء الأمر باسمه تعالى بل أن یذكر قبل  
ذلك الأمر إسمه تعالى فلا یرد أن الإبتداء بالتسمیة لیس إبتداءً باسم الله تعالى لأن إسمه هو لفظ  
الله لا لفظ الإسم على أنه یمكن أن یقال قصد الإستعانة بجميع أسمائه تعالى إجمالاً فعبر عنها بلفظ  
الإسم كما قالوا فی الحمد لله. عبد الحکیم. وقوله [فهو أبتَر] ای مقطوع البركة. ۱۲.

(<sup>۳</sup>) قوله [والباء] ای فی بسم الله. وقوله [بمحذوف مؤخر] للحصر. وقوله [یناسبه] ای یناسب الفعلُ  
المقام.

(<sup>۴</sup>) قوله [یقدّر] للإختصار و علمه من قرینة المقام. منه. للسعد اله الأصغر. [مؤخراً] لأنه یفید  
التقدیم الإهتمام بشأن المقدم لأنهم یقدمون الذی شأنه أھم. کردی.

(<sup>۵</sup>) قوله [لأنه أھم] ای تقدیر المتعلق مؤخراً أھم. م س. [وأدُلُّ على الإختصاص] تبعاً لعلماء البلاغة  
حیث قالوا الإختصاص لازم لتقدیم ما حقه التأخیر نحو إیّاك نعبد و إیّاك نستعین. ملا احمد \* ای  
على إختصاص الفعل به و حصره فيه ای و لم یكن الفعل الا به و لم یوجد فی غیره. ابن الكازاوی  
رحمه الله \* والفرق بین الإهتمام و الإختصاص أن الثاني یقتضی الردّ على مدعی الشراكة والقلب  
دون الاول ومعنی إختصاص إسم الله تعالى بالإبتداء جعله من بین الأسماء مختصّاً بذلك قال

أدخلُ في التعظيم، و أوفقُ للوجود؛ لأنَّ وجودَ الله تعالى مقدَّمٌ على كلِّ شيء، و إسمه مقدَّمٌ على التَّصنيفِ. كيف لا و فيه إشعارٌ<sup>١</sup> بأنه لا يتمُّ الفعل، و لا يعتدُّ به شرعاً ما لم يُصدَّر باسم الله تعالى لما سبق من الحديث. و على هذا يكون الباء للإستعانة. و لك أن تجعله للملابسة؛ فيكون الظرف<sup>٢</sup>

---

العلامة السعد التفتازانى الظاهر أنَّ ههنا قصد أفراد لأنَّ ابتداء المشركين باسم اللَّاء و العزى كان لمجرد الإهتمام فعلى الموحَّد قطع شركة الأصنام. ابن الكاؤوى \* عطف السبب على المسبب. منه. (١) قوله [وفيه] أى فى التقديم. [إشعار] وجه الإشعار أن التقدير مؤخراً يوافق الدليل الدالَّ على ذلك بخلاف التقدير مقدماً فإنه يخالفه. ابن عث.

(٢) فيه إشارة الى أنَّ الباء للإستعانة و لذا قابله بقوله بعد و لك أن تجعله للمصاحبة و فى قوله هذا إشارة الى جواز كل منهما لكن الأول أولى لكن الحق بخلافه (لأنه يلزم أن لا يكون البسملة جزء من الكتاب لإستحالة الإستعانة فى شيء بجزئه تأمل) لما فيه من التحاشى عن جعل إسمه تعالى آلة. ابن الكاؤوى. وقوله [وعلى هذا] أى بناء على تقدير فعل يناسب مقام البسملة. ابن عثمانى.

(٣) قوله [ولك أن تجعله للملابسة] أقول قال البيضاوى وقيل الباء للمصاحبة و المعنى متبركاً بإسم الله أقرء إنتهى و إما أن يكون هذا من الإحتياك أى متبركاً بإسم الله و مصاحباً بإسمه أو الواو بمعنى او، او كان أو بغيره الناسخون فيكون هذا معنى آخر و التحقيق أنَّه بيان لحاصل المعنى فلا يرد ما أورده بعض فتأمل. ابن قزلبجى. رحمهما الله الملك المنجى اه \* للمصاحبة ظ... پ.. كما رأينا فى البيضاوى. ابن رر \* للمقابلة ظ. پ \* لكن الأول أولى لرعاية الأدب و قلة الحذف. منه. [فيكون الظرف] بإعتبار متعلقه - الأوَّلى - . ابن عثمانى.



حالاً من ضمير الفعل المحذوف. والتقدير متبركاً باسم الله أشرع فى تأليف هذا الكتاب هذا. ثم<sup>٣</sup> بعدما تيمّن بالتسمية أتى بالتحميد فقال: [نحمد الله]

(١) كذا يفهم من تفسير البياضى و صرح به بعض المحققين لكن قال بعض الأفاضل أن المفهوم من الكشف وغيره أن يكون متعلق الباء على كلا المعنيين واحداً و هو إبتداء أو ما يقوم مقامه و أماتقديهم فى الملابس متبركاً باسم الله تعالى إبتدائى فلا إشعار فيه بأن الإبتداء على وجه المتبرك (بأن الإبتداء على وجه المصاحبة ظ.). ابن زز \* لامفعولاً لعدم ملائمة المعنى على المفعولية ح إذ يكون المعنى بملابسة إسم الله أشرع. أبى العثمان \* وأما على تقدير كون الباء للإستعانة فالجار و المجرور ظرف لغو متعلق بالفعل المقدر و فيه قلة الحذف و موافقته مع جملة وبه نستعين على أن فى إختيار الجملة الفعلية تلميحاً الى الإعتراف بقصوره و عجزه عن إستقامة الإستعانة بإسمه تعالى بخلاف الجملة الإسمية من نحو بسم الله فإنها خالية عن الإشعار بذلك الإعتراف لدالاتها على الثبات و الدوام. نعمت زاده.

(٢) قوله [من ضمير المحذوف] من ضمير الفعل المحذوف. خ. [والتقدير] على التقديرين اوعلى الثانى فقط [متبركاً] أى مصاحباً مع التبرك. إ بن زر \* الأولى أن يقال ملابساً بسم الله أألف هذا الكتاب أما أولاً فلأن باء الملابس يلائمه تقدير ملابساً و أما ثانياً فلأن ذكر الشرع يومه كونه مقدراً و ليس كذلك بل المقدراً أألف كماصرح به سابقاً. نعمت زاده.

(٣) قوله [فى تأليف] إه الموافق فى تصنيف لكن أثره للتفنن وللإشارة إلى جواز تقدير أألف ثم إنه يتجه أنه لا يكون الباء متعلقاً بالمحذوف المؤخر على هذا التقدير إلا أن يقال إنه بيان لحاصل المعنى. وقوله [ثم] إعلم أن ثم ههنا ليس للتراخى لأنه إن كان فى موضع عطف المفرد ففيه التراخى و ههنا عطف الجملة فلا يكون التراخى. جلى. وقوله [أتى] أى المصنف. [بالتحميد] التحميد الحمد مرة بعد أخرى.

(٤) وههنا ثلاث صور أحدها ذكر التحميد و الثانى ذكره مع التسمية والثالث ذكره بعد التسمية فأجاب عن الاول بقوله أداء الخ، وعن الثانى بقوله و إقتداءً و عن الثالث بقوله و عملاً الخ. دره زیاره تى.

أداءً لشكر بعض ما أنعمَ عليه الربُّ الحميدُ،<sup>١</sup> وإقتداءً لأسلوب الكتاب المجيد، وعملاً بما وقع عليه الإجماع من السلف، وإمثالاً بما جاء من حضرة الرسالة مَعْدِنِ الحمد، والشرف. وهو:<sup>٢</sup> كلٌّ أمرضى بال لم يبدء فيه بالحمد لله فهو أقطع. وما يتوهم<sup>٣</sup> من التنافى بين الحديثين فمدفوع؛ أمّا بحمل البدء<sup>٤</sup> فى أحدهما، أو كليهما على الإضافي،<sup>٥</sup> أو العرفي؛ وإما

(١) قوله [بعض ما] أى الشئ. = [أنعم عليه] أى على المصنف. وقوله [الحميد] أى المحمود كما هو المناسب للمقام أو الحامد لنفسه ولا يخفى ما فى توصيف الربِّ هنا بالحميد من الحسن. إين الكاواوى.

(٢) قوله [وإمثالاً] عطف على قوله أداء. ابن احمد. [بما جاء] لما جاء. خ. وقوله [حضرة] التاء أصل الكلمة للتأنيث والوحدة. ١٢. [الرسالة] وهو محمد صلى الله عليه و سلم. ص خ. وقوله [وهو] أى ما جاء من حضرة الرسالة.

(٣) ج س. فإن قلت حديث الإبتداء مروي فى كل من التسمية و التحميد فكيف التوفيق قلت الإبتداء فى الحديث التسمية محمول على الحقيقى و فى التحميد محمول على الإضافى أو على العرفى أو فى كليهما على العرفى. عبدالله يزدى.

(٤) الإبتداء الحقيقى كون الشئ سابقاً بالنسبة إلى جميع ما عداه والإضافى كون الشئ سابقاً بالنسبة الى غيره. سواء تقدم عليه شئ من المقصود أو من غيره أو لم يتقدم شئ أصلاً و قيل بشرط أن يتقدم عليه شئ و العرفى كونه سابقاً بالنسبة إلى المقصود. بينجوينى عليه الرحمة.

(٥) قوله [فى أحدهما] وهو الحمد و فى البسملة على الحقيقى. ابن رر\* يظهر من عبارته أربع صور حمل بدء البسملة على الإضافى و الحمدلة على العرفى وعكس ذلك وحملهما على الإضافى وحملهما على العرفى و إما الحمد على الحقيقى ففى كليهما مهروب عنه و فى أحدهما لا يلائمه إهمالُ الشارح الاخذَ فتدبر. ابن العثمانى محمد حسن \* إما بجعل أحدهما على الإضافى وهو

بحمله على معنى التقديم يقال: بَدَأَ بالشئ إذا قَدَّمَهُ. صرَّح به بعض المحققين ناقلاً عن العرب. والحمد<sup>١</sup> هو: الثناء<sup>٢</sup> باللسان<sup>٣</sup> على الجميل<sup>٤</sup> الإختيارى<sup>٥</sup> نعمة، أو غيرها. والشكر فعل يُنبئُ عن تعظيم المُنعم بسبب

ما يكون سابقاً على المقصود و مسبقاً بغيره و حمل الآخر على الحقيقى و هو ما يكون سابقاً غير مسبوق أو بحمل كليهما على الإضافى أو العرفى ثم إنَّما يحتاج الى ذلك الدفع إذا كان الباء فى الحديثين صلة البدء و أمّا إذا جعل للإستعانة فلاحاجة الى ذلك. نعمت زاده. وقوله [أو كليهما على الإضافى] الإضافى قد يطلق و يراد به الأعمّ من الحقيقى و العرفى وهو مراد الشارح و قد يطلق و يراد به المبين للحقيقى و أعم من وجه من العرفى لكن ليس مراد الشارح رحمه الله. كاكه ملا.

(١) قوله [إما بحمله] أى البدء. وقوله [بَدَأَ] زيد [بالشئ] بدء الشئ. خ. [إذا قدمه] أى الشئ. وقوله [صرح به] أى بهذا الحمل. وقوله [والحمد] لغة. ١٢.

(٢) أى الذكر بالخير\* قيل قد يطلق الثناء على ما ليس بلسان حقيقة ككما أثبتت على نفسك فالقيد إحترازى لامستدرك و التعظيم مأخوذ فى الثناء على الأصح فلاحاجة إلى قيد زائد. قرلجى رحمه الله.

(٣) ذكر اللسان للتخصيص بالمورد أو لانه قد يطلق الثناء بمعنى ما (وهو التعظيم) يشمل غير فعل اللسان (كما قيل لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك لإستحالة اللسان فى حق الله تعالى. ١٢). والجميل صفة للفعل المحذوف و يتبادر منه (أى من الفعل المحذوف) الإختيارى كما صرَّح به الشارح رحمه الله فى شرح الكشف و يدل عليه إستعمال الكتاب المجيد و حمده تعالى على صفاته الذاتية بتنزيلها (أى صفاته الذاتية) منزلة الإختيارية أو على أن المراد بالفعل الإختيارى المنسوب إلى الفاعل المختار سواء كان مختاراً فيه أولاً. عبدالحكيم.

(٤) أى للمحمود و هو الظاهر و إختيار ليس بملحوظ فى التعاريف كما يدل على ذلك عباراتهم. ابن عث.

إنعامه. و يقال له <sup>١</sup> حمداً عرفاً فيبينهما <sup>٢</sup> عموم و خصوص من وجه. <sup>٣</sup> و فى التعريف تصريح <sup>٤</sup> بكون المحمود عليه إختيارياً. وما شاع من الحمد على الصفات الغير الإختيارية؛ <sup>٥</sup> فمحمول <sup>٦</sup> على تنزيلها منزلة الإختيارية ففى

(<sup>١</sup>) قوله [الشكر] لغة [فعل] والفعل يشتمل فعل اللسان والأركان و القلب. قره باغى. [ينبئ] أى يُشعر. ١٢. [عن تعظيم المنعم] إضافة المصدر إلى مفعوله. ١٢. [بسبب إنعامه] أى المنعم على الشاكر [ويقال له] أى للشكر.

(<sup>٢</sup>) أى بين الحمد و الشكر اللغويين المرادين ههنا عموم وخصوص من وجه و كذا بين الحمد اللغوى و العرفى واما النسبة بين الشكر اللغوى و الحمد العرفى مساواة بل ترادف تأمل. باشماقى. (<sup>٣</sup>) لأن مورد الحمد لا يكون إلا اللسان و متعلقه يكون نعمة و غيرها و متعلق الشكر لا يكون إلا النعمة و مورده يكون لساناً و غيره. م \* ما ذكره الشارح هو الحمد لغة و عرفاً و الشكر لغة و أما الشكر عرفاً هو صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه من السمع و البصر و غيرها إلى ما خلق لأجله و النسبة بين الشكرين عموم وخصوص مطلق و بين الحمدتين عموم من وجه و بين الحمد اللغوى و الشكر اللغوى كذلك كما قاله الشارح و بين الحمد و الشكر العرفيين عموم مطلق و بين الحمد اللغوى و الشكر العرفى عموم من وجه و الشكر اللغوى و الحمد العرفى مترادفان كما أفاده السيد. ابن عث.

(<sup>٤</sup>) حيث قال فيه على الجميل الإختيارى. ع \* ممنوع لجواز أن يراد بالإختيارى المنسوب إلى ذوى الإختيار وإن " صدرت بالإضطراورح لا يحتاج إلى التوجيه الآتى ويتضمن كونه تعالى فاعلاً مختاراً. ابن القره داغى.

(<sup>٥</sup>) كالصفات السبعة القديمة مثلاً من العلم و الكلام و القدرة و الحياة و الإرادة و السمع و البصر. وبعضهم قال و منها التكوين أيضاً فيكون ثمانية. نعمت زاده.

(<sup>٦</sup>) فى إستقلال مبدئها أو باعتبار ترتيب الآثار الإختيارية عليها. عبد الحكيم.

الحمد له تعالى إيماء إلى أنه تعالى فاعل مختار فيتضمن<sup>١</sup> الردّ على مَنْ يقول بالإيجاب كالفلاسفة.<sup>٢</sup> وما قيل:<sup>٣</sup> مِنْ إِنْ المحمود عليه لا يجب أن يكون إختيارياً وإنّ" وجب كون المحمود مختاراً؛ فليس على ما ينبغي. ولعل مراده<sup>٤</sup> أن يقول: لا يجب أن يكون إختيارياً بنفسه<sup>٥</sup> هذا. وعدل

(١) قوله [فاعل مختار] اذ الحمد كما قلنا ما يكون على ما هو بإختيار المحمود. ع. [فيتضمن] هذا الجواب بعد الجواب.

(٢) قوله [بالإيجاب] له تعالى. [كالفلاسفة] الفلاسفة جمع فلسفة مشتق من فيلاسوف أى محب الحكمة \* الكاف إستقصائية- بناء على أن المراد الإيجاب عنه لا وعليه وإلا لكان إشارة إلى المعتزلة- والتمثيل بنى على ظاهر مذهبهم وإلا فقد حقق أن تحقيق مذهبهم هو إختياره تعالى. ابن القر. (٣) أى فى الجواب عن الإعتراض السابق بما شاع اه يعنى ما قيل عوضاً عن الجواب الأول وهو فمحمول آه. ع.

(٤) قوله [فليس على ما ينبغي] أى غير سديد \* إذ الاتق بجلاله تعالى إثبات الإختيار له تعالى فى المحمود عليه أيضاً لا كما قاله المحشى محى الدّين فراجع. ابن العثماني حسن ره \* فإن قيل فعلى هذا يلزم أنّ الحمد على الصفات القديمة مثل العلم و القدرة لا يكون حمداً إذ إسناد تلك الصفات إلى ذات الله تعالى ليس بإختيار و الآلزم حدوثها أوجب بأنه لما كان تعالى مستقلاً فيها و غير محتاج الى أمر خارج فيها جعلت بمنزلة إختيارية. إبراهيم الحسينى ره. وقوله [مراده] أى القيل. (٥) بل بنفسه أو تنزيله منزلتها. ابن رر \* بل يكون إختيارياً إما بنفسه كالصفات الإختيارية أو بتنزيلها منزلة الإختيارى كما فى الصفات الغير الإختيارية المنزلة منزلة الإختيارى بإعتبار كونها مبادئ أفعال إختيارية. وههنا دقيقة تعرف بالتأمل الصادق. نعمت زاده \* قال بعضهم لفظ الإختيارى فى تعريف الحمد اللغوى بمعنى المنسوب الى الفاعل المختار سواء كان ذلك المنسوب إختيارياً أو لا فح لا يجب أن يكون المحمود عليه إختيارياً ويجب أن يكون المحمود مختاراً ولا يبعد

المصنف رحمه الله عن الجملة الإسمية<sup>١</sup> إلى الفعلية؛ تنبيهاً على عجزه عن إستدامة الحمد المفهومة من الإسمية. واختار الفعل المضارع<sup>٢</sup> ليدل على الإستمرار<sup>٣</sup> والتجدد. واختار هذه الصيغة الدالة على الحكاية عن نفسه مع أنها تدلّ على حمده<sup>٤</sup> بخصوصه؛<sup>٥</sup> تنبيهاً على أنّه وحده عاجز، وقاصر عن

أن يكون ذلك منشأً لهذا القول واختاره الفاضل مولانا عبدالحكيم فى حاشيته على المطول. نعمت ز. بل قد يكون إختيارياً بنفسه وقد لا بأن يكون آثاره المترتبة عليه إختياريةً كما فى الحمد على الصفات القديمة كما يأتى. ع.

(١) قوله [هذا] أى خذ هذا. [وعدل المصنف رحمه الله عن الجملة الإسمية] المشهورة للحمد وهو الحمد لله. ابن زر.

(٢) على الماضى الذى يدل على الإنقطاع دون الإستمرار. م س \* فإن الماضى يفيد التجدد بمعنى الحصول بعد العدم والمضارع يفيد بوا سطة غلبة الإستعمال الإستمرار التجددى بمعنى الحصول مرة بعد أخرى وهكذا. وأمّا الإسمية فلا يفيد التجدد وإن " أفادت الإستمرار. نعمت زاده.

(٣) الإستمرار على نوعين أحدهما: الإستمرار الدوامى والثانى: الإستمرار التجددى والثانى على نوعين أحدهما: الإستمرار الثبوتى والآخر: الإستمرار المنفى الأول فى الإسم والثانى فى الفعل الموجب والثالث فى المنفى. منه.

(٤) قوله [واختار هذه الصيغة] الدالة. ص خ \* أى الصيغة المتكلم مع الغير. ١٢. [على الحكاية عن نفسه] أى على دال الحكاية وهو أحمد الله. وقوله [مع أنها] أى الحكاية. [تدل على حمده] أى المتكلم. ١٢.

(٥) فيه أن صيغة المتكلم مع غيره لا تدل على حمد المتكلم بخصوصه بل تدل على حمده مع حمد غيره كما يشعر بذلك قوله تنبيهاً على أنّه الخ فالصواب أن يقال واختار هذه الصيغة الدالة على الحكاية عن نفسه مع غيره تنبيهاً الخ. نعمت زاده.

حمده تعالى كما هو حقه كما قال النبى عليه السلام: سبحانه اللهم لا أحصى ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك. فأدرج حمده فى تضاعيف<sup>١</sup> محامد سائر المؤمنين لعل<sup>٢</sup> يصير مقبولاً ببركتها و على هذا المنهاج «إياك نعبد وإياك نستعين». ولهذه<sup>٣</sup> الحكمة العظيمة، و الفائدة الجليلة شرعت الجماعة فى الصلوة. والله اسم لذات واجب الوجود<sup>٤</sup>.

(<sup>١</sup>) قوله [أنه] أى المصنف. وقوله [هو] أى ما. وقوله [لا أحصى] أى لأعد. ١٢. [كما أثنيت] أى كما تحصى الثناء أى كما تقدر على إحصاء الثناء على نفسك لأن المشبه هو الإحصاء وهو مقدر بالقدرة فافهم. مريوانى. وقوله [فأدرج] أى المصنف \* مفرع على الإختيار أو العجز. مريوانى. وقوله [فى تضاعيف] أى فى أفراد و جملة محامده اه. ع.

(<sup>٢</sup>) أى حمده \* أى راجياً أو رجاءً للقبول ببركتها لأنه خلط حمده بحمدهم وفيه مقبول الحمد كالأنبياء و الأولياء ولا يلىق بكرمه رد البعض و قبول البعض. عبد الحكيم.

(<sup>٣</sup>) من تقديم العلة على المعلول ليكون مفهوماً مع العلة فافهم. م س

(<sup>٤</sup>) قوله [الجليلة] الجليلة. خ. وقوله [والله إسم] اه المراد بالإسم هذا ما يقابل الصفة و اللقب و الكنية فإن قلت وضع العلم بإزاء ذاته تعالى فرع تعقله وإذا لم يعلم حقيقته تعالى لم يكن وضع العلم له قلت لانزاع فى وقوع تعقله تعالى بصفاته الحقيقية و الإضافية و السلبية و الفعلية على حسب مآظهر بالفيض الإلهي وهذا القدر من التعقل كاف فى وضع الأعلام و أما تعقله بكنه ذاته غير لازم فى وضع العلم كما فى وضع العام للموضوع له الخاص ثم ذلك إذا لم يكن الواضع هو الحق سبحانه وتعالى أما إذا كان الواضع هو فلا. نعمت. قيل علم لذاته المخصوصة لأنه يوصف ولا يوصف به ولأنه لا بدله من اسم تجرى عليه صفاته ولا يصلح له مما يطلق عليه سواء و لأنه لو كان وصفاً لم يكن لا إله الا الله توحيداً مثل لا إله الا الرحمن فإن الوصف كلى لا يمنع الشركة والأظهر أنه وصف فى الأصل لكنه غلب عليه بحيث لا يستعمل فى غيره تعالى فصار كالعلم مثل



المستجمع لجميع صفات الكمال، ونعوة صفات الجلال، والجمال  
 المتقدّس عن جميع صفات النقص، وسمات العجز. واختلف فى أنّه  
 مشتق و وصف فى أصله ثم غلب عليه الإسمية، أو هو إسمٌ

الثريا و الصّيق وأجرى مجرى العلم فى إجراء الوصف عليه وإمتناع الوصف به وعدم تطرق  
 احتمال الشركة إليه لأن ذاته من حيث هو لا باعتبار أمر آخر حقيقى أو غيره غير معقول للبشر  
 فلا يمكن أن يدلّ عليه بلفظ ولأنه لودلّ على مجرد ذاته المخصوص لما أفاد ظاهر قوله تعالى  
 وهو الله فى السموات معنى صحيحاً لأن لفظ الله ح يكون دالاً على شخص فيكون معنى الآية  
 الشخص الذى هو الذات المجرد فى السموات فيكون السماء ظرفاً لذلك الشخص المسمى بهذا  
 الإسم وهو فاسد ولأن معنى الإشتقاق الذات هو كون اللفظين مشاركاً للآخر فى الحروف الأصلية  
 والمعنى حاصل بينه وبين الأصول المذكورة خذ هذا وكن من الشاكرين. نعمت زاده. وقوله  
 [لذات] الظاهر أنّه بالإضافة وواجب الوجود كأنه علم تأمل. ابن قزلبى \* أعلم أن ذات الشئ  
 قديقال على حقيقته وقديقال على هويته الخارجية وقديقال على ما يقابل الوصف والمراد هنا  
 هو الثانى وهو يستعمل إستعمال نفس الشئ ولذا يجوز تكبيره وتأنيثه ثم إن الشئ وصف الذات  
 بالواجب الوجود و المستجمع لجميع صفات الكمال الخ لإيضاح ذات المسمى لا لإعتبار تلك  
 الصفات فيه و إلا كان المسمى مجموع الذات و الصفة وليس كذلك فإن المسمى الذات المعينة  
 فقط على الصحيح وتخصيص هذه الصفة بالذكر لأن وجوب الوجود بالذات مبنى كل كمال. نعمت.  
 وقوله [واجب الوجود] المراد بالواجب الوجود بالذات و إلا فيشمل الممكنات بأسرها وهو ما  
 لا يحتاج فى وجوده إلى علة و قيل هو ما يلزم من فرض عدمه محال. نعمت زاده

(١) قوله [المستجمع] صفة الذات. ١٢\* فإذا كان الله مستجمعاً لصفات الكمال و برياً عن شوائب  
 النقص والاختلال فالحمد له أولى و أعلى فكان كدعوى الشئ بيّنة كما قالوا. ابن زر. وقوله  
 [لجميع صفات] اه الشاملة لصفات الجمال أى الوجودية كالعلم و الصفات الجلال أى السلبية كليس

علمى لا إشتقاق له اصلاً. والذاهبون إلى الأول<sup>١</sup> على أقوال مختلفة<sup>٢</sup> متعددة فى مأخذه، والذاهبون إلى الثانى أيضاً على إختلاف، فى أنه إسم

بجوهر ولاعرض. قزلبجى. وقوله [ونعوة] بيانية. م س \* عطف تفسير على أن الكمال شامل لهما فافهم. ابن قزلبجى.

(١) قوله [صفات الجلال] الدالة على الغضب كالتقهار والسلبية كليس بجسم ولا بجوهر. ابن رر. [والجمال] الدالة على الرحمة كالوهاب أو الوجودية كقادر وقاهر وقدم الجلالية فى التقديرين لأن الخوف أهم ولأن التنزيه أعلى كما لا يخفى. ابن القزلبجى. وقوله [وأنه] أى أن الله \* [هل هو ظ.] وقوله [مشتق] اه من ولة بمعنى تحير فهو ولاء فعال بمعنى المفعول أى متحير فيه فقلبت الواو همزة لأنه وقع فى ابتداء الكلمة فصار إله ثم عرفت باللام فصار الإلاه ثم حذفت الهمزة إعتباطاً (أى بلا دليل) وادغمت اللام فى اللام فصار الله بمعنى المتحير فيه ثم غلب عليه الإسمية فجعل علماً لذاته تعالى وجوز سيبويه إشتقاقه من لاه يليه بمعنى تستر فأصله لاه فَعَلَ بمعنى مفعول كعدّد بمعنى معدود وسَلَبَ بمعنى مَسْلُوب ثم عرف باللام وأدغمت اللام فى اللام فصار الله بمعنى المستور وهذا الوجه أجمل وأقل تكليفاً ويدل على ترجيحه عبارة القاموس. كاكه مه لا. وقوله [ووصف فى أصله] أى لموصوف. وقوله [غلب عليه الإسمية] أى صار علماً. قوله [لا إشتقاق له أصلاً] صفة كاشفة. [والذاهبون إلى الأول] أى إلى كونه مشتقاً ووصفاً فى الأصل.

(٢) منهم من قال إنه مأخوذ من آله إذا تحير إذ القول تحير فى معرفته ومنهم من قال إنه من آلهت إلى فلان أى سكنت إليه لأن القلوب تطمئن بذكره والأرواح تكون أصلاً إلى معرفته ومنهم من قال من آله إذا فزع من أمر نزل عليه وآله غيره أجاره إذ العائر يفرع إليه فهو حجيره حقيقة أو بزعمه ويعد فيه أقوال متفرقة عدها يورث الملل. نعمت زاده. رحمه الله.

عربى،<sup>١</sup> أم هو إسم أعجمى.<sup>٢</sup> والحاصل أن فى هذه اللفظة الجليّة تحيّر فيها العقلاء؛ كما تحيّرُوا فى مسمّاها. وإنّما أتى باسم الذات ولم يأت بإسم من أسماء الصفات حيث لم يقل نحمد الخالق، والرّزاق، أو غيرهما للإستلذاذ، والتبرّك به<sup>٣</sup> ولثلا يُتوهّم إختصاص<sup>٤</sup> إستحقاقه الحمد لوصف دون وصف،<sup>٥</sup> وللتنبيه على الإستحقاق<sup>٦</sup> الذاتى للحمد.

(١) قوله [والذاهبون إلى الثانى] أى كونه إسمًا علميًا لا إشتقاق له أصلا. وقوله [فى أنه] أى أن الله. [إسم عربى] فحمله على العربى أحسن لأن لسانهم أفضل اللسان لقوله صلى الله عليه وسلّم انا و القرآن عربى و لسان أهل الجنة عربى. كاكه ملا.

(٢) وقوله [إسم أعجمى] قيل هو إسم سريانى أصله لاها غُرَب بحذف الألف الآخرة و إدخال اللام عليه.

(٣) قوله [والحاصل] أى من الأقوال. وقوله [الجليّة] الجليّة. خ. وقوله [والرّزاق وغيرهما] اوالرّازق وغيرهما. خ. وقوله [والتبرك به] أى بإسم الذات. م

(٤) لأن تعليق الحكم بالمشتق يدلّ على عليّة مأخذ الإشتقاق بخصوصه (أى المأخذ) له (أى للحكم) وهو (أى التوهّم) خلاف الواقع. كردى.

(٥) قوله [إستحقاقه] أى الله. وقوله [لوصف] بوصف. خ. وهو المذكور. م س\* لأنه إذا قيّد فعل بمشتق يكون مأخذ المشتق دليلاً لصدور الفعل كقولك أكرم العالم أى لعلمه و إرحم الفقير أى لفقره. كاكه مهلا. [دون وصف] وهو لمتروك. م س\* ولأن الذات جامع الصفات. ابن رر.

(٦) وههنا بحث وهو أن الإستحقاق الذاتى هو الإستحقاق بجميع الأوصاف كما أشار إليه السيّد فى حواش الكشف فقد إندرج فيه الإستحقاق بصفة التوفيق فلم أفرده بالذكر و يمكن أن يجاب بأنّ الإستحقاق الذاتى هو الإستحقاق بجميع الأوصاف الذاتيّة و لما لم يذكر غير الذات أعطيت حكمها فلا يندرج فيه الإستحقاق بصفة التوفيق على أن الإستحقاق بجميع الأوصاف لا يستلزم

وفسّر بعضهم الإستحقاقَ الذاتى بالإستحقاق بجميع الصفات، والإستحقاق الوصفى بالإستحقاق ببعضها، وبعضهم فسّر الأولّ بإستحقاقه تعالى بصفاته الذاتية،<sup>١</sup> و الثانى بإستحقاقه بصفاته الفعلية.<sup>٢</sup> وإنما فسّروهما<sup>٣</sup> بهذين التفسيرين؟ لما سبق من وجوب كون المحمود عليه إختيارياً، إمّا بنفسه، أو بآثاره المترتبة عليه.<sup>٤</sup> والذاتُ من حيث هو ليس كذلك. أفاده<sup>٥</sup> بعض المحققين. وبعد التنبيه على إستحقاقه الذاتى بلفظة الجلالة أراد أن ينبّه

---

الإستحقاق بكل واحد ظاهر فذكر التوفيق تصريح بالإستحقاق الوصفى وإيماء إلى أن كل صفة من صفاته تعالى مستقل بإفادة الإستحقاق تبصر. نعمت زاده. رحمه الله تعالى وإيانا آمين.

(١) قوله [للتنبه على الإستحقاق الذاتى للحمد] لأنّ تعليق الحكم بالعلم يدل على علية الذات المسمى به (أى بالعلم) له (أى للحكم) كردى. وقوله [بصفاته الذاتية] الصفات الذاتية هى ما يوصف الله تعالى بها ولا يوصف بضدها نحو القدرة والعزة والعظمة وغيرها. تعريفات.

(٢) الصفات الفعلية هى ما يجوز أن يوصف الله بضده كالرضاء والرحمة والسخط والغضب ونحوها. تعريفات.

(٣) أى الإستحقاق الذاتى والإستحقاق الوصفى.

(٤) قوله [إمّا بنفسه] كما فى الصفات الفعلية \* كالإنعام \* أى نفس المحمود عليه. [وأبآثاره] كعلمنا وبصرنا مثلاً. ١٢. [المترتبة عليه] كما فى الصفات الذاتية.

(٥) قوله [و] حالية. [الذات] المتبادر من الإستحقاق الذاتى. ابن رز. [من حيث هو ليس كذلك] أى إختيارياً لا بنفسه ولا بآثاره إلخ. [أفاده] أى المفهوم.

على إستحقاقه الوصفى ببعض عظام صفاته<sup>١</sup> الفعلية فقال: [على توفيقه] التوفيق جعل الله تعالى فعل عبده موافقاً لما يُحبُّه ويرضاه. وقيل: التوفيق عند الأشعرى، وأكثر الصحابة خلق القدرة على الطاعة. وقال إمام الحرمين: هو خلق الطاعة. قال المحقق الدوانى: قلت الظاهر ما قاله الإمام فإن القدرة على الطاعة متحققة<sup>٢</sup> فى كل مكلف اللهم إلا أن يكون المراد القدرة المؤثرة القريبة التى هى مع الفعل<sup>٣</sup>؛ كما هو مذهب أهل السنة من أن الإستطاعة مع الفعل. وهو على خلاف ما عرفه بعض المتأخرين، من أنه

---

(١) قوله [ينبه على إستحقاقه] على كلا التقديرين. م س. وقوله [عظام صفاته] من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف. ابن أحمد.

(٢) قوله [لما يحبه ويرضاه] أى لما يحبه الله ويرضى الله به. وقوله [الأشعرى] هو الشيخ أبو الحسن الأشعرى رئيس أهل السنة والجماعة منسوب إلى الأشعر قبيلة أو موضع باليمن منها أبو موسى الأشعرى جد الشيخ فهو من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. قزلبجى رحمه الله. وقوله [الدوانى] جلال الدين. وقوله [متحققة] أى ثابتة.

(٣) وقوله [فى كل مكلف] فليس تلك القدرة أمراً مرغوباً ممتازاً به المصنف عن غيره حتى يحمد عليها. ع. \* مع أنه لا يقال له موفق. وقوله [اللهم] توجيه للأشعرى لعظم شأنه \* وقوله [إلا أن يكون المراد] أى بالقدرة فى تعريف الأشعرى. [القدرة] خبر كان \* أى القدرة الحادثة. م. وقوله [القريبة] لالبعيدة المعبرة عنها بتأدية الأسباب والآلات. م س. [التى هى] أى القدرة [مع الفعل] لالطمد ولا قبله.

جعل السَّبب موافقاً للمسبب إنتهى.<sup>١</sup> أقول: إذا كان مراد الأشعريّ بالقدرة فى تعريفه ما مع الفعل فهو، و تعريف الإمام، و التعريف الذى ذكرناه<sup>٢</sup> أولاً كلّها متحدةً بحسب التحقق؛<sup>٣</sup> بل الإختلاف فى الأخيرين إنّما هو فى المفهوم، ثمّ تعريف بعض المتأخرين أيضاً يساوى سائر التعريفات بحسب التحقق؛ إذ المراد بالسبب هو سبب الخير و الطاعة. والمراد بالمسبب هو الطاعة بدليل أنّ التوفيق المطلق<sup>٤</sup> لا يستعمل إلا فى الخير. وجعلُ سبب الطاعة موافقاً لها إنّما هو بخلقها فتأمل، ثمّ إنّ كلاً منها يجوز أن يُراد ههنا؛ فالمعنى على الأول: نحمد الله على جعله فعلنا موافقاً لما يحبه،

---

(١) قوله [كماهو] أى هذا. وقوله [الإستطاعة] وهى القدرة المؤثرة. ع. وقوله [وهو] أى تعريف الإمام. وقوله [من أنه] أى التوفيق. وقوله [للمسبب] وهوالطاعة. وقوله [إنتهى] أى كلام الدوانى. ١٢.

(٢) قوله [فى تعريفه] أى فى تعريفه له أى للتوفيق أو فى تعريف التوفيق. وقوله [فهو] أى مراد الأشعريّ. وقوله [والتعريف الذى ذكرناه] وهو جعل الله اه.

(٣) فيه مسامحة و المراد تلازمها فى الخارج بمعنى أن تحقق كل منهما يستلزم تحقق الآخر و كذا فى قوله يساوى سائر التعريفات مساهلة فالمراد الإستلزام الخارجى لا الإتحاد الذاتى فاعرفه. منه.

(٤) قوله [الأخيرين] وهما تعريف الأشعريّ والإمام بقرينة الآتى. ١٢. وقوله [أيضاً] أى كتعريف الشيخ الأشعريّ أو كما أن التعاريف المتقدمة متساوية بحسب التحقق. ابن رر. وقوله [التوفيق المطلق] أى بدون التقييد بخير أو شر. م س.

ويرضاه حيث<sup>١</sup> هداًنا للإيمان، والإسلام، وجعلنا من أمة محمد عليه الصلوة، والسلام، وعلى الثانى: على خلقه قدرتنا على الطاعة، وعلى الثالث: على خلقه طاعتنا، وعلى الرابع: على جعله سبب طاعتنا من العقل، والنظر الصحيح موافقاً لها. ومآل كلها<sup>٢</sup> واحد كما لا يخفى. [ونسأله هداية طريقه]<sup>٣</sup> السؤال الطلب على وجه التفرع، والإبتهاال. والهداية الدلالة.

(١) قوله [وجعل] اه إستأناف بيانى ذكر لتحقيق المساواة. م س. الضمير فى [موافقاً لها] وفى [بخلقها] راجع إلى الطاعة. وقوله [فتأمل] إشارة إلى أنه يتجه عليه أن جعل المعرف قرينة على التعريف فاسد وإلا لم يجز إنتقاض شيء من التعاريف بأنه غير مانع مثلاً يقال فى تعريف الإنسان بالجوهر الحساس أن المراد بالحساس الحساس الناطق بقرينة أن إستعمال الإنسان لا يكون إلا فى الحيوان الناطق. ابن القره داغى \* يشير بالتأمل إلى أن الدوائى غير قائل بما قلنا بل إلى ما قال فى منهوة من أن المساواة يراد بها الإستلزام الخارجى. كاكه ملا. وقوله [إن كلاً منها] أى من التعريفات. ١٢. الضمائر المذكورة فى: جعله، يحبه، يرضاه. كلها عائدة إلى الله. وقوله [حيث] علة للحمد. ١٢.

(٢) قوله [على خلقه] أى نحمد الله إلخ. الضمير فى خلقه، وجعله الآتى راجع إلى الله. وقوله [على جعله] أى نحمد الله إلخ. وقوله [والنظر] أى النظر المؤدى إلى المطلوب. م س. وقوله [موافقاً] للمقصود \* مفعول ثان لجعل. [لها] أى للطاعة. وقوله [ومآل كلها] أى التعريفات.

(٣) وقوله [هداية] هداة هدى وهداية أرشده فتهدى. قاموس \* شبه دين الإسلام بالطريق على سبيل الإستعارة المصرحة حيث ذكر المشبه به وهو الطريق وترك المشبه وهو دين الإسلام والقرينة إضافته إلى ضميره تعالى وذكر الهداية ترشيحاً. كاكه مهلا. [طريقه] بالإضافة للملابسة أى طريق يوصل إليه تدبر. ابن رر.



وقيل: الدلالة الموصلة إلى البُغية ذكره البيضاوى. وقيل: الدلالة على ما يوصل<sup>١</sup> إلى المطلوب. وقيل: الهداية خلق الإهتداء. وإستعمالها<sup>٢</sup> فى الدلالة مجازٌ. وفى مختار الصحاح هديته الطريق هدايةً أى عرّفته والمراد منها هذه الدلالة. والتعريف لإضافتها<sup>٣</sup> إلى الطريق. وطريق الله تعالى هو

(١) قوله [والإتهال] وهو الإجتهد فى الدعاء وإخلاصه. قاموس. وقوله [الدلالة] المطلقة. وقوله [الدلالة الموصلة] اه أى الإيصال الى المطلوب وهذا معنى الإلتزامى للدلالة المقيدة وتضمنى للهداية. ١٢ \* بالفعل تدبّر. ابن رر. وقوله [البُغية] هى بكسر الباء وضمها الحاجة. ١٢ \* أى المبتغى أى المطلوب. وقوله [الدلالة على ما يوصل] أى إراءة الطريق الموصل الى المطلوب أى المطلوب الخير إذ الدلالة الإرشاد برفق. ١٢ \* أى بالقوة. ابن رر.

(٢) قوله [إلى المطلوب] والفرق بين هذين المعنيين أنّ الأول يستلزم الوصول إلى المطلوب دون الثانى فإن الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب لا يلزم أن تكون موصلةً إلى ما يوصل فكيف توصل لزوماً إلى المطلوب. وقوله [وإستعمالها] أى الهداية. على القول الأخير.

(٣) قوله [و فى مختار الصحاح] أتى الشارح بهذا تقوية لما قاله أولاً. وقوله [أى عرفته] ويؤيد هذا قوله تعالى إنا هديناه السبيل إمّا شاكرًا و إمّا كَفُورًا لما روى عن المفسرين أنّ هديناه فى هذه الآية بمعنى عرفناه. نعمت زاده. قوله [والمراد منها] أى من الهداية \* أى المطلق. م \* أى فى المتن بل مطلقاً تدبّر. ابن رر. وقوله [هذه الدلالة] أى التى فى مختار الصحاح. ١٢ \* لكونه موافقاً لللفظ. وقوله [والتعريف] المستفادان (أى الدلالة والتعريف) من المختار والأول من القول الأول فى الشرح والثانى من المختار. مريوانى \* عطف تفسير للدلالة \* أى الهداية. ١٢ \* أى والتعيين الموصلة أوعلى ما يوصل أى التقييد بهما حاصل أو المراد أنّ التعريف لها مقيداً بأحدهما تعريف لها وقت إضافتها إلى الطريق. ابن القزلبجى. وقوله [لإضافتها] علة والمراد إياه.

الإيمان، وما يتفرّع عليه من الأعمال الصّالحة. وسؤال الهداية<sup>١</sup> إليه تعالى ههنا، إما طلب الدوام،<sup>٢</sup> والثبات عليه، وإما طلب الترقى، والتّدرج إلى أن بلغ قصوى مراتب الكمالات التى هى مرتبة المشاهدة والوصل. والواو إما عاطفة فتكون جملة المسئلة معطوفة على جملة الحمدلة، وإما حالية فتكون حالاً من الضمير المستكنّ فى نحمد. والتقدير نحمد الله على توفيقه سائلين منه الدوام، والثبات على طريقه، أو التّرقى، والتّدرج فى مراتب الكمالات، ثم لما وجب<sup>٣</sup> الصلوة على النّبىّ صلى الله عليه وسلم، وأصحابه ﷺ

(١) علّة لكون المراد من الهداية الدلالة المذكورة أولاً أو التعريف المنقول من الصحاح الجوهري إلا أن إضافتها (إلى الهداية) إلى الطريق ليست (إلى الإضافة) منحصرة فى مناسبتها (إلى الهداية) مع الدلالة المطلقة أو التعريف بل يناسب الدلالة على ما يو صل أيضاً فهى (إلى العلة) أعم تبصر. نعمت زاده. وقوله [ما يتفرّع عليه] أى على الإيمان. وقوله [وسؤال الهداية] إن قيل كيف يجوز للمسلم سؤال الهداية وهو الدلالة الموصلة إلى المطلوب وهو الإيمان فأجيب اهـ.

(٢) قوله [إليه] منه ظاهراً. وقوله [طلب الدوام] لأن المصنف دلّ على طريقه وعرف له فيكون سؤاله الدلالة أو التعريف تحصيلاً للحاصل فينبغى أن يؤول سؤال الهداية إلى طلب الدوام والثبات أو الترقى والتدرج الذى هو المقصود الأقصى منها (إلى من الهداية). نعمت زاده.

(٣) قوله [والتقدير] على الأخير إذ على الأول لا يحتاج إليه. مريوانى. قوله [والثبات عليه] أى على طريقه تعالى. وقوله [والتدرج] الأحسن التعرج. ابن رر. وقوله [التى] صفة القصوى. وقوله [المشاهدة] له تعالى [والوصل] والوصول. خ. أى إليه تعالى. وقوله [والواو] فى قوله ونسئله. وقوله [فتكون] أى جملة المسئلة [حالاً]. وقوله [وجب] [إستحسانياً]. =

عقلاً؛ لتوسطه بيننا، وبين الله تعالى، وتَسْبِيهِ في طرفنا<sup>١</sup> بنعمة الإيمان الذى يقتضى الفلاح، و النجاة من النيران، والدخول، و الخلود في دار الجنان، ومشاهدة جمال الرحمن، ولمعاونتهم<sup>٢</sup> له عليه الصلوة، و السلام في ظهور الإسلام، وشيوعه. و شرعاً لقوله تعالى: يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه، وسلموا تسليماً، ولما بين<sup>٣</sup> النبي عليه الصلوة والسلام كيفية الصلوة عليه حين سئل عنه بقوله: قولوا اللهم صل على محمد، الحديث، ولما روى

(١) اى بدليل عقلى لا وجوباً عقلياً تدبر. ابن زر. وقوله [لتوسطه] اه ناظر إلى وجوب الصلوة على النبي عليه السلام. منه \* الضمير في لتوسطه، وتسببه راجع إلى النبي. وقوله [طرفنا] ظفرنا ظ ب. ابن زر.

(٢) قوله [ولمعاونتهم] عطف على قوله لتوسطه إلخ. ١٢ \* اى أصحابه \* ناظر إلى وجوب الصلوة على الأصحاب. منه \* عطف على قوله لتوسطه والمعطوف والمعطوف عليه علتان لوجوب الصلوة على النبي وأصحابه عقلاً اى أما على النبي لتوسطه إلخ وأما على الأصحاب لمعاونتهم إلخ. نعمت

(٣) قوله [وشرعاً] عطف على قوله عقلاً \* اى بدليل شرعى لا وجوباً شرعياً فافهم. ابن زر. وقوله [ناظر إلى وجوب الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وقوله لما بين (الظاهر لما روى فافهم. ابن أحمد) ناظر إلى الأصحاب. منه. وقوله [ولما بين] اه عطف على قوله لقوله تعالى \* علة ثانية لوجوب الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم شرعاً. ١٢

عنه<sup>١</sup> ﷺ أنه قال: كل كلام لم يصدر بالصلاة علىَّ فهو أبتَر. أراد المصنف رحمه الله إردافَ التحميد بالصلاة عليه، وعلى آله سالكاً إلى نهج تحميده فقال: [ونصلي على محمد، وعِترته] الصَّلوة الدَّعاء. وإن أضيف إلى الله تعالى يكون بمعنى الرَّحمة<sup>٢</sup> بإعتبار غايتها<sup>٣</sup> التي هي من الأفعال لا بإعتبار مبدئها الذي هو من الإنفعالات. وعِترَةُ الرَّجُلِ نسلُهُ،<sup>٤</sup> و رهطُهُ الأذنونَ كذا

(١) قوله [سئل عنه] من الأصحاب حيث قالوا أمرنا أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك. ابن زر. وقوله [الحديث] أي إلى آخر الحديث. وقوله [ولما روى عنه] وإن كان ضعيفاً فالحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال. ابن زر.

(٢) قوله [أراد] اه جواب لما في قوله ثم لما وجب الصلوة الخ. ١٢. وقوله [إرداف التحميد] أي تعقيب التحميد. زر. وقوله [إلى] بمعنى على. [نهج] أي طريق تحميده أي كما أتى بالتحميد بالجملة الفعلية المصدرة بالفعل المضارع المتكلم مع الغير لما بين سابقاً كذلك أتى بالصلوة. ١٢. وقوله [تحميده] أي النبي. ١٢. وقوله [وإن أضيف] أي نسب. زر. وقوله [الرحمة] رقة القلب: دل نرم شدن.

(٣) أي الرحمة \* هي الإحسان لأن غاية الرحمة الإحسان. ١٢ \* لأن الرحمة عبارة عن رقة القلب وهي من لوازم الأجسام والله تعالى منزّه عن ذلك فلا بد أن يراد غايتها (أي الرحمة) ولازمها الذي هو (أي اللازم) الإحسان كما يراد ذلك من قوله تعالى إن رحمة الله قريب من المحسنين. نعمت زاده.

(٤) قوله [هي] أي الغاية [من الأفعال] أي الاختيارية التي يمكن صدورها. ١٢. وقوله [مبدئها] أي الغاية. [الذي هو] أي المبدء. [من الإنفعالات] لإستحالاته في حقه تعالى \* يعني قبول دل نرم شدن بکنند. وقوله [نسله] أي اولاده.

فى الصحاح الجوهرى. والمراد هو الآل، والأصحاب. ولو قال: و نصلى، ونسلم على محمد، وأصحابه متمثلاً لظاهر ما نزل، وموافقاً لما اشتهر لكان أولى وأظهر أما بعد: <sup>٢</sup> أما كلمة فيها معنى الشرط أصلها مهما يكن من شئ فحذفت مهما يكن من شئ وأقيمت هى مقامه فلتضمنها معنى الإبتداء لزم دخولها على الإسم، ولتضمنها <sup>٣</sup> معنى الشرط غلب دخول الفاء

(١) قوله [الأذنون] أى المقربون. لفظ الأذنون أفعال التفضيل أى الذين أقرب من النبى من غيره.  
١٢. وقوله [متمثلاً لظاهرها] من قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلّوا عليه وسلموا تسليماً. [نزل وموافقاً لما] من إرداف الصلوة بالسلام لكرهية أفراد أحدهما من الآخر لفظاً وأوخطاً. ١٢.  
(٢) بعد كثيراً جاء للمكان وقلما يَجِئُ للزمان. مصطفى البيتوشى \* أول من قاله داود أو كعب بن لوى عليه السلام. قاموس \* مهما مبتدأ قال فى معنى اللبيب ومعناه ما لا يعقل غير الزمان مع تضمين معنى الشرط وخبره فعل الشرط وحده أو الجواب وحده أو مجموعهما على الاختلاف ويكن تامة بمعنى يوجد وفاعله ضمير راجع إلى مهما ومن شئ بيان له وفائدته زيادة البيان والتعميم لا أن من زائدة وشئ فاعل يكن لبقاء المبتدأ بلا عائد إذ التقدير مع الإستغناء تكلف لا يصار إليه وقد يقال مهما خبر يكن على أنه ناقصة وشئ إسمه ومن زائدة لأن الشرط غير موجب عند أبى على والأول هو الوجه ولذا مال إليه الشارح چلبى.

(٣) قوله [فيها] أى فى أمّا. وقوله [ معنى الشرط] أى لاحرف شرط خلافاً لبعضهم فافهم. م س. [أصلها] أى أصل أمّا \* أى غالباً إذ لا يطرد فى النحو. أما قريشاً فانا أفضلها فإن التقدير مهما ذكرت قريشاً. عبدالحكيم على المطول. وقوله [فلتضمنها] وجه التضمن قيامه مقام مهما المبتدأ. ابن عث. وقوله [ولتضمنها] أى لقيامه مقام يكن فعل الشرط. ابن عث \* الضمائر المؤنثة فى فيها، أصلها، أقيمت، هى، فلتضمنها، دخولها، لتضمنها، جوابها الآتى، كلها عائدة إلى أمّا.

فى جوابها قضاءً لحق ما<sup>١</sup> كان وإبقاءً له على قدر الإمكان وبعد ظرف من الظروف المكانية لكن أستعيرهننا للزمان على ما إشتهر فى الألسنة وقال بعض الفضلاء: فيه بحث لأن أصحاب اللغة قالوا: هو من الظروف الزمانية. ولو كان<sup>٢</sup> فى الأصل من الجهات الست لبيّنوه سيما صاحب الصحاح إنتهى. وهو مبنى على الضم<sup>٣</sup> لكون المضاف اليه منوياً. والتقدير أمّا بعد زمن الحمدلة، والبسمة، والصلوة على النبى؛ [فهذه] جواب أمّا أى فأقول<sup>٤</sup> هذه. والمشار إليه بهذه العبارة<sup>٥</sup> المستحضرة فى

(١) قوله [غَلَبَ] لا يخفى أن غلبة دخول الفاء فى جواب مطلق الشرط، وأمّا دخول الفاء فى جواب أمّا لازم دائماً كما صرح به المحقق عبدالحكيم فى حاشية المطول إلا أن يقال جرى على مذهب المرجوح. ابن الكاؤوى. وقوله [قضاء لحق ما] وهو الابتدائية والشرطية. م.

(٢) قوله [وبعد] هو من الغايات ولها حالات ثلاث فإنها إمّا أن يذكر معها المضاف إليه أولاً وعلى الثانى إمّا أن يكون نسبياً منسياً أو منوياً فهى على الأولين معربة وعلى الثالث مبنية على الضم. عبدالله يزدى. قوله [قالوا هو] أى بعد. وقوله [ولو كان] أى بعد.

(٣) قوله [وهو] أى بعد [مبنى على الضم] أمّا بنائه على الحركة للفرق بين البناء العارض واللازم وأمّا على الضم فلجبر ما عرض من الوهن والخفة بسبب حذف المضاف اليه بأقوى الحركات أولتخالف حركة بنائه حركة إعرابه فإنه فى حالة الإعراب لعدم تصرّفه فى الأغلب كان إمّا مجرورين أو منصوب على الظرفية أوليكمل له جميع الحركات. نعمت زاده.

(٤) لإحتياجه الى ذلك فافهم. ابن قزلبجى.

(٥) قوله [بهذه العبارة] بهذه العبارات. خ \* حيث إنها دالة على المعانى المخصوصة أو المعانى المخصوصة المعبر عنها بالألفاظ المخصوصة ويجوز أن يكون إشارة إلى النقوش الكتابية الدالة

الذهن سواء قدمت الديباجة على التأليف، أو أخرت، و سواء<sup>١</sup> كانت الرسالة عبارة عن أى احتمال من الإحتمالات التى سنذكرها. وذلك لأن<sup>٢</sup>

على الألفاظ المخصوصة وإلى المركب من الإثنين أو الثلاثة فيجوز هنا إحتمالات السبعة التى يجوز فى الرسالة تأمل. نعمت زاده. وقوله [المستحضر فى الذهن] أى لا فى حس البصر. رر.

(١) قوله [سواء] اه الغرض من هذا الكلام رد ما ذكره بعض الأعلام فى مثل هذا المقام من أن وضع الدباجة إن كان قبل التصنيف فهو إشارة إلى المعانى المخصوصة المرتبة فى الذهن وإن كان بعده فهو إشارة إلى الأمور الموجودة فى الخارج ووجه الرد ظاهر مما قاله الشارح وله وجه آخر وهو أنه لا وجود للألفاظ المرتبة ولللمعاني فى الخارج فما قيل انه إذا كان وضع الديباجة بعد التصنيف فالإشارة إلى الحاضر فى الخارج لا يستقيم إلا أن يراد به الإشارة إلى نقوش الكتابة دون الألفاظ ودون معانيها ودون المركب من الإثنين أو الثلاث منها ولا يخفى أن فيه نظر بعد لأن الحاضر لا يكون إلا شخصاً واحداً أو من البين إذ ليس المراد وصف ذلك الشخص ولا تسميته بذلك الاسم كما قاله الشارح. نعمت زاده \* سواء اسم مصدر بمعنى الإستواء ويوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى إلى كلمة سواء بيننا وبينكم وما بعده فى تأويل مبتدأ هو خبره والتقدير وكونها قبل التصنيف أوبعده سواء. نعمت. \* إذ لا وجود (فى الخارج فضلاً عن إحساسها رر) للألفاظ المرتبة (والأفالمترفة موجودة. قزلىجى.) ولللمعاني فى الخارج. - عبدالله يزدى.- وذلك لأن الألفاظ وإن كانت موجودة فى الخارج لكنها لترتيبها وتعقبها فى الوجود لا يمكن حضورها فيه وأما معانيها فلأنها أمور عقلية غير موجودة فى الخارج. خلخالى. وقوله [وسواء] اه أقول فى ذلك نظر لأن المعنى يصير على بعض التقادير هذه العبارات ألفاظ ونقوش أو ألفاظ ومعان ولا يخفى عدم صحة الحمل فتدبر (إشارة إلى حذف مضاف لا يقال لكل لصحة الحمل على ما قاله المصنف. منه). ابن رر.

(٢) قوله [وذلك] كون المشار إليه العبارات الخ \* الأخصر الأولى المراتب الحاضر فى الذهن. [لأن]

علة للتعميم الأول مع تضمين تعليل تعبيره عن غير المشاهد له فاعرف. ابن رر.



الغرض وصف نوع تلك العبارات بكونه رسالة، وتسميتها بها؛ سواء وجد ذلك النوع فى ضمن هذا الشخص، أو غيره من الأشخاص. ولا جرم أن ذلك النوع ليس له وجود عينيّ فى الخارج؛ فلا تكون الإشارة إلا إلى الصّور الذهنيّة تنزيلاً لها منزلة الأمور الحسيّة [رسالة] أعلم أن الرسالة، والكتاب، وما جعل جزءاً منهما من الفصول، والأبواب<sup>٢</sup> إمّا عبارة عن الألفاظ، أو المعانى، أو النقوش، أو الألفاظ والمعانى، أو الألفاظ والنقوش، أو المعانى والنقوش، أو الألفاظ والمعانى والنقوش، فهذه الإحتمالات سبعة ذكرها الشريف العلامة فى حاشية المطول. وزاد بعضهم ما زادوا. والمختار أنها عبارة عن الألفاظ المعيّنة الدّالة على المعانى المخصوصة فحينئذ يكون إطلاق الإسم الموضوع بازاء الكتاب كالفتاح<sup>٣</sup> أو بازاء أجزائه

(١) قوله [بكونه] أى نوع تلك العبارات [رسالة وتسميتها] أى تلك العبارات [بها] أى برسالة.

(٢) قوله [هذا الشخص] أى الذى صنّفه المصنف وكتبه. ع \* وهو الرسالة. ١٢. وقوله [الصور] أى صورة الألفاظ [الذهنية] أى المستحضرة فى الذهن المنزلة بسبب الترتيب منزلة الشئ الواحد فاعرف. ابن قزلبجى. وقوله [والأبواب] والمقدمات. ابن رر.

(٣) قوله [المطول] والشرح الشمسية. ١٢. وقوله [وزاد] على السبعة المذكورة. م س. قوله [والمختار] المختار. وقوله [الفتاح] الكتاب السكاكى.

كالمقدمة، والفنون، والأبواب، والفصول على<sup>١</sup> المعانى، أو النّقوشِ مثلاً مجازاً [فى علم المنطق]<sup>٢</sup> ويسمى علم الميزان أيضاً أمّا تسميته بالأول

(١) قوله [أوبأزاء أجزائه] معطوف على قوله بازاء الكتاب \* والضمير فى أجزائه راجع إلى الكتاب. وقوله [على المعانى] متعلق بالإطلاق. وقوله [أو النّقوشِ] وغيرها من الإحتمالات المذكورة.

(٢) قد شاع إستشكال ظرفيّة علم المنطق للرسالة وأمثالها إذ ليست الرسالة التى هى الألفاظ المخصوصة على ما هو المختار والحقيقة مطروقة فى علم المنطق الذى هو معان مخصوصة بل العكس أقرب لما شاع من قولهم الألفاظُ قوالب المعانى وهى وإن لم تكن ظروفًا حقيقةً فهى دالة عليها وأجيب بوجوه خمسة الأول: حملُ مثله على الإستعارة المكنية بأن شبه ههنا الدالُّ والمدلول اللذان هى الرسالة وعلم المنطق بالظروف والمظروف تشبيهاً مكنوناً فى النفس لعلاقة الإرتباط بين شيئين فى كلٍّ منهما ولم يذكر من أركان التشبيه سوى المشبه ودلّ على التشبيه بذكرهما يخص المشبه به وهو لفظة فى والثانى: حمله على الإستعارة التبية لان الحالة التى بين مُطلقٍ دالٍّ ومدلولٍ بالحالة التى بين مطلق ظرف ومظروف واستعيرت الحالة الثانية للأولى ثمّ الحاليتين الجزئيتين فاستعير لفظة فى الدالة على الحالة الجزئية الثانية للحالة الجزئية الأولى تبعيّة الإستعارة فى الحاليتين المطلقتين والثالث: حمله على الإستعارة التخيلية بأن شبه الهيئة المنتزعة من الظرف والمظروف والإرتباط بينهما لعلاقة شدة التمكن فى كلٍّ واستعير الأولى الدال على الثانية إلا أنه لم يصرح من المركّب المستعارٍ بالإلفظة فى إكتفاءً بدلالتها عليه والرابع: حمله على التشبيه البليغ أى رسالة كأنها فى علم المنطق لشدة إرتباطها به والخامس: حمله على حذف والتقدير فى بيان علم المنطق والمراد هذه الألفاظ كان البيان محيطاً بها فجعل الشمول العمومى كالشمول الظرفى ثم إن أريد بالبيان المعنى المصدرى فجعل شموله للألفاظ المخصوصة عموميات عمومًا وإن أريد به مايبين به فلاشكال هذا خلاصة ما ذكره البنانى فى حاشية جمع الجوامع فى قوله وسبعة كتب فى المقصوداه وإنما نقلناه الى هنا لكثرة إنتفاع المبتدئين به فى مواضع شتى. ابن الكازاوى رحمه الله.

فلأن النطق باطنياً كان، أو ظاهرياً يقوى، ويكْمُلُ بهذا الفن؛ فسمى باسم مشتق منه<sup>١</sup> وأما بالثانى: فلأن هذا الفن بالنسبة الى العلوم كالميزان بالنسبة إلى الموزونات الحسيّة (فسمى باسم المشبه به<sup>٢</sup>. خ) [أوردنا فيها] أى فى الرسالة صفة للرّسالة، أو إستئناف بيانيّ فتبصّر [ما يجب] وجوباً عادياً، أو إدعائياً [إستحضاره لمن يبتدئ فى شئ من العلوم]<sup>٥</sup> أى علم كان

(١) قوله [باطنياً] وهو الإدراك. ١٢. وقوله [ظاهرياً] وهو التكلم. قوله [فسمى] أى هذا العلم \* تسميته للمكمل بالكسر باسم المكمل بالفتح. ١٢ \* الضمائر فى: يقوى، يكمل، يسمى، منه. راجع الى النطق.

(٢) أى التعاريف والدلائل أو أى تعاريف ودلائل العلوم أو أى تعاريف العلوم ودلائلها والإضافة فى الكل ظرفيّة مجازيّة تأمل. ابن زر. وقوله [فسمى بإسم المشبه به] المحسوس كالميزان. ١٢. (٣) أى ذكرنا \* جواب عن سؤال مقدر بناء على أنّه إستئناف بيانيّ إذ الإستئناف البيانيّ أن يكون جواباً وبياناً لما قبله وهو أن يقال إن الرسالة يجب فيها إستحضار البصيرة وغيرها هل هما ثابتان أم لا فأجاب بقوله أوردنا فيها اه ولعل هذا وجه التبصر. عثمان. عليه الرحمة.

(٤) قوله [فتبصر] أشار بالتبصر إلى الفرق بين إستئناف البيانين والنحويين فإن الأول جواب لسؤال مقدر (إقتضته الجملة السابقة) والثانى كلام مستأنف \* ولم يقل اونحوى لماتصور أن كل إستئناف بيانيّ نحوى بدون العكس. وقوله [ما يجب] أى يحسن ويليق. بردهى.

(٥) قوله [وجوباً عادياً] أى لاعقلياً (صرفاً) وإلا لم يمكن الإبتداء بشئ من العلوم قبل تحصيله ثم الأحسن إستحسانياً بدل عادياً. ابن القره داغى. وقوله [فى شئ من العلوم] أى التعاريف والدلائل أو أى تعاريف و دلائل المعلوم أو أى تعاريف ودلائلها والمضافة فى الكل ظرفيّة مجاز تأمل. ابن

سوى المنطق فلا يلزم كونه آلةً لنفسه. وهذه العبارة 'صريحة' في أن آليته ليست مخصوصةً بعلم دون علم؛ بل هو آلة لجميع العلوم آليتها، ومآليتها ففيها حثٌ، وإغراء على تعلّم هذا العلم، وإيماء إلى أنه ينبغي؛ بل يجب للطالب أن يُشَمِّرَ ساقَي الجدِّ في تحصيله، وحفظه<sup>١</sup> لاسيّما (ما.خ) في هذه الرسالة. [مستعيناً بالله تعالى] حال من ضمير المتّصل في أوردنا. والظاهر مستعنيين إلا أنه تساهل في العبارة نظراً إلى الواقع وإغماضاً عن ظاهر

(١) هذا إذا كان المراد بما يجب إستحضاره المسائل المنطقية وأما إذا كان المراد به الإصطلاحات فلا حاجة إلى الإستثناء كما قاله المولى القره باغى. وقوله [كونه] أى المنطق. وقوله [وهذه العبارة] وهى أى علم كان. م.

(٢) كون هذه العبارة صريحة في آليّة المنطق لجميع العلوم ممنوع وسنده المذكور فى حاشيتنا على قوله سوى المنطق. نعمت زاده.

(٣) قوله [آلة] الآلة ما يكون واسطة بين الفاعل والمفعول فى وصول أثره إليه وسمى بها (أى بالآلة) المنطق لأنه (أى المنطق) واسطة بين الذهن والأمر المعلق له فى وصول ترتيب مخصوص إليها (أى إلى الأمور). البرهان. وقوله [ففيها] أى فى هذه العبارة.

(٤) الضمائر فى كونه، آليته، بل هو، تحصيله، حفظه. كلها عائدة إلى المنطق \* الضمير فى آليتها ومآليتها راجع إلى العلوم.

اللفظ [إنه<sup>١</sup> مفيد الخير و الجود] ما فى هذه الخطبة من الصنعة البديعة  
التي هى مراعاة<sup>٢</sup> النظر لا يخفى على اللبيب الخير.

تمهيد: إعلم أن كل علم مسائل كثيرة، تضبطها<sup>٣</sup> جهة<sup>٤</sup> واحدة

(١) قوله [والظاهر] وجه الظهور مطابقتها لقوله أوردنا. اسك بغدادى. وقوله [نظراً للواقع] لأن  
الإيراد فى الحقيقة للمصنف. وقوله [وإغماضاً عن ظاهر اللفظ] أى الجمعية. احمد. وقوله [إنه] أى  
الله \* بفتح الهمزة وحذف اللام اوبكسرها والجملة علة. ابن رر.

(٢) قوله [مفيد] مفيض. خ. وقوله [هى] [أى الصنعة] مراعاة النظر: وهى من المحسنات المعنوى  
فى العبارة والكلام. يوسف \* وهى جمع أمر وما يناسبه لابلتضاد نحو والشمس والقمر بحسبان  
والخير والجود كما هنا وبها يفهم تشابه الأطراف وهو أن يختم الكلام بما يناسب إبتدائه فى  
المعنى نحو لاتدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير فإن اللطف يناسب كونه غير  
مدرك الأبصار والخير يناسب كونه مدركاً للأشياء لأن المدرك للشئ يكون خبيراً به وكما فى  
نحو نحمد الله على توفيقه ومستعيناً بالله ونسئله هداية طريقه مع أنه مفيد الخير والجود فافهم.  
ابن رر \* وهى جمع أمر مع ما يناسبه كالخير والجود والسؤال والجود أو الخير وكالحمد مع  
التوفيق والهداية مع الطريق. منه.

(٣) قوله [لا يخفى] خبر ما \* وقوله [تضبطها] أى تجعل تلك المسائل مضبوطة بحيث لا يشذ منها  
ما يجب دخوله فيها. محمد أمين. هذه الجملة صفة للكثرة. شوقى. الضمير فى تضبطها للمسائل.

(٤) أى سبب واحد. ابن رر \* أى جهة وأمر صارسبياً لوحدة تلك الأمور المتكثرة فى ذاتها وا  
ستحسن بسببها عدها (أى الأمور) (وليس ذلك إلا بواسطة أمر مرتبط به بعضها) (أى عن  
الأمور ١٢) ببعض وصار المجموع به ممتازاً عن الطوائف الأخر سواء كان ذلك الأمر موضوع العلم  
بأن يكون موضوعات مسائله راجعة الى شئ واحد أو غاية بأن يتحد مسائله فى الغاية وجهة  
الوحدة الذاتية هى الموضوع لكونه أمراً ذاتياً لأن كون تلك الكثرة باحثة عن أحواله وجهة الوحدة

ذاتية، أو عرضية<sup>٢</sup> الأولى

العرضية هي الغاية إذ ذلك خارج عن الكثرة عارض لها فلا يكون أمراً ذاتياً فالشارح تسامح حيث قال الأولى كونها أي كون تلك الكثرة باحثة والمراد بكون الكثرة باحثة كون البحث واقعاً فيها لأن نفسها باحثة وهو ظاهر. محمد أمين. ﴿ شياً واحداً وتسميتها (أي الأمور) باسم واحد وتفرداً بالتدوين فإضافة الجهة إلى الوحدة لامية من قبيل إضافة السبب إلى المسبب. محمد أمين عليه الرحمة والغفران أمين \* أي شئ يكون سبباً لوحدة تلك المسائل أي لصيرورة تلك المسائل الكثيرة علماً واحداً وصفها أنها ذاتية أي داخلية في ذات المسائل وماهيتها وهي الموضوع لأن موضوع العلم داخلية في ماهية مسائله لأن المسائل مركبة من موضوع هو إما نفس موضوع العلم أو راجع إليه ومحمول هو حال له فتدبر. ابن رر \* إضافة إلى المسبب. قره داغى.

(١) قوله [ذاتية] صفة المضاف والمضاف إليه وكذا قوله عرضية. ابن القره داغى على برهان كلنبوى. وقوله [أو] أولمخ الخلو والأولى جعله وأو أفاهم. ابن رر.

(٢) عطف على ذاتية أي أو تضبطها جهة وحدة عرضية أي شئ يكون سبباً لجعل تلك المسائل الكثيرة علماً واحداً أو صفتها أنها عرضية أي خارجة عن ماهية المسائل وهي الفائدة أي أن المسائل كلها لما أفادت شيئاً صار ذلك الشئ سبباً لكونها علماً واحداً والفائدة خارجة عن ماهيات المفيدات هذا. ابن القزلىجى \* وهي الأمر العرضى الذى سبق منا الوعد إليه لكن هذه الجهة تتبع الجهة الأولى الذاتية في أنها تعد باعتبار المسائل الكثيرة علماً واحداً لكن الأولى لكونها أمراً ذاتياً لها فضل رجحان على الثانية لكونها أمراً عرضياً وذلك الأمر العرضى المسمى بجهة الوحدة العرضية ككونها أي ككون تلك المسائل آلة في العلوم الآلية كالنحو والصرف والمنطق مثلاً والآلة هي الوساطة بين الفاعل ومنفعله في وصول أثره إليه كالمنشار للنجار في وصول أثره وهو القطع. محمد أمين.

## حاشية جهة وحدة

إعلم: أن العلماء رحمهم الله جعلوا مسائل كثيرة متعددة باحثة عن شئ واحد علماً واحداً مع أن كل مسألة علم برأسه لأن العلم مافيه تصور وتصديق ولاشك أن كل مسألة من العلوم فيه تصور وتصديق وسببه إشتراك المسائل فى البحث عن الموضوع وفى الفائدة المترتبة عنها(اى عن المسائل)؛فلذلك سمي الموضوع فى هذه المسائل جهة وحدة لأنه باحث لتصيير هذه المسائل علماً واحداً وكذا الفائدة المترتبة عنها أيضاً إلا أن الأولى تسمى جهة وحدة ذاتية وهى قسمان: حقيقية وإعتبارية؛فالحقيقية كجسم الإنسان لعلم الطب، والإعتبارية كالكلمة والكلام لعلم النحو وهما بإعتبار إشتراكهما فى مفهوم لفظ موضوع جهة وحدة ذاتية، والأخرى تسمى جهة وحدة عرضية لأن الأولى داخل (وسترعوف أن الذاتى هو الذى يدخل فى حقيقة جزئياته أى ماهية أفراده. منه). فى ماهية ماتحته من الأفراد والأخرى خارج عنها(سيأتى أن العرضى هو الذى لا يكون داخلاً فى الماهية فتم البرهان. منه) لأن الفوائد خارجة عن المفيدات ألا ترى أن فائدة الشجر مثلاً الثمر،والثمر خارج عن ماهية الشجر وفائدة النحو العصمة عن الخطأ فى المقال.والعصمة أمر معنوى خارج عن ماهية النحو.والحاصل: أن الجهة الوحدة فى كل علم إما الموضوع او الغاية وكل واحد منهما يضبط المسائل بأثرها؛كما إذا قلت النحو علم باحث عن أحوال الكلمة والكلام يشتمل كل المسائل الكائنة فى النحو. وإذا قلت فائدة النحو حفظ اللسان عن الخطأ فى المقال يشتمل كل مسألة عاصمة عن الخطأ، وكل مسألة من النحو باحثة اه، وعاصمة اه؛فظهر الإشتغال فاحفظه. كاكه ملا.

الجهة الوحدة الذاتية للمسائل إما موضوعها، او محمولها، او نسبتها وأسقطوا النسبة عن الإعتبار لكون مطلقها معنى حرفياً،ولكون لاقوعها عديمياً بناء على أن المسئلة بحسب الظاهر قديكون سالبة وإن" دلت بالموجبة (المعدولة المحمول ظب)والمحمول لثلا يلزم ترجيح المرجوح؛ لأن الموضوع لكونه موصوفاً بالمحمول أرجح منه،والجهة الوحدة العرضية فى العلوم الآلية هى الغاية فقط وأما فى العلوم الغير الآلية هى حصول أنفسها بالذات وشئ آخر أعنى الفضل والكمال او الفوز بسعادة إحدى الدارين بالتبع، ثم: العلوم لما كانت مدونة فإطلاق إسم العلم على المسائل

يتصف بالتونين حقيقة وعلى تصديقاتها تتصف به تأويلاً أى بإعتبار المتعلق بخلاف إطلاقه على ملكة التصديقات فإنها لا تتصف به لاحقيقة و لا تأويلاً، ثم الملكة كيفية راسخة بخلاف الحال فإنها كيفية غير راسخة؛ فالنحو فى قولنا علمتَ النحوَ مفعولٌ على الإطلاق الأول ومفعول مطلق نوعى على الثانى ومفعول به على الثالث بإعتبار ذاته ومفعول مطلق أيضاً.

والبحث فى اللغة: التفحص، وفى عرف الآدبيين المناظرة و المواخذة ، و فى عرف الميزانيين إما حمل الشئ على الشئ إيجاباً سواء استدل عليه ام لا، او حمل شئ على شئ إيجاباً او سلباً بشرط الاستدلال عليه فالنسبة بينهما بالعموم من وجه والأول هو المراد هنا.

العرض هو: الخارج المحمول على الشئ فإن لحقه لذاته او لجزئه المساوى او لخارجه المساوى صدقاً او وجوداً يسمى بالإتفاق عرضاً ذاتياً. وإن لحقه لخارجه الأعم او الأخص او المباين يسمى بالإتفاق عرضاً غريباً وإن لحقه لجزئه الأعم يسمى عند القدماء عرضاً ذاتياً وعند الأخراء عرضاً غريباً. ومنشأ العروض إن كان واسطة فى الذهن فقط يسمى واسطة فى الإثبات، و إن كان واسطة ذهنأ وخارجاً يسمى واسطة فى الثبوت والثانى إن إتصف بالعرض أولاً وبالذات يسمى واسطة فى العروض. / محمد شفيح الأنبارى.

الوحدة الحقيقية تعرض على الواحد من كل الوجوه والإعتبارية تعرض على المتعدد بإعتبار إشتراكه فى ثالث يسمى جهة الوحدة اى: أمراً سبباً لوحدة المتعدد (الذاتى)؛ فإن كان تلك الجهة نوعاً تسمى الوحدة الناشئة منها مماثلة. كالوحدة العارضة على زيد وعمرو المشاركين فى الإنسانية، وإن كانت جنساً فتسمى الوحدة الحاصلة منها مجانسة. كزيد، وهذا الفرس المشاركين فى الحيوانية، وإن كانت إضافة فتسمى الوحدة مناسبة كبنوة زيد وعمرو المنسوبة إلى أبوة بكر، وإن كانت كمأ فتسمى وحدة مساواة. كدراهم لزيد، ودراهم لعمر المشاركين فى مرتبة العشرة، وإن كانت كيفاً فتسمى وحدة مشابهة كغرابين مشاركين فى السواد، وإن كانت أطرافاً كتعلين متوافقين فى جميع الجوانب فتسمى وحدة مطابقة، وإن كانت وضعاً فتسمى وحدة محاذاة. كسطحي الأفلاك المحاذيين فى جميع الأجزاء، وإن كانت خاصة فوحدتها تسمى مشاكلة كزيد وعمرو المشاركين



كونها باحثة<sup>١</sup> عن الأعراض<sup>٢</sup> الذاتية لشيء واحد

فى التعجب؛ فعلى هذا مشاركة مسائل العلوم فى العلوم فى الموضوع تسمى مجانسة؛ لأن موضوعات المسائل كمحمولاتها بمنزلة الجنس للمفردات و نسبها بمنزلة الفصل لها فوحدتها العارضة عليها الناشئة من الجهة الذاتية أعنى الموضوع تسمى مجانسة كما أن الوحدة العارضة على المسائل الناشئة من الجهة الوحدة العرضية أعنى الغاية التى هى خاصة لها تسمى مشاكلة، ثم إنه كما أن المسائل متعددة بالذات، و متحدة بالإعتبار كذلك موضوعات العلوم قد تكون متعددة فى نفس الأمر ومتحدة بالإعتبار، فإن شاركت فى أمر ذاتى فتسمى وحدتها مجانسة، او ماثلة، او فى أمر عرضى فتسمى وحدتها مشابهة او مشاكلة، او مناسبة، او مطابقة، او مساواة، او محاذاة. محمد شفيع الأنبارى.

(١) قوله [كونها] أى المسائل [باحثة] فيه مسامحة بل هى موضوعه الباحثة هى أعراضه الذاتية وإنما إرتكبت تلك المسامحة ليعلم أن الموضوع إنما يكون جهة وحدة من حيث كونها باحثة عنه تأمل. البرهانى \* والمراد بالبحث حمل الأعراض الذاتية على الموضوع كقولهم الكلى إما جنس او فصل او نوع والمعرف إما حد او رسم والقضية إما عملية او شرطية والقياس إما إقترانى او إستثنائى. وما وقع فى كتب القوم من تعاريف الكلمات والمعروف والقضايا والأقيسة فغير مقاصد بالذات بل بالتبع إذ البحث لا يحصل بدون تصور الموضوع والمحمول. من خط خط محمد البانى أستاذ المولى القزلبجى رضى الله عنهما.

(٢) أى عن الأحوال المسندة - (أى المحمولة كما يأتى. چورى.) - إلى شئ واحد. محمد أمين \* والعوارض الذاتية التى تلحق الشئ لما هو أى لذاته (أى لأجل أن ذاته متصف به فى الواقع. قزلبجى.) كالتعجب (أى كالتعجب المحمول عليه الشأن فأراد المصنف بالتعجب فى هذا الشرح إدراك الأمور) (أى يعلم ويفهم من الشعور بتلك الكثرة بالجهة الأولى ضمناً بل المعنى إن تحققت الأولى فى الواقع يستلزم تحقق الثانية فيه فالأولى ملزومة والثانية لازمة. يوسف الأصم.) (الغريبة وفى شرح المطالع الهيئة الإنفعالية للنفس الناطقة له. ماورانى.) (اللاحق لذات الإنسان

حقيقى،<sup>١</sup> أو إعتبارى بإعتبارها تُعدُّ تلك المسائل الكثيرة علماً واحداً، و  
الثانية: تابعة للأولى<sup>٢</sup> مثل كونها

وتلحق الشئ لجزئه كالحركة بالإرادة اللاحقة للإنسان بواسطة أنه حيوان أو تلحقه بواسطة  
أَمْخَارِج عنه مساوله كالضحك العارض للإنسان بواسطة التعجب. شرح.  
(١) وقوله [عن الأعراض الذاتية] المراد بالبحث عن الأعراض الذاتية حملها على موضوع العلم  
كقولنا المعلومات التصورية والتصديقية كليات وقضايا، أو على أنواعه كقولنا الحيوان جنس  
والإنسان نوع، أو على أعراضه الذاتية نحو الكلى إما جنس أو نوع، أو على أنواعها (أى أنواع  
الأعراض) نحو الجنس إما قريب، أو بعيد. من خط كتب من خط محمد البانى رحمه الله \*  
وموضوع العلم: ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية والمراد بالبحث عن الأعراض الذاتية للتصورات  
والتصديقات مثل ما ذكرنا: بأن يقال مثلاً المعلوم التصورى إما مفرد أو مركب وهو إما كلى أو  
جزئى وهو إما ذاتى أو عرضى وهو إما جنس أو نوع أو فصل. والعرضى إما خاصة أو عرض  
عام. والمركب إما حد أو رسم وكل منهما إما تام أو ناقص. والمعلوم التصديقى إما مفرد وبسيط أو  
مركب وهو إما قضية أو عكسها أو نقيضها وهى إما حملية أو شرطية. والمركب إما قياس أو  
إستقراء أو تمثيل وهو إما إقترانى أو إستثنائى. عبدالرحمن. وقوله [حقيقى] كالعدد الموضوع لعلم  
الحساب. شوقى.

(٢) قوله [أو إعتبارى] بأن يكون الموضوع أشياء متعددة فى الحقيقة لكنهما متناسبة فى أمر متحدة  
بحسبه. زين الدين. \* بأن تكون أشياء متعددة متناسبة تعدبها أمراً واحداً كالكتاب والسنة والإجماع  
والقياس المشاركة فى الدليل الذى هو جنسها فيكون موضوع علم أصول الفقه أمراً واحداً بالوحدة  
الإعتبارية. شوقى \* والإعتبارى كالتصور والتصديق للمنطق فإنهما جعلاً شيئاً واحداً بإعتبار النفع  
فى الإيصال. جورى. [بإعتبارها] صفة الجهة الوحدة الذاتية \* راجع للكون. وقوله [تابعة للأولى]  
وهى الجهة الوحدة الذاتية. ابن رر \* أى الذاتية فى أنها تعد بإعتبارها أيضاً المسائل الكثيرة علماً

آلة،<sup>١</sup> واستتباعها<sup>٢</sup> غاية<sup>٣</sup> فمن أراد تحصيل شئ من العلوم ينبغي له أن يعرفه بكلتا الجهتين، أو إحديهما ليقف على مسائله إجمالاً؛ فيأمن من فوات شئ مما يعنيه، وصرف الهمّة إلى ما لا يعنيه وأن يعرف موضوعه<sup>٤</sup>

واحداً ووجه تبعيتها لها أن الغاية للعلوم ومرتبّة عليها ومن أجزاء العلوم الموضوعات التي تكون الجهة الوحدة الذاتية عبارة عنها فتكون تابعة لها ضمناً. شوقي.

(١) في العلوم الآلية كالمنطق مثلاً إذ مسائله آلات لتحصيل سائر العلوم. شوقي.

(٢) الضمير في، كونها، إستتباعها، عائدة إلى المسائل \* فيه أيضاً مسامحة إذ هي (أي الجهة الوحدة العرضية) نفس الغاية وكان وجهه التنبيه على أن كون الغاية جهة وحدة بإعتبار كونها مستتبعة لها اعلم أن غاية العلم الآلي عند بعضهم هو تحصيل المألّى وغاية المألّى هو حصول نفسه المرتب عن تحصيله تأمل. البرهاني \* فيه مسامحة لأن جهة الوحدة العرضية هي نفس الغاية لاكون المسائل مستتبعاً لها والوجه في إرتكاب تلك المسامحة التنبيه على أن كون الغاية جهة واحدة إنما هو باعتبار كون المسائل المنطقية مستتبعاً لها. نعمت زاده \* قوله وإستتباعها: أي ومثل كون تلك المسائل مستتبعة ومتشاركة. شوقي.

(٣) أي في الغاية كالعصمة عن الخطأ في الفكر وقد تسامح فيه أيضاً حيث فسر جهة الوحدة العرضية باستتباع الغاية والحل أن جهة الوحدة العرضية نفس العصمة. شوقي.

(٤) قوله [ينبغي له] اهـ يعني لا بد على الشارع في العلم أن يتصور ذلك العلم قبل الشروع فيه إما بالجهة الذاتية أو العرضية فإن تصور أحدهما أستغنى عن الأخرى والجهة الذاتية هو التعريف بالذاتيات والعرضية هو التعريف بالعرضيات. جلال. الضمير في يعرفه، ومسائله راجع إلى الشئ \* [أن يعرفه] أي بتعريف مشتمل عليهما أو على أحدهما فقط \* أي يتصوره بتعريف مأخوذ من الجهتين. محمد أمين. وقوله [ليقف] أي ليخبر ويطلع. وقوله [يعنيه] أي يقصده. وقوله [وصرف]

ليتميز عنده تميزاً تاماً ذاتياً؛ فيحصل له زيادة<sup>١</sup> بصيرة فى شروعه، وأن يعرف غايتها<sup>٢</sup> ليحزم بان ليس سعيه عبثاً؛ فيزداد<sup>٣</sup> جدّاً، و نشاطاً فى تحصيله فنقول فى

تعريف المنطق باعتبار الجهة الأولى: إنه (علم) يبحث فيه<sup>٤</sup> عن أحوال المعلومات

بصرف. خ. [الهمة] قوة داعية إلى الفعل. وقوله [وأن يعرف موضوعه] أى يصدق بأن موضوعه كذا. م س.

(١) قوله [ليتميز عنده] الخ لأن تمايز العلوم بتمايز الموضوعات وذلك لأن المقصود من العلم بيان محمولات الموضوعات ومعرفة أحكامها فإذا كان طائفة من الأحوال والأحكام متعلقة بشئ واحد كالزوجة والفردية المتعلقة بشئ واحد هو العدد وطائفة أخرى منها (أى من الأحوال والأحكام) متعلقة بشئ آخر كالإعراب والبناء المتعلقة بالكلمة كانت كل واحدة منها علماً برأسه ممتازة عن حاجتها ولو كانتا متعلقتين بشئ واحد من جهة واحدة لكانتا علماً واحداً ولم يستحسن عد كل واحدة منها علماً على حدة. نعمت زاده. وقوله [فيحصل له زيادة بصيرة] يريد أن معرفة الشارع فى العلم بأن موضوعه أى شئ هو ليست بواجبة للشروع بل هى زيادة البصيرة فى الشروع لأن البصيرة قد حصلت بتصوره برسمه فتصور الموضوع لعه يفيد زيادة البصيرة لأصلها. نعمت زاده.

(٢) قوله [وأن يعرف غايتها] أى يصدق بأن غايته كذا. م س \* يعرف غايتها: أى واقعاً واعتقاداً \* والجمع هنا باعتبار الجماعة.

(٣) الضمائر فى له، يقف، يأمن، يعرف، عنده، شروعه، يحزم، يزداد. كلها راجعة إلى مَنْ.

(٤) قوله [الجهة الأولى] التى هى الجهة الوحدة الذاتية الاعتبارية اذ المعلومات التصويرية و التصديقية مغايران حقيقة لكن باعتبار أنهما داخلان فى مفهوم المعلوم الموصل إلى المجهول

التصورية،<sup>١</sup> و التصديقية؛<sup>٢</sup> من حيث صحة إيصالها إلى مجهول كذلك.<sup>٣</sup> و باعتبار الجهة الثانية: آلة قانونية، أو علم بها تعصم<sup>٤</sup> مراعاتها الذهن عن الخطأ فى الفكر، أو ملكة<sup>٥</sup> تعصم الذهن الخ. وضمن فى التعريف الأول

متحدان وهذا مثل الكلمة والكلام لعلم النحو. ملا. وقوله [إنه] أى المنطق [يبحث فيه] أى يحمل فيه. ١٢.

(١) قوله [المعلومات التصورية] والمراد بالمعلومات التصورية الأمور الحاصلة صورها فى العقل مجرداً عن الإذعان (كحصول صورة حيوان الناطق فإنه مجرد عن الإذعان وكذا جميع قول الشارح والكيليات . منه). محمد أمين. \* أى التعاريف \* نحو الحد موصل. م. س.

(٢) وهى ما حصل إدراكها على وجه الإذعان كوقوع النسبة (أراد بالنسبة التامة الخبرية. چورى). أو لاقوعها المدركة على وجه الإذعان - (كحصول صورة قولنا لأنه متغير وكل متغير حادث فإنه على وجه الإذعان وكذا جميع القضايا الآتية. ١٢). - محمد أمين \* نحو الشكل الأول منتج. م. س.

(٣) قوله [من حيث صحة] أى من حيث أن التعريف مما يتركب وكيف يتركب والدليل كذلك حتى يوصل الأول إلى مجهول تصورى والثانى إلى مجهول تصدىقى تأمل. ابن القزلبجى. [إيصالها] أى الذهن. م. [إلى مجهول كذلك] أى كالمعلومات فى مطلق النسبة إلى التصور و التصديق وإن " كانت بالقوة بالنسبة إليه وبالفعل بالنسبة إليهما فلا يتجه أن جعل المجهول تصورياً وتصديقاً ينافى إنقسام العلم إليهما. ابن القره داغى.

(٤) قوله [آلة] هذا اذا كان المراد بالمنطق المسائل التى هى قوانين أى قواعد كلية والثانى: على أن يكون المراد به التصديق بتلك المسائل والثالث: على أن يكون المراد به الملكة الحاصلة من تلك المسائل أعنى ملكة الإقتدار العامة الشاملة لملكة الإستنباط وملكة الإستحضار فافهم. ابن القزلبجى. [أو علم] أى تصديق [بها] أى بالقانونية [تعصم] أى تحفظ [مراعاتها] أى القانونية.

(٥) قوله [الفكر] هو ترتيب أمور معلومة للتأدى به إلى مجهول. ١٢. وقوله [أولمكة] أى قوة. ١٢.

الموضوعُ وهو: المعلومات التّصوريّة، والتّصديقيّة المقيّدة بصحّة الإيصال،  
و فى الثّانى الغايّة وهى: العصمة<sup>١</sup> عن الخطأ فى الفكر. ولكونه<sup>٢</sup> باحثاً عن  
أحوال المعلومات التّصورية والتّصديقيّة كان له قسمان<sup>٣</sup> تصوّرات،  
وتصديقات. ولكل منهما<sup>٤</sup> مبادٍ، ومقاصد؛ فمبادى التّصورات الكليات  
الخمس<sup>٥</sup> ومقاصدها القول الشّارح. و مبادى التّصديقات القضايا،

(١) قوله [العصمة] أى التى هى إصابة الذّهن إلى الصواب. شرح الشمسية.

(٢) أى المنطق \* علة كان له قسمان قدّم عليه. ابن رر\* وأنّ المعلوم التّصورى لا يوصل إلّا إلى  
المجهول التّصورى والمعلوم التّصديقى لا يوصل إلّا إلى مجهول كذلك وبهذا يتمّ العلة تأمل.  
البرهاني.

(٣) له: أى للمنطق \* قسمان: أحدهما تصوّرات أى متصوّرات أى مباحث متعلّقة بالمعلومات  
التّصورية والآخَر تصديقات أى متصدّقات بها أى مباحث متعلّقة بالمعلومات التّصديقية أى من  
موضوعات المسائل فتصير (فتصور. ظب) القسم الاول بالتّصورات والثّانى بالتّصديقات تعبير باسم  
أشرف أجزائه لأن المراد بالتّصورات مسائل موضوعاتها تصوّرات بمعنى متصوّرات وكذا  
التّصديقات. نعمت زاده.

(٤) قوله [ولكل منهما] الضمير راجع إلى التّصور والتّصديق بالمعنى الحقيقى بطريق الإستخدام على  
الشق الأخير فقط من الشقوق المارة إن كان المراد. ابن القره داغى. وقوله [فمبادى التّصورات] أى  
المبادئ الكائنة كينونة الجزء فى الكل من جانب التّصورات أى المباحث المتعلّقة بالمعلومات  
التّصورية. نعمت زاده.

(٥) لا يخفى أن النوع ليس من المبادئ إذ المراد بها (أى بالمبادئ) ما يبنى عليها المقاصد فإن قلت  
إنه قد يقع فى تعريفات الأصناف كما يقال الزنجى إنسان أسود قلت ماهيات الأصناف إعتبارية  
فيكون النوع جنساً إعتبارياً لها (أى للمبادئ) فأخذه فيها من حيث إنها جنس إعتبارى لها لا من

وأحكامها. ومقاصدها القياس. وله صورة، ومادة. وهو بحسب المادة خمسة أقسام، تسمى الصناعات الخمس. وهى البرهان، والجدل، والخطابة، والشعر، والمغالطة<sup>٢</sup> فانحصراً أبواب المنطق فى تسعة. ولما كان التصديق متوقفاً على التصور شرطاً<sup>٣</sup> أو شرطاً<sup>٤</sup> قَدَمَ مباحث التصورات

حيث إنه نوع وكان عدّه منها (أى من المبادئ) لعلاقة انه من لوازمات المقاصد فى الجملة كالكليات تأمل. البرهانى.

(<sup>١</sup>) قوله [ومبادئ التصديقات] أى المبادئ فى جانب التصديقات المباحث المتعلقة بالمعلومات التصديقية. نعمت زاده. وقوله [وله] أى للقياس. وقوله [بحسب المادة] فهو بحسب صورته منقسم إلى الإقترانى والإستثنائى بالتفصيل الآتى تركه لوضوحه. ابن القزلبجى.

(<sup>٢</sup>) البرهان: وهو المركب من مقدمات بديهية. ١١٢ \* الجدل: وهو لمركب من مقدمات مسلمة. ١٢ \* الخطابة: وهو المركب من مقدمات ظنية. ١٢ \* الشعر: وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس أو تنقبض \* المغالطة: وهو المركب من مقدمات شبيهة بالحق. ١٢.

(<sup>٣</sup>) بناءً على أنه بسيط. ١٢ \* إن كان التصديق عبارة عن الحكم أى الإذعان أى الإدراك الجزمى أو الظنى المتعلق بالنسبة التامة بين الموضوع أو المحمول كما هو مذهب الأصح. ابن القزلبجى \* أى على تقدير شرطية التصور للتصديق كما ذهب إلى ذلك الحكماء حيث قالوا إن التصديق هو الحكم فقط وتصور الطرفين شرط له (أى للتصديق) خارج عنه (أى عن التصديق) ووجه التوقف ح أن وجود المشروط متوقف على وجود الشرط قوله أو شرطاً: أى على تقدير شرطية التصور للتصديق على ما ذهب إليه الإمام من أن التصديق مجموع التصورات الثلاث والحكم والوجه فى التوقف ح أن وجود الكل متوقف على وجود الجزء. نعمت زاده.

(<sup>٤</sup>) بناءً على أنه مركب. ١٢ \* إن كان التصديق عبارة عن الإدراكات الثلاثة بشرط الحكم أى الإذعان أو عنها و عنه فإن الكل متوقف على الأجزاء كما هو مذهب الضعيف. ابن القزلبجى \*

على التصديقات، ثم لما كانت المقاصد موقوفة على المبادئ قدّم كلاً من المبادئ على مقاصديهما. وقد رتب المصنف رحمه الله الأبواب على وفق ما أشرنا إليه فصدر<sup>۲</sup> الرسالة بباب الكلّيات فقال: إيساغوجى: أى الباب

اختلاف است میان امام فخر رازی و حکما در تصدیق که آیا تصدیق بسیط است یا مرکب؟ امام می گوید: که تصدیق مرکب است زیرا که مجموع حکم و تصورات ثلثه تصدیق است، و حکما می گویند: که تصدیق بسیط است زیرا که نفس حکم است، پس تصورات ثلثه بمذهب امام شطراست و داخل و بمذهب حکما شرط باشد و خارج. شرح کبری.

(۱) قوله [قدّم] ای المصنف. ۱۲. [مباحث] إه لیوافق الوضع الطبع. وقوله [المقاصد موقوفة على المبادئ] لتركب المقاصد منها. ۱۲.

(۲) قوله [على وفق ما أشرنا إليه] فيه رد (على) الشارح الفنارى حيث قدم الخطابة على الجدل فى بيان وجه الضبط الصناعات ثم قال رتب المصنف الأبواب على وفق ما أشرنا إليه. قره داغى. [فصدر] إه الفاء هنا و فى قوله فقال للترتيب الذكرى كما قيل به فى قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال او فاء فقال لتفسير صدر او المراد بالترتيب الترتيب الذهنى او إرادة الترتيب الخارجى والفاء فى فصدر للتعقيب وفى فقال للترتيب الذكرى او التفسير فلا يرد أن التصدير مقدم على الترتيب لتوقفه عليه وعلى ذكر الأبواب الآتية فى محالها وأنه (أى التصدير) عين قوله إيساغوجى فلا يصح إدخال الفاء التعقيبية على صدر، وقال. ابن القره داغى. وقوله [إيساغوجى] وهو لفظ مركب من ثلاثة ألفاظ غائب وهو إيسا ومخاطب وهو غو ومتكلم وهو كى ولما ركبت قلبت الكاف الى الجيم لتزيين اللفظ وصار إيساغوجى ووجه تسميتها ثلثة وجوه الأول: أنه كان حكيم أودع الكلّيات الخمس عند شخص يطالعها ولم يعلمها فلما جاء الحكيم قرئه عنده مخاطباً فى أثناء الدرس يا إيساغوجى هكذا إقرأ فصار علماً لها تسمية للشئ بإسم قارئه وهذا الوجه منقول عن الشيخ أبى على الفارسى الثانى: أنه علم الحكيم الذى إستخرج الكلّيات الخمس ودونها فجعل علماً لها تسمية



الأول فى مبادئ التصورات<sup>١</sup> وهى: <sup>٢</sup> إيساغوجى اى الكليات<sup>٣</sup> الخمس.  
وهولفظ يونانى سميت الكليات الخمس به، تسميّة لها بإسم المشبه به؛<sup>٤</sup>

للشيء بإسم مصنفه وهذا الوجه منقول عن مولانا شاه ناقلأعن قطب الدين والثالث: أن إيساغوجى فى الأصل إسم الورد الذى له خمسة أوراق فنقل إليها بمناسبة بينهما فى النفع وعدد الأجزاء وهذا الوجه مشهور بين العلماء. نعمان عليه رحمة الملك المنان آمين \* وتسمية هذا الكتاب بإيساغوجى من قبيل تسمية الكل بإسم الجزء وإليه أشار بقوله منها إيساغوجى. محى الدين \* هذا مركب من ثلاثة الفاظ فى لغة اليونانى وهى ايس واغو واجى و معنى الأول بالعربية أنت، ومعنى الثانى أنا و معنى الثالث ثمة، ثم حذفت الف إجى للإختصار (ولعل معناه على هذا نحن نباحث هنا و قيل معناه المدخل اى مكان الدخول فى المنطق والمراد به الكليات الموصلة إلى قول الشارح. شوقى.) ثم نقله المنطقيون وجعلوه علماً للكليات الخمسة \* واضع إيساغوجى: فرفورىوس الصورى.

(١) اى فى مسائل موضوعاتها الحقيقية مبادئ التصورات أو موضوعاتها الذكرية ذلك. پ \* اى المتصورات اى المبادئ الكائن من التصورات اى القسم له على ما جوزه بعض من أن يكون بين المقسم وقسمه عموم من وجه أو على أن وضع قيد القسم مقامه أو قوله وهى إيساغوجى على حذف مضاف اى إدراكه فيكون إضافة المبادئ ح من إضافة الموقوف عليه على (الى ظ) الموقوف اى الذى هو مبدأ التصورات الغير الحاصلة ويجرى مثل هذا فى الأول ومثل ما فى الأول فى هذا و هذان أقرب فافهم. البرهانى.

(٢) إستخدام على الأول و إطلاقه على الموضوعات الذكرية بإعتبار الجزئيات على الثانى. پ.

(٣) اى المنطقية لا الطبيعية وفى عدالتنوع من مبادئ التصورات وكذا العرض على رأى المتأخرين تغليب. پ.

(٤) قوله [تسمية لها] على سبيل الإستعارة المصراحة. پ. [بإسم المشبه به] وجه الشبه هو العدد و الكون منتفعاً به. پ.

حيث كان فى الأصل إسماءً لوردٍ له خمس ورقات على ماهو المشهور. اعلم: أن نظر المنطقيين<sup>١</sup> إنما يتعلق إلى المعانى قصداً، وبالذات، وأما إلى الألفاظ فإنما يتعلق بها تبعاً، وبالعرض لكن لما جرت العادة إلى<sup>٢</sup> توقف إفادة المعانى،<sup>٣</sup> واستفادتها على الألفاظ؛ بل على دلالتها صدرواً<sup>٤</sup> كتبهم ببحثي الألفاظ، والدلالة؛ فالمصنف<sup>٥</sup> رحمه الله تعالى صَدَرَ

(١) بخلاف النحويين فإن نظرهم بالعكس والأخصر الأظهر أن نظر المنطقيين إنما هو فى المعانى قصداً وبالذات وإلى الألفاظ تبعاً وبالعرض. پ.

(٢) وقوله [إلى المعانى] بمعنى الباء. پ. أى إلّا- ابن أحمد-. [قصداً]. [وبالذات] لأن نظرهم إلى الإيصال إلى المجهولات وهو إنما يكون للمعانى الكلية. [وأما إلى الألفاظ] الظاهر ترك إلى\* أى نظر المنطقيين إليها. پ. [فإنما يتعلق بها] أى بالألفاظ \* أى إلّا - پ. - [تبعاً]. ونظر النحوى بالعكس. ابن قره داغى. وقوله [جرت العادة] أى عادة الإلهية. پ. [إلى] بمعنى الباء. پ.

(٣) فإن ما يوصل إلى التصور ليس الجنس والفصل بل معناهما أى ماصدقاتهما وكذلك يوصل إلى التصديق مفهومات القضايا لأن ألفاظها فافهم. البرهانى \* من جانب المعلم على وجه السهولة فلا يرد أنها يمكن بالإشارة و الكتابة فلا يتوقف على الألفاظ) تأمل. پ.

(٤) قوله [إستفادتها] من المتعلم. پ. [على] متعلق بالتوقيف. پ. وقوله [بل] انتقالية لإبطالية. پ. وقوله [صدرواً] جواب لما. ١٢.

(٥) قوله [ببحثي] الباء للتعدية أى جعلوا بحثيها صدر كتبهم وقس عليها الباء الآتية وجعلوها من مقدمة الكتاب على وجه يشمل جميع اللغات إلّا نادراً كالدلالة بالهيئة على أحد الأزمنة. پ. وقوله [فالمصنف] أى إذا كان العادة ذلك فالمصنف اه.

باب إيساغوجى بيان<sup>١</sup> أقسام اللفظ مع الدلالة؛ ليكون مقدمة لما هو المقصود، وقدم أقسام الدلالة لعدم إعتبار<sup>٢</sup> اللفظ بدونها؛ فقال: [اللفظ الدال بالوضع] اللفظ فى اللغة الرمى<sup>٣</sup>، وفى الإصطلاح ما يتلفظ به الإنسان<sup>٤</sup> قليلاً كان، أو كثيراً مهملاً كان، أو موضوعاً و الدلالة كون الشئ

(١) المراد بالبيان الذكر والتعريف وبالأقسام الأقسام الأولية وما فوق الواحد وقوله مع الدلالة: أى مع تعريف الدلالة الثلاث المطابقة والتضمن والإلتزام لإستفادتنا تعريفاتها مما ذكره المصنف. پ  
(٢) قوله [ليكون مقدمة لما] إه أى إبتداء \* أى توطئة للكليات الخمس وليس المراد أنه مقدمة للكتاب فإنه إنما ذكر ذلك فى باب إيساغوجى لأنه جعل الكليات الخمس من أقسام المفرد الذى هو قسم من اللفظ الدال بالوضع و لو جعله مقدمة الكتاب لذكره قبل الباب كالقوم من غير أن يجعلها أقساماً لما مر. پ. وقوله [الدلالة] أى الدلالة اللفظية الوضعية. پ \* على أقسام اللفظ. م  
س. وقوله [لعدم إعتبار] مصدر المبنى للمفعول أى لعدم كون اللفظ معتبراً بدونها (أى الدلالة).  
١٢.

(٣) قوله [بدونها] أى بدون الدلالة الوضعية ففى الضمير إستخدام لأن المراد بالظاهر اللفظية الوضعية. ابن القره داغى. وقوله [الرمى] أى مطلقاً أو من الفم. پ \* وجاء أيضاً بمعنى الرمى من الفم والتكلم أى رمى الحروف من الفم لكن لم يعتبر الشارح هذين المعنيين لأن إستعمال الدال على المطلق فى القيد حقيقة والعكس مجاز والأصل ينفيه سيما مقام التعريف قاله عبدالحكيم على عبد الغفور فإن شئت فارجع إليه. باشماقى.

(٤) أى من شأنه ذلك. پ \* إنما قيد به تقريباً لتصوير اللفظ من الفم إلى الذهن لأنه للإحتراز عن الملائكة والجن فظهر أن القيد المذكور إنما هو للتصوير لا للتقييد. نعمت زاده.

بحيث يفهم<sup>١</sup> منه<sup>٢</sup> شئ آخر<sup>٣</sup>. والشئ الأول يسمى دالاً والثانى مدلولاً.  
والوضع تعيين شئ لشئ<sup>٤</sup> بحيث متى أطلق أو أحس<sup>٥</sup> الأول فهم منه<sup>٥</sup>

(١) قوله [أو موضوعاً] إنما قال الشارح أو موضوعاً ولم يقل أو مستعملاً مع أنه المشهور الكثير الوقوع فى عبارات السلف تنبيهاً على أن مرادهم بالمستعمل الواقع فى مقابلة الماهل فى عباراتهم هو الموضوع بطريق المجاز المرسل إما باعتبار المشاركة أو باعتبار ذكر الخاص و إرادة العام وإلا يلزم الوساطة بين الماهل و المستعمل وهو (اى الوساطة) لفظ وضع لمعنى قبل أن يستعمل فيكون المستعمل فى عباراتهم بمعنى يصح إستعماله أو من قبيل تسمية العام بإسم الخاص. نعمت زاده. وقوله [كون الشئ] التصورى والتصديقى. ب \* وإنما إختار الشئ على الموجود لثلايخص بدلالة الموجود على الموجود ولايتناول دلالة المعدوم على المعدوم (كدلالة عدم الشرط على عدم المشروط و عدم العلة على عدم المعلول. رر.) ولا دلالة المعدوم على الموجود ولا دلالة الموجود على المعدوم. قره باغى. وقوله [بحيث يفهم] اى يحصل تصور شئ آخر أو التصديق به. بينجوينى. التعميم إشارة إلى أن المراد بالإفهام مطلق الإدراك. الأسك بغدادى.

(٢) اى من تصوره أو من التصديق به فيشمل التعريف دلالة التعريفات على المعارف والاقيسة على نتائجها كمايشمل دلالة الألفاظ و الدوال الأربع على مدلولاتها. ب.

(٣) قوله [الوضع تعيين شئ] محسوس بالسمع أو البصر. ب. وقوله [لشئ] اى لأن يراد به شئ. ب.

(٤) قوله [متى أطلق] اى وأحس بالسمع. ب \* الأولى كلما لأنه نص فى العموم ومتى ظاهر فيه. ابن القره داغى. وقوله [أو أحس] اى بالبصر أو السمع. ب.

(٥) قوله [فهم] اى تصور. ب \* قوله [منه] عند الإطلاق إن لم يكن مفهوماً أو فهم منه فهم قصد

أو إلتفات (إن فهم أولاً ثم غفل عنه. عبد الحكيم.) فلايرد شبهة (الشبهة بالضم الإلتباس. قاموس.)

تحصيل الحاصل (بأن يقال متى لعموم الأوقات مع أنه إذا أطلق الشئ الأول وأحس مرة ثانية

لايمكن فهم الشئ الثانى لإمتناع تحصيل الحاصل. عبد الحكيم.). عبدالغفور.

الثانى، ثم الدلالة إما لفظية، أو غير لفظية. والأولى تنقسم إلى عقلية<sup>١</sup> كدلالة<sup>٢</sup> اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللفظ، وإلى طبيعية كدلالة أح على وجع الصدر<sup>٣</sup>، وإلى وضعية كدلالة زيد على مسماه<sup>٤</sup> وأما الثانية فالمشهور أن الطبيعية<sup>٥</sup> لا توجد فيها وقيل: إنها أيضاً ثلاثة:

(١) قوله [ثم الدلالة] أقام الظاهر مقام المضرئلا يلزم الإستخدام لأن المعرفة الماهية من حيث هي والمقسم الماهية من حيث التحقق فى ضمن الأفراد. ابن القره داغى. وقوله [عقلية] من نسبة المعلول إلى علته التامة والقول بأنه من نسبة المدرك بالفتح إلى المدرك (كما قاله البينجوينى) مستلزم لجواز إطلاق العقلية على الأخيرين إلا أن يراد المدرك من غير شرط. ابن القره داغى.

(٢) وأما دلالة الصوت المجرد عن الكيفية المسموع من وراء نحو الجدار على وجود الصورة فعقلية غير لفظية وكذا على آله كالثدة هذا وتأمل فى الفرق بين هذه الدلالة و الدلالة على وجع الصدر. بينجوينى. قدس سره.

(٣) قوله [اللفظ المسموع] إه مثلاً. پ. وقوله [وإلى طبيعية] من نسبة الصفة إلى سبب وجود موصوفه. پ \* من قبيل نسبة المسبب إلى السبب البعيد وهو الطبيعة والقريب مقتضاها و هو اللفظ. ابن رر. وقوله [أح] واعلم أن أح بفتح الهمزة وضمها والهاء المهملة يدل على وجع الصدر و بالفتح والهاء المعجمة يدل على مطلق الوجع و بالضم والهاء المعجمة يدل على التلذذ والسرور. بردعى. وقوله [على وجع الصدر] أى لا على وجود الطبيعة فإنها عقلية. پ. [وإلى وضعية] من نسبة الشئ إلى سبب وجوده. پ.

(٤) فعليه دلالة نحو التغير الآتى على العشق عقلية لكونها دلالة على العلة الناقصة لكن فى القول بأنها عقلية دون دلالة نحو أح على وجع الصدر مع كونه علة ناقصة أيضاً كالقول بأن الأول علة (بأن لا يكون للطبيعة دخل فى التغير. منه). تامة والثانى ناقصة تحكم. بينجوينى.

عقلية: كدلالة العالم على وجود الواجب تعالى، ووضعية: كدلالة الدّوال الأربع على مدلولاتها، وطبيعية: كدلالة تغيّر لون العاشق عند رؤية المعشوق على العشق. وهذه<sup>٢</sup> بأسرها غير مرادة ههنا؛ بل المراد<sup>٣</sup> هو الدلالة اللفظية الوضعية للعقلية، والاطبيعية لعدم<sup>٤</sup> انضباطهما، واختلافهما بسبب

(١) قوله [قيل] قائله جلال الدوا نى [إنها] اى الثانية [ايضاً] اى كالأول. وقوله [ثلاثة] هذا هو الأصح لأن من قال يكون دلالة أمثال تغيّر لون العاشق عند رؤية المعشوق على العشق عقلية إن أراد أنه لا مدخل للطبيعية فهو ظاهر بالطلان وإن أراد أنها عقلية لدخل العقل فيها فليس بشئ إذ الدلالات كلها فيها دخل للعقل. ابن رر. وقوله [كدلالة العالم] اه لكن بواسطة النظر والدخان على النار فى النهار والعكس فى الليل. پ \* اى بملاحظة كونه أثراً فلا يرد أنه كثيراً ما يتصور العالم بدون الواجب فكيف يدل على وجوده وفى المثالين إشارة إلى إحصار العقلية فى دلالة الأثر على المؤثر وهو الموافق لما قاله عب ح. ومرّ منا أنها أعم منها ومن عكسها و دلالة أحد الأثرين ولا يبعد كون الإتيان بهما من القسم الأول للإيماء إلى كثرته. قره داغى. وقوله [كدلالة] أشار بالكاف إلى طبل الطّبّال الدال على ركوب الأمير وبُورِيّة العساكر على ما يراد بها والسُرّناء على إرادة التزويج إلى غير ذلك. بينجوينى. رحمه الله. اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ.

(٢) قوله [كدلالة تغيّر لون العاشق] وصوت الديك على إنتصاف الليل والدجاجة على طلوع الفجر. بينجوينى. وقوله [على العشق] متعلق بالدلالة. م. وقوله [وهذه] اى هذه الأقسام المذكورة كلها. م \* الأقسام الثلاثة الدلالة الغير اللفظية. پ.

(٣) قوله [غير مرادة] اى غير مقصودة بالبحث عنها وجعلها مقدمة الكتاب أو قيد مقسم الكليات الخمس. بينجوينى. وقوله [بل المراد] اى المقصود بالذات بما ذكر. بينجوينى.

(٤) والأمران أن البحث عن الألفاظ والدلالة إنّما هو لتوقف إفادة المعانى وإستفادتها عليهما وظاهر أنه لا يحصل الأمران بالدال بالعقل والطبع. پ \* إشارة إلى الصغرى والكبرى أعنى وكل غير

إختلاف العقول، والطّبايع بخلاف الوضعية؛ فإنّ العقول كلّها مستوية  
الإقدام فيها بعد العلم<sup>١</sup> بالوضع. و لهذا قال اللفظ الدّالّ بالوضع<sup>٢</sup>  
[يدلّ على تمام ما وضع له] وضعاً شخصياً كان<sup>٣</sup>، أو نوعياً؛ فيدخل  
فيه الدلالة على المعنى المجازى؛ كما هو المذهب المنصور.<sup>٤</sup> و لفظ التمام

منضبط غير مراد مطوية و قوله و إختلافهما دليل الصغرى و العطف فيه على المسبب وفيه أنه إن  
أراد أنه غير منضبط بعد العلم بأن الدال أثر المدلول أو مقتضى الطبع فالصغرى ممتنع لتساوى إقدام  
العقول ح فى الدالتين أو قبله فالكبرى ممتنع لأن الوضعية غير منضبطة قبل العلم لا لأوضاع  
لإختلافهما مع أنها مرادة فالأولى أن يقول لجريان العادة متوقف الإفادة والاستفادة على الدلالة  
اللفظية الوضعية لأن تحصيلهما لها أسهل ولأن المقسم للكليات اللفظ الدال بالوضع. ابن القره داغى.  
(١) قوله [وإختلافهما] أى العقلية والطبيعية \* من عطف السبب على المسبب. باشماقى. وقوله  
[فيها] أى فى الوضعية. وقوله [بعد العلم] قد يناقش بأن العقول أيضاً مستوية الإقدام فى الدالتين  
الأخيرتين بعد العلم بأن الدال أثر المدلول ومقتضى الطبع. بينجونى.

(٢) قوله [ولهذا] أى لأجل أن المراد هو الدلالة اللفظية إلخ. ب. [قال اللفظ الدال بالوضع] ولم يقل  
اللفظ الدال أو اللفظ الدال بالعقل أو بالطبع. م

(٣) الضمير فى [يدلّ] و [وضع] راجع إلى اللفظ. وفى [له] راجع إلى ما. قوله [كان] أى الوضع. م.  
(٤) قوله [فيدخل] مقتضى التفریع أن من لا يقول بدخول دلالة المجازات فى المطابقة لا يقول بهذا  
التعميم مع أنه لازم لدخول دلالة نحو الأعلام والمشتقات فالظاهر أن يقول بدل هذا التعميم وصفاً  
بنفسه أو بشرط القرينة فيدخل إه. بينجونى. [فيه] أى فى تعريف المطابقة (المستفاد من التقسيم).  
ب. [الدلالة على المعنى المجازى] وكذا فى حد التضمن الدلالة على جزئه والإلتزام الدلالة على  
لازمه. ب. [كما هو المذهب المنصور] إشارة إلى ضعف ما ذهب إليه المنطقيون من إسقاط الدلالة  
على المعنى المجازى عن درجة الإعتبار بإعتذار أنها تختلف بحسب الأزمان لكن إستثنوا عنها

لمجرد التأكيد، وتحسين المقابلة وإلا فلاحاجة إليه<sup>١</sup> [بالمطابقة] أى دلالة متلبسة<sup>٢</sup>، أو مسماة بالمطابقة. وإنما سميت مطابقة لتوافق اللفظ، والمعنى حينئذ من قولهم<sup>٣</sup> طابق النعل بالنعل: إذا توافقا<sup>٤</sup> [و] يدل [على جزئه] أى جزء ما وضع له حالكونه تابعا لما وضع له، و متحققاً فى ضمنه<sup>٥</sup> دلالة متلبسة<sup>٦</sup> [بالتضمن] سميت به،

الدلالة على الجزء وعلى اللازم بالتجاوز لأنها لا ينتفى بإنتفاء القرينة نوعه وإن<sup>٧</sup> إنتفى شخصه ولا يخفى أن هذا الإعتذار مردود بأن الوضعية أيضاً تختلف باختلاف العادات و الإعتبارات تأمل. (وجه التأمل أن مدار الإفادة و الإستفادة على الدلالة المجازية و الكنائية غير عزيز والمراد بالدلالة المجازية اعم من الكنائية. منه.) البرهانى.

(١) قوله [لمجرد التأكيد] أى تأكيد ماوضع له. مح. وقوله [وتحسين المقابلة] أى مقابلة قوله على تمام إه بقوله على جزئه. مح. وقوله [فلاحاجة إليه] أى إلى لفظ التمام.

(٢) قوله [دلالة] مضط لقوله يدل. [متلبسة] صفة لدلالة \* الإلتباس العام بالخاص أو المدلول بالدال أو المسبب بالسبب (فافهم خ). پ.

(٣) قوله [لتوافق] إه أى لتوافق المدلول لماوضع له إذ هما متغايران إعتباراً. باشماقى \* الأوفق موافقة اللفظ للمعنى سواء كانت الموافقة مصدر المعلوم أو المجهول فالتسمية على الأول من تسمية إحدى صفتى اللفظ بإسم صفته الآخرو على الثانى من تسمية صفة اللفظ بإسم صفة المعنى و يجوز أن يكون التسمية على كل من التسمية الأولى. پ. وقوله [من قولهم] أى مأخوذاً من قولهم الخ.

(٤) قوله [بالنعل] الباء زائدة. پ. [إذا توافقا] الأوفق إذا توافقتا. پ.

(٥) قوله [حالكونه] أى الجزء [تابعاً لما] أى موضوع له. م. [وضع] أى اللفظ [له] أى لما. [متحققاً] تفسير. پ. [فى ضمنه] أى فى ضمن ماوضع له.

(٦) أو مسماة. ابن رر \* ترك أو مسماة ههنا وملتبسة فى الإلتزام بطريق الإحتباك. بينجوينى.



لوجودها<sup>۱</sup> فی ضمن المطابقة بسبب وجود الجزء فی ضمن ما وضع له  
[إن كان له جزء] إحتراز عما<sup>۲</sup> لم یکن له جزء کالواجب تعالی، والنقطة.  
ولا یتحقق التضمن<sup>۳</sup> فیہ ح فالمطابقة لا تستلزم<sup>۴</sup> التضمن. والتضمن

(۱) قوله [سمیت] ای الدلالة علی جزء ما وضع له. [به] ای بالتضمن. [لوجودها] ای الدلالة علی  
جزءه \* فالتضمن إن كان مصدرَ المجهول فهو صفة الدلالة التضمنية أو مصدر المعلوم فصفة الدلالة  
المطابقة فالتسمية علی الأول من تسمية الشئ بإسم صفته وعلی الثانی من تسمية الجزء بإسم  
صفة الكل. بینجونی.

(۲) قوله [له جزء] ای ذهنی إن وضع الألفاظ للصور الذهنیة أو خارجي<sup>۵</sup> أيضا إن وضع بعضها  
كالاعلام لما فی الخارج قولان مذكوران فی كتب الأصول والتقیید بقوله إن كان له جزء مصحح  
لكلیة القضية فإنّ اللام فی قوله اللفظ الدال بالوضع للإستغراق. پ. وقوله [عما] ای عن موضوع  
له \* ای عن لفظ لم یکن له ای لمعناه المطابقی علی حذف المضاف. پ.

(۳) قوله [كالواجب] وفيه بحث لأن معنى الواجب والنقطة ذومعنی لأن معنى الواجب شئ ثبت له  
وجوب الوجود ومعنی النقطة نهاية الخط غاية مافی الباب أنه ليس جزء<sup>۶</sup> لما صدق علیه مفهومهما  
والبحث إنما هو فی المفهوم والجواب أن الواجب إسم جنس وكذا النقطة واسم الجنس عند بعض  
موضوع لفرد غیرمعین ای منتشر والفرد بسیط \* مثال لما ليس له جزء فيكون المراد به مصداقه  
الذی هو ذات الباری تعالی لامفهومه المركب العام حتی یرد أنه تمثیل بالغلط علی ما قيل نعم یرد  
علی التمثیل بالنقطة أنها ليست بساطتها الذهنیة معلومة لجواز ترکیبه من جنس و فصل و بساطة  
الخارجة لا یفید تأمل. البرهانى. [والنقطة] علی تقدیر أن لا تكون مندرجة تحت المقولات. پ. وقوله  
[ولا یتحقق] فلا یتحقق. خ [التضمن] ای الدلالة التضمنی. [فيه] ای فی ذلك اللفظ. پ. [ح] ای  
حين إذا لم یکن لمعناه المطابقی جزء. پ. [فالمطابقة لا تستلزم] اه هذا معلوم من قوله إن كان له  
جزء وقول الشارح إحتراز عما اه. پ \* ای نوعها لا تستلزم فلا ینافی أن بعض أفرادها تستلزم. ش.

يستلزمها<sup>١</sup>. وأمّا إستلزامها الإلتزام فقد (فهذا خ ب) أختلف<sup>٢</sup> فيه. والحق أنها لا تستلزمه<sup>٣</sup> وأمّا الإلتزام فيستلزم المطابقة قطعاً. ولا يستلزم<sup>٤</sup> التّضمن. وأمّا إستلزام التّضمن إياه<sup>٥</sup> فمظنة خلاف. والحق عدم الإستلزام أيضاً<sup>٦</sup> [و] يدل [على ما يلازمه] أى ما وضع له [فى الذّهن] متعلّق بيلازمه دلالة مسمّاة<sup>٧</sup> [بالإلتزام] سمّيت به لكونها دلالة على اللّازم. والملازمة فى اللّغة: إمتناع إنفكاك الشّئ<sup>٨</sup>

- 
- (١) يُعلم هذا من قول الشارح تابعاً لما وضع له ومتحققاً فى ضمنه. پ.
- (٢) وكلام المصنف ظاهر فى إستلزامها له حيث لم يقل وعلى ما يلازمه فى الذّهن إن كان له لازم كما قال سابقاً إن كان له جزء مع أن كلام المصنف قضية كلية كامر. پ.
- (٣) أى الإلتزام \* ما إختاره هنا وفى الخلاف الآتى مخالف لما ذكره فى حاشية برهانه من أن الإستلزام وعدمه مجهولان فى كلا الموضوعين. پ \* الضمائر المؤنثة فى [يستلزمها]، [إستلزامها]، [تستلزمه]: راجعة إلى المطابقة.
- (٤) و قوله [فيستلزم المطابقة] لتوقف الإنتقال من الملزوم إلى اللازم على وجود الملزوم. ابن نعمت زاده. وقوله [ولا يستلزم] إياه بناء على تحقق الإلتزام لبعض البسائط. پ.
- (٥) الضمير فى [يستلزم] و [إياه] راجع إلى الإلتزام.
- (٦) قوله [الإستلزام] أى إستلزام التّضمن الإلتزام. ١٢. [أيضاً] أى كما أن الإلتزام لا يستلزم التّضمن. نعمت زاده.

(٧) أو ملتبسة ففى الكلام إحتباك. ابن زر.

(٨) قوله [بالإلتزام] الدلالة الإلتزامية هى التى يلزم من العلم بالملزوم العلم باللازم من غير إحتياج إلى وسط وهو ما يقترب بقولنا لأنه ومن غير إحتياج إلى علم اللازم فى الجزم باللزوم بينهما وهذا

عن الشئ<sup>١</sup> وفى الإصطلاح: كون الشئ مقتضياً<sup>٢</sup> للآخر؛ فالشئ<sup>٣</sup> الأول  
يسمى ملزوماً، والثانى لازماً. والنسبة بينهما<sup>٤</sup> ملازمة، ولزوماً، وتلازماً.  
وتقيّد تارة بقولنا<sup>٥</sup> فى الخارج؛

هو معنى اللزوم البين بالمعنى الأخص وهو معتبر فى الدلالة الإلزامية كالزوجية للأربعة (فيه ما فيه  
إذ لزوم الزوجية للأربعة لزوم بين بالمعنى الأعم الذى يقتقر إلى تصور اللازم والصواب التمثيل  
بالمعى والبصر فتأمل. (ابن القزلى). فإنه يلزم من العلم بالأربعة العلم بزوجية الأربع. بردهى.  
وقوله [دلالة على اللازم] كوجود النهار مقتضى لطلوع الشمس وطلوع الشمس ملزوم ووجود  
النهار لازم. بردهى. [والملازمة] واللزوم والتلازم. ب. وقوله [إمتناع إنفكاك الشئ] إه صيغة  
للمبالغة أى كامل فى اللزوم أو الاستلزام لذا أختير على اللزوم. البرهانى.

(١) لم يقل هنا وفى التعريف الإصطلاحى وبالعكس لعدم إعتباره المشاركة فى الملازمة. ب.  
(٢) الظاهر مقتضياً للآخر إسم مفعول فإن اللزوم وكذا الملازمة إذا لم يعتبر فيه المشاركة صفة  
اللازم ولو عند أهل الإصطلاح والكون مقتضياً صفة الملزوم على أنه لافرق بين المعنى اللغوى  
والإصطلاحى إلا بمجرد العبارة. ب.

(٣) أى فى التعريف الإصطلاحى وكذا فى اللغوى إن كان انفكاك الشئ عن الشئ عبارة عن  
وجود الأول بدون الثانى فإن ما يمتنع أن يوجد بدون الآخر هو الملزوم لا اللازم بخلاف ما إذا  
كان الإنفكاك بمعنى السلب والإنتفاء فإن ما يمتنع سلبه وإنتفائه هو اللازم. ب.

(٤) قوله [والثانى] معطوف على نائب الفاعل يسمى والعائد بالنسبة إلى المعطوف محذوف فلا يلزم  
العطف على معمولى عاملين مختلفين من غير تقديم المجرور ولا إختيار مذهب الأخفش وسائر  
مجوزيه ولا خلو الخبر عن الرابط وقس عليه والنسبة [بينهما]. أى بين الملزوم واللازم. ابن القره.

(٥) قوله [ملازمة و لزوماً وتلازماً] قضية كلامه أن الألفاظ الثلاثة مترادفة والمشاركة غير  
معتبرة. ب. وقوله [ويقيد] إه أى تعريف الملازمة. ب \* سواء كان اللزوم بحسب الخارج فقط

فتسمى ملازمة خارجية (كالسواد، والبياض للجسم. وتارةً بقولنا فى الماهية. (ص . خ) كالفردية للثلاثة، وأخرى بقولنا فى الذهن؛<sup>٢</sup> فتسمى ذهنية. والمعتبر فى الدلالة الإلتزامية هو هذه؛<sup>٣</sup> ولذا قيد المصنف بقوله فى

كلزوم الحدوث للأجسام (قال السيد: الملازمة إصطلاحاً كون الحكم مقتضياً للآخر و التلازم و اللزوم بمعناه فما ذكره الأستاذ ناظر إلى ظاهر الصيغة من غير نظر إلى طرق الإصطلاح وإلاّ فعبارة الشارح على ما عليه. ابن العثمانى.) أو بحسب الذهن أيضاً كمثال الشارح إن كان لزوم الفردية للثلاثة بيّناً. پ.

(١) وهى أن يلزم عند تحقق الملزوم فى الخارج تحقق لازم كالحرارة للنّار فإنه عند تحقق الملزوم وهو النار تحقق اللازم وهو الحرارة. شرح \* التسمية بالملازمة والتلازم حين كون الإقتضاء من الطرفين لامطلقاً تدبر. ابن زر.

(٢) سواء كان اللزوم بحسب الذهن فقط كالأعدام المضافة إلى الملكات أو بحسب الخارج أيضاً كالفردية المارة على التقدير المذكور وكقابل العلم للإنسان. پ

(٣) قوله [فتسمى ذهنية] وهى أن يلزم عند تصور الملزوم تصور اللازم كلزوم الملكات لاعدمها مثلاً فإنه يلزم عند تصور العمى تصور البصر فى الذهن. شرح. \* والنسبة بينهما اى بين الملازمة الخارجية والملازمة الذهنية عموم وخصوص مطلق فإنّ الملازمة الذهنية أعم مطلقاً من الملازمة الخارجية لأنه كلما تحققت الملازمة الخارجية تحققت الملازمة الذهنية وليس كلما تحققت الملازمة الذهنية تحققت الملازمة الخارجية فإنّ الملازمة الذهنية متحققة فى الأعدام المضافة الى ملكاتها مع أنّ بين الأعدام وبين الملكات المضافة إليها معاندة فى الخارج. محى الدين. وقوله [هذه] اى الذهنية \* لكن بمعنى الأخص وسيأتى. ابن زر.

الذهن كيف<sup>١</sup> و لو إعتبر الملازمة الخارجية<sup>٢</sup> لزوم عدم تحقق الدلالة الإلتزامية بدونها. واللازم باطل لتحقيقها<sup>٣</sup> فى الأعدام المضافة إلى ملكاتها، مع أن بينهما تضاداً فى الخارج فضلاً<sup>٤</sup> عن التلازم، فإن الجهل<sup>٥</sup> مثلاً يدل على العلم إلتزاماً؛ إذ هو عبارة عن عدم العلم عمّا من شأنه أن يعلم، مع أن بينهما معاندة فى الخارج. فإن قلت الجهل إن كان عبارة عن عدم العلم

(١) قوله [قيد] قيده. خ. اى أخذ. ابن القر. وقوله [كيف] لا يعتبر ذهنى فقط. ابن رر \* لا يكون الملازمة الذهنية. پ.

(٢) فى الدلالة الإلتزامية. پ \* اى معه أو لامعه أو معه و لامعه. ابن رر.

(٣) قوله [بدونها] اى الخارجية [واللازم] يشير بذلك إلى كون اللزوم بمعنيين أحدهما أعم وهو ذهنى لأنه لا يوجد لزوم خارجى بدون ذهنى إما بالعين أو بالمثال والشبح فتأمل ابن رر. [باطل] مقدمة رافعة. پ. [لتحققها] اى الإلتزامية \* دليل المقدمة الرافعة. پ.

(٤) قوله [إلى ملكاتها] الملكة ما يكون مفهومه وجودياً. يوسف. [بينهما] اى بين الملكة والأعدام. وقوله [فضلاً] لفظ فضلاً لم يقع موقعه. پ.

(٥) فإن العمى يدل على البصر إلتزاماً إمّا لأنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً وعدم البصر يكون البصر لازماً له فى ذهن مع المعاندة بينهما فى الخارج. فنارى.

(٦) قوله [يدل] أما كونه دالاً عليه فلاستحالة تصور المضاف إلى الشئ من حيث هو مضاف إليه بدون تصور ذلك الشئ وأما كون تلك الدلالة إلتزامية فللقطع بخروج المضاف اليه عن المضاف. قره باغى. وقوله [إذهو] اى الجهل البسيط. پ. وقوله [عما] اى عن شخص. ١٢ \* كلمة ما عبارة عن ذوى العلم ولفظ يعلم بالبناء للمعلوم إذا كان الجهل مصدر. المعلوم اى للأعالمية أو عن غير ذوى العلم ولفظ يعلم بالبناء للمجهول إن كان مصدر المجهول اى للأ معلومية. پ.

فالعلم جزء مفهومه؛ فيكون<sup>١</sup> تضمناً لا التزاماً؟ قلت: الجهل موضوع<sup>٢</sup> للعدم المضاف إلى العلم من حيث هو مضاف. والعلم خارج عن الموضوع له؛ وإن كانت الإضافة داخلية فيه. وكذا الكلام من<sup>٣</sup> سائر الأعدام<sup>٤</sup> قال السيّد العلامة إذا أخذ المضاف من حيث ذاته فالمضاف إليه والإضافة كلاهما خارجان<sup>٥</sup> وإذا أخذ من حيث هو مضاف فالإضافة

(١) قوله [بينهما] أى بين العلم والجهل. وقوله [إن كان] الأولى لما كان. پ. وقوله [مفهومه] أى الجهل [فيكون] أى الجهل \* دالاً عليه (أى على العلم ١٢). ابن زر.

(٢) للسائل أن يمنع ذلك ويقول لم لا يجوز أن يكون موضوعاً لمجموع عدم العلم كما أن الإنسان موضوع لمجموع الحيوان الناطق. پ.

(٣) قوله [للعدم] للمعدوم. خ. قوله [من حيث هو] أى المعدوم. وقوله [الإضافة] أى النسبية [فيه] أى فى الموضوع له [من] بمعنى فى. ١٢.

(٤) والمعانى المصدرية المقيدة بقيد كالإيمان الموضوع للتصديق المقيد بقيد ما جاء به النبى عليه الصلاة والسلام والطهارة الموضوع للرفع المضاف إلى الحدث والخبث والتيمم الموضوع للقصد المضاف إلى إيصال التراب إلى الوجه واليدين. پ.

(٥) قوله [إذا أخذ المضاف] وهو العدم. م. وقوله [والإضافة] أى التقييد. ١٢. وقوله [خارجان] غير لازمين. پ. وقوله [وإذا أخذ] أى المضاف [داخلية] وتضمنية أى فى مدلول اللفظ الموضوع بإزاء ذلك المضاف والإضافة وليس المراد أنها داخلية فى المضاف. پ. [خارج] أى عن مفهوم اللفظ الموضوع بإزاء المضاف ولازم ذهنى له فيكون مدلولاً إلتزامياً. ابن القره داغى.

داخله، والمضاف إليه خارج هذا. ثم أراد المصنف توضيح<sup>١</sup> الدلالات الثلاث بالتمثيل فقال [كالإنسان فإنه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة] لكونه<sup>٢</sup> تمام ماوضع له وتوافق الدال، والمدلول [وعلى أحدهما] أى على الحيوان وحده، أو الناطق وحده فالأولى<sup>٣</sup> وعلى كل واحد منهما فافهم<sup>٤</sup>. [بالتضمن] لكونه جزء ماوضع له،<sup>٥</sup> وتحققه فى ضمن المجموع [وعلى

(١) أى توضيح اللفظ الدال بكل من الدلالات الثلاث فإن مثال المصنف مثال اللفظ المذكور لا مثال الدلالات. پ.

(٢) أى الحيوان الناطق \* علة التسمية (أى مع قوله وتوافق الدال والمدلول وكذا الحكم فى الآخرين لأن الأول للأول والثانى للثانى فافهم. الأسك.) بالمطابقة بكل من المفهوم الإصطلاحى واللغوى وكذا الكلام فى قوله بالتضمن وقوله بالإلتزام لكن اللاتق الإكتفاء بالتعليل بالمعنى اللغوى تأمل. پ.

(٣) وجه الأولوية أن قوله [وعلى أحدهما بالتضمن] ظاهر فى أن الدلالة التضمنية للفظ الإنسان دلالتة على واحد من الحيوان أو الناطق لأعلى كل واحد منهما مع أنه ليس كذلك فلهذا كان الأولى أن يقول وعلى كل واحد منهما دفعاً لذلك التوهم وأشار بقوله [فافهم] إلى أنه يمكن أن يجعل مآل العبارتين واحداً بجعل الإضافة فى أحدهما للإستغراق تبصر. نعمت زاده.

(٤) قوله [فافهم] لعله إشارة إلى وجه الأولوية وهو أنه إن لم يكن كذلك يتوهم أن إضافة أحد فى المتن إلى ضمير الإثنين للعهد كإحدى ابتنى أى أحدهما خاصة. كاكمه لا \* وجهه أن المقصود تصحيح التمثيل بالإنسان لدلالة التضمن لاحتقاق المثال ويكفى فيه الدلالة على أحدهما كذلك.. ابن القره داغى.

(٥) [لكونه] أى الواحد [جزء ما وضع له] إشار بذلك إلى أن الدلالة التضمنية دلالة على جزء المعنى المطابق إن كان له جزء حين إرادة المعنى المطابق وإلاً ربما يكون اللفظ دالاً على جزء

قابل العلم و صنعة<sup>١</sup> الكتابة بالإلتزام [لخروجهما عن الموضوع له،  
ولزومهما فى الذهن فإن قلت: كثيراً ما تتصور الإنسان ولم يخطر ببالنا<sup>٢</sup>  
إنه قابل<sup>٣</sup> للعلم وصناعة الكتابة فكيف يكون لازماً للإنسان؟ قلت: الفرض<sup>٤</sup>  
كافٍ للتمثيل فاللزوم ههنا مبنى على الفرض. ولذا تراهم يقولون المناقشة  
فى المثال ليست من دأب المحصلين. وههنا<sup>٥</sup> سؤال مشهور وهو أن كلاً

معناه المطابق ولا يكون دلالة عليه تضمنية كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان أو على الناطق عند  
إرادة أحدهما منه فإنه ح يكون من تبيل ذكر الكل وإرادة الجزء فيكون معنى مجازياً له ودلالة  
اللفظ على المعنى المجازى مطابقة على القول بكون المجاز موضوعاً له. نعمت زاده.

(<sup>١</sup>) عطف على العلم وعلى قابل صناعة الكتابة. نعمت زاده \* وإنما مثل بمثاليين لأن اللازم على  
نوعين لازم لا يحمل على ملزوم كصناعة الكتابة ولازم يحمل على ملزومه كقابل العلم. نصرالدين.  
هذه الحاشية مبنية على تقدير عطف الصناعة الكتابة على قابل العلم لاعلى العلم فافهم. اسماعيل.

(<sup>٢</sup>) فكيف يكون مجرد تصوره كافياً لتصور قابل العلم وصناعة الكتابة نعمت زاده \* فكيف يكون  
لازماً يبيناً بالمعنى الأخص فافهم. ابن رر.

(<sup>٣</sup>) هذا صادق بالنظر إلى المثال الثانى وغير صادق بالنظر إلى المثال الأول لأن قابل العلم لازم  
لناطق بمعنى ذات له القوة العاقلة لولم يكن عينته. پ.

(<sup>٤</sup>) قوله [فكيف يكون] أى كل واحد من قابل العلم وصناعة الكتابة. نعمت زاده. [لازماً] لزوماً  
ذهنياً بمعنى الأخص. رر \* أى ذهنياً. پ. وقوله [قلت الفرض] قلت بل الأولى التمثيل بدلالة  
العمى على البصر لأنه هو الذى يلزم من تصوره تصور البصر بخلاف الإثنين فإنه لا يلزم من تصوره  
تصور الزوجية ولا التصديق بها للإثنين لأنك كثيراً ما تتصور الإثنين ولا يخطر ببالك الزوجية  
فضلاً عن الحكم بالزوجية ويظهر لك ذلك عند رجوعك إلى وجدانك. برهان.

(<sup>٥</sup>) قوله [يقولون] أى المنطقيون. م. وقوله [وههنا] أى فى مقام تعريف الدلالات الثلاث. قزلبجى.



من تعريفات الدلالات الثلاث ينتقض<sup>١</sup> بالأخرين فيما إذا وضع اللفظ بالإشتراك للكل وجزئه<sup>٢</sup> ولازمه كما صوروه فى لفظ الشمس. ويدفع بأن الحيشية معتبرة فى التعريفات الإصطلاحية ذكرت، أولم تذكر فلا

(١) قوله [من تعريفات الدلالات] من الدلالات. خ. وقوله [ينتقض] أى منعاً. پ \* ومعنى الإنتقاض ههنا أنه يدخل فى تعريف كل منهما الأخرى فيدخل فى تعريف المطابقة التضمن والإلتزام فإنه إذا أطلق لفظ الشمس وأريد به الجرم أوالمجموع كانت دلالة على الضوء إلتزاماً أوتضمناً مع أنه يصدق عليه دلالة اللفظ على تمام ماوضع له نظراً إلى وضعه له فيدخلان فى تعريف المطابقة وفى تعريف التضمن المطابقة والإلتزام فإنه إذا أطلق لفظ الشمس وأريد به الضوء أوالجرم كانت دلالة على الضوء إما مطابقة أوالتزاماً مع أنه يصدق عليه دلالة اللفظ على جزء ما وضع له بالنظر إلى المجموع وفى تعريف الإلتزام المطابقة والتضمن فإنه إذا أطلق لفظ الشمس وأريد به الضوء أوالمجموع كانت دلالة على الضوء إما مطابقة أوتضمناً مع أنه يصدق عليه دلالة اللفظ على الخارج اللآزم بالنظر إلى وضعه للجرم فقط. برقلعى \* يعنى يصدق فى تعريف المطابقة على التضمن والإلتزام وتعريف التضمن على المطابقة والإلتزام وهكذا الإلتزام فلايكون تعريف كل من الدلالات الثلاث مانعاً وهو معنى الإنتقاض هذا. سيد شريف.

(٢) قوله [بالأخرين] أى بفردهما \* أى بمصدقهما. ابن القر. [فيما] أى فى كل مادة تصح الفرض فيها بأن يكون لها لازم وملزوم ووضع لفظ لهما بالإشتراك اللفظى كما فى هذا المثال. جلال الدين. وقوله [بالإشتراك] أى اللفظى. پ. وقوله [جزئه] أى ولو "إعتباراً (أى بإعتبار الواضع الضوء مثلاً جزء الموضوع له عند الوضع. منه) يعنى حقيقة الجزء ليس بلامز إذ الضوء إعتبارى للشمس لاحتقيقى وإلا لم يصح جعله مثلاً للآزم إذ اللازم لابد وأن يكون خارجاً وإنما الجزء قوة الاضمانية لاغير فافهم. ابن العثمانى.

إنتقاض. و لما فرغ من بيان أقسام دلالة اللفظ،<sup>١</sup> شرع فى بيان أقسامه فقال: [ثمَّ اللَّفْظ] ثمَّ للتراخى فى الرتبة.<sup>٢</sup> واللفظ<sup>٣</sup> جار على حديث<sup>٤</sup> إعادةُ الشئ معرفة اى اللفظ الدال بالوضع [إما مفرد]. و قد يُطْلَقُ المفردُ ويراد به ما يقابل المثنى، و المجموع. وهو الواحد. و قد يُطْلَقُ و يراد به ما ليس بمضاف.<sup>٥</sup>

(١) قوله [الشمس] إذا وضع للجرم والضوء أو الجرم فقط أو الضوء فقط. ابن قزلى \* حاصله أنه إذا أطلق لفظ الشمس وأريد منه الضوء كانت دلالاته مطابقة وإن أريد منه المجموع كانت تضمناً وإن أريد منه الجرم كانت إلتزاماً. برقلعى. وقوله [فرغ من بيان أقسام] اه اى وتعريفها أذكرها كامراً. پ.

(٢) اى هذا التقسيم من التقسيم السابق الموضوع. پ \* فإن رتبة الموصوف متراخ عن رتبة الصفة. پ.

(٣) كأنه جواب عن سؤال مقدر تقديره أن الصواب أن يأتى المصنف بالضمير بدل الظاهر إذ المقام يستدعيه بسبب قرب عهد ذكر المرجع مع أن كلامه بنى على الاختصار فاعتذر عنه بأنه أعاد الأول معرفة ليكون تنصيماً على أن المراد بالثانى عين المراد بالأول. برهانى \* فيه لطف (وتنبيه على أن الاعتبار اللفظ الموضوع لا المقيد وإلا لانتقض تعريف المفرد بالمهملات إن توجه النفى فى تعريفه إلى المقيد الحقيقى وهو الدلالة و القيود و بطل ظاهراً الإحصار و فى القسمين إن توجه إلى القيود فقط ولا القيود فقط وإلا لانتقض تعريفه بالدوال و لبطل الإحصار إذ لا يوصف الدوال بالإفراد و التركيب مع دخوله فى المقسم.). ابن زر.

(٤) قوله [حديث] اى قضية. م. وقوله [ويراد به ما يقابل المثنى] كما فى بحث الإعراب.

(٥) قوله [إعادة الشئ معرفة] تدل على أن الثانى عين الأول. وقوله [إما مفرد] إنما قدم المفرد العدمى على المركب الوجودى مع معرفة الأعدام بعد معرفة الملكات تنبيهاً على أن المقصود

وقد يُطلق<sup>١</sup> ويراد به ما يقابل الجملة. وقد يطلق ويراد به ما ليس بمركب.<sup>٢</sup>  
 وهو المراد ههنا بقرينة المقابلة<sup>٣</sup> [وهو الذى لا يُراد<sup>٤</sup> بجزء منه دلالة على  
 جزء معناه] بأن لا يكون له جزء أصلاً<sup>٥</sup> سواء كان لمعناه جزءٌ نحو قِ علماء<sup>٦</sup>  
 لشخص، أو لا نحو قِ<sup>٧</sup>

بالتعريف والتقسيم فى هذا الباب هو المفرد بخلاف المركب فإن ذكره فيه تصوير لمفهومه ليتضح به  
 مفهومه المفرد. قره باغى. وقوله [يراد به ما ليس بمضاف] فذلك فى بحث النداء والمنسوب بلا  
 التنى لنفى الجنس. محمد \* اى وشبهه أو وشبهه المضاف (وأخرٌ لخلاف الأصل لمن. نسخه)  
 والمضاف لآخر بخلاف الأصل فمن حذف المعطوف (العطف خ) أو عليه مع واو العطف وحذفها مع  
 أحدهما كثير فقط قليل لا فقط كما قال بعض المحققين. ابن القزلبجى.

(<sup>١</sup>) الأولى وقد يطلق على ما يقابل الجملة وكذا فيما يأتى بعده لا فى الأولين تدبر. ابن القزلبجى.  
 (<sup>٢</sup>) قوله [ويراد به ما يقابل الجملة] وذلك فى بحث المبتدأ والخبر. مح. وقوله [يراد به ما ليس  
 بمركب] كما فى تعريف الكلمة. محى الدين.

(<sup>٣</sup>) تعريف المصنف له (اى للمفرد. ١٢) أقوى من قرينة المقابلة. پ.

(<sup>٤</sup>) اى لا يقصد والمراد بالقصد القصد الجارى على قانون الوضع سواء كان صادراً من أهل اللغة  
 والإصلاح أو الحساب فلا يرد أنه إذا تكلم شخص بلفظ زيد مثلاً وأراد بجزء لفظه جزء معناه يلزم  
 أن يكون هذا اللفظ من المركب فلا يكون التعريف جامعاً. باشماقى.

(<sup>٥</sup>) الضائتر فى [هو]. [منه]. [معناه]. [له]. [لمعناه] عائدة إلى المفرد. [بأن لا يكون له جزء] كهزمة  
 الاستفهام [أصلاً] اى لا ذومعنى ولا غير ذومعنى. پ.

(<sup>٦</sup>) هذا القسم إنتفت فيه القيود الثلاثة أعنى جزء اللفظ ودلالته وإرادتها. پ \* إذ لو كان فعل أمر  
 لكان مركباً. قره داغى.

(<sup>٧</sup>) اى فى هذا القسم إنتفت القيود الأربعة اعنى جزئى اللفظ والمعنى والدلالة والإرادة. پ.

علماً<sup>١</sup> لما صدق عليه لفظ النقطة<sup>٢</sup>، أو بأن يكون له جزء لا يكون له معنى؛ سواء كان لمعناه جزء [كالإنسان]، أو لا كالنقطة<sup>٣</sup> أو بأن يكون له جزء ذو معنى لكن<sup>٤</sup> لا يدل على جزء<sup>٥</sup>

(<sup>١</sup>) فائدة التقييد بكونه علماً هي أن ق لو لم يكن علماً يزداد بجزئه الملفوظ معنى الوقاية وبيجزئه المقدراً على الضمير المستتر فيه معنى آخر يكون مركباً بل كلاماً بل إنشاءً تبصر. نعمت زاده.  
(<sup>٢</sup>) أعلم أن كل شيء إن كان له طول وعرض وعمق فهو الجسم وإن كان له الأولان فقط يقال له السطح وإن كان له الأول فقط يقال له الخط وما ينتهي إليه الخط يقال له النقطة. جامي.  
(<sup>٣</sup>) قوله [لمعناه] أي اللفظ المفرد [جزء] أي محمولاً فقط كمثل المتن أو غير محمولاً أيضاً كزيد. ابن القره داغي. [كالإنسان] أنتفى فيه قيدان أعنى دلالة الجزء والإرادة. پ \* الأظهر في التمثيل أن يقال كإنسان بالتكثير وسكون الآخر لأنه لا يظهر كون الإنسان معروفاً وإنسان متوناً مفرداً لإحتمال أن يراد بالألف واللام تعميم في الأول وبالتنوين تخصيص في الثاني. قره باغي. [أولا كالنقطة] إنتفت فيه الثلاثة أعنى ماعدا جزء اللفظ. پ.

(<sup>٤</sup>) قوله [ذو معنى] غير مراد. پ. [لكن] لفظ لكن غير واقع موقعه بالنظر إلى المعطوف. پ.  
(<sup>٥</sup>) أي على جزء المعنى المقصود كما صرح بذلك شارح المطالع فعبد الله علماً للشخص الإنساني له جزان دالان على المعنى وهو المعبودية والألوهية إلا أنهما ليسا بجزئين من المعنى المقصود وهو الشخص الإنساني فصَدَقَ أنه لا يدل على جزء المعنى بخلاف الحيوان الناطق علماً فإن له جزئين دالين على جزء المعنى المقصود وهو الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة والذات الثابت له القوة العاقلة إلا أن تلك الدلالة لا تكون مرادة بل المراد منه (أي من عبداً) إنما هو الذات المشخصة أياً كان فظهر الفرق بينهما والقول بالتحكم تحكم وهذا مبني على مذهب الشيخ حيث قال إن الدلالة تابعة للإرادة وإخثاره المصنف ولذا اعتبر قيد عدم الإرادة في حد المفرد وأما

المعنى<sup>١</sup> نحو عبد الله<sup>٢</sup> علماً أويلد على جزء المعنى؛<sup>٣</sup> لكن لا يكون دلالة مرادة كالحيوان الناطق علماً لشخص الإنسان كذا قالوا. وأظن<sup>٤</sup> أن الفرق بين عبد الله علماً، وبين الحيوان الناطق علماً لشخص الإنسان تحكم<sup>٥</sup> ألا يرى أن علماء النحو منهم المحقق الجامى قدس سره عرفوه بأنه: ما لا يدل جزئه على جزء معناه. وتركوا قيد عدم الإرادة [وإما

---

ما ذهب إليه القطب من أن الألفاظ الموضوعية تدل على المعنى أريد منه أولاً فما اختاره النحات ولذا تركوا قيد عدم الإرادة فى تعريف المفرد والمذاهب مختلفة فى ذلك فتبصر. نع

(١) المراد لم يقل لكن لا يدل عليه، إشارة إلى أن ذلك المعنى غير جزء المعنى المراد. پ.

(٢) أنتفى فيه قيدان كالإنسان بالنظر إلى المعنى العلمى وقيداً واحداً كالحيوان الناطق بالنسبة إلى المعنى الغير العلمى أعنى الإرادة. پ.

(٣) قوله [نحو عبد الله علماً] والفرق بين عبد الله علماً والحيوان الناطق علماً مع أن كلاً منهما دال على المعنى هو أن مدلول عبد الله الأصلى لا يكون جزء المعنى المقصود ولم يكن دلالة عليه مرادة عند العلمية ومدلول الحيوان الناطق جزء المعنى المقصود لكن لا تكون دلالة عليه مرادة عند العلمية. جامى. وقوله [ويدل على جزء المعنى] المراد. پ.

(٤) وأما إذا كان علماً لغير حيوان فيكون كعبد الله بعينه. پ. وقوله [وأظن أن الفرق] اه قد ظهر من القيود التى ذكرناها أن هذا الظن فاسد وأن التعريف الذى نقله من علماء النحو غير شامل لنحو الحيوان الناطق مع أنه من أفراد المعرفة الأعلى القول بأن الدلالة مشروطة بالإرادة مع أن المحقق الجامى قال ومن (ز ظ) أين الدلالة من الإرادة. پ.

(٥) أقول فيه نظره وعدم الدلالة بعيد من عدم الإرادة غاية الأمر أن يجرى كل منهما فى عبد الله والتكوين الذى ذكره بقول النحات فقيه أيضاً أنهما علمان تدبر. ابن القزلى.

مؤلف<sup>١</sup> يرادفه المركبُ على ما هو الحق، والقول؛ كما قاله غير قائل [وهو الذى لا يكون كذلك] اى الذى لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه فافهم؛ [كرامى الحجارة] فإن الرامى يدل على ذات لها<sup>١</sup> الرمى، والحجارة تدل على أفراد من نوع الحجر؛ فيكون مركباً. و قدّم المفرد<sup>٢</sup> على المؤلف؛ لكون المفرد جزء المؤلف<sup>٣</sup> لفظاً، ومعنى. و الجزء مقدم على الكل طبعاً؛ مع<sup>٤</sup> أن

(١) قوله [فافهم] إشارة إلى التفصيل السابق. ابن رر \* إشارة إلى أنه إنما اعتبر بالإرادة فى تعريف المركب وهو مخالف لما حققنا آنفاً بناءً على مذاق المصنف. ابن الكاواوى. و قوله [لها] الأولى له فافهم. ابن قزلبجى.

(٢) أعلم أن تقديم الشئ على غيره منحصرة فى خمسة أقسام التقديم بالعلية كتقديم المؤثرعلى الأثر و بالذات كتقديم الجزء على الكل والشرط على المشروط وبالشرف كتقديم العالم على الجاهل و بالمكان كتقديم الصّف الأول على الثانى وبالزمان كتقديم الأب على الإبن وكتقديم المؤثر على الأثر مثلاً. القزلبجى.

(٣) اى لكون ما يصدق عليه المفرد جزء ما يصدق عليه المؤلف بحسب اللفظ و المعنى و أن مفهوماهما يحسب بالعكس. پ

(٤) قوله [مقدم على الكل طبعاً] فالأولى أن يكون مقدماً بالوضع أيضاً. نعمت زاده [مع] جواب عن سؤال مقدر وهو أننا لانسلم أن المفرد جزء من المؤلف لأن المقام مقام التعريف والتعريف بحسب المفهوم و مفهوم المفرد ليس بجزء من مفهوم المركب وإن "كان ماصدق عليه المفرد جزء من ماصدق عليه المركب لكن الماصدق ليس بمعتبر فى التعريف كما ذكرنا فأجاب بقوله مع اه. عبد الحكيم.

المقصود هو التقسيم. والتعريف تبعي<sup>١</sup>. والتقسيم<sup>١</sup> يعتبر فيه جانب الأفراد دون المفهوم. وقد نظر صاحبُ الشَّمْسِيَّةِ إلى المفهوم؛ فقدّم المؤلّف بناءً على كون مفهومه وجوديًّا<sup>٢</sup>. ولك أن تقول: قدّم المفرد لكون المؤلف غير مبحث عنه في هذا الباب؛ فذكرُ المؤلّف ههنا إنّما هو إستيفاء<sup>٣</sup> للأقسام، ثم إنّ لكل منهما أقساماً لا بأس أن نشير إليها إجمالاً؛ فنقول: أمّا المفرد فإن دلّ على معنى في نفسه بلا إقتران بأحد الأزمنة؛ فإسم، ومع الإقتران؛ فكلمة، وإن لم يدل بنفسه؛ بل إحتاج في دلّالته إلى ضميمة؛ فأداة<sup>٤</sup>، ثم

(١) قوله [والتقسيم (أى تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب. ابن رر). يعتبر فيه جانب الأفراد] قيل معنى كون التقسيم للأفراد أنه يجعل أفراد المقسم طوائف وقيل معناه أنه لتحصيل أفراد الإضافة أغنى الأقسام وأما من قال التقسيم بإعتبار المفهوم فقد أراد أن التقسيم لمفهوم المقسم كما أن التعريف لمفهوم المعروف. پ.

(٢) قوله [دون المفهوم] أى دون مفهوم الأقسام تأمل. پ. وقوله [إلى المفهوم] أى مفهوم كل من المفرد والمركب. پ. وقوله [مفهومه وجوديًّا] ويكون مفهومه (أى المؤلف) جزءً من مفهوم المفرد. پ.

(٣) قوله [قدّم] أى المصنف [فى هذا الباب] لأن الباب فى بحث المفردات المبادئ للقول الشارح تأمل. پ. وقوله [إستفاء] أى إتمام. ١٢.

(٤) قوله [فكلمة] أى فعل. ١٢. وقوله [أداة] أى حرف عند النحاة\* سواء كان فى قالب الإسم كهو فى قولنا زيد هوقائم أوفى قالب الفعل كالكلمات الوجودية أوفى قالب الحرف ولقد علمت مما ذكرنا أن ليس كل أداة حرفاً ولا كل فعل كلمة ولا كل إسم عند هم إسماً عند المنطقيين فقد سهى من قال بذاك. شرح تلميذ.

الإسم<sup>١</sup> إن كان معناه واحداً<sup>٢</sup> متشخصاً بحيث لا يقبل الشركة فى التصور؛  
فجزئى حقيقى وإن كان واحداً غير متشخص بحيث يقبل الشركة فيه؛  
فكلّى كما سيفصلهما<sup>٣</sup> المصنف. والكلّى إن إستوت أفرادهُ الذهنية، أو  
الخارجية فى حصوله فيها، وصدقه عليها؛ فمطواطئ كالشمس، والإنسان،  
وإلا؛ فمشكك<sup>٤</sup> كالوجود بالنسبة إلى الواجب.<sup>٥</sup> والممكن وإن كان متعدداً

(١) فيه أن عدوله عن طريقة التفتازانى فى التهذيب وجعل التقسيم الثانى مختصاً بالإسم وجعل  
الجزئى و الكلّى والمتواطئ و المشكك و المشترك والمنقول و الحقيقة و المجاز أقساماً للإسم  
من ما لا يخلو عن التحكم فإن الفعل أيضاً قد يكون مشتركاً كعسس بمعنى أقبل وأدبر ومنقولاً  
كصلّى ومجازاً كقتل بمعنى الضرب الشديد وكذا الحرف قد يكون مشتركاً كالباء للإستعانة  
والإلصاق ومجازاً كفى بمعنى على تأمل. نعمت زاده.

(٢) أى بحسب الاعتبار والملاحظة وإن كان متعدداً بحسب نفس الأمر فإن كل واحد من معانى لفظ  
متعدد المعنى لا يخلو إما أن يكون جزئياً أو كلياً وإذا كان كلياً فلا يخلو من أن يكون متواطئاً  
أو مشككاً. پ.

(٣) قوله [وإن كان] أى معناه [فيه] أى فى التصور [سيفصلهما] أى الجزئى والكلّى.

(٤) قوله [الذهنية] فقط. ابن زر. [أو الخارجية] والذهنية فقط تدبر. ابن زر. الضمير فى [أفراده] و  
[حصوله] و [صدقه] راجع إلى الكلّى. وفى [فيها] و [عليها] راجع إلى الأفراد [كالشمس  
والإنسان] الأول للأول والثانى للثانى. [وآلأ] أى وإن لم تستويا كأن فى بعض الأفراد اشد وأولى  
منه فى بعض آخر كالأبيض والموجود تأمل (إشارة إلى المسامحة فى مثال الشارح. منه). ابن زر.  
[فمشكك] كل من المطواطئ والمشكك مشترك معنوى. پ.

(٥) أى إلى وجود الواجب. ١٣ \* فإن الوجود للواجب أدل وأولى وأتم منه للممكن لكونه علة له.

نعمت زاده.



فإن وضع بإزاء كل من المعانى على السوية؛ فمشترك وإن وضع لواحد منها<sup>١</sup> ونقل الى الباقي فإن ترك الأول<sup>٢</sup>؛ فمنقول عرفى<sup>٣</sup> إن كان الناقل عرفاً عاماً، وإصطلاحى إن كان خاصاً، وشرعى<sup>٤</sup> إن كان شرعاً، وإن لم يترك الأول<sup>٥</sup> فإن أستعمل فيه؛ فحقيقة،<sup>٦</sup> وإن أستعمل فى المنقول إليه؛ فمجاز، وأما المركب فإن أفاد المخاطب فائدة تامة يصح السكوت<sup>٧</sup> عليه فتام وإلا فناقص؛ ثم التام

(١) قوله [متعدداً] أى بحسب نفس الأمر والإعتبار أيضاً. پ. وقوله [مشترك] أى لفظى. پ. وقوله [منها] أى من المعانى.

(٢) بأن لم يستعمل فيه إلامع القرينة. پ.

(٣) أى بالنسبة إلى المعنى المنقول إليه وإلا فبالنسبة إلى المعنى المنقول عنه مجاز. پ.

(٤) هو من العرفى الخاص أى الإصطلاح لكن أنفرد لشرفه. ابن رر \* فإن قلت لا يكون العرف الشرعى إلا لأعرف الخاص فلم جعله قسماً له قلت الشرع وإن كان داخلاً فى العرف الخاص إلا أن العرف إنعقد على ذكر الشرع فى مقابلة العرف لشرفه فلذلك جعل قسماً له كذا قاله المحقق الدوائى. نعمت زاده.

(٥) بأن أستعمل فيه بلاقرينة. پ.

(٦) قضية جعل الحقيقة من أقسام حقيقة متعدد المعنى أن ما أستعمل فى ماوضع له ولم يجوز فيه أصلاً. ليس بحقيقة بل هو واسطة بين الحقيقة والمجاز. پ.

(٧) أى سكوت المتكلم فافهم. ابن رر.

إن إحتمل<sup>١</sup> الصدق، والكذب؛ فقضية<sup>٢</sup> وإلّا؛ فإنشاء. وإنشاء إن لم يدل  
على طلب<sup>٣</sup> بحسب الوضع؛ فتنبيه كالنداء، والتمنى، والعرض<sup>٤</sup>، وإن دل<sup>٥</sup>  
بحسب الوضع؛ فإستفهام، وإن دل على طلب غيره فقمع الخضوع سؤال<sup>٦</sup>،  
ودعاء مطلوب<sup>٧</sup>، ومع التساوى إلتماس مطلوب<sup>٨</sup>، ومع الإستعلاء أمر<sup>٩</sup>؛ إن

(<sup>١</sup>) الإحتمال هنا بمعنى الإلتصاف أى إن إلتصف بالصدق أو الكذب من إحتمال اللغوى بمعنى: بردا  
شتن \* أى من شأنه أن يتصف بهما أو بأحدهما بأن يقال له صادق أو كاذب والصدق مطابقة حكم  
الخبر للواقع والكذب عدم مطابقتها (أى الحكم) له (أى للواقع). نعمت زاده.

(<sup>٢</sup>) لفظة. پ \* وخبر وتسمى جملة خبرية على لسان النحاة. ابن زر.

(<sup>٣</sup>) أى على طلب الفهم أو طلب غيره سواء لم يدل على طلب أصلاً أو دل عليه لكن لا بحسب الوضع  
اللغوى أو العرفى أو الشرعى ككتيب عليكم الصيام أو أطلب منك القيام أو أريد بهما معنى صوموا  
وقم مجازاً. پ.

(<sup>٤</sup>) وعرفوه بأنه طلب الشئ ولم يكن ذلك الشئ مطلوباً للطالب. نعمت اله على الجامى.

(<sup>٥</sup>) أى على طلب المتكلم من المخاطب بتحصيل الفهم الذى ليس مأخذ الإشتقاق فى ذهن الطالب  
فخرج إفهم وفهمنى فافهم ويجوز أن يراد بالفهم الفهم المخصوص لا المطلق كما فى أفهم فإنه (أى  
أفهم) دال على طلب فهم المطلق والخصوص مستفاد من ذكر المتعلق. پ.

(<sup>٦</sup>) قوله [بحسب الوضع] على طلب الفهم (صح) ظاهراً. ابن زر. وقوله [على طلب غيره] أى غير  
الفهم الذى ليس بمأخذ الإشتقاق سواء لم يدل على طلب الفهم أصلاً أو دلّ على فهم هو مأخذ  
الإشتقاق كإفهم. پ \* أى غير الإستفهام.

(<sup>٧</sup>) مطلقاً. خ. ص. ظ \* أى سواء كان المطلوب فعلاً أو كفاً عنه وكذا الكلام فى مطلوب الآتى.

كان الفعل المطلوب فعلاً لغوياً، ونهى؛ إن كان كفاً عنه.<sup>٢</sup> وأما غير التام<sup>٣</sup> فهو أيضاً<sup>٤</sup> إما تقييدى<sup>٥</sup> كالحيوان الناطق، أو إضافى: كغلام زيد، أو غيرهما: كالرجل. [والمفرد إما كلى] الكلية، والجزئية، وماسياتى من

(١) (إن كان المطلوب. خ) المراد بالفعل ما لا يكون كفاً عن فعل هو مأخذ الإشتقاق سواء لم يكن كفاً أصلاً كما ضرب أو كان كفاً هو مأخذ الإشتقاق كأكفف (اى إمنع ١٢). ب.

(٢) اى كفاً عن فعل هو مأخذ الإشتقاق فدخل (فى حدالنهى ١٢). لا تكفف لأن المطلوب فيه كف عن كف هو مأخذ الإشتقاق وخرج كف وأكفف لأن المطلوب فيهما هو مأخذ الإشتقاق. ب.

(٣) عطف على قرينة محذوفة أو زائدة يتوهمها تدبر. ابن القزلبجى.

(٤) اى كالتام منقسم إلى أقسام. ييقون.

(٥) إن كان الجزء الثانى قيذاً للأول نحو غلام زيد ورجل فاضل وقائم فى الداركذا فى عبدالله يزدى وأفاد بالأمثلة الثلاثة أن الجزء الثانى أعم من أن يكون مضافاً إليه أوصفة أو جاراً ومجروراً فالتركيب الإضافى على هذا تكون داخلاً فى التقييدى فجعله (اى الإضافى) مقابلاً له (اى للتقييدى) مما ليس له وجه وجيه. نعمت زاده.

(٦) إن لم يكن (الجزء) الثانى قيذاً للأول نحو فى الدار وخمسة عشر كذا فى عبدالله يزدى وأفاد بالمثالين أن عدم كون الجزء الثانى قيذاً للأول فى غير التقييدى إما بأن لا يكون (الجزء الأول مطلقاً حتى يقيد به الثانى كالمثال الأول فإن لفظة فى موضوعة لكل واحد من جزئيات الظرفية الكلية فليس فيها إطلاق حتى يقيد به الدار وإما بأن لا يحصل فيه التقييدى (بعد) وإن كان مطلقاً كالمثال الأخير فإن كلمة خمسة وإن كانت مطلقة إلا أنها لم يتقيد بسبب تركيبها مع عشرو أن الجزء الثانى قديكون قرينة معينة (للجزء) للأول كما فى المثال الأول وقد لا يكون كما فى المثال الثانى وأن الجزء الأول (قد) يكون حرفاً وقد يكون اسماً وأنه قد يكون عاملاً فى الثانى وقد لا يكون. نعمت زاده.

الذاتية، والعرضية أوصافٌ للمعانى أولاً، وبالذات، وللفظ ثانياً،<sup>١</sup> و  
بالعرض؛ فتقسيم اللفظ إليهما مجاز. وإنما فعل المصنّف ذلك تسهيلاً  
للمبتدى [وهو] اى المفرد الكلى [الذى] اى اللفظ الذى [لا يمنع نفس  
تصور مفهومه عن وقوع الشركة]<sup>٢</sup> فيه اى فى ذلك المفهوم من حيث هو  
متصور مع قطع النظر عن البرهان والوجود الخارجين<sup>٣</sup> اللذين يمنعان عن

(١) قوله [كلى] وجه التسمية الكلى والجزئى لأن الكلى جزء للجزئى والجزئى كله فنسب كل  
منهما إلى الآخر ويسمى الأول كلياً والثانى جزئياً تأمل. عبدالرحمن \* الفرق بين الكل والكلى أن  
الكل موجودة فى الخارج والكلى ليس بموجودة فى الخارج. بيقونى \* الفرق بين الكل والكلى  
بوجوده منها أن الكل مقوم لجزئياته ومنها أن أجزاء الكل يتأهى وجزئيات الكلى غير متناهية ومنها  
أن الكل لا يحمل على أجزائه والكلى يحمل على جزئياته فلا يقال البيت جدار ويقال الإنسان زيد.  
شرح. وقوله [وللفظ ثانياً] من قبيل فى الدار زيد و الحجرة عمرو والأنسب الألفاظ. قره داغى.

(٢) قوله [لا يمنع] بمعنى لا يمتنع أو بمعنى لا يمنع العقل. پ. [تصور مفهومه] اى ما حصل عند العقل  
إعلم أن ما أستفيد من اللفظ بأعتبار أنه فهم منه يسمى مفهوماً وبأعتبار أنه قصد منه يسمى معنىً  
وبأعتبار أن اللفظ دالّ عليه يسمى مدلولاً. عبدالله يزدى. [عن وقوع الشركة] اى من اشتراكه بين  
كثيرين والمراد بالشركة بين كثيرين صدق المفهوم عليها. نعمت زاده \* بمعنى الصدق والحمل  
على كثيرين والوقوع مقابل الفرض فالظاهر اختصاص التعريف بالكلى الإضافى وعدم صدقه على  
الكلى الفرضى خلافاً لما يقوله الشارح الآن يحمل الكلام على حذف المضاف اى عن فرض وقوع  
الشركة ثم الظرفية فى قوله فيه ظرفية الموصوف للصفة. پ.

(٣) قوله اى [فى ذلك المفهوم من حيث] اه اى لا يمنع نفس مفهومه من حيث اه. پ \* لما كان  
ظاهر عبارة المصنّف يدل على المانع عن وقوع الشركة هو التصور وليس كذلك فإن المانع هو  
التصور من حيث متصور نبه الشارح بقوله من حيث هو متصور على أن المراد منع المتصور

الشركة<sup>١</sup> ويدلّان على الوحدة و الجزئية فيشمل<sup>٢</sup> الكلّي المنحصر في الشخص كالواجب تعالى والشمس فإنّ تصوّر مفهوم الواجب من حيث هو متصوّر مع قطع النظر عن البرهان التّوحيديّ لا يمنع الشركة في ذلك<sup>٣</sup> وكذا الشمس مع قطع النظر عن الوجود الخارجيّ لا يمنع الشركة أيضاً<sup>٤</sup> ويشمل أيضاً<sup>٥</sup> على الكلّيات الفرضيّة من نحو اللّاشئ وشريك الباري فإنّ أمثال ذلك وإن لم يكن لها فرد في الخارج فضلاً عن وقوع الشركة إلّا

لا للتصور. نعمت زاده \* وإنما قيد بالحيثية لثلايتهم أنّ المانع من الإشتراك هذا التصور فإنّ المانع هو المفهوم بشرط أنه متصور فنسبة المانع إليه مجاز للتنبيه على أنّ له دخلاً في ذلك المنع لكونه شرطه. نعمان. قوله [مع قطع النظر عن البرهان] بيان فائدة قيد النفس. پ. [والوجود] اه بيان فائدة قيد التصور في المتن والحيثية في الشرح. پ. [الخارجين] صفة لقوله البرهان والوجود. ١٢ \* أراد بكونهما خارجين كون كل منهما زائداً على المفهوم المتصور لكنّ الأولى ترك التثنية. پ. (١) قوله [يمنعان] اي المفهوم أو الفصل. پ. [عن الشركة] أشار بترك الوقوع هنا و في ما يأتي إلى أنّ الأولى ترك الوقوع في المتن حتى لا يتوهم اختصاص التعريف بالكلّيات الإضافية. پ. (٢) قوله [ويدلان] تفسير. ابن زر. وقوله [على الوحدة والجزئية] نشر على ترتيب اللف. پ. وقوله [فيشمل] تفسير. ابن زر.

(٣) قوله [من حيث هو] اه إحتراز عن النظر إلى الوجود الخارجيّ. پ. وقوله [في ذلك] اي في مفهوم الواجب...

(٤) قوله [وكذا الشمس] اي مفهومه وهو كوكب نهاري يضئ العالم. وقوله [أيضاً] اي كمفهوم الواجب.

(٥) قوله [ويشمل] ويشتمل. خ. اي التعريف. وقوله [أيضاً] اي كالكلّي المنحصر. اه.

أنّ نفس تصور مفهوماتها<sup>١</sup> لا يمنع الشركة بين أفرادها الفرضيّة وإنّما يُتكلّفُ في إدخال أمثال هذه الأشياء بناءً على أنّ قواعدهم عامّة شاملة عن الموجودات، والمعدومات.<sup>٢</sup> وإنّما قال<sup>٣</sup> نفس تصوّر مفهومه، و لم يقل نفس تصوّره؛ لما عرفت أنّ مورد القسمة هو اللفظ لا المفهوم. وبهذا يندفع توهم لزوم المفهوم للمفهوم [كالإنسان] فإنّ مفهومه الحيوان الناطق. وتصور هذا المفهوم لا يمنع عن وقوع الشركة<sup>٤</sup> بين كثيرين وهو ظاهر

(١) قوله [وشريك الباري] معطوف على الكليات لاعلى الاشئ فلا يلزم عده من الكليات الفرضية خلافاً لما وهم ولنا كلام في حواشي البرهان في الرد على القائلين به فراجع والمراد به مفهوم إذا عبر عنه بمفرد صار كلياً او الشريك المضاف إلى الباري والمضاف إليه خارج فلا يرد أن التمثيل به فاسد لأن الكلى من أقسام المفرد وهو مركب. قره داغى. الضمير فى [لها] و [مفهوماتها] راجع إلى الأمثال.

(٢) قوله [على أن قواعدهم] إه والحق أنّ ذلك بقدر الطاقة تأمل. ابن زر. وقوله [شاملة عن] شاملة على.خ. كان تعدية الشمول بعلى لتضمنه معنى الحمل. ابن القره داغى. وقوله [والمعدومات] ولو ممتنعة. ابن القر.

(٣) الأوضح بقرينة المقابلة ذكر اللفظ المفهوم ههنا أيضاً ولو ترك كما فى بعض النسخ فالأمر واضح أيضاً إذ يكون ح فى ضمير [وهو الذى] إحتباك ويكون فيه إشارة إلى ملاحظة جانب المعنى أيضاً. ابن عثمانى.

(٤) قوله [وبهذا] إه فلاوجه إلى التكليفات كما فعله الشارح الفنارى. إبن زر \* إى بأن مورد القسمة هو اللفظ لا المفهوم يندفع إه. وقوله [كالإنسان] اللام من الحكاية لامن المحكى فلا يرد أن التمثيل به فاسد لأن الكلى من أقسام المفرد وهو مركب لدلالة اللام على معنى غير الحيوان الناطق على

[وإما جزئىّ وهو الذى لا يمنع نفس تصوّر مفهومه عن ذلك] اى عن وقوع الشركة فيه <sup>١</sup> [كزید] فإن مفهومه الحيوان الناطق مع التعيّن، والتشخص وهو من حيث هو متصوّر مانع عن وقوع الشركة فيه وهذا جزئىّ حقيقىّ لا يبحث عنه فى هذا الفن. <sup>٢</sup> وإنما ذكره فى هذا المقام تكميلاً للأقسام، و تصويراً لمفهوم الكلى على التمام؛ ولهذا ولما علّمت ممامراً قدّم الكلىّ عليه. إعلم: أن الجزئى كما يطلق على هذا المعنى كذلك يطلق على كل أخصّ <sup>٣</sup> تحت الأعم ويسمّى الجزئىّ الإضافىّ وهو أعم مطلقاً

أنه لو كان من المحكى لم يكن مركباً لأن المراد بدلالة الجزء فى تعريفه دلالة عند الإنفراد بالذكر و إلا لانتقض بنحو يضرب و يضربان. ابن القر. وقوله [لا يمنع عن وقوع الشركة] اى فيه. ابن زر.

(<sup>١</sup>) قوله [نفس تصور مفهومه] نفس تصوّره. نسخه. وقوله [فيه] اى فى المفهوم.

(<sup>٢</sup>) وذلك لأن المقصود من هذا الفن إكتساب المجهولات التصورية والتصديقية والجزئى لا يُكتسب ولا يكتسب به لانه إنما تدرك بالإحساسات إما بالحواس الظاهرة أو الباطنة وليس الإحساس بشئ مما يؤدى الى الإحساس بشئ آخر لا يمكن ان يحس بمحسوسات متعددة يترتب على وجه يؤدى الى الاحساس بمحسوس آخر بل لابد لذلك المحسوس الآخريضا من إحساس ابتدائى وكذلك ليس ترتيب المحسوسات مؤدياً الى ادراك كلىّ فظهر من ذلك أن الجزئيات لا يقع فيها نظراً وفكراً اصلاً ولاهى ممّا يحصل بنظر و فكر فلم تكن كاسبة ولا مكتسبةً فلذلك لا بحث عنها فى هذا الفن. نعمت زاده.

(<sup>٣</sup>) قوله [ولهذا] اى لأن ذكر الجزئى لتكميل الأقسام الخ. وقوله [ممامراً] من عدم البحث فى هذا الفن (عن الجزئى). وقوله [قدم الكلى عليه] اى على الجزئى. وقوله [على كل أخصّ] إيه اى خاصاً مطلقاً ولو ترك قوله كذلك لكان أولى. نعمت زاده.

من الحقيقى لأن كل جزئى حقيقى فهو إضافى من غير عكس<sup>١</sup> كلىّ  
أما بيان الأول؛ فلأن كل شخص مندرج تحت الماهية الكلية، و أما الثانى؛  
فلجواز كون الجزئى الإضافى كلياً كالإنسان؛ فإنه جزئى إضافى لدخوله  
تحت الحيوان. ولما فرغ من مباحث الألفاظ<sup>٢</sup> شرع فى بيان إيساغوجى،  
فقال: [والكلى إمّا ذاتى] الذاتى يطلق تارة<sup>٣</sup> على ماهو داخل.<sup>٤</sup> وأخرى على  
ما ليس بخارج، إمّا بالإشتراك، او بالحقيقة، والمجاز.<sup>٥</sup>

(<sup>١</sup>) والكلى أيضاً كما يطلق على المفهوم الذى لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين ويسمى بالكلى  
الحقيقى كذلك يطلق على الأعم من شئ ويسمى بالكلى الإضافى والنسبة بينهما عكس النسبة  
بين الجزئى الحقيقى والإضافى لأن كل كلى إضافى فهو كلى حقيقى من غير عكس كلى لأن الكلى  
الفرضى كلى حقيقى وليس كلياً إضافياً تبصر. نعمت زاده.

(<sup>٢</sup>) قوله [من مباحث] إه إن أراد بمباحث الألفاظ مباحث الأقسام الحقيقية للفظ فالفراغ من  
المفرد والمركب فراغ من تلك المباحث والشروع فى الكلى والجزئى شروع فى بيان إيساغوجى  
أو مباحث الألفاظ مطلقاً ولو "مجازية فلم يفرغ منها بعد تأمل پ. [الألفاظ] التى كالمقدمة لباب  
إيساغوجى. ١٢.

(<sup>٣</sup>) لأن المشخصات ليست بدخلة فى الماهية بل هى خارجة عنها عند المحققين وهو الحق. احمد  
\* فالنوع على الأول ليس بذاتى لأنه

(<sup>٤</sup>) فى ماهية ماتحته كالحيوان فإنه داخل فى ماهية الإنسان وغيره من الأنواع. نعمت زاده.  
(<sup>٥</sup>) قوله [ليس بخارج] عن ماهية ماتحته من الجزئيات سواء كان داخلاً فيها كالحيوان اونفسها  
كالماهية النوعية فإن نفس الشئ لا يكون خارجاً عنه. نعمت زاده. [إما بالإشتراك] اللفظى. رر.



والثانى هو المراد ههنا<sup>١</sup> [وهو الذى يدخل فى حقيقة جزئياته]<sup>٢</sup> اى لا يخرج<sup>٣</sup> عن حقيقة جزئياته [كالحىوان بالنسبة إلى الإنسان، والفرس]<sup>٤</sup> فإنه ليس بخارج عن حقيقتهم<sup>٥</sup> بل داخل؛ فالكلى إمّا أن يكون نفس ماهية ما تحته من الأفراد، اوداخلاً فيها، اودارجاً عنها<sup>٦</sup> والأول: هو النوع،

[اوبالحقيقة] وعلى التقديرين قوله [وهو الذى يدخل] مجاز فلا ينفع هذا التعميم ههنا تأمل. ابن القزلبجى.

[والمجاز] اى بإستعمال اسم الملزوم فى اللازم فافهم. ابن زر

(<sup>١</sup>) اى فى تعريف الذاتى. م \* اى فى مبحث ايساغوجى وإن "كان ذلك خلاف ظاهر عبارة المصنف وفائدة الثانى لا إرادة عدم لزوم خروج النوع عن الذاتى. نعمت زاده.

(<sup>٢</sup>) إن أريد بالجزئيات الحقيقة فالإضافة لامية أوالإضافة بيانية إن أريد بالحقيقة الحقيقة الإجمالية وإن أريد به التفصلى فلامية أيضاً. قوله [كالحىوان] مثال للكلى الذاتى و الإنسان و الفرس مثالان للحقيقة ومثال الجزئيات متروك على التقدير الأول وعلى رأى المحشى قال و مثالان للحقيقة والجزئيات على الثانى كماظهر من عبارة الش وصرح به الشارح الفنارى. باشماقى.

(<sup>٣</sup>) وهذا من باب ذكر الملزوم و إرادة لازمه فإن عدم الخروج من لوازم الدخول. نعمت زاده \* وقرينة هذا المجاز عدالمصنف من أقسام الذاتى فيما سيجى. ١٢.

(<sup>٤</sup>) اى إن أريد بهما ماهيتهما النوعية - للإنسان نحو الحىوان الناطق و للفرس الحىوان الصاهل - فجزئيان إضافيان و إن أريد بهما ماهية أفرادهما أعنى الحصص فجزئيان حقيقيان. فنارى \* فالماهية الأفراد للإنسان نحو الحىوان الناطق مع التشخص و للفرس حىوان الصاهل مع التشخص.

(<sup>٥</sup>) إن كانت الإضافة لامية فالإنسان والفرس فى المتن مثال للجزئيات والمراد بالجزئيات الإضافية و بالحقيقة المفصلة او بيانية فالإنسان و الفرس مثال للحقيقية والمراد بها المجملة ومثال الجزئيات المراد منها الحقيقة متروك. پ.

(<sup>٦</sup>) الضمير فى [فيها] و[عنها] راجع إلى الأفراد.

والثانى: هو إمّا أن يكون تمام المشترك<sup>١</sup> بينه، و بين نوع آخر<sup>٢</sup> و هو الجنس، اولا وهو الفصل. والثالث: إمّا مخصوص بحقيقة واحدة<sup>٣</sup> وهو الخاصة،<sup>٤</sup> اولا<sup>٥</sup> و هو العرض العام. وإذ قد عرفت<sup>٦</sup> ماهو المراد من

(١) المراد بتمام المشترك بين شيئين مثلا هو الذى لا يكون ورائه جزء مشترك بينهما اى جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجاً عنه بل كل جزء مشترك بينهما إمّا نفس ذلك الجزء اوجزاء منه كالحيوان فإنه تمام المشترك بين الإنسان والفرس إذ ليس جزء مشترك إلاّ وهونفس الحيوان اوجزاء منه كالجوهر و الجسم النامى و الحساس و المتحرك بالإرادة فكل من هذه الألفاظ مشترك بين الإنسان و الفرس إلاّ أنه ليس بتمام المشترك بينهما بل بعضه وتمام المشترك بينهما إنّما هو الحيوان المشتمل على الكل. نعمت زاده \* وربما يقال المراد بتمام الجزء المشترك مجموع الأجزاء المشتركة بينهما كالحيوان فإنه مجموع الجوهر و الجسم النامى و الحساس و المتحرك بالإرادة وهى أجزاء مشتركة بين الإنسان و الفرس. شرح شمسية

(٢) قوله [بينه] اى النوع. وقوله [وبين نوع آخر] اى نوع كان. پ.

(٣) قوله [اولا] النفى متوجه إلى كل من المقيد و التقيد و إلا لكان غير شامل إمّا لفصول الأنواع او لفصول الأجناس. ابن القر. وقوله [بحقيقة واحدة] اى نوعية اوجنسية. پ \* اى بأفرادها كالمضاحك مختص بأفراد الإنسان وخارج عن حقيقتها. لأعرف صاحبه.

(٤) اى خاصة النوع اوخاصة الجنس. پ.

(٥) يختص بأفراد حقيقة واحدة بل يعمّها وغيرها كالماشى بالنسبة الى أفراد الإنسان فإنه خارج عن حقيقتها وليس مختصاً بها بل يعمّها وغيرها من أفراد الحيوان. قولجى.

(٦) فيما سبق من تفسير قول المصنف [يدخل] بلا يخرج. ١٢.

الذاتى<sup>١</sup> عرفت<sup>٢</sup> أنه لا يرد<sup>٣</sup> أن يقال إن النوع عين الذات فكيف يكون ذاتياً<sup>٤</sup> فلاحاجة الى أن يجاب<sup>٥</sup> عنه، بأن الذات كما يطلق على نفس الحقيقة<sup>٦</sup> كذلك يطلق على ما صدقت عليه من الجزئيات فيراد

(<sup>١</sup>) أى لفظ الذاتى. پ \* فإن الذاتى ح يكون اعم من الذات لأنه يشمل ماهوعينهما وهو الماهية النوعية وما هو داخل فيها وجزئها وهو الجنس و الفصل ولا شك أن نسبة الأعم الى الأخص ليس من قبيل نسبة الشئ الى نفسه. نعمت \* وهو ما ليس بخارج سواء كان لفظ الذاتى فى هذا المعنى حقيقة عرفية او مجازاً عرفياً لا ما نسب الى الذات كالمعنى اللغوى بالنسبة الى ياء النسبة. پ.  
(<sup>٢</sup>) حاصل الدفع منع كبرى المطوية بسند أن المراد بالذاتى المعنى العرفى لا اللغوى بالنسبة الى ياء النسبة. پ.

(<sup>٣</sup>) كما اورده حسام كاتى \* وجه عدم الورود أنا لا نريد بالذاتى هنا ألا ما ليس بخارج فقط من غير نظرا الى مفهوم شئ ينسب الى الذات حتى يرد السؤال علينا. ابن عث.  
(<sup>٤</sup>) قوله [إن النوع] صغرى. وقوله [عين الذات] أى وكل ماهوعين الذات لا يكون ذاتياً بناءً على أن الذاتى مانسب الى الذات كما هو معنى اللغوى لياء النسبة. پ. وقوله [كيف يكون ذاتياً] نتيجة. پ \* لأنه ح يلزم نسبة الشئ الى نفسه \* ولذلك السؤال جواب مشهور وهو أن إطلاق الذاتى على نفس الماهية اصطلاحى (أى بإعتبار معناه الإصطلاحى وهو ما لا يكون خارجاً عن حقيقة جزئياته) لا لغوى فلا يلزم المغايرة بين المنسوب والمنسوب إليه لأن المعنى المصطلح للذاتى عند المناطق لا يشمل على نسبة إصطلاحى يقتضى منسوباً ومنسوباً إليه فيلزم التغاير. نعمت زاده.

(<sup>٥</sup>) حاصل هذا الجواب من الصغرى وتسليم الكبرى إن "أريد بالذات فى الأوسط الماصدق والعكس ان أريد بها الحقيقة النوعية بسند أن المراد بالذات مانسب الى الذات بمعنى الماصدق. پ.  
(<sup>٦</sup>) قوله [كما يطلق على نفس الحقيقة] أى النوعية. پ \* كالإنسان. [كذلك يطلق] اه بالإشتراك اللفظى. پ.

الثانى<sup>١</sup> فيصح النسبة ولا إلى أن يقال<sup>٢</sup> يجوز أن يراد أعم منها؛<sup>٣</sup> فيراد فيما عدا النوع الماهية،<sup>٤</sup> وفى النوع الأفراد.<sup>٥</sup> و بما عرفت من أن الدخول

(١) قوله [كذلك يطلق] أى بالإشتراك اللفظى. پ. [على ما صدقت عليه من الجزئيات] أى الأفراد والأشخاص. ابن رر \* كزيد وعمرو ويكرفيكون الإنسان منسوباً و زيد وعمرو منسوباً إليه. = [فيراد الثانى] بالنسبة إلى النوع أيضاً تأمل. ابن رر. [فيصح] اه مع أن ذلك الجواب باطل بأنه لو جعل الماهية ذاتية لشخص لم يخل إما أن تكون نسبتها بالذاتية إلى ماهية الشخص فيعود المحذور المذكور لأن ماهية الشخص عين ماهية النوع أو الى الجملة التى هى الماهية و التشخص فلا تكون الماهية إياها بكمالها بل جزء منها مع أن المفروض ان تكون الماهية إياها بكمالها لاجزاء منها. نعمت زاده.

(٢) قوله [فيصح النسبة] أى نسبة النوع كالجنس والفصل الى الذات بمعنى الماصدق نسبة الجزء الى الكل. پ \* أى نسبة نفس الماهية الى الجزئيات التى تصدق الماهية عليها ومعلوم أن الماهية ليست نفس الجزئيات حتى يلزم نسبة الشئ الى نفسه. نعمت زاده \* أى مطلقاً لأن النوع داخل فى حقيقة الجزئيات ايضاً بناءً على جعل التشخص داخلاً فيها أو جزءاً منها فافهم. ابن رر. وقوله [ولا إلى أن يقال] اه بناء على ما سبق. ابن ر

(٣) قوله [يراد] أى بلفظ الذات. باشماقى. وقوله [أعم منها] أى بالذات ما هو أعم من الحقيقة بطريق عموم المجاز. (وهو أن يراد باللفظ معنى مجازى يكون المعنى الحقيقى داخلاً فيه. مجموعة الرسائل النورية ص ٢٢٣). پ.

(٤) فإن أطلقت الذاتى وأردت به ما عدا النوع يكون النسبة من نسبة الجزء إلى الكل فافهم. ابن عثمانى.

(٥) فيكون من قبيل نسبة المطلق الى المقيد كما قلنا فى الجواب الأول والفرق بين الجوابين تعميم الذات على الحقيقة والجزئيات فى الثانى وإرادة الجزئيات منه فى الجواب الأول فقط. ابن العثمانى \* وجه عدم الإحتياج الى ذلك الجواب ظاهر من حاشيتى على قوله فيصح النسبة تبصر. نعمت زاده.

مؤول بعدم الخروج لا يرد أيضاً سؤال المنافات<sup>١</sup> بين التعريف،<sup>٢</sup> والتقسيم<sup>٣</sup>  
 [و] الكلى [إمّا عرضى: وهو الذى يكون] متلبساً [بخلافه] أى خلاف  
 الذاتى. وهو الذى يخرج عن حقيقة جزئياته [كالضاحك بالنسبة الى  
 الإنسان] فإنه خارج<sup>٤</sup> عن حقيقة الإنسان. وقد عرفت آنفاً أن الذاتى  
 منحصر فى الثلاثة مع وجه الإنحصار. ولك فى وجه<sup>٥</sup> الإنحصار وجه آخر.  
 وهو أنه إمّا مقول فى جواب ماهو، او جواب أى شئ هو فى ذاته الثانى:  
 الفصل والأول: إمّا بحسب الشركة فقط، او بحسب الشركة، والخصوصية

(١) إضافته إلى المنافاة بيانية. ابن رر \* لأنه فى التعريف أخرج النوع حيث قال وهو الذى يدخل  
 والنوع ليس بداخل وفى التقسيم أدخله حيث قال الذاتى إمّا مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة  
 فقط وإمّا مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معاً فجعل الإنسان ذاتياً. شوقى.

(٢) بأن يكون المراد فى التعريف الداخلى وفى التقسيم مالىس بخارج وهذا كله مأخوذ من قول  
 الفناى. ابن رر.

(٣) الآتى الى الأقسام الثلاثة. م.

(٤) المراد الإنسان المعهود كزید او جزئيات الإنسان كزید وعمرو. ١٢.

(٥) لأن القاعدة أن نوعاً من الأنواع إذا كان له خواص مترتبة كالناطق والمتعجب والضاحك  
 فأقدمها يعتبر ذاتياً لأن الذاتى أقدم. فناى.

(٦) قوله [آنفاً] تأكيد لقد. پ. وقوله [ولك فى وجه الإنحصار] ظرفية العام للخاص ولو قال ولك  
 للإنحصار وجه آخر لكان أوضح وأخصر. پ.

معاً<sup>١</sup> الثانى: النوع، والأوّل: الجنس. وهذا إجمال ما فصله المصنف؛ بقوله [والذاتى] المعهود الذى هو ما لا يكون خارجاً عن حقيقة جزئياته [إمامقول فى جواب ماهو بحسب الشركة «فقط»] وفى بعض النسخ «المحضّة» بدل فقط. ومؤدّيهما واحد. وفى بعض النسخ لم يقع شئ منهما. ولاضير فيه إذ الحصر مستفاد<sup>٢</sup> من قسيمه؛ [كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان، والفرس] فإنّ الحيوان إنّما يقع جواباً<sup>٣</sup> لقولنا ما الإنسان، والفرس<sup>٤</sup> لا لما<sup>٥</sup> الإنسان فقط، ولالما الفرس وحده؛ فإنّ السؤال<sup>٦</sup> عن أحدهما إنّما هو عن تمام ماهيته.

(١) قوله [إما مقول فى جواب ماهو] أى كلام مجاب به عن السؤال بما هو. پ. و قوله [والخصوصية معاً] أى جميعاً. =

(٢) لأن المصنّف ره قال فى تعريف النوع المقابل للجنس إنه مقول بحسب الشركة والخصوصية معاً فعلم من ذلك أنّ الجنس ماهومقول بحسب الشركة فقط لاالخصوصية أيضاً لوجود المقابلة بين الجنس و النوع فإنه إذا ذكر مع واحد من القسمين قيد مميزلا حاجة إلى ذكره مع القسم الآخر. نعمت زاده.

(٣) علة لصحة المثال بالنسبة الى صدق التعريف غير قيد فقط. پ.

(٤) وكل ما يقع جواباً لما الإنسان و(ما.خ) الفرس مثلاً مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة فهذا هوالكبرى المطوية. پ.

(٥) علة لصحته بالنسبة الى ذلك القيد أيضاً. پ.

(٦) أى بما هو تأمل. نعمت زاده \* صغرى الشكل الثانى. پ.

وليس الحيوان تمام ماهية كل منهما؛ بل تمام الماهية المشتركة بينهما.<sup>١</sup> [وهو] اى الذاتى المقول فى جواب ماهو بحسب الشركة المحضة [الجنس ويرسم بأنه: كلى مقول على كثيرين مختلفين<sup>٢</sup> بالحقائق فى جواب ماهو] قوله كلى: شامل للكليات،<sup>٣</sup> وقوله مقول: ليتعلق به قوله على كثيرين (وقوله) على كثيرين ليُوصَفَ<sup>٤</sup> بقوله مختلفين بالحقائق وهو احتراز عن النوع،<sup>٥</sup> وخاصته،<sup>١</sup> والفصل القريب، وقوله فى جواب ماهو احتراز عن

(<sup>١</sup>) قوله [عن أحدهما] اى من الإنسان والفرس. وقوله [عن تمام] وبعبارة أخرى عن الحد التام. پ. وقوله [ماهيته] اى الماهية المختصة به. نعمت زاده \* اى المفصلة المختصة. پ. [وليس الحيوان تمام] إه فإن تمام ماهية الأول الحيوان الناطق والثانى الحيوان الصاهل. پ. قوله [بل تمام الماهية] اه. وتوضيحه أن المطلوب بالسؤال بما هو عن أشياء فوق واحدة هو تمام الماهية المشتركة التى هى ذاتى مشترك بينهما فالحيوان بالنسبة الى الإنسان و الفرس كذلك فيكون جواباً عنهما. نعمت زاده. (<sup>٢</sup>) إطلاق الجمع بالواو والنون على مختلفات الحقائق من مسامحات المشايخ وإلا لمختلفات الحقائق لا يجمع بهذا الجمع لإختصاصه بالعقلاء. نعمت زاده.

(<sup>٣</sup>) قوله [كلى (جنس. خ.)] جنس للجنس. وقوله [للكليات] اى لسائر الكليات الخمس \* اى المنطقية والطبيعية. پ.

(<sup>٤</sup>) قوله [ليتعلق] كأنه قيل لم ذكر قوله مقول. وقوله [به] اى بمقول. وقوله [على كثيرين] إذ التعلق بصريح المشتق أولى ففهم. ابن زر. وقوله [ليُوصَفَ] كأنه قيل لم ذكر قوله على كثيرين فأجاب بقوله ليُوصَفَ إلخ. ١٢ \* إذ المشتق لا بدله من موصوف تأمل. ابن زر.

(<sup>٥</sup>) قوله [وهو] اى الحقائق [إحتراز عن النوع] اى النوع الحقيقى دون الإضافى فإنه قد يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقيقة كالحيوان. برقلعى.

الفصل البعيد<sup>٢</sup> وخاصة الجنس و العرض العام<sup>٣</sup> فلكل من القيود فائدة؛ فمن قال كلى زائد لاطائل تحته<sup>٤</sup> اذ مقول على كثيرين يغنى عنه؛<sup>٥</sup> فقد أتى<sup>٦</sup>

(<sup>١</sup>) اى الشاملة «كالضحك بالقوة» وغير الشاملة ومنها الصنف «كالحبشى. م م» پ \* اى خاصة النوع كالفضح قوله [والفصل القريب] اى والفصل القريب للنوع كالناطق هذا وجيه الا أنه لما كان قوله [فى جواب ماهو] يخرج الفصل و الخاصة مطلقا كان إسناد إخراجها إليه أولى ليكون إدراجها فى سلك الإخراج بقيد واحد. نعمت زاده.

(<sup>٢</sup>) الفصل البعيد للنوع القريب للجنس المميز له عما سواه المساوى للأعم من النوع كالحساس المساوى للحيوان الأعم من الإنسان. برقلعى \* أما الفصل و الخاصة فلائهما مقولان فى جواب اى شئ هو وأما العرض العام فلائهما لا يقال فى الجواب أصلاً. نعمت زاده.

(<sup>٣</sup>) قوله [وخاصة الجنس] اى الشاملة وإلا فخاصة النوع خاصة غير شاملة له وهى قد خرجت بقيد الأول. پ \* كالماشى والأكل وهى ما يختص بالجنس ولا يوجد فى غيره دون النوع كالماشى المختصة بالحيوان المشترك بين مع ماتحته من الأنواع. برقلعى. وقوله [والعرض العام] اى لاندعى وهو أعم من خاصة الجنس مادة إفتراقه عنها الشئ والمفهوم والممكن العام إلى غير ذلك بالنسبة إلى الإنسان. پ.

(<sup>٤</sup>) قوله [كلى] اى لفظه. وقوله [لاطائل تحته] اى لامعنى تحته.

(<sup>٥</sup>) اى عن كلى \* لأن الكلى والمقول على كثيرين مترادفان عنده «اى عندهم قال» ومعلوم أن ذكر المترادفين معاً فى التعريف يوجب اشتراك أحدهما «اى الكلى والمقول على كثيرين» ونحن نقول هذا إذا لم يكن لكل واحدٍ منهما «اى من الكلى والمقول على كثيرين» فائدة أما إذا كان كذلك كما وقع هنا فلا استدراك. نعمت زاده. اللهم صل على محمد وآله أجمعين.

(<sup>٦</sup>) خبر [من] \* الضمير فى [أتى] راجع لـ [من].



بزائدٍ لا طائل تحته.<sup>١</sup> وقد تقرر أنه لا يجب أن يكون جميع قيود التعريف منحصراً في الجامع، والمانع؛ بل قد يكون بعضها لمجرد تحقق المقام، وكشف المرام. ومن ذلك تراهم يقولون إن التعريفات، وقيودها<sup>٢</sup> إتمامي لكشف الماهيات.<sup>٣</sup> والإحترازات تابعة هذا.<sup>٤</sup> قيل: <sup>٥</sup> وجه ما قال المصنفون

(<sup>١</sup>) أى تحت الزائد \* أقول والحق إن لفظ الكلى لا بد منه فى تعريف الكليات وإلا لم يطرد رسومها لصدقها على حدود الأنواع والأجناس والفصول وغيرها إذ كما يصدق على الإنسان أنه المقول على الكثرة المتفقة الحقائق فى جواب ما هو يصدق على حده أعنى الحيوان الناطق وكذا فى الباقى فلو لم يذكر لفظ الكلى فى رسوم الكليات لزم أن يكون حدود الأنواع أنواعاً والأجناس أجناساً وهكذا وليس كذلك بخلاف ما لو ذكر «أى الكلى» فإنه لا يصدق على شئ من حدودها إذ كلى فإن قيد الأفراد معتبر فيه دون المقول على الكثرة ولذا ذكر بعض المحققين أنة المقول على الكثرة أعم من الكلى اللهم إلا أن يدعى أن الأفراد معتبر فى المقول على الكثرة أيضاً كما يظهر من كلام بعضهم والله أعلم. عبدالرحيم. «ظ» على عبدالله يزدى بالإختصار.

(<sup>٢</sup>) قوله [بل] إبطالية لا إنتقالية. ابن احمد. وقوله [بعضها] أى بعض القيود. وقوله [تحقق] تحقيق. خ. وقوله [ومن ذلك] أى من أنه لا يجب اه. وقوله [وقيودها] أى قيود التعريفات.

(<sup>٣</sup>) أى كنهار اوعلى وجه التميز. پ \* كان هذا الفحص بالنظر إلى الرسوم مبنى على أن العلم بالشئ من الوجه علمه بذلك الشئ من الوجه كما هو مذهب المتأخرين لاعلم بذلك الوجه فقط كما هو مذهب المنصور. پ.

(<sup>٤</sup>) أى خذوا. م.

(<sup>٥</sup>) هو صاحب الشمسية وحسام كاتى. پ \* وهو شارح الشمسية فإنه ذكر ذلك الوجه ثم إعترض عليه وقال إنه معتبر عن التحقيق لأن الكليات أمور إعتبارية جعلت مفهوماتها أولاً ووضعت أسمائها بإزائها فليس لها معانٍ غير تلك المفهومات فتكون هى حدوداتها ثم بعد ذلك جاء بعلاوة

فى تعريفات الكلّيات<sup>١</sup> ويرسم دون ويحدّ؛ هو أنه يجوز أن يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات<sup>٢</sup> ملزومات مساوية<sup>٣</sup> لها فتكون<sup>٤</sup> رسوماً لحدوداً<sup>٥</sup> واعتراض عليه<sup>٦</sup> بأنه لا يلزم مما ذكر<sup>٧</sup> إلاّ عدم العلم بكونها

على وجه الاعتراض كما نقله الشارح رحمه الله وعن جاء بهذا الوجه ثمّ اعترض عليه الشارح أيضاً. نعمت زاده. رضى الله عنه.

(<sup>١</sup>) قوله [وجه ما] ما موصولة او مصدرية وعلى الأول قوله ويرسم بدل، وعلى الثانى هو مقول القول. پ. وقوله [الكلّيات] المنطقية. پ.

(<sup>٢</sup>) قوله [هو] اى وجه ماقال المصنفون. وقوله [لها] اى للكلّيات. وقوله [وراء] اى قبلها قبلية ذاتية... وقوله [المفهومات] وهى كلى مقول اه مثلاً

(<sup>٣</sup>) صفتان لقوله ماهيات \* إشارة الى الصغرى والكبرى مطوية. پ \* إعتبار اللزوم مبنى على مذهب من يشترط فى جواز التعريف بالعرضى لازمية وأما على مذهب شارح المطالع من جواز التعريف بالمفارق فلا. قره داغى. [مساوية] ليكون التعريف جامعاً ومانعاً.

(<sup>٤</sup>) اى للمفهومات \* متنازع فيه للمشتقين فإنّ أعمل الثانى فاللام للتقوية او الأول فهى للصلة. پ. (<sup>٥</sup>) تلك المفهومات المذكورات فى تعريف الكلّيات. م. م.

(<sup>٦</sup>) نتيجة تحرير هذا الوجه أنّ تلك المفهومات يمكن أن يكون قبلها ماهيات ملزومة مساوية وكل مفهوم كذلك رسم لاحد فتلك المفهومات رسوم لاحدود والاعتراض منع الكبرى مع السند. پ.

(<sup>٧</sup>) قوله [واعترض] المعترض شارح الشمسية. ابن رر [عليه] اى على الوجه المذكور. م. م.

(<sup>٨</sup>) اى من كون تلك الكلّيات لها ماهيات الخ. ابن احمد.

حدوداً. ولا يلزم منه العلم بكونها<sup>١</sup> رسوماً؛ فالأولى بل الصواب أن يقال: ويُعرَّف. وقيل: <sup>٢</sup> إنما كانت هذه المفهومات رسوماً؛ لأنَّ المقولية عارضةٌ للكلّيات. والتعريفُ بالعرضيِّ رسم. وذلك<sup>٣</sup> لأنَّ الجنس<sup>٤</sup> مثلاً في نفسه هو الكلّي الذاتيّ المختلفاتُ الحقيقةِ سواء قيلَ عليها، أو لم يُقلَّ<sup>٥</sup> وأما المقوليةُ

(<sup>١</sup>) قوله [عدم العلم بكونها] اى بالماهيات. وقوله [ولا يلزم منه] اى مما ذكر. وقوله [العلم بكونها] اى بالمفهومات.

(<sup>٢</sup>) الشارح الفنارى. ابن عث \* وهو المحقق الطوسى حيث جزم بكون تلك المفهومات رسوماً وقاله فى شرح الإشارات ان الجنس فى حد ذاته اى مجرداً عن العوارض هو الكلّى الذاتى المختلفات الحقيقة قيل عليها بالفعل او لم يقل واحمله عليها او كونه صالحاً لأن يحمل فما يعرض بعد تقومه وكذلك البواقى والتعريف بالعرضى رسم. نعمت زاده.

(<sup>٣</sup>) قوله [للكلّيات] اى للكلّيات الطّبيعية كما يقتضيه الردّ الآتى. پ \* إشارة الى الصغرى اعنى أن التعريف بالمقولية تعريف بالعرض للكلّيات. پ. وقوله [والتعريف] اه كبرى والردّ الآتى منع الصغرى إن أريد مفهوم المقولية عرضية للكلّيات المنطقية وللکبرى إذا اريد أنه عرضى للكلّيات الطّبيعية. پ. [بالعرضى] اى الخارج من ماهية المفهومات. م م. ) وقوله [وذلك] اى كون المقولية عارضة للكلّيات الخمس ثابت. پ

(<sup>٤</sup>) كلفظ الحيوان. احمد \* قوله [وذلك لأنَّ الجنس] اه إن أريد بالجنس الجنس المنطقى كما هو الظاهر المتبادر فيتجه أنه لا تقرب بين الدليل والدعوى او الجنس الطّبيعى فكل من مفهوم الكلّى والذاتى واختلاف الحقيقة خارج عن مفهومه فإن مفهوم الحيوان مثلاً هو الجسم النّامى الحساس اه لاشئ آخر. پ.

(<sup>٥</sup>) قوله [المختلفات الحقيقة] كالإنسان و الفرس و البقر و غيرها. وقوله [قيل] اى حمل. ١٢ \* اى الجنس [عليها] اى على المختلفات الحقيقة وقوله [اولم يُقلَّ] اى لم يحمل. ١٢ \* عليها. ١٢.

بالفعل، او كونه صالحاً لها فمما يعرض له بعد تقومه<sup>١</sup> ورد بأن ذلك هو الجنس الطبيعي ولا كلام فيه. وإنما الكلام فى الجنس المنطقى<sup>٢</sup>. ومنشأ الغلط هو الإشتباه بين العارض، والمعرض، وعدم الفرق<sup>٣</sup> بين الكلى

(١) قوله [وأمّا المقولية بالفعل او كونها (هكذا فى المخطوطة) صالحاً لها فما الخ] إشارة الى أن المراد بالمقولية فى التعريفات المقولية بالإمكان ليشمل ما لم يقل بالفعل حتى تكون جامعة لأفرادها لكن يتجه أن المقولية بالإمكان عين معنى الكلى فلا يصح القول بكون أحدهما ذاتياً والآخر عرضياً. پ. \* [وأمّا المقولية] أى كونها مقولاً عليها. ١٢. [او كونه] أى الجنس \* عطف على بالفعل. [صالحاً لها] أى للمقولية [فمما يعرض] أى من الأمور العارضة = [له] أى للجنس [بعد تقومه] أى بعد ثبوته (أى الجنس) فى نفسه وأصل وضعه. ١٢.

(٢) قوله [ورد] والذى أرى أنه أراد الشارح الفناى أن المقولية زائد عن ماهية الجنس وخارج حقيقة «وقدنبه الشارح. منه» جئى للتوضيح ولما جعلها المصنفون جزء الماهية للجنس خرج التعريف عن أن يقال له ذاك التعريف تعريف بالذاتى المحض وحده فلا يتوجه عليه الرد ج ابن العثمانى. وقوله [بأن ذلك] أى ما كانت المقولية عارضة له. پ \* كان بناء قول الموجه على أن التعريف بعرضيات (كالضاحك. ١٢) الأفراد رسم مطلقاً (أى فى ماهية حقيقة او مفهومات اصطلاحية اولغوية. م م م.) وبناء الرد على تخصيص ذلك بالماهيات الحقيقية وأمّا فى المفهومات الاصطلاحية او اللغوية فإنما يكون التعريف بتلك العرضيات رسماً إذا كانت عرضية وخارجة عما إعتبره المصطلح الأول والواضح بل لاعبرة بذاتيات الأفراد وعرضياتها وإنما العبرة إلا بما دخل او خرج فى ذلك المعبر فالإشتباه الآتى ليس متيقناً للمنشائية. پ. وقوله [وإنما الكلام] إه أى ليست المقولية عارضة له. پ.

(٣) أى هو الإشتباه فى عدم الفرق. =.

الطبيعىّ المعروض، وبين الكلىّ المنطقىّ العارض.<sup>١</sup> وقيل: والحق أنّها<sup>٢</sup> حدود؛ إذ لاماهية للجنس مثلاً وراء هذا المعنى، ضرورة<sup>٣</sup> أنا لانعنى بكون الحيوان جنساً إلاّ كونه مقولاً على الكثرة المختلفة الحقيقة. وكذا الكلام فى البواقى. أقول كيف لا يكون هذا<sup>٤</sup> حقاً إذ المفهومات اللغوية، و الإصطلاحية أمرها فى غاية السهولة؛ لأنّ اللفظ إذا وضع فى اللغة، أوفى

(<sup>١</sup>) قوله [بين الكلىّ الطبيعىّ المعروض] والجنس. پ \* [وبين الكلىّ المنطقىّ العارض] الكلىّ المنطقىّ ما وضعه المنطقيون من الكليات الخمس وتعريفاتها والكلىّ الطبيعىّ ما يبحث عنه أهل الحكمة الطبيعية من معروضات تلك الكليات كالإنسان والحيوان والشجر والحجر والعقل مثلاً وماهياتها من حيث هى والكلىّ العقلىّ المجموع المركب من الكلىّ الطبيعىّ والعقلىّ كقولنا الحيوان جنس فاعرفه. ابن الع \* والجنس. پ. وقوله [وقيل] هذا القائل مع القيل الأول واحد لكن فى تألفين فافهم. ابن زر.

(<sup>٢</sup>) أى المفهومات المذكورات فى تعريف الكليات كذا استفيد. ٥٣.

(<sup>٣</sup>) قوله [إذ لاماهية للجنس مثلاً وراء هذا المعنى] كلىّ مقول الخ \* غير مسلم كيف وقد أبدى شمس الدين الفنارى مفهومات آخر فافهم. ابن زر. وقوله [ضرورة] بداهة. ١٢.

(<sup>٤</sup>) قوله [أنا لانعنى] لم لا يجوز أن يعنى بكونه جنساً مامراً فى وجه إنحصار الذاتى أولاً أعنى كونه داخلاً فى الماهية تام المشترك بينهما وبين نوع آخر أياً ما كان. پ. قوله [إلا كونه] الحصر ممنوع لجواز أن يراد منه كونه ذاتياً للمختلفات وكذا البواقى أو يراد مامراً فى الوجه الأول للإنحصار. ابن القره داغى. [مقولاً] أى ممكن القول. پ. وقوله [وكذا الكلام فى البواقى] أى الكليات الأربع الباقية.

١٢ \* والنوع هو الكلىّ الذاتى المتفق الحقايق والفصل هو الكلىّ الذاتى المميز المتفق الحقايق والخاصة هى الكلىّ العرضى المتفق الحقايق والعرض العام هو الكلىّ العرضى المختلف الحقايق سواء قيل عليها أو لم يقُل. يوسف الأصم. عليه الرحمه. وقوله [هذا] أى قوله وقيل والحق الخ.

الإصطلاح لمعنى، فما هو داخل فى مفهومه؛ فهو<sup>١</sup> ذاتى. جنس إن كان مشتركاً، وفصل إن كان مميزاً، وما هو خارج عنه؛ فهو عرضى<sup>٢</sup> له؛ فلا إشتباه بين حدودها، ورسومها<sup>٣</sup> المسماة بالحدود، و الرسوم الإسمية؛<sup>٤</sup> فمفهومات الكليات كلها ذاتيات؛

(<sup>١</sup>) قوله [فى مفهومه] أى اللفظ فهذا تفنن أو المعنى فالإضافة بيانية. ابن رر \* أتى بالظاهر لنكتة هى أن المفهوم و المعنى متحدان ذاتاً مختلفان إعتباراً. ابن القره داغى. وقوله [فهو] أى ما.

(<sup>٢</sup>) قوله [مشارك] أى غير مميز. وقوله [مميزاً] أى ومختصاً ففيه إحتباك. وقوله [خارج عنه] أى عن مفهوم اللفظ. وقوله [عرضى له] أى لمفهوم اللفظ.

(<sup>٣</sup>) الضمير فى [حدودها] و [رسومها] راجع الى الكليات.

(<sup>٤</sup>) التعريف إمّا حقيقى إن كان تعريفاً لما علم وجوده «أى وجود ما» فى الخارج من حيث هو كذلك مع قطع النظر عن ملاحظة الواضع ووضعه «أى وضع الواضع» الاسم بإزائه كتعريف الإنسان بالحدّ والرّسم وإمّا إسمى إن كان تعريفاً لما لا يعلم وجوده «أى وجود ما» فيه «أى فى الخارج» بل هو كاشف عن مفهوم الاسم من مفهوم لاحظته الواضع ووضع الاسم بإزائه سواء كان فى الخارج كتعريف شئ من الأعيان الجوهرية أو العرضية قبل العلم بوجوده فيه «أى فى الخارج» أو لاعم امكانه كتعريف العنقاء أو مع امتناعه كتعريف إجتماع الضدين مثلاً. باشماقى. غفر الله لى ولوالدى \* أعلم أن التعريف قديكون بحسب الحقيقة وهو تصور الشئ بعد العلم بوجود أفراد فى الخارج وهذا مختص بالماهيات الموجودة فى الخارج وقد يكون بحسب الاسم وهو تصور الشئ قبل العلم بوجود أفراد فى الخارج سواء لم يكن له أفراد أو كانت ولم يعلم بها وهذا يعم الماهيات الموجودة فى الخارج والمعدومة فيه وقد يصير التعريف بحسب الاسم تعريفاً بحسب الحقيقة كما إذا عرف الشئ قبل العلم بوجود أفراد فى الخارج ثم علم وجودها فيه وبالعكس بأن يعرف الشئ بعد العلم بوجود ماهيته فى الخارج ثم نسى فأقسام التعريف بإعتبار الحدية والرسمية والتامة

لأنَّهَا حُصِّلَتْ أَوَّلًا<sup>١</sup> فوضعت أسمائها بإزائها؛ فتكون حدوداً إسميةً لها.<sup>٢</sup>  
وَمَنْ إدَّعى لها ماهيات ورائها فعليه البيان.

والناقضية والحقيقية والإسمية ثمانية وقد علم من كون التعريف بحسب الحقيقة والإسم كون الكليات الخمس تارةً بحسب الحقيقة وتارةً بحسب الإسم تأمل. فزلجى \* إعلم أن الحد إمّا الحد بحسب الحقيقة والحد بحسب الإسم والأول قول دال على تفصيل ماهية الشيء وحقيقته وهو مختص بالماهيات الموجودة والثاني قول دال على تفصيل مدلول الإسم ومفهومه وهويهم الموجودات والمعدومات وكذا الرسم على قسمين رسم بحسب الحقيقة وهو تعريف مفهوم الشيء الموجود ببعض عوارضه وهويخص الموجودات كالحد بحسب الحقيقة ورسم بحسب الإسم وهو تعريف مفهوم الشيء ببعض عوارضه الخارجة عن مدلوله وهويهم الموجودات والمعدومات كالحد بحسب الإسم. عبدالرحيم \* إعلم أن التعريف مطلقاً إن كان لما وجد في الخارج أو علم وجوده ولوحظ (قيد لوحظ غير محتاج إليه) «قال الفاضل عبدالرحيم التعريف بحسب الإسم هو ما يحصل صورةً مالم يعلم أو علم ولم يلاحظ كونه موجوداً فيه وقرّره شيخى قدس سره وإن شئت فارجع الى عباراتهم تجده صريحاً. ابن القزلبجى.» بل حشو إذا التعريف الحقيقى من مطلب ما بحسب الحقيقة وهو طلب للماهية الحقيقية الصادقة على أفراد متحققة الوجود فى نفس الأمر وهويوقف على العلم بالوجود فقط فمن إعتبر الملاحظة فقد أعسر عليه الأمر والفاضل ابن القزلبجى لو تأمل فى مفهوم الحقيقة لترك الملاحظة عند الملاحظة. (البرهانى.) «يسمى تعريفاً حقيقياً فإن كان بالذاتيات فحدوداً حقيقية وإن كان بالعرضيات فرسوماً حقيقياً وإن كان لما لا وجود له كالعقلاء أو وجد ولم يعلم أو علم ولم يلاحظ كفاى تعريف الإنسان لمن لم يعلم وجوده أو لم يلاحظ فيسمى تعريفاً إسمياً فإن كان بالذاتيات إلخ فافهم. ابن القزلبجى.

(١) ممنوع لجواز أن يكون وضع تلك الأسماء بإزاء مأمراً أولاً فى وجه الإنحصار. ب.

(٢) أى لأن الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام كل منها لا وجود له فى الخارج. =

والقول بأنه يجوز<sup>١</sup> أن يكون لها<sup>٢</sup> ماهيات وراء تلك المفهومات ولانعلمها؛  
كالقول بأنه يجوز أن يكون فى حضرتنا جبال<sup>٣</sup> شاهقة<sup>٤</sup> لانراها كما لا يخفى.<sup>٥</sup>  
وأما الإشتباه<sup>٦</sup>؛

(<sup>١</sup>) لعله طعن فى شارح الشمسية ولكن ليس بشئ إذ لم يقل بجواز بل ترقى وفرض جوازه كما لا يخفى على من تأمله. ابن القزلبجى \* كما قال به بعض الحكماء فإنه قال بجواز أن يكون لكل كلى مفهوم هو ماهية الإسمية او الحقيقة وراء تلك المفهومات ورد بما رد تأمل. البرهاني.

(<sup>٢</sup>) الضمائر المؤنثة فى [كلها، لأنها، بإزائها، فتكون، ورائها] راجعة الى مفهومات والضمير فى [أسمائها] و [لها] راجع الى الكليات و فى [ولانعلمها] الآتى الى الماهيات \* أقول النزاع بين الفاضلين الحسنين يعود الى النزاع اللفظى لأن من ترك قيد ولوحظ أراد بقوله [وعلم] اى حالة التعريف ومن زاد قيد [ولوحظ] نظر إلى ظاهر صيغة وعلم الماضى الصادق بكونه معلوماً ذهل عنه و انت خبير بأن المعلوم اى حالة التعريف مع المعلوم الملحوظ واحدفمن زاد من المتأخرين قيد الملاحظة مازاد إلا لبيان مراد المتقدمين التاركين له دفعاً لظاهر إيهام جواز التعريف لشيء علم سابقاً و ذهل عنه حالة التعريف وذلك الوهم وإن " لم يتحقق - » إذ لا يعرف الشيء المذهول بالضرورة. منه - » لكنه واجبة الى الذهن عموم كلامهم اى على الصادق بما قلنا من غير تقييد فافهم. ابن العثماني.

(<sup>٣</sup>) قوله [كالقول] قياس مع الفارق. ابن القزلبجى. وقوله [شاهقة] اى رافعة. = وقوله [لانراها] اى هذه الجبال.

(<sup>٤</sup>) اى أمار وقوع الإشتباه. ابن زر \* اى أمارف الإشتباه والإلتباس فى الماهيات الحقيقية الوجودية فى الأعيان فأمرها اى فاعلم بها برفع الإشتباه و الإلتباس عنها فى غاية الصعوبة او المعنى وأما الإشتباه والإلتباس فى الماهيات الحقيقية الوجودية فى الأعيان فنابت أمر رفعه عنها اى العلم بطريق رفعه عنها فى غاية الصعوبة والكل تكلف فالظاهر أن يقال وأما الماهيات الخ. نعمت زاده.



والإلتباسُ فى الماهيات<sup>١</sup> الحقيقية الموجودة فى الأعيان فأمرها فى غاية الصعوبة دونه خَرَطُ الْقِتَادِ<sup>٢</sup> إذ التميّز بين ذاتياتها، و عرضياتها فى نهاية التّعسر بل هو غير مقدور للبشر.<sup>٣</sup> وإنّما هو شأنُ خالقِ القوّى<sup>٤</sup> و القَدَرِ. وسيأتى ما يتعلق بهذا<sup>٥</sup> فى أواخر الباب الثانى<sup>٦</sup> إنشاء الله تعالى. وممّا

(<sup>١</sup>) أى فى حدود و رسوم الماهيات. ابن رر \* كان المراد من الماهيات الحقيقية ماهية متصلة بنفسها بأن تكون ماهية للموجودات الخارجيّة ومن الإعتبارية مالميس كذلك بأن انتزعتها العقل من تلك الموجودات والتصف بها الشئ بحسب نفس الأمر كالوجوب والإمكان و العدم والحدوث او إعتبر بعض الأمور مع بعض ثم وضع الإسم بإزائه لغة هو إصطلاحاً كمفهوم المشتقات و ماهيات الأصناف فإنّ ماهيات الأصنافِ حاصلة بإعتبارنا العوارضَ المخصوصةَ مع الأنواع متحدةً معها مع أنّها فى الحقيقة أمان ممتازان فى الوجود ولم يحصل من مجموعهما أثر غير آثارهما بخلاف الناطق مع الحيوان فإنهما متحدان فى الوجود الخارجى وحصل من المجموع ذلك. پ.

(<sup>٢</sup>) قوله [فأمرها] أى إذ. ابن عث \* أى حكمها أى الحكم بأنها ذاتيات او عرضيا فى غايةه وقوله [دونه] أى دون أمر الماهيات الحقيقية الخ. وقوله [خرط القتاد] بمعنى دست مالميدن بر خار تيز. ١٢ \* وهو شجر ذات شوك وخرطه أن تقبض يدك على أعلاه ثم تجر يدك عليه إلى أسفله. منه. (<sup>٣</sup>) الضمير فى [ذاتياتها] و [عرضياتها] راجع الى [الماهيات] قوله [بل هو] أى أمر الماهيات. وقوله [غير مقدور للبشر] كما نص عليه العقل الحادى عشر. ابن رر.

(<sup>٤</sup>) قوله [أنما هو] أى التميّز بين ذاتياتها و عرضياتها. وقوله [القوى] من الشامة و الزائقة =

(<sup>٥</sup>) أى ما يتعلق بالذاتيات و العرضيات. =

(<sup>٦</sup>) أى القول الشارح. =

ينبغي أن يُنبّه عليه أن الجنس قريب إن كان<sup>١</sup> الجواب عن الماهية،<sup>٢</sup> وعن بعض ما يشاركها<sup>٣</sup> عين الجواب عنها، وعن جميع<sup>٤</sup> ما يشاركها فيه<sup>٥</sup> كالحيوان<sup>٦</sup> بالنسبة إلى الإنسان، و بعيد إن كان الجواب عنها، وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها، وعن البعض الآخر.<sup>٧</sup>

(<sup>١</sup>) قوله [ينبه عليه] أى على ما. وقوله [أن الجنس قريب] والحاصل أن الجنس إن كان تمام المشترك الذاتى بالنسبة إلى الماهية وكل ما يشاركها فيه قريب وإلا فبعيد. ابن القزلبجى. وقوله [كان الجواب...] المتبادر من هذه العبارة و العبارة الآتية فى الجنس البعيد أن كلاً من الجنس القريب و البعيد غير الجواب مع أنه عينه فلا أوضح أن يقول هنا إن كان الجنس جواباً عن الماهية وكل ما يشاركها فيه كما كان جواباً عنها وعن بعض ما يشاركها وفيما يأتى إن كان الجنس جواباً عنها وعن بعض ما يشاركها من غير أن يكون جواباً عنها وعن بعض آخر. پ.

(<sup>٢</sup>) المسؤل عنها. ابن زر \* كالإنسان ١٢.

(<sup>٣</sup>) فى ذلك الجنس. ابن زر \* من نوع مابين لها او من فرد من ذلك النوع. پ \* الضمير فى [يشاركها] و [عنها] الآتى راجع إلى الماهية.

(<sup>٤</sup>) معنى الكل الإفرادى لا المجموعى وإلّا فيشمل التعريف الجنس البعيد كما لا يخفى. پ.

(<sup>٥</sup>) قوله [يشاركها] أى الماهية [فيه] أى فى ذلك الجنس =

(<sup>٦</sup>) فإن الحيوان جواب عن السؤال عن الإنسان و الفرس بهما وهو الجواب عن الإنسان و عن جميع الأنواع المشتركة للإنسان فى الحيوانية. نعمت زاده.

(<sup>٧</sup>) قوله [وبعيد] أى جنس بعيد فهو قيد القسم لئلا يلزم كون القسم أعم من وجه من المقسم. الضمير فى [عنها] و [يشاركها] راجع إلى الماهية وقوله [فيه] أى فى ذلك الجنس. =. وقوله [وعن بعض الآخر] المشترك لها فى ذلك الجنس. =.

و يكون هناك<sup>١</sup> جوابان إن كان بعيداً بمرتبة؛ كالجسم النامى<sup>٢</sup> بالنسبة إلى الإنسان، وثلاثة أجوبة إن كان (بعيداً) بمرتبتين كالجسم المطلق بالنسبة إليه، وأربعة إن كان بثلاث مراتب كالجوهر و هكذا<sup>٣</sup> فمبدأ المراتب<sup>٤</sup> يسمّى الجنس السافل، ومنتهاها يسمّى الجنس العالى، و جنس

(<sup>١</sup>) أى فى مقام الجواب. ابن عث \* إشارة الى تقسيم الجنس البعيد إلى ما هو بعيد بمرتبة و ما هو بعيد بمرتبتين و ما هو بعيد بمراتب فاللايق أن يقول ويكون بعيداً بمرتبة إن كان هناك جوابان و بمرتبتين إن كان هناك ثلاثة أجوبة فافهمه. ب.

(<sup>٢</sup>) قوله [إن كان] أى الجنس وقوله [كالجسم النامى] فإن النباتات والحيوانات تشارك الإنسان فى الجسم النامى وهجواب عن السؤال عن الإنسان والمشاركات النباتية له / لاالمشاركات الحيوانات / فإن الجواب عن الماهية و المشاركات الحيوانية هو الحيوان تظهرأن هناك جوابان أحدهما الحيوان و الآخر الجسم النامى البعيد عن الإنسان بمرتبة. نعمت زاده \* أى كالمفهوم الإجمالى المعبر عنه به فلايرد أنه مركب من الجنس و الفصل فلايعد جنساً. ابن القره داغى.

(<sup>٣</sup>) قوله [بالنسبة إليه] أى الى الإنسان [وأربعة] أجوبة [إن كان] الجنس بعيداً [ كالجوهر] فإن الحيوان والجسم النامى والجسم المطلق أجوبة ثلاثة والجوهرجواب رابع ويكون بعده عن الإنسان بثلاثة مراتب. نعمت زاده. رحمه الله. وقوله [وهكذا] إن كان له جنسٌ غيرهما. =

(<sup>٤</sup>) اللام اطلقت الجمعية فيشمل كل من مبدأ المراتب ومنتهاها أما إذا كان للماهيات جنسان قريبان فقط كالعقل ثم الجوهر بالنسبة إلى العقل فقال فإن العقل جنس سافل كماأن الجوهرجنس عالٍ بالنسبة إلى ذلك العقل. ب. \* إعلم أن الأجناس تترتب متصاعدة بإعتبارالعموم إلى ثلاث مراتب الأول: أن لا يكون تحته جنس لكن فوقه جنس وهو الجنس السافل كالحيوان والثانى: أن يكون تحته جنس وكذا فوقه وهو الجنس المتوسط كالجسم النامى والثالث عكس الأول وهو الجنس العالى كالجوهر والأنواع تترتب متنازلة بإعتبار الخصوص الى ثلاث مراتب أيضاً الأول: أن يكون

الأجناس. وما بينهما يسمى الجنس المتوسط؛ فهذه مراتب ثلاثة للجنس<sup>١</sup>  
باعتبار الترتيب فإن لم يكن مرتباً بأن لا يكون فوقه ولا تحته جنس كالعقل<sup>٢</sup>  
إن لم نفرض الجوهر جنساً له<sup>٣</sup> فهو المسمى بالجنس المفرد فاحفظه

تحت نوع لافوقه وهو النوع العالى كالجسم الثانى: أن يكون تحته نوع وكذا فوقه وهو النوع المتوسط كالجسم النامى والحيوان والثالث: عكس الأول وهونوع الأنواع كالإنسان وإنما سئى هذا السافل نوع الأنواع؟ لأن نوعية النوع الإضافى الذى لا يجرى الترتيب فيه إلا باعتبار الخصوص فأخص الكل يسمى نوع الأنواع وأما الجنسية فهو باعتبار العموم ولذا عكس التسمية فسمى العالى جنس العالى. عبدالله

(١) قوله [ومنتهاها] أى منتها المراتب [يسمى الجنس العالى] وذلك لأن جنسية الشئ إنما ي بالقياس إلى ماتحته فالجنس إنما يكون جنس الأجناس إذا كان فوق جميع وأعم من جميعها. نعمت زاده. [وجنس الأجناس] اللام أيضاً أبطلت الجمعية. پ. [وما بينهما] أى ما بين السافل و العالى \* أى إن كان. پ. [يسمى الجنس المتوسط] إذ الملحوظ فى الجنس العموم و الفوقية. ابن رر. [فهذه مراتب ثلاثة (ثلاث. خ) للجنس] العالى و المتوسط و السافل. =.

(٢) وجعل العقول العشرة أنواعاً له. ابن رر \* فإنه ليس أعم من جنس إذ ليس تحته إلا العقول العشرة وهى أنواع لأجناس ولا أخص إذ ليس فوقها إلا الجوهر وقد فرض أنه ليس بجنس له فظهر عدم دخوله فى سلسلة الترتيب. نعمت زاده.

(٣) الفرض بالنسبة الى المثال تدبر. ابن رر \* بل فرضناه عرضاً عاماً له ينبغى أن يزيد و لم نفرض العقل تمام الماهية المختصة للعقول بل فرضناه تمام المشترك بينها فيكون العقل أنواعاً منحصرة فى فرد. پ. وقوله [له] أى للعقل.

[والذاتى إمّا مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة<sup>١</sup> و الخصوصية معاً]<sup>٢</sup> او بحسب الخصوصية المحضة وكلمة مع إذا أستعملت مفردةً تنوّن ويكون من الأحوال المؤكّدة مثل جميعاً فهى بمعناه<sup>٣</sup> حقيقة كما هو عند البعض او مجازاً كما هو مقتضى قول بعضهم فليس المراد بالمعية ههنا المعية الزمانية

(<sup>١</sup>) قوله [إمّا مقول] أى محمول [فى جواب ماهو] أى فى جواب السؤال بماهو. وقوله [بحسب الشركة] إذا سئل عن فردين أو أكثر. = \* أى بحسب الإشتراك فى السؤال عن الأفراد الخارجية و الخصوصية فى السؤال عن الفرد الخارجى هذا فى النوع الخارجى المتعدد الأفراد الخارجية [او بحسب الخصوصية] فى السؤال عن الفرد الخارجى فقط هذا فى النوع الخارجى المنحصر فى فرد خارجى. پ.

(<sup>٢</sup>) قوله [والخصوصية] أى أيضاً كذا قيل لو ورد هذا لم يبق عليه غبار. = وقوله [معاً] منصوب على الحالية أى مجتمعاً. = \* المراد بالمعية ههنا المعية فى الوجود لافى الزمان اوالمعية فى الزمان فتكون متصاحبان صلاحية المقولية بالفعل بحسب الخصوصيه وصلاحيتها بالفعل بحسب الشركة ففى زمان واحد يصلح الكل لأن يكون مقولاً بحسبهما ويمكن أن السؤال من واحد بحسب الشركة او من آخر بحسب الخصوصية إمّا معاً او على الترتيب فيجاب عنهما بجواب واحد فالنوع فى هذا الجواب مقول بالفعل بحسبهما فى زمان. داود \* ليس المراد ههنا المعية الزمانية بل مطلق الاجتماع فيكون كالتأكيد لقوله [الشركة و الخصوصية] بمنزلة جميعاً. (لا بمعنى جميعاً. لأعرف صاحبه.) (ولو قال بمعنى جميعاً كما فى القاموس لكان أولى وجه الأولوية أن ما ذكره المحشى يوهّم أن معاً لايدل على معنى جميعاً. حاشيه.) قول أحمد من مدونه.

(<sup>٣</sup>) قوله [وكلمة مع] لعلّه نشأ من حذف المعطوف الذى حذفه لثلايتهم أن النوع يقال بحسب الشركة و الخصوصية بجميع أفراد فى زمان واحد فتدبر. ابن رر. وقوله [مفردة] الإفراد هنا مقابل الإضافة. پ. وقوله [فهى] أى كلمة مع [بمعناه] أى بمعنى جميعاً.

بل مطلق الاجتماع<sup>١</sup> ولا يرد ما يتوهم<sup>٢</sup> [كالإنسان بالنسبة الى زيد، و عمر]  
و غيرهما مثلاً إذا قيل ما زيد؟ يقال فى جوابه الإنسان، و إذا قيل: ما زيد،

(١) اى الاجتماع لا بشرط شئ فلاطلاق نفى الإشتراط كالإطلاق فى مطلق المفعول ومطلق الماء لإشتراط النفى كالإطلاق بأن لم يكن فرق بين مطلق الاجتماع والإجتمع المطلق كما قالوا لافرق بين قولهم الواو لمطلق الجمع وللجمع المطلق. پ \* الأولى بل الاجتماع المطلق لأن المراد إشتراط النفى لانفى الإشتراط بشئ لأن الثانى لا ينافى تحقق الشروط فى ضمن ذلك الشئ مع إمتناع تحقق المعية هنا فى ضمن الزمانية على التوهم ويظهر ذلك بالتأمل فى الماء المطلق ومطلق الماء ونحوه فما قيل إن الإطلاق هنا لنفى الإشتراط لا لإشتراط النفى فاسد تأمل. قره.

(٢) قوله [ولا يرد] فى الجملة تدبر. ابن القزلبجى \* على أنه يجوز إجتمع الأمرين فى زمان واحد بأن يصدر الأمران من سائلين. پ. [ما يتوهم] من أن الشمس «١» لا يقال ألأ بحسب الخصوصية (تقسيم للتوهم. منه.) او من أن زمان قول النوع بحسب الشركة غير زمان قوله بحسب الخصوصية فافهم. ابن زر. «١» ليس هذا ما يتوهم «٢» فإنه لو كان هذا ما يتوهم لما كان مندفعاً بزيادة بحسب الخصوصية المحضة إذ الإراد على التعريف لا يندفع بإعتبار أمرار خارج عن التعريف فلا يدل عليه بشئ من أجزاء التعريف بل مرادهما يتوهم من لفظ معاً من إقتضائه مقولية النوع بحسب الخصوصية و الشركة فى زمان واحد أيضاً فائدة زيادته قد يليها فى آخر كلامه. البرهاني. «٢» وفيه أن القول على مع قول آخر غير القول على زيادة او الخصوصية المحضة فما قاله لا وجه له ليس بشئ إذ قول الشارح تفريع على حذف او بحسب الخصوصية وجعل معاً بمعنى جميعاً إذ فى كليهما دفع توهم فافهم. ابن القزلبجى \* حتى يرد ما قيل إن مقولية ذلك النوع فى جواب ما هو بحسب الشركة ومقوليته بحسب الخصوصية ليستا فى زمان واحد فكيف يصح قوله معاً. منه \* والذى يظهر أنما ذكره المولى الأستاذ مبنى على أن قوله [فلا يرد. خ] تفريع عن مجموع الشرح وذلك مما يحتمله العبارة لكن الملائم لسياق كون قوله [وكلمة مع] إياه جملة مستأنفة واقعة فى حيز الجواب لسؤال / حقيقة / الشركة و الخصوصية و التعارض بينهما فيكون قوله [فلا يرد] تصريحاً بما

و عمرو أيضاً<sup>١</sup> يقال الإنسان، وهكذا إلى غير النهاية. وهذا معنى كونه مقولاً بحسب الشركة، والخصوصية معاً [وهو] أى ما يقال فى جواب ماهو

علم ضمناً وتفريعاً على ذلك الجواب فقط كما هو دأب أمثال ذلك المقام لأن إطلاق منع الفاضل البرهان فى كلام الأستاذ ممنوع وسند منعه باطل أمّا الأول: فلضرورة إيهام عدم شمول ظاهر التعريف فى الجمع بين الشركة والخصوصية لأمثال الشمس ودفع الشارح ذلك بقيد [أوبحسب] اه ألا ترى أن الشارح رحمه الله كيف صرح بذلك فى آخر كلامه بقوله [ولهذا قلنا] اه كيف أقر ذلك الفاضل فى آخر حاشيته - (أى الفاضل) - بما يلزم ذلك بقوله [وأيضاً] اه وتقيد المنع بأن يقال ليس هذا (أى الشئ الأول من شئ التريد للأستاذ. منه). من فردمايتوهم الذى قال الشارح إن لم يكن إقتضاء دليله وسند منعه / بأيامه / مسلمة يستدل عليها بما بيّناه قبله بمعناه وأمّا الثانى: فلصدق نقيض الثانى مع عين المقدم لأن ذلك التوهم مندفع بذلك الزيادة كما صرح به الشارح بقوله [ولهذا قلنا] اه (ج س) وما أثبت به سند المنع من إدعاء أن قول الشارح [بحسب الخصوصية] أمر خارج عن التعريف لا يدل عليه بشئ من أجزاء التعريف باطل أيضاً لأن الخصوصية المذكورة فى التعريف أى بل فى التقسيم مطلقاً ليشمل المحضة وغير المحضة فالشارح أظهر ما أضمره المتن فكيف يكون خارجاً فضلاً عن كونه لا يدل عليه بشئ من أجزاء التعريف كيف لا وقول الشارح [شمولاً ظاهراً فتأمل] ينادى إلى ذلك فما ذلك إلا سفسطة لأنه رحمه الله مع ما قلنا بصدد المنع عن كلام الأستاذ مع أنه يلزم من كلامه تخطئة الشارح اولاً وتصديقه آخرأ هذا فيما ذكر ظهر أن ما قاله المولى الأستاذ موجه يحتمله العبارة وما ذكره ذلك الفاضل لا يقبله أهل التصريح ولا أهل الإشارة. ابن العثماني.

(<sup>١</sup>) قوله [إذا قيل مازيد] فقط. = \* الأظهر وكذا إذا. وقوله [مازید وعمرو] وما عمر. ص. پ. وقوله [أيضاً] أى كما يجوز إذا قيل مازيد فقط. پ.

(<sup>٢</sup>) أى كون الإنسان مقولاً فى جواب مازيد ومقولاً فى جواب مازيد وعمرو معنى كون الإنسان مقولاً اه. پ.

على المنوال المذكور [النوع] الحقيقى؛ كما هو المتبادر عند الإطلاق.<sup>١</sup> وهو إن كان متعدد الأشخاص فى الخارج كالإنسان فهو مقول بحسب الشركة، و الخصوصية، وإن لم يكن<sup>٢</sup> متعدد الأشخاص فيه؛ بل كان منحصراً فى شخص واحد كالشمس فهو مقبول بحسب الخصوصية المحضة؛ ولهذا قلنا: أو بحسب الخصوصية المحضة ليشمل عليهما<sup>٣</sup> شمولاً ظاهراً. فتأمل. [ويرسوم<sup>٤</sup> أى النوع الحقيقى بأنه كلى مقول<sup>٥</sup> على كثيرين مختلفين

---

(١) قوله [مقولاً] فى جواب ما هو. ب. وقوله [وهو] أى النوع الخارجى. ب. وقوله [النوع الحقيقى] الخارجى. ب \* أى قدر الصفة لتبادر الحقيقى من النوع عند ذكر النوع بلانوع فافهم. ابن زر. وقوله [عند الإطلاق] لإنصرافه الى فرد الكامل. =

(٢) قوله [وهو] أى النوع الخارجى. ب. وقوله [مقول] مقبول. خ. [إن لم يكن] أى النوع. (٣) قوله [مقول] مقبول. خ. وقوله [ولهذا] أى لأجل أن النوع الخارجى مقول بحسب الأمرين إذا كان متعدد الأشخاص الخارجية وبحسب الخصوصية المحضة إذا كان منحصراً فى شخص خارجى قلنا اه. ب. وقوله [يشمل] اه أى النوع \* علة العلية. ب. [عليهما] متعدداً وغير متعدد. (٤) قوله [فافهم] إشارة الى وجه تقييد الشمول بالظاهر فافهم. ابن زر \* إشارة الى أنه لولم يذكر قوله [والخصوصية] ليشمل التعريف على النوع الإضافى شمولاً باطنياً. كاتبه احمد المشهور بابسك بغدادى. وقوله [ويرسم] أى يعرف النوع الحقيقى رسماً. =

(٥) أراد بالكثرة المتوهمة ليدخل فى تعريف النوع ما إنحصرنوعه فى شخص كالشمس وما ليس له فرد فى الوجود كالعقلاء واللائى وشريك البارى. جامى.



بالعدد] إختلافاً خارجياً، او ذهنيّاً؛<sup>١</sup> فيشمل النوع المنحصّر فى الشخص،  
والنوع المعدوم<sup>٢</sup> كالعناء [دون الحقيقة فى جواب ماهو] قوله: كلىّ مقول  
على كثيرين سبق بيانه وقوله: مختلفين بالعدد دون الحقيقة، إحتراز عن  
الجنس، و خاصته،<sup>٣</sup>

(١) قوله [إختلافاً] من نسبة صفة الشئ الى طرفه. ب. [خارجياً] اى أيضاً. ابن رر. [اوذهنياً] فقط  
فافهم. ابن رر.

(٢) الممكن كمثال الشارح او الممتنع كالقدم والحدوث وسائر الأمور العامة وكالعمى والجهل فإن  
كلاً منها يمتنع وجود فرد له فى الخارج. ب.

(٣) قوله [مختلفين] إه قال الفاضل الكامل مولانا يوسف الأصم رحمه الله مع إرادة قيد فقط فحذف  
ظرفاً ولعلّ هذا التأويل جواب عما قاله المحشى قول أحمد من إنه انما يكون إحترازاً عنها إذا أريد  
فى الكلام قيد فقط هذا وأقول هذا التأويل ليس بشئ أما أولاً فلأن قول المحشى منع فلا يصح  
المنع عليه وأما ثانياً فلأن الحذف يحتاج إلى قرينة ولا قرينة ههنا ثم الجواب علىّ قاله المحشى  
إما غير محتاج إلى زيادة فقط بل زيادته مغلّ إذ قيد فقط إما أن يكون ظرفاً للإختلاف وح فلافائدة  
فيه إذ يتحد مع دون الحقيقة إذ الإختلاف بالعوارض واجب فى أفراد النوع فيرجع الى عدم  
إختلاف الحقيقة فافهم وإما أن يكون ظرفاً للنفى المفهوم من دون وهو خطأ محض إذ يصير المعنى  
أن أفراد النوع مختلفة بالعدد دون الحقيقة وأفراد الجنس مختلفة بالحقيقة فقط وإما أن يكون ظرفاً  
للمقول وهو المراد ح لفائدة فيه إذ المراد أنه يحمل صريحاً فى الجواب كما هو ظاهر ان له قلب او  
ألقى السمع وهو شهيد ينادى به كلام الشارح قدس سره لكل قريب وبعيد كما يأتى من الجواب  
فافهم الصواب وتأمل فى الحق الحقيق. ابن رر. وقوله [إحتراز عن الجنس] اى مطلقاً قريباً كان  
كالحيوان وبعيداً كالجسم التامى او أبعد كالجسم المطلق. البانى \* لا يخفى أن هذا القول بدون  
ملاحظة فى جواب ماهو إما يكون إحترازاً إلاّ عن الجنس و ما فى مرتبته إذا كان لفظ دون لنفى

و العرض العام؛ و الفصول البعيدة.<sup>١</sup> وقوله فى جواب ماهو، إحتراز عن الفصل القريب، و خاصة النوع. وتخصيص<sup>٢</sup> قوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة بالإحتراز عن الجنس فقط، وكذا تخصيص الإختلاف فى الحقيقة فيما سبق بإخراج النوع فقط، وإسناد البواقى إلى القيد الأخير فى الموضوعين تحكم. كيف (لا) وفى ذلك<sup>٣</sup> إخراج لما قدخرج. و ما وجّه به

المقولة على المختلفين بالحقيقة او مع ملاحظة قيد فقط وإأ فحمل الجنس وما عطف عليه على المتقين بالحقيقة ظاهر نحو كل إنسان حيوان او ماش او حساس او زيد و عمرو و بكرحيوان او ماش وبهذا يستغنى عن الإعتراض عن الجواب الآتين بقوله ثم إنه قد أعترض الخ. ب. وقوله [وخاصته] كالماشى فإنه خاصة بالنسبة الى الحيوان وعرض عام بالنسبة إلى الإنسان \* والعرض العام للجنس كالنامى \* اى الشاملة وإلا فخاصة النوع خاصة الجنس مع أنه لا يخرج بهذا القول. ب.

(١) قوله [والعرض العام] للنوع اوللجنس [والفصول] كالحساس والنامى [البعيدة] للنوع او للجنس. (٢) قوله [الفصل القريب] اى للنوع واما للجنس فقد مرّ ب \* لم يقل عن الفصول القريبة للفتن و للتنبيه على أن الفصل القريب لايتصور فيه التعدد بالنسبة إلى شئ بخلاف البعيدة. قره داغى \* كالناطق. [وخاصة النوع] كالمضحك. = [وتخصيص] مبتداً. =

(٣) قوله [فيما سبق] اى فى تعريف الجنس. = وقوله [البواقى] كخاصة الجنس والعرض العام و الفصول البعيدة هنا وخاصة النوع والفصل القريب فى ما قبل تأمل. مريوانى. [الى القيد الأخير] وهو فى جواب ماهو [فى الموضوعين] اى الجنس و النوع [تحكم] خبره. = \* اى قول بلا دليل. نعمت زاده. وقوله [وفى ذلك] اى إسناد إخراج غيرالجنس إلى القيد الأخير. نعمت زاده.

العلامة الشريف، وغيره من أنها<sup>١</sup> لو فرض<sup>٢</sup> عدم خروجها بالأول لخرجت  
بالأخير قطعاً فأسند الكل<sup>٣</sup> إليه فمما لا يشفى العليل، ولا يدفع به التحكم.  
فإن قلت ما هو<sup>٤</sup> سؤال عن الذات، والحقيقة وقد صرحوا بأنه<sup>٥</sup> إنما يكون  
الا بعد الثبوت فيلزم تخصيص التعريف بالنوع الخارجى<sup>٥</sup>. ويجب<sup>٥</sup> أن يقال  
إنه<sup>٦</sup> كلى مقول على واحد،

(١) قوله [إخراج لما قد خرج] لأنه خرج بقوله دون الحقيقة فإسناد إخراجها الى قوله فى جواب ما هو  
يكون إخراجاً للخارج. نعمت زاده. [وما] مبتدأ. وقوله [من أنها] أى هذه القيود. =

(٢) وفيه أن إسناده إلى الأول مع خروجها بالأخير (فيه ما لا يخفى على أحد تأمل t. البرهاني \*  
لعله أراد أن الإسناد الى الأول أولى لكن فى ذلك نظراً لأن الكلام منع يكفيه الإحتمال فتأمل  
لتعلم. ابن رر.) أيضاً تحكم فالحق أن يقال بخروجهما بكليهما بل الحق أن يسند خروج العرضى  
إلى الواحد والذاتى إلى واحد وإن "كان الفصل القريب لا يخرج إلا بالأخير فافهم. ابن القزجى.

(٣) قوله [عدم خروجها] أى البواقى [ب] التيد [الأول] أى بقوله دون الحقيقة. وقوله [فمما] اه خبره.  
= وقوله [ما هو] أى السؤال بما هو. ابن رر.

(٤) قوله [والحقيقة] تفسير \* ولا حقيقة إلا للموجودات؟ سيد. لأنها عبارة عن الماهية الموجودة  
فى الخارج. ع. ح. قوله [بأنه] أى السؤال عن الذات بل بعد العلم بالثبوت تدبر. ابن رر.

(٥) قوله [بعد الثبوت] أى ثبوت المسؤول عنه. = \* الخارجى. ب. وقوله [بالنوع] مع أنه ليس  
خاصاً به. = وقوله [الخارجى] قطعاً سواء أعتبر المقولية فيه بحسب الخارج اولاً. ع. ح

(٦) عطف على وجه التفسير. پ \* الأولى فيجب بالفاء. = \* إذا قيل ذلك ظهر التخصيص لأن  
المفهوم الذى لا يقال على واحد أصلاً بل على كثيرين وإن "كان الموجود منه فى الخارج واحداً.

ابن القزجى رحمهما الله الملك المنجى.

(٧) أى النوع.

او على كثيرين<sup>١</sup> الخ مشيراً<sup>٢</sup> إلى النوع المنحصر فى شخص<sup>٣</sup>، وإلى النوع الغير المنحصر فيه<sup>٤</sup> كما فعله صاحب الشَّمْسِيَّةِ قلت: قد صرح السيد العلامة قدس سره: بأن ماهو سؤال عن الماهية<sup>٥</sup>، وهى أعم من أن تكون

(١) يعنى لا يكون اولترديد بل للتتويج مشيراً - الى المعرف النوع - بهذا إلى تقسيم النوع إلى القسمين. ابن زر.

(٢) بقوله على واحد \* ينبغى أن يقول مشاراً به إلى النوع اه اويقول سابقاً ويجب أن يقول اى المصنف فافهم. پ.

(٣) كالشمس والوجب. =

(٤) بقوله على كثيرين \* كالإنسان. =

(٥) ولذا فسروا (الظاهر فسروه) بما يجاب به عن السؤال بماهو ونسبوه إليه. عبدالحكيم \* فإن قلت ماهو سؤال عن الحقيقة ولا حقيقة إلا للموجودات الخارجية فيلزم التخصيص بالنوع الخارجى قطعاً قلت ماهو سؤال عن الماهية وهى أعم من ان تكون موجودة فى الخارج ام لا وكيف يجوز التخصيص بالنوع الخارجى مع وجوب إنحصار الكلى فى الخمسة فإن المفهومات ا لتى لم توجد شئ من أفرادها التى هى تمام ماهيتها كالعنقاء مثلاً لا يندرج فى غير النوع قطعاً فلو أخرج عنه لم ينحصر الكلى فى الأقسام الخمسة ولا يحوز أن يقال المعتبر فى الكلى أن يكون موجوداً فى الخارج ولو "فى ضمن فرد واحد لأن ماسبق من مفهوم الكلى يتناول الموجود والمعدوم والممكن والمتنوع وسيأتى تقسيم الكلى بحسب الوجود فى الخارج إلى هذه الأقسام نعم المقصود الأهم معرفة أحوال الموجودات إذ لاكمال يعتد به فى معرفة أحوال المعدومات إلا أن قواعد الفن شاملة لجميع المفهومات معدومة كانت او موجودة ممكنة كانت او ممتنعة والمقصود الأصلى من هذا الفن أن تستعمل فى معرفة المفهومات الاعتبارية وبيان أحوالها فإن هذه المعرفة يحتاج إليها فى معرفة أحوال الموجودات الحقيقية ولذلك لولا الاعتبارات لبطلت الحكمة. سيد شرح شمسية.

موجودة فى الخارج كالإنسان، و الفرس، و غيرها من الموجودات الخارجية او لا.<sup>١</sup> و كيف يجوز التخصيص بالنوع الخارجى، مع وجوب إنحصار الكلى فى الخمسة؛ فإن المفهومات التى لم توجد شئ من أفرادها التى هى تمام ماهياتها كالعنقاء مثلاً لاتندرج فى غير النوع قطعاً؛ فلو أخرجت عنه<sup>٢</sup> لم ينحصر الكلى فى الأقسام الخمسة.<sup>٣</sup> و لايجوز أن يقال المعتبر فى الكلى<sup>٤</sup> أن يكون موجوداً فى الخارج ولو" فى ضمن فرد

(١) قوله [وهى] أى الماهية [أعم] بخلاف الحقيقة. = وقوله [اولاً] تكون موجودة فى الخارج كالعنقاء. =

(٢) قوله [لم توجد] أى فى الخارج. ب. الضمائر المؤنثة فى [أفرادها، التى هى، لاتندرج، أخرجت] كلها راجعة إلى المفهومات. و الضمير فى [ماهياتها] راجع إلى أفرادها. وفى [عنه] إلى النوع. وقوله [فى غير النوع] من الكليات. = [قطعاً] قيد النفي لا المنفى وإلا لكان منافياً لقوله التى هى تمام إه.... قره داغى.

(٣) وما قيل إن الكليات الفرضية ترد نقضاً على الحصر لأن الحمل على الجزئى معتبر فى جميع الأقسام ولا حمل فيها ولا إمكان حمل فس هو؛ لأنه لو لم يكن فيها إمكان حمل لما صدق عليها تعريف الكلى. عبد الحكيم.

(٤) قوله [لايجوز أن يقال المعتبر] إه لا يقال المعتبر. خ. وقوله [فى الكلى] أى الكلى الذى هو مقسم الأقسام الخمسة هو الموجود فى الخارج فمثل العنقاء خارج عن المقسم فلا يرد نقضاً على الحصر. عبد الحكيم.

واحد<sup>١</sup>؛ لأننا<sup>٢</sup> نقول: قد سبق أن مفهوم الكلى يتناول الموجود، و المعدوم،  
والممكن، والممتنع فكيف يكون الاعتبار فيه أن يكون موجوداً فى الخارج<sup>٣</sup>.  
نعم المقصود الأسمى<sup>٤</sup> أو<sup>٥</sup> معرفة أحوال الموجودات إذ لاكمال يعتد به  
فى معرفة أحوال المعدومات إلا أن قواعد الفن شاملة للموجودات و

(<sup>١</sup>) قال عبي: ليدخل مفهوم الواجب (هو داخل تحت الخاصة والعرض العام. كاتبه أحداً سك  
بغدادى.) و الشمس (وهذا داخل تحت النوع) فى الأقسام الخمسة (أى وكذا العناء و شريك  
البارى و اللاشئ وقد يقال ينافيه قوله قدس سره وكيف يجوز إه. ابن القره داغى.). عبد الحكيم.

(<sup>٢</sup>) قوله [ولوفى ضمن فرد واحد] وما الفائدة فى درج الكليات الفرضية. ابن عث \* [لأننا] تعليل  
لنفى الجواز يعنى ما ذكره ينافى السابق و اللاحق فلا اعتداد به. پ.

(<sup>٣</sup>) قوله [الموجود] كالإنسان [والمعدوم] كاللاشئ [والممكن] كالعناء [والممتنع] كشريك  
البارى. الضمير فى [فيه] و [أن يكون] راجع الى الكلى. وقوله [موجوداً فى الخارج] والنوع من  
الكليات ووجبت تلك فيه. ابن عثمانى.

(<sup>٤</sup>) تقدير لما سبق من أن التخصيص ينافى نظر الفن وبيان لمنشأ التخصيص وهو كون المقصود  
الأسمى عن الحكمة التى دون المنطق لأجلها معرفة أحوال الموجودات وإنما قيد المقصود بالأسمى  
لأن معرفة أحوال المعدومات أيضاً مقصودة فى الحكمة لكن بالتبع و بكونها وسيلة إلى تلك  
المعرفة. عبد الحكيم \* فى العلوم الحكيمية. پ.

(<sup>٥</sup>) أى بالذات فهو المعنى الأسمى فافهم. ابن زر.

(<sup>٦</sup>) قوله [إذ لا كمال] أى للنفس \* كالإنسان. وقوله [أننا] أن قواعد الفن إه دفع لما توهم من  
جواز التخصيص المذكور نظراً إلى المقصود الأسمى. = [شاملة] إه فيجب أن تكون موضوعات  
تلك القواعد شاملة لجميع المفاهيم حتى تكون القواعد شاملة. عبد الحكيم.

المعدوماتِ معاً؛ ممكناتٍ، او ممتنعاتٍ كما مرَّ إليه<sup>١</sup> الإشارة؛ فالمقصود  
الأصليّ من الفنّ أن يُستعملَ فى معرفة أحوال الموجودات. وقد يُستعملُ  
فى معرفة أحوال المفهومات الإعتبارية فى بيان أحوالها، وأحكامها فإنّ  
هذه المعرفة قد تُحتاجُ إليها فى معرفة أحوال الموجودات الحقيقيّة. و لذا  
قليل لولا الإعتبارات لبطلت الحكمة<sup>٢</sup> إلى هنا كلام (هـ) قدّس سرّه. و ههنا  
أبحاث شريفة؛ فلتطلب من الحواشى الشمسيّة لمولانا داود عليه الرحمة  
الودود، ثمّ إنه قد أُعترضَ على التعريف بأنه منقوض بالجنس؛ لأنّ كلّ  
قيد إنّما يخرج ما ينافيه لا ما يجامعه فى الجملة.<sup>٣</sup> و لانسلم المنافات بين

(١) اى إلى عموم قواعد الفن وشمولها للممكنات والممتنعات وقدم ذلك فى تعريف الكلى المذكور  
فراجع. نعمت زاده.

(٢) قوله [يُستعمل] اى الفن [فى معرفة أحوال الموجودات] اى إكتسابه. پ. [يستعمل] اى ذلك  
الفن. = \* لإحتياج تلك المعرفة إلى هذه المعرفة. ع ح. [فى معرفة] اى إكتساب. = [الإعتبارية]  
كمفهومات الكليات الخمس مثلاً. = [فى بيان] وبيان. خ. [أحوالها] اى المفهومات و[هذه] اى  
المفهومات. [تحتاج] يحتاج. خ. اى المعرفة \* إذ يعرف النقيض بالنقيض. = [إليها] اى الى المعرفة  
[لولا الإعتبارات] اى معرفة ٦ الأمور الإعتبارية لبطلت معرفة ٧ الموجودات العينية لأنّها مباد  
لها ٧ ومن معرفتها ٦ يكتسب معرفتها ٧. ع ح. [لبطلت الحكمة] اى علم الحكمة. =

(٣) قوله [أعترض على التعريف] اى تعريف النوع [بأنه منقوض] اى منعاً. پ. [بالجنس] كالحيوان.  
پ. [لأن كلّ قيد] من قيود التعريف الذى ذكر للإخراج. نعمت زاده. [لأنّ كلّ قيد] إنّما يخرج ما  
ينافيه لا ما يجامعه [اى ما يخرج] الا ما ينافى القيد لا ما يجامع القيد. [فى الجملة] اى فى بعض الأحيان  
مع أن قوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة فى تعريف النوع يجامع الجنس فى الجملة كالحيوان فإنه

المقوليّة على مختلفة الحقيقة و بين المقوليّة على متّفقتها؛ فإنّ الجنس<sup>١</sup> يصدّقُ عليه أنّه مقول<sup>٢</sup> على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فى جواب ماهو؛<sup>٣</sup> إذ الحيوان مثلاً يقال فى جواب ما زيد و عمرو، و هذا الفرس، و ذاك الفرس<sup>٤</sup> فلا بدّ من زيادة قيد فقط<sup>٥</sup> بعد قوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة، حتّى يصحّ الإحتراز به عن الجنس<sup>٦</sup>

كما يحمل على كثيرين مختلفين بالحقيقة يحمل على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة أيضاً فى جواب قولهم ما زيد و عمرو و هذا الفرس و ذاك الفرس. نعمت زاده.

(١) قوله [على متّفقتها] اى الحقيقة [فإنّ الجنس] كالحيوان. ب \* سند المنع. جرستانى. \* قريباً كان ذلك الجنس اومتوسطاً اوبعيداً فإنّا إذا قلنا زيد و عمرو و هذا الفرس ماهم فالجواب الحيوان و إذا ضمّنا الى ذلك السؤال الشجر يكون الجواب الجسم النامى وإذا ضمّنا إليه الحجر يقع الجسم المطلق فى الجواب وهكذا فيصدق على كل واحدٍ منها أنّه مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة فى جواب ماهو مع أنّها ليست بأنواع بل أجناس. نعمت زاده.

(٢) قوله [يصدّقُ عليه انه] اذا قيل فى جواب ما زيد و عمرو و هذا الفرس و ذاك الفرس. نعمت زاده. [مقول] اى كالنوع. =

(٣) كما يصدق عليه أنّه مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة.

(٤) كما يقال فى جواب الإنسان و الفرس ماهما. خلاصه.

(٥) كما زاد بعض و أراد به بعض لدفع ذلك الإعتراض. = \* ويكون فقط قيد المقولية مع قيدها ويكون المعنى النوع الكلى مقول على كثيرين المتفقين بالإختلاف فى العدد دون الحقيقة فقط اى لامقول على ذاك وعلى كثيرين المتفقين بالإختلاف فى العدد دون الحقيقة معاً كمثال الشرح فمما قاله المولى ابن ررمد ظله غير وارد. ابن العثمانى.

(٦) وكذا عن العرض العام و الفصول البعيدة. منه.



فَيْتَمُّ التعريفُ جمعاً<sup>١</sup> و منعاً. وأجيب عنه بوجوه ثلاثة. الأول: أن صحة الجواب بالجنس ناظرة إلى إشتمال السؤال على الحقيقتين المختلفتين،<sup>٢</sup> وإلى جعل المتفقين<sup>٣</sup> فى حكم الواحدة.<sup>٤</sup> والثانى: أن المتبادر من المقولية المقولية صراحةً. والحيوان فى المثال المذكور ليس بمقول على المتفقين بالحقيقة صراحةً،<sup>٥</sup> و أصالة؛ بل مقول عليهما ضمناً<sup>٦</sup> و تبعاً. والثالث: أن

(١) استطردى (أى ذكر جمعاً). =). پ \* إذ الكلام فى نقضه منعاً.

(٢) قوله [بالجنس] كالحيوان [السؤال] المذكور [على الحقيقتين المختلفتين] كزيد وعمرو وهذا الفرس وذاك الفرس. = \* فإن السؤال المذكور مشتمل على زيد وعمرو وحقيقتهما الحيوان الناطق وعلى هذا الفرس و ذاك الفرس وحقيقتهما الحيوان الصاهل فيكون السؤال عن المختلفين بحسب الحقيقة فيقع الجنس فى الجواب. نعمت زاده.

(٣) المتفقين. خ \* بلفظ التثنية إشاره الى كل فرد من حقيقة واحدة كزيد وعمرو من حقيقة الإنسان وهذا الفرس وذاك الفرس من حقيقة الفرس. برهان \* فلا يصح أن يقال إن الحيوان فى المثال مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة. ص.

(٢) صفة لموصوف محذوف أى فى حكم الحقيقة الواحدة يعنى يجعل كل فرد من الحقيقة الواحدة بمنزلة الحقيقة الواحدة فيشتمل السؤال على الحقيقتين فيكون المذكور فى الجواب مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقيقة فلا تصدق تعريف النوع عليه. حاشيه.

(٥) لأنه مقول على مختلفين صراحة و المتفقين ضمناً. =.

(٦) قوله [بل مقول عليهما] أى على المتفقين [ضمناً] أى فى ضمن السؤال عن مجموع المتفقين و المختلفين وجعل المتفقين فى حكم واحد. = \* فإن الجنس يصح أن يقع جواباً إذا إشتمل السؤال على مختلفين بالحقيقة وإن " إشتمل معها على المتفقين بالحقيقة أيضاً فإن مقوليته على المتفقين تبعي وضمني ح لأصلى. نعمت زاده.

قوله دون الحقيقة يفيد<sup>١</sup> أن الاختلاف بالحقيقة مانع عن كونه مقولاً عليها. وهو<sup>٢</sup> ليس كذلك فى الجنس؛<sup>٣</sup> فيصح الإحتراز به بلا زيادة قيد فقط، ولا إرادته فى النية؛ فيتم التعريف بدونه جمعاً، و منعاً هذا،<sup>٤</sup> ثم إن النوع كما

(١) قوله [دون الحقيقة] أى فى تعريف النوع. = وقوله [يفيد] لأنه لو لم يفد ذلك لما كان لذكره فائدة. ويمكن أن يجاب أيضاً بوجهين آخرين الأول: أن قوله [دون الحقيقة] ظرف للمقول (مقول خ) دون مختلفين فيكون حاصل التعريف كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة هذا ما ذكره مولانا عبد الله بن حيدر فى حاشية على الحواشى الأحمدية على الفناى والثانى: أن قوله [مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة] من باب إجراء الحكم على المشتق يفيد أن مقولته على الكثيرين لأجل إختلافهم بالعدد دون الحقيقة بخلاف الجنس فإن مقولته على الكثيرين لإختلافهم بالحقيقة دون العدد. ضبطة. ابن الكاواى.

(٢) قوله [مانع] ولذلك نفاه بقوله دون الحقيقة. = [عن كونه] أى النوع [مقولاً عليها] أى على مختلفات الحقايق. = [وهو] أى الإختلاف بالحقيقة ليس مانعاً فى الجنس عن كونه مقولاً عليها فثبت المنافات بذلك بين التقيدين فيصح الإحتراز. ابن العثمانى محمد حسن قلعه رسول سبت ره. (٣) أى مثلاً. = ونحوه من العرض العام و الفصول البعيدة. منه.

(٤) قوله [فيصح الإحتراز به] أى بقوله دون الحقيقة. وقوله [ولا إرادته] أى بلا زيادة قيد فقط. = وقوله [فيتم التعريف بدونه] أى بدون قيد فقط. وقوله [جمعاً ومنعاً] بقى أنه يفهم من كلام المصنف ظاهراً أن العدد مختلف فى الكثيرين وفيه أن الكثيرين نفسها متعددة وليس لعددها إختلاف إلّا أن يقال أن مختلفين بالعدد معناه متعددين وحينئذ لافائدة فيه إذ يفهم التعدد من الكثيرين فلعله تأكيد للكثرة وتوطئة دون الحقيقة المحترزه عن الجنس ثم لاجابة إلى جمع كثيرين وعلى تقدير الجمع لاجابة إلى الجمع بالواو والنون إلّا أن يقال بحمل الكثرة على الأفراد ويراد بجمعه

يطلق على ما ذكر<sup>١</sup> كذلك يطلق على كل ماهية يقال عليها، وعلى غيرها الجنس فى جواب ماهو قولاً أوليّاً، ويسمى: النوع الإضافى. وهو إمّا أعمّ الأنواع<sup>٢</sup> كالجسم المطلق؛ فيسمى: النوع العالى، او أخصّها وهو النوع

ما فوق الواحد ويقال بالتغليب فتدبر. ابن رر. وقوله [هذا] اى تمّ هذا او معنى هذا اى أعلم هذا. احمد.

(<sup>١</sup>) اى على الكلى المقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فى جواب ماهو ويسمى النوع الحقيقى. نعمت زاده.

(<sup>٢</sup>) قوله [كذلك يطلق] بالإشتراك اللفظى. پ. [على كل ماهية] قال بعضهم الماهية ذاتى تُقالُ فى جواب ماهو فيخرج الفصلُ والخاصةُ والعرضُ العامُ والصفُ بقوله ماهية وح حاجة إلى قوله فى جواب ماهو لإخراج الثلاثة الأول ولا إلى قوله قولاً أولياً لإخراج الصف. پ. [يقال] اى يحمل. ١٢. [عليها] اى على الماهية [وعلى غيرها] اى على غير الماهية \* إحتراز عن الجنس العالى و الأنواع البسيطة والجنس المفرد. پ \* الأخصر الأوضح على كل خاص تحت العام فافهمه. ابن القزلبجى. قوله [يقال عليها و على غيرها الجنس] يخرج الكليات الغير المندرجة تحت جنس كالماهيات البسيطة وأمّا التقيد بالأولى فزعم الإمام أنه للإحتراز عن النوع بالقياس إلى الجنس البعيد إذ النوع لا يكون نوعاً إلاً بالقياس إلى جنسه القريب قاله صاحب الكشف هذا مخالف لحكمهم فإنهم يجعلون نوع الأنواع نوعاً لكل ما فوقه من الأجناس بل الأولى أن يكون ذلك إحترازاً عن الصف وهو النوع المقيد بقود عرضية مخصصة كلية كالرومى والزنجى فإنه لا يحمل عليه جنس بالذات بل إتمايحمل عليه بواسطة حمل النوع عليه فإن حمل العالى على ا لشيء (كالرومى والزنجى) إنما هو بواسطة حمل السافل عليه. (اى على الشيء) نعمت زاده. قوله [قولاً أولياً] إحتراز عن الفصل البسيط وأمّا المركب فداخل ينتقض به التعريف تدبر. پ. [ويسمى النوع الإضافى] والذى هو أحد الخمسة هو النوع الحقيقى لا الإضافى. نعمت زاده. [وهو] اى النوع الإضافى

الحقيقى كالإنسان؛ فيسمى: السافل، ونوع الأنواع، أو أعمّ بالنسبة إلى ماتحته، وأخصّ بالنظر إلى مافوقه كالحيوان، و الجسم النامى؛ فيسمى: النوع المتوسط، فهذه أيضاً<sup>١</sup> مراتب ثلاثة للنوع باعتبار الترتيب، وإن لم يكن مرتباً بأن لا يكون فوقه، و لاتحته نوع كالعقل إن فرض الجوهر جنساً له فهو: النوع المفرد؛<sup>٢</sup> فلكل من الجنس، و النوع مراتبُ ثلاثة باعتبار

---

لامطلق النوع لأن النوع الحقيقى لا يكون إلا سافلاً. قره داغى. [إمّا أعمّ الأنواع] اللام أبطلت الجمعية كاللام فى قوله نوع الأنواع. پ.

(١) قوله [أو أخصّها] أى أخصّ الأنواع [وهو] أى الأخصّ [النوع الحقيقى كالإنسان] فإنه أخص من سائر الأنواع. = [فيسمى: (النوع) السافل ونوع الأنواع] لكونه نوعاً لكل واحد من الأنواع التى فوقها. = [أو أعمّ] أى عام. ابن زر. [بالنسبة إلى ما تحته] أى ماهية تحته فكلمة ما فى الموضعين بمعنى الماهية فلا يرد نقض مانعية تعريف المتوسط بالنوع السافل والصنف لما سبق أن المراد بالماهية ما به يجاب عن السؤال بما هو ولو قال وما بينهما يسمى النوع المتوسط لكان أخصر و أولى. قره داغى. وقوله [وأخصّ] أى خاص. ابن زر. [بالنظر إلى مافوقه كالحيوان] لأنه أخص من الجسم النامى وأعم من الإنسان والجسم النامى فإنه أخص من الجسم وأعم من الحيوان. شرح. تلميذ. و قوله [أيضاً] أى كالجنس.

(٢) قوله [إن فرض الجوهر جنساً له] أى وكان العقل تمام الماهية المختصة فإن إنتفى الشرط الأول (وهو فرض الجوهر جنساً للعقل) فقط يكون العقل نوعاً بسيطاً أو الشرط الثانى (فقط. خ) (وهو كون العقل تمام الماهية المختصة) يكون جنساً سافلاً أو نوعاً عالياً أو الشرطان معاً يكون جنساً مفرداً. پ. [فهو النوع المفرد] أى لانوع فوقه و لاتحته. =

الترتيب، وواحدة بعده،<sup>١</sup> ثم إنَّ النوع السافل يباين جميع مراتب الأجناس؛ لأنه نوع حقيقى وهو يمتنع كونه جنساً. وإن الجنس العالى يباين جميع مراتب الأنواع لأنه ليس فوقه جنس؛ فيمتنع كونه نوعاً<sup>٢</sup> وإن<sup>٣</sup> كل نوع أعمُّ مما تحته مطلقاً. وكل جنس كذلك وهو ظاهر. والكلى<sup>٤</sup>

(١) قوله [مراتبٌ ثلاثة] لأنه إن كان أعم الأجناس فهو الجنس العالى كالجواهر وإن كان أخصّها فهو الجنس السافل كالحيوان أو أعم وأخص فهو الجنس المتوسط كالجسم النامى و الجسم أو مبايناً لكل فهو الجسم المفرد إلا أن العالى فى مراتب الأجناس يسمى جنس الأجناس لاالسافل والسافل فى مراتب الأنواع يسمى نوع الأنواع لاالعالى وذلك لأن جنسية الشئ إنّما هو بالقياس إلى ماتحته فهو إنمائيكون جنس الأجناس إذا كان فوق جميع الأجناس ونوعية الشئ إنمائيكون بالقياس إلى ما فوقه فهو إنمائيكون نوع الأنواع إذا كان تحت جميع الأنواع. ش شرح شمسيه. وقوله [بعده] أى بعدم إعتبار الترتيب لا بإعتبار عدم الترتيب أو بالعكس فتأمل. ابن زر \* أى بعده لا بعدم إعتباره إذ لا يلزم من عدم إعتباره الترتيب و عدمه و الموقوف عليه للوحدة الثانى. قره.

نوع حقيقى قريب	جنس قريب	جنس متوسط	إضافى نوع العالى	الجنس العالى
الإنسان	الحيوان	الجسم النامى	الجسم	الجواهر
يقال نوع السافل ونوع الأنواع	إضافى نوع متوسط	إضافى نوع و متوسط	جنس متوسط	بينه و بين النوع تباين

(٢) قوله [جنساً] سافلاً أو متوسطاً فضلاً عن العالى. ابن زر. وقوله [نوعاً] متوسطاً أو عالياً فضلاً عن السافل. ابن زر.

(٣) إما عطف على النوع السافل فهو ظاهر كما قال وإلا فليس مراده بظاهر فتأمل. ابن القزلى.

(٤) قوله [وكل جنس كذلك] أى أعم مما تحته وقوله [والكلى] والظاهر والذاتى كما لا يخفى. ن.

ولنا أن نقول أراد بالكلى الكلّى الذاتى فاندفع مقال. نعمت زاده.

[إمّا غير مقول فى جواب ماهو؛ بل مقول فى جواب أى شئ هو فى ذاته]  
والمقول فى جوابه<sup>١</sup> شيآن: المميز الذاتى.<sup>٢</sup> و هو المميّز عن المشارك فى  
الجنس،<sup>٣</sup> و المميّز العرضى. وهو المميز عن المشارك فى العرض العام<sup>٤</sup>  
فإن قيل: السؤال بإى شئ هو فى ذاته؛<sup>٥</sup> فالمقول هو الأوّل. [وهو الذى

(١) قوله [بل مقول] أى محمول [فى جواب أى شئ هو] مرجع الضمير ما وقع عنه السؤال أى شئ  
كان فإن كان إنساناً مثلاً فهو مرجعه. خلاصة. [فى ذاته] أى فى جوهره [والمقول] على الشئ. \*  
الأظهر أن يقول والمقول فى جواب أى شئ. نعمت زاده. [فى جوابه] الضمير عائد إلى أى شئ بدون  
التقييد بقوله فى ذاته. پ.

(٢) لا يخفى أن أول الكلام لا يناسب آخره فإنه قال المميز الذاتى يميز عن المشارك فى الجنس  
وقد قال فإن قيل أى شئ هو فى ذاته فالجواب الأول أى المميز الذاتى والشئ عرض لجنس فافهم  
[إشارة إلى أن الشئ كناية عن المضاف إليه لأى فلا يرد ما ذكرنا. منه]. ابن رر.

(٣) قوله [وهو المميز] للماهية النوعية أو الجنسية. پ [عن المشارك] أى عن النوع المشارك لها.  
پ. [فى الجنس] فيه مافيه لكن يمكن أن يكون الحصر بالنسبة إلى الفصل الوجودى مع أن عدم  
وجوده لا ينافى تميز الفصل للماهية عن أقسام العرضى. ابن رر.

(٤) قوله [وهو المميز] للماهية [عن المشارك] النوع. پ \* أى لتلك الماهية. پ. [فى العرض  
العام] فيه مافيه. ابن رر \* لم يقل فى الجنس كما قال سابقاً ليشمل خواص الأجناس العالية  
والجنس المفرد والنوع البسيط ثم إن كل مميز عن المشارك فى الجنس مميز فى العرض العام من  
غير عكس كلى وذلك ظاهر. پ.

(٥) قوله [فإن قيل] أى أجرى. ابن رر \* الأظهر قيّد بدل قيل = [السؤال بإى شئ هو فى ذاته] أى  
بهذه العبارة أى بالتقييد فافهم. ابن رر.

يُمَيِّزُ الشَّيْءَ عَمَّا يَشَارِكُهُ فِي الْجِنْسِ كَالنَّاطِقِ<sup>١</sup> بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ وَهُوَ [أَيِ الْمُمَيِّزِ عَنِ الْمَشَارِكِ فِي الْجِنْسِ] [الفصل]. وَإِنْ قِيلَ أَيْ شَيْءٌ هُوَ فِي عَرْضِهِ؛ فَالْمَقُولُ فِي جَوَابِهِ هُوَ الثَّانِي.<sup>٢</sup> وَهُوَ الَّذِي يُمَيِّزُ الشَّيْءَ عَمَّا يَشَارِكُهُ فِي الْعَرْضِ الْعَامِ.<sup>٣</sup> وَهُوَ الْخَاصَّةُ. وَإِنْ قِيلَ: أَيْ شَيْءٌ هُوَ بِلَاتَقْيِيدٍ؛ فَالْمَقُولُ فِي جَوَابِهِ يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ فَصْلًا، وَخَاصَّةً. وَالْعَرْضُ الْعَامُ<sup>٤</sup> لَا يَصْلُحُ لِلْجَوَابِ

(<sup>١</sup>) قَوْلُهُ [وَهُوَ] أَيْ الْمَقُولُ [يُمَيِّزُ] أَيْ مِنْ شَأْنِهِ التَّمْيِيزُ فَلَا يَرِدُ الْجِنْسُ لِأَنَّهُ شَأْنُهُ الْإِدْخَالُ لَا التَّمْيِيزُ وَالْإِخْرَاجُ. قَرَاهَاغِي. [الشَّيْءُ] أَيْ الَّذِي سَتَلَ عَنْ مُمَيِّزِهِ شَخْصًا أَوْ صِنْفًا أَوْ نَوْعًا أَوْ جِنْسًا. قَرَاهَاغِي [عَمَّا] أَيْ عَنْ مَاهِيَةِ أُخْرَى [يَشَارِكُهُ] أَيْ ذَلِكَ الشَّيْءُ الْمَاهِيَةُ فَالشَّيْءُ الْأَوَّلُ كَالْإِنْسَانِ مَثَلًا. وَقَوْلُهُ [كَالنَّاطِقِ] فَإِنَّ النَّاطِقَ يُمَيِّزُ الْإِنْسَانَ عَنْ مَشَارَكَاتِهِ فِي الْحَيَوَانِ. = \* جَعَلَ النَّاطِقَ فَصْلًا قَرِيبًا مَعَ تَصْرِيحِهِمْ بِأَنَّ الْأَفْلَاقَ وَالْمَلَائِكَةَ تَشَارِكُ الْإِنْسَانَ فِي كَوْنِهِمْ حَيًّا نَاطِقًا مَبْنًى عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَاضِلُ الطُّوسِي مِنْ أَنَّ إِطْلَاقَهُمَا عَلَى الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ لَيْسَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ فَلْيَرْجِعْ. مُصْطَفَى الْبَيْتُوشِي.

(<sup>٢</sup>) قَوْلُهُ [فِي عَرْضِهِ] وَإِنْ قِيلَ أَيْ شَيْءٌ هُوَ بَقِيَ عَرْضُهُ ظَاهِرًا. ابْنُ رَر \* أَيْ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ فَافْهَمْ. ابْنُ رَر. ( قَوْلُهُ [هُوَ الثَّانِي] أَيْ الْمُمَيِّزُ الْعَرْضِي. =

(<sup>٣</sup>) فِيهِ أَنَّ الْمَعْنَى (مَقَالَةُ الْمَوْلَى الْأَسْتَازِ فِي هَذِهِ الْحَاشِيَةِ وَأَلْتَى قَبْلَهُ أَيْ لَا يَخْفَى أَنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ أَدْنَى مِنْ غَيْرِ مَرَاجَعَةٍ) الْمَعْنَى عَنِ الْعَرْضِ لَيْسَ الْمَعْنَى عَنِ الْمَشَارَكَاتِ فِي الْعَرْضِ بَلِ الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ عَرْضِي سَوَاءٌ كَانَ الْمَشْتَرَكُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ لِأَيِّ الذَّاتِي أَوِ الْعَرْضِي فَإِنَّهُ يَصَحُّ أَنْ يُقَالَ أَيْ حَيَوَانُ الْإِنْسَانِ فِي عَرْضِهِ فَيَجَابُ بِضَاحِكٍ فَتَأَمَّلْ. (إِشَارَةٌ إِلَى جَوَازِ تَخْصِيصِ طَلَبِ الْمُمَيِّزِ الْعَرْضِي بِإِضَافَةٍ إِلَى أَيْ الْعَرْضِي وَأَنْ "لَمْ تَرَهُ). مِنْهُ.

(<sup>٤</sup>) لَا يَخْفَى أَنَّهُ لَيْسَ هَذَا الْمَوْضِعُ مَوْضِعَ ذِكْرِ هَذَا الْبَحْثِ فَافْهَمْ. ابْنُ رَر.

أصلاً (لا) لما هو، ولا لأى شئ هو؛ لأن الأول: إنما يطلب تمام الماهية،<sup>١</sup> و الثانى: إنما يطلب المميّز؛ كما عرفت. ولاشك أن العرض العام من حيث هو عرض عام، لا يصلح لشئ منهما. [ويرسم] اى الفصل [بأنه كلى] جنس [يقال على الشئ فى جواب اى شئ هو] يخرج الجنس،<sup>٢</sup> و النوع، و العرض العام<sup>٣</sup> [فى ذاته]

(١) المختصة كما فى النوع او المشتركة كما فى الجنس. ابن زر.

(٢) قيده به إذ يصلح أن يكون عرض عام لشئ خاصة او فصلاً او جنساً لشئ آخر فيصلح لأحدهما فتدبر. ابن زر.

(٣) لأن الجنس و النوع يقالان فى جواب ماهولا فى جواب أى شئ هو والعرض العام لا يقال فى جواب أصلاً كما مر من الشرح. نعمت زاده \* فإن قيل المراد بتمييز الشئ إما المميز عن جميع الأغيار او فى الجملة فإن كان الأول فلا يكون مثل الحساس فصلاً للإنسان لأنه لا يميزه عن جميع الأغيار وإن كان الثانى فالجنس أيضاً مميز الشئ عن بعض الأغيار فيلزم أن يكون صالحاً للجواب فيدخل فى تعريف الفصل فكيف يجوز القول بخروجه بقوله فى جواب أى شئ هو أجيب عن ذلك بأن المراد التمييز فى الجملة إلا أنا لانكتفى فى جواب اى شئ هو فى ذاته بالتمييز فى الجملة بل لابد مع ذلك من لا يكون تمام المشترك بين الشئ ونوع آخر فبذلك خرج الجنس «١» عن تعريف الفصل. نعمت زاده. «١» وقد يناقش فى ذلك بأنه حينئذ إعتبار العرض العام فى جواب اى شئ هو مع أنهم مصرحون بخلافه لأن حاصل التعريف حينئذ يكون هكذا الفصل هو الكلى الذى يميز الشئ فى الجملة عما يشاركه فى الجنس ولا يصلح لأن يقال فى جواب ماهو ولاشك أن العرض العام كذلك فلا بد أن يقال ولا فى جواب اى شئ هو. منه.

(٢) قوله [يخرج الجنس والنوع] لعدم مقولتيهما فى جواب اى شئ بل مقول (يقال.ف.) فى جواب ماهو. فنارى. [والعرض العام] لعدم مقولتيه فى الجواب أصلاً. فنارى.



يخرج الخاصة<sup>١</sup> وهو أعنى الفصل<sup>٢</sup> قريب إن ميّز الماهية عن مشاركاتهما في الجنس القريب كالناطق<sup>٣</sup>، و بعيد<sup>٤</sup> إن ميّزها عن المشاركات في الجنس البعيد. وله مراتب في البعد بحسب مراتب الجنس. وإنّما نبّهنا على أقسام الجنس، و الفصل، و النوع إجمالاً؛ مع أن الشّراح لم يتعرضوا لذلك لعموم الفائدة، ولتوقف قول الشارح على ذلك<sup>٥</sup> إعلم: أن ظاهر كلام

(١) لأنها تقال على الشئ في جواب أى شئ هو في عرضه. =

(٢) أى الفصل المميز عن المشاركات الجنسية لا الوجودى وإنما اعتبر القريب والبعيد فيه دون الفصل المميز المشاركات الوجودى لأن الفصل المميّز في الوجود ليس محققاً الوجود بل هو مبني على احتمال جواز تركيب الماهية من أمرين متساويين أو أمور متساويات وقد استدل في موضعه على بطلانه. نعمت زاده.

(٣) قوله [عن مشاركاتهما] من مشاركاتهما. أى الماهية. وقوله [كالناطق] بالنسبة إلى الإنسان يميزه عن الحيوان. =

(٤) أقول تعريف الفصل البعيد أعنى ما هو يميز الشئ عن المشاركات في الجنس البعيد ليس مانعاً ولا جامعاً إن لم يعتبر قيد فقط مرتين أما الأول فلأن الناطق يميز الماهية عن جميع المشاركات في الجنس البعيد كما يميزها عن المشاركات في الجنس القريب فلا بد من إعتبار فقط قيداً للتمييز فالمعنى ما يحصل به ذلك التمييز دون تمييز آخر أعنى التمييز عن المشاركات في الجنس القريب وأما الثانى فلأن الحساس لا يميز الإنسان عن جميع المشاركات في الجنس البعيد إذ من المشاركات فيه الفرس و البقل مثلاً فلا بد من إعتبار فقط مرةً أخرى قيداً للجنس البعيد. پ.

(٥) قوله [إن ميّزها] أى الماهية وقوله [فى الجنس] اللام للإستغراق المجوعى أو الإفرادى. قره. [البعيد] كالحساس للإنسان فإنه يميزه عن مشاركاته في الجسم النامى. = وقوله [وله] أى

المصنّف ههنا<sup>١</sup> مبنى على مذهب القدماء<sup>٢</sup> فإنّهم ذهبوا إلى أنّ الفصل إنما يميّزها<sup>٣</sup> عن المشاركات فى الجنس حتّى قالوا: إن ما يكون له فصل يكون له جنس لامحالة؛ بناءً<sup>٤</sup> على إمتناع تركب الماهية من أمرين متساويين، أو أمور متساوية،<sup>٥</sup> و وجوب إنحصار الذاتى<sup>٦</sup> فى الجنس، و

للفصل. وقوله [لم يتعرضوا لذلك] أى لأقسام الجنس. وقوله [ولتوقف قول الشارح على ذلك] أى على أقسام الجنس.

(<sup>١</sup>) قوله [أن ظاهر] الأولى تركه. الترجانى \* بل الظاهر القول على الظاهر دفعاً للإرادة مع القرينة. ابن العثمانى. وقوله [ههنا] أى فى مقام بحث الفصل حيث قال فى الجنس إذ يفهم منه الحصر السكوتى. الترجانى.

(<sup>٢</sup>) لأنه قال وهو الذى يميّز الشئ عمّا يشاركه فى الجنس. نعمت زاده.

(<sup>٣</sup>) قوله [فإنّهم ذهبوا] أى القدماء. وقوله [إنما يميّزها] أى الماهية. = \* لا يخفى ما فى هذه العبارة من الخرازة بل لعلها صدرت سهواً إذ لا يلزم من عدم وجود الفصل بدون الجنس القاتل به القدماء عدم تميز الفصل الماهية عن المشاركات فى العرض والناطق فصل جنس مع أنّه يميّز الإنسان عن مشاركاته (لا يخفى أن تلك المشاركات مندرجة تبعاً فى المشاركات الجنسية لأن كل حيوان ماشٍ وشئ لامحالة فافهم. ابن العثمانى). فى المشى و الشيئية فتأمل. ابن رر.

(<sup>٤</sup>) قوله [له فصل] أى مقوم فلا يرد نقض القاعدة بالجنس العالى لأن الفصول التى هى له مقسمة لامقومة. قره داغى. وقوله [بناءً] مفعول قالوا. ابن رر \* مفعول ذهبوا. الترجانى.

(<sup>٥</sup>) قوله [من أمرين متساويين] كناطق وضاحك. = [أو أمور متساوية] يكون كل منها فصلاً لها فيوجد الفصل بدون الجنس. ابن رر.

(<sup>٦</sup>) قوله [ووجوب] إن أراد به أن مطلق الذاتى منحصر فيها فهو حق لاشك لكن لا دخل له (بل له دخل كما أشرنا إليه. ابن العثمانى). فى الإعتراض الآتى فإن الذاتى على مذهب المتأخرين أيضاً

الفصل. وتبعهم الشيخُ في الشفاء؛ لكن لما لم يتم برهانهم على ذلك،<sup>١</sup>  
عدل عنه في إشاراته.

منحصر في الجنس والفصل (تجويزهم تركيب الماهية من أمرينهما متساويين يناقض القول  
بالإنحصار في الجنس والفصل وذلك ظاهر. ابن عث.) سواء كان الفصل فصل جنس أو وجود وإن  
أراد به ﴿ (أقول مراده أن الذاتى منحصر فيها بمعنى أن كل ذاتى الشئ بالمعنى الأخص لابد أن  
يكون إثنان أحدهما فصل والآخر جنس أى يتلازمان تأمل «١». البرهانى. «١» فيه أن التلازم لم  
يفهم ولا يفهم ولذا قلنا العبارة قاصرة فاعرفه. ابن رر. ﴿ أن الذاتى منحصر في الجنس وفصله  
فالعبرة قاصرة كما لا يخفى فتأمل «٢». ابن القزلبجى. «٢» إشارة إلى أن الحصر إضافى على  
مذهب من عد النوع ذاتياً لكن المراد هو الداخل فافهم. منه. [إنحصار] فإن قلت إنحصار أجزاء  
الماهية في الجنس والفصل باطل لأن الجوهر الناطق والجوهر الحساس مثلاً جزء الماهية للإنسان مع  
أنه ليس بجنس ولا فصل قلنا الكلام في إنحصار الأجزاء المفردة لافى مطلق الأجزاء وح يمكن أن  
يناقش في ذلك الجواب بأنه كيف يعدّ جسم النامى من الأجزاء وهو مركب. نعمت زاده. [الذاتى]  
أجزاء الماهية. =

(١) قوله [وتبعهم] أى تبع المنطقين في الإمتناع المذكور. = \* الأحسن ذهب إليه الشيخ الخ  
فاعرف. ابن رر. فيه إذ عبارة القطب في شرحه للشمسية كذلك. الترجماني. قلت هذه الدقيقة واردة  
على القطب أيضاً إذ الشيخ من القدماء. ابن رر. [الشيخ] ابو على [فى الشفاء] كتاب للشيخ. وقوله  
[لم يتم برهانهم] إياه وإستدلوا عليه بأن كل ماهية إما أن يكون جوهر أو يكون عرضاً فإن كان  
الأول يكون الجوهر جنساً لها أو الثانى فيكون إحدى المقولات التسع الباقية جنساً لها ولو تركب  
جنس عال كالجوهر من أمرين متساويين كان كل منهما إما جوهر أو عرضاً فإن كان الثانى يلزم  
كون الجوهر عرضاً لحمله عليه مواطاة إذ الكلام في الأجزاء المحمولة أو الأول فإن كان جوهر مط  
يلزم تركب الجوهر من نفسه وغيره أو جوهر أو مخصصاً فيلزم كون الشئ جزء لجزء لنفسه لأن  
المطلق جزء منه وقس عليه باقى المقولات ورد بأننا لانم إنحصار الممكنات فى المقولات العشرة

وتبعه المتأخرون<sup>۱</sup> فجوزوا ترکیب الماهية من امرين متساويين. وقسموا الفصل إلى ما يميز الشئ عن المشاركات في الجنس وعن المشاركات في الوجود.<sup>۲</sup> وذلك لأنه إن تركب ماهية<sup>۳</sup> من امرين متساويين، او أمور متساوية؛ فكل من تلك الأمور يكون فصلاً؛ فيميزها عما يشاركها في الوجود؛ إذ لا جنس حينئذ؛ فالطالب بأى شئ هو يطلب ما لا يكون تمام المشترك بين الماهية، و غيرها،<sup>۴</sup> و يميزها عما يشاركها فيما أضيف إليه<sup>۵</sup> لفظ اى. مثلاً اى حيوان<sup>۶</sup> سؤال عما يميزها عن المشاركات في الجنس،

---

ولوسلم فلا نم جنسيتها لما تحتها لجواز كون أعراضها عامة له. [بن القره داغی. وقوله [على ذلك] اى إمتناع تركب الماهية. إه.

(<sup>۱</sup>) قوله [عدل] اى الشيخ [عنه] اى عن قول القدماء [فى إشاراته] كتاب للشيخ [وتبعه المتأخرون] اى تبع الشيخ المتأخرون. =

(<sup>۲</sup>) قوله [فى الجنس] إن كان للماهية جنس كالجسم. = [وعن المشاركات] الواو بمعنى او. ابن أحمد [فى الوجود] اى الإنحصار فى القسمين. پ

(<sup>۳</sup>) قوله [وذلك] اى تمييز الفصل لأن الماهية عن المشاركات فى الوجود ثابت. الترجمانى \* اى الإنحصار فى القسمين. پ. [لأنه] اى الشأن. پ [إن تركب ماهية] نوعية أوجنسية. پ.

(<sup>۴</sup>) قوله [يكون فصلاً] لتلك الماهية. = وقوله [إذ لا جنس ح] حتى يميز عن مشاركات. وقوله [ما لا يكون تمام المشترك] كالفصل [بين الماهية وغيرها] وح يكون فصلاً. =

(<sup>۵</sup>) سواء قيد بفى ذاته او بفى عرضه فتأمل. ابن زر.

(<sup>۶</sup>) قوله [اى حيوان] اى حيوان هو.خ. اى فإن قيد بفى ذاته فهو الفصل وإن قيد بفى عرضه فيكون خاصة تأمل. ابن زر.

واى موجود هو، سؤال عما يميّزها عن المشاركات فى الوجود، على ما أفاده: السعد الثانى فى شرح الشمسيّة. ومن أراد التفصيل فليرجع إليه، و إلى المطولات. لا يقال إن تركيب الماهيّة من أمور متساوية وإن لم يتم البرهان على إمتناعه على زعم المتأخرين، إلا أنه<sup>١</sup> مما لم يتحقّق فى الخارج فما معنى جعل الفصل عاماً على التمييزين؛<sup>٢</sup> لأننا نقول قد عرفت غير مرة أن قواعدهم عامّة شاملة للموجودات، و المعدومات؛ فيجب التعميم بناءً على مذهبهم.<sup>٣</sup> ولما فرغ عن الكلى الذاتى، شرع فى الكلى العرضى فقال: [وأما] الكلى [العرضى] فإما أن يمتنع إنفكاكه عن الماهيّة [إما من حيث

(١) قوله [فى الجنس] لأن السائل لما ذكر الجنس فى السؤال علم أن المط هو المميز عن المشاركات فى الجنس. نعمت زاده. قوله [اى موجود هو سؤال عما] اه إنعامه ولم يخصه بالفصل بأن يقيد به ذاته لأن المقصود إثبات جواز النوع الثانى من الفصل فافهم. ابن رر. وقوله [الثانى] العلامة. خ. وقوله [لم يتم البرهان] اى معتد به. الجار والمجرور فى [على إمتناعه] وفى [على زعم المتأخرين] متعلق بلم يتم. [الا أنه] اى تركيب الماهية.

(٢) وقوله [على التمييزين] اى المميزين. = \* اى التميز عن المشاركات فى الجنس والوجود. ٥٣.

(٣) قوله [فيجب التعميم] اى تعميم هذا القول. = \* أقول العموم إنما هو بحسب الطاقة و بحسب الفائدة كما صرح به فى شرح الشمسية فتدبر. (إشارة إلى ما قاله السيد. منه) ابن القزجى. [بناءً على مذهبهم] اى المتأخرين. پ م.

هى هى <sup>١</sup> كالإنقسام بمتساويين للأربعة، و إمّا من حيث الوجود <sup>٢</sup> كالسواد للحبشى <sup>٣</sup> [وهو] اى الممتنع إنفكاكه سواء كان من حيث هى، او من حيث الوجود [العرض اللازم] واللازم إمّا بيّن وهو: الذى يكفى تصوّره مع تصور ملزومه، و النسبة بينهما فى جزم اللّزوم بينهما كالإنقسام بمتساويين للأربعة، <sup>٤</sup> وإمّا غير بيّن وهو: الذى لا يكفى تصوّره مع تصور الملزوم، و النسبة فى الجزم باللّزوم. وهو إمّا نظرى يفتقر إلى الدليل

(<sup>١</sup>) اى لابطشر شئ من أحد الوجودين لابطشر لا شئ. پ \* اى بالنظر إلى نفس الماهيّة مع قطع النظر عن خصوص وجوده فى الخارج اوفى الذهن وذلك بأن يكون هذا الشئ بحيث كلما يتحقق فى الذهن او فى الخارج كان هذا اللازم ثابتاً له. عبدالله يزدى.

(<sup>٢</sup>) اى و إمّا بشرط شئ هو خصوص أحد الوجودين الذهنى و الخارجى كالكليّة و النوعية للإنسان و الحرارة للنار. پ.

(<sup>٣</sup>) فيه بل كالإحراق للنار فتأمل. ابن زرر.

(<sup>٤</sup>) قوله [او من حيث الوجود] اى من حيث خصوص أحد الوجودين. پ. وقوله [وهو] اى البين [الذى يكفى تصوّره] اى اللازم [مع تصور ملزومه] اى اللازم [والنسبة بينهما] اى بين اللازم والملزوم [فى جزم اللّزوم بينهما] هذا هو البين بالمعنى الأعم. ابن احمد [كالإنقسام بمتساويين للأربعة] فإنّا إذا تصورنا الإنقسام بمتساويين و الأربعة و تصورنا نسبة بينهما جزمنا بلزوم الإنقسام للأربعة. الترجانى.

## كتساوى الزوايا الثلاث للقائمتين للمثلث<sup>١</sup> فإن الذهن يفتقر فى جزم اللزوم

(١) قوله [لايكفى تصويره] أى اللازم وقوله [فى الجزم] متعلق بلايكفى قوله [وهو إمانظرى] تقسيم للآزم الغيرالبيين. وقوله [كتساوى الزوايا الثلاث] أى كلزوم تساوى اه. ابن عث \* التى للمثلث. = \* لازم. = \* الزوايا جمع زاوية وهو بالفارسية گوشه. ابن أحمد \* أقول إذا وقع خط مستقيم على مثله بحيث حدث من جنبيه زاويتان متساويتان فكل واحد منهما يسمى قائمة وهما قائمتان هكذا وإذا وقع خط بحيث يحدث هناك زاويتان مختلفتان فى الصغروالكبر فالصغرى يسمى حادة والكبرى منفرجة هكذا وأما المثلث فهو الذى يحيط به ثلث خطوط هكذا وقد دل البرهان الهندسى على أن الزوايا الثلاث التى فى المثلث متساوية لزواتى قائمتين فتساوى الزوايا الثلاث التى فى المثلث للقائمتين لازم لماهىة المثلث سواء وجدت الزوايا فى الذهن او فى الخارج لكن جزم العقل باللزوم بينهما لا يحصل بمجرد تصور المثلث و تصور تساوى الزوايا للقائمتين بل لابد هناك من برهان هندسى<sup>١</sup>. سيد شريف. «١» وهو أن زوايا الثلاث متساوية الحادة و المنفرجة وكل ما كان مساوياً للحادة و المنفرجة مساوى للقائمتين لأن الحادة و المنفرجة متساويتان للقائمتين ومساوى المساوى مساو أما الأول: فلأن المنفرجة عبارة عن حادثين فيكون الحادة و المنفرجة ثلاث حادة كل واحدة من القائمتين حادة و نصفها فيكونان ثلاث حادات كما لا يخفى وأما كون المنفرجة حادثين فلأنه إذا إستقام الخط بحيث يدخل المنفرجة فى الحادة يكون كل واحدة من جنبيه حادة و نصف حادة كما لا يخفى فعلم أن المنفرجة حادثين ويمكن أن يقال الحادة و المنفرجة متساويتان للقائمتين لأنه إذا إستقام الخط كما ذكرنا تكونان عين القائمتين وأما الزوايا الثلاث مساوية للحادة و المنفرجة فلأن الزوايا عبارة عن ثلاث حادات فافهم. احمد بن حيدر. قوله [للمثلث] ملزوم \* متعلق باللزوم. ابن رر \* المثلث ملزوم وتساوى الزوايا للقائمتين لازم وتصور تساوى الزوايا للقائمتين مع تصور المثلث لايكفى فى جزم الذهن باللزوم بينهما- أى بين تساوى الزوايا اه (المثلث)- بل يحتاج إلى الوسط وهو تساوى زواياه - أى المثلث - للحادة و المنفرجة مثلاً تقول

بينهما<sup>١</sup> إلى إقامة برهان هندسى كما يُبين فى محلّه، وإمّا بديهيّ يحتاج إلى أمر آخر من الحسن، أو الحدس، أو التجربة، أو نحوها كالحرارة للتأرفان الجزم باللزوم بينهما يحتاج إلى الحسن. ولايكفى فيه<sup>٢</sup> تصور الطرفين، و النسبة هذا. وللبين معنى آخر<sup>٣</sup> وهو: الذى يلزم من تصور الملزوم تصوره. وهذا هو المعتبر فى الدلالة الإلزاميّة. والمعنى

للمثلث زواياث مثلثة متساوية للقائمتين لأنهما متساوية للحادة و المنفرجه و الحادة و المنفرجة متساويتان للقائمتين فيكون الزوايا الثلاث متساوية للقائمتين لأن المساوى للمساوى للشيء مساو له. محى الدين.



هذا هو المثلث وزواياه الثلاث متساوية لذواتى القائمتين لأن زواياه حادة لا يحتمل كل منهما إلا نقطة واحدة و زاويتا القائمتين منفرجتان يحتمل كل منهما - أى من المنفرجتين - نقطة و نصف نقطة فهما مثل الزوايا الثلاث تأمل. محى الدين.

(<sup>١</sup>) أى بين تساوى الزوايا الثلاث للقائمتين، و بين المثلث.

(<sup>٢</sup>) قوله [أو الحدس] أى الظن. فى المخطوطة الحدث بدل الحدس والظاهر ما ثبتناه. وقوله [كالحرارة للنار] مثال للأول [فإن الجزم بالزوم بينهما] أى بين الحرارة و النار. وقوله [ولا يكفى فيه] أى فى الجزم.

(<sup>٣</sup>) فعلى هذا يكون لغيرالبين أيضاً معنيان إحدیهما ما قاله الشارح فيما مرّ وهو غيرالبين بالمعنى الأعم والآخر هو اللازم الذى لا يلزم تصوره من تصور ملزومه وهو اللازم الغيرالبين بالمعنى الأخص فأقسام البين و غير البين أربعة. نعمت زاده.



الأول أعم<sup>١</sup> كذا قالوا فتأمل،<sup>٢</sup> [او لا يمتنع] إنفكاكه عن الماهية [وهو العرض المفارق] أعم من أن يكون مفارقاً بالقوة كالفقر الدائم،<sup>٣</sup> او بالفعل وحينئذ قد يكون سريع الزوال: كحمرة الخجل، و قد يكون بطيئاً: كالشباب<sup>٤</sup> [وكل واحد منهما] اى من اللازم، والمفارق [إمّا أن يختص بحقيقة واحدة، وهو الخاصة كالضاحك<sup>٥</sup> بالقوة]

(١) قوله [يلزم من تصور الملزوم تصوره] وهذا بين بمعنى الأخص. ابن أحمد \* كالبصر «لازم» بالنسبة إلى العمى «ملزوم». = [وهذا] اى المعنى الآخر. وقوله [والمعنى الأول أعم] لأنه متى يكفى تصور الملزوم فى اللزوم - (كما فى المعنى الثانى. ابن عث.) - يكفى تصور اللازم مع تصور الملزوم - (اى النسبة. ابن عث.) - فيه وليس كلما يكفى التصور ان يكفى تصور واحد - اى الملزوم. ابن عث - شرح الشمسية.

(٢) إشارة إلى ما يقال فى مقام الدلالة الإلزامية من أن اللزوم ذهنى أعم مطلقاً ويظهر من عبارتهم ههنا أن بينهما عموماً من وجه فلما كان هذا إضافياً لما سبق عدل عنه الشارح او إشارة إلى خلاف الإمام فى الاعتبار فافهم. ابن القزلبجى.

(٣) قوله [وهو العرض المفارق] لإمكان المقارفة. وقوله [مفارقاً بالقوة] ولم يقع بالفعل. [كالفقر الدائم] للإنسان. = \* لمن يمكن غناؤه. فنارى

(٤) للحيوان. = \* والشيب فإن الشباب والشيب عرضان مفارقان أما الشباب فظاهر و أما الشيب فكما فى حق خضر عليه السلام إذ روى أنه فى كل مائة و عشرين سنة يصير شاباً بحيث يفارق شيبه. رشيدى.

(٥) قوله [إمّا أن يختص بحقيقة واحدة] اى بأفراد حقيقة إله لا بنفس الماهية. ابن أحمد. وقوله [كالضحك] الضحك بمعنى الإبتهاج و السرور الحاصل عقب التعجب الناشئ من إدراك الغريبة

مثال العرض اللازم الخاصة [و الفعل] <sup>١</sup> اى كالمضحك بالفعل مثال  
العرض المفارق <sup>٢</sup> الخاصة [للإنسان وترسم بأنها <sup>٣</sup> كلية] جنس تأمل [تقال  
على ماتحت حقيقة واحدة <sup>٤</sup> فقط] يخرج الجنس، و العرض العام، و الفصول

الصادر عن النفس الناطقة خاصة للإنسان لا يوجد فى غيره وعلى تقدير إطلاقه عليه يكون بمعنى  
آخر كالناطق. نعمت زاده.

(<sup>١</sup>) وأشار بالإنسان بمثالين للخاصة أيضاً إلى أن الخاصة أيضاً ضربان شامل كالأول و غيره كالثانى  
فافهم (إشارة إلى أيضاً. منه). ابن زر.

(<sup>٢</sup>) إن قيل ثبوت الضاحك بالفعل للإنسان لكونه أمراً ممكناً لا بد له من علة مقتضية لذلك الثبوت  
فعند وجود تلك العلة يمتنع إنفكاك الضاحك بالفعل عن الإنسان لإمتناع تخلف المعلول عن العلة  
التامة فحينئذ يصدق عليه أنه يمتنع إنفكاكه عن الماهية فى الجملة فيكون لازماً لامفارقاً قلنا:  
لا نكتفى فى اللازم بإمتناع الإنفكاك فى الجملة على اى وجد كان بل يجب أن يكون ممتنع  
الإنفكاك وعن الماهية إما من حيث هى اى او من حيث الوجود كما قاله الشارح فيما مرّ وتكون  
الماهية حقيقية لذلك كذلك ومن المعلوم أن الضاحك بالفعل ليس لازماً للإنسان بهذا المعنى ولا  
الإنسان مقتضياً له بذلك التفصيل. نعمت زاده.

(<sup>٣</sup>) اى الخاصة. = \* لاجابة إلى التأنيث لأن الكلى والجزئى صارا جامدين. ابن زر.

(<sup>٤</sup>) لعله إشارة إلى أن كون الكلى جنساً لا يخرج التعريف عن صلاحية الرّسم بل الجنس يكون فى  
الرّسم و الحدّ ولذا قال فيما يأتى يخرج ولم يقل فصل يخرج او خاصة تخرج او إشارة إلى أنه  
ليس جنساً للكليات حقيقة بل بمنزلة الجنس فاعرف. ابن القزلبجى. قوله [تقال] اى تحمل. = [على  
ماتحت حقيقة واحدة] كأنه عدل عن تعريف الشيخ فى الشفاء من أن الخاصة كلية مقولة على  
أشخاص نوع واحد الخ لما قيل من أن الخاصة لا تتحقق بالنوع بل قديكون للجنس كالماشى  
للحيوان على الأصح وفيه أن المراد بالنوع فى كلام الشيخ الإضافى فافهم. ابن القزلبجى.

البعيدة<sup>١</sup> [قولاً عرضياً] يخرج النوع، والفصل القريب. ويجوز أن يراد بالمقولية ههنا معنى الحمل<sup>٢</sup>، وأن يراد بها المقولية فى الجواب. وهوالأولى فتأمل<sup>٣</sup> [و إما أن يعمّ] عطف على قوله و إما أن يختص على [حقائق فوق واحدة]<sup>٤</sup> وهواى العام على الحقائق المختلفة [العرض العام كالمتنفس بالقوة] مثال اللازم العام [و الفعل] مثال للمفارق العام [للإنسان، وغيره من الحيوانات]<sup>٥</sup> كالفرس، و البقر، و غيرها [ويرسم بأنه كلى] جنس

(١) لأنهم مقولون على ماتحت حقائق. =

(٢) قوله [ههنا] أى فى تعريف الخاصة. ابن رر [معنى الحمل] أى مطلقاً فافهم. ابن رر\* سوقاً للعبارة على مذاق المتن حيث لم يقل فى جواب أى شئ هو فى عرضه كما قاله غيره.

(٣) قوله [وأن يراد بها] أى بالمقولية \* ويلازمها الحمل تدبر. ابن رر \* [وأن يراد بها المقولية] أى تطبيق العبارة ح بما عليه الجمهور ولا يخفى وجه أولوية المعنى الثانى على الأول. ابن العثمانى \* ولدفع توهم أنها غير مقول فى الجواب كعديله أى العرض العام. منه. قوله [وهو الأولى] للتصريح بوقوع الخاصة فى جواب أى شئ السائل عن التميز. ابن رر. [فتأمل] كأنه إشارة الى جواز إرادة المعنيين (بأن يراد فى تعريف الفصل مثلاً مقول على الشئ أى محمول عليه واقعاً فى جواب إه أى صالحاً للوقوع ولو لم يقع. منه) فى التعريفات السابقة أيضاً أو إلى أن المراد بالحمل و القول الصلاحية لهما أو إلى أن معناهما واحد حقيقة فتأمل. ابن القزلبجى

(٤) لما كان المعهود أن الجمع فى التعاريف المنطقى يراد به مافوق الواحد وليس هذا تعريفاً صرح بمراده بفوق واحدة. ابن رر.

(٥) فإنه بالنسبة الى الحيوان خاصة و بالنسبة إلى الإنسان و الفرس وغيرها من أنواع الحيوان عرض عام. قره خليل \* المراد بالمتنفس إخراج النفس فقط لإدخاله حتى يرد أن التنفس بالفعل

[يقال] اى يحمل<sup>١</sup> [على ما] اى على أفراد داخله [تحت حقايق مختلفة] يخرج النوع، و الفصل القريب، و الخاصة [قولاً عرضياً] «اى حملاً عرضياً. ص خ» لا ذاتياً يخرج الجنس، و الفصول البعيدة فإن قلت تقسيم العرضى<sup>٢</sup> أولاً إلى اللازم، و المفارق، ثم تقسيم كل منهما إلى الخاصّة، و العرض العام، يُخرجُ أقسامَ العرضى إلى أربعة؛ فتكون الكليات سبعةً لخمسة<sup>٣</sup>

ليس عرضياً مفارقاً. ابن القر. قوله [للإنسان و غيره من الحيوانات] [البرية] متعلّق بهما (اى بالفعل و بالقوة) و بيان لعمومهما. فنارى.

(<sup>١</sup>) قوله [ويرسم] اى يرسم العرض العام. = وقوله [اى يحمل] صرح بالحمل إشارة الى أن العرض العام لا يقال فى جواب شئ على الأصح كما سبق منه إن قيل الحمل المطلق يحتمل الحمل فى الجواب وفى غيره قلنا نعم كذلك لكنه لما إشتهر أن العرض لا يحمل على شئ فى جواب شئ لم يبق الا الحمل فى غير الجواب فحمل الحمل عليه فافهمه. ابن القزلىجى.

(<sup>٢</sup>) قوله [تقسيم كل منهما] اى من اللازم والمفارق. وقوله [يخرج اى يحمل]. = وقوله [إلى أربعة] اللازم الخاصة و المفارق الخاصة اللازم العرض العام و المفارق العرض العام. پ \* خاصة لازم كالكتاب بالقوة للإنسان عرض عام لازم كالماشى بالقوة للإنسان خاصة مفارق كالكتاب بالفعل للإنسان عرض عام مفارق كالماشى بالفعل للإنسان. ١٢. قوله [فتكون الكليات] اى التى عد منها الخاصة و العرض العام. پ. [سبعة لخمسة] لأنه يجب أن يراد بأقسام العرضى أعم من الأقسام الأولية و الثانوية وإن أريد بأقسام الذاتى الأقسام الأولية فقط ولذا لم تكن أقسام الكلى تسعة وإنما قلنا يجب ذلك (اى أعم من الأقسام اه) لأنه لو لم يرد ذلك بل أريد الأقسام الأولية فقط لم يصح عد الخاصة والعرض من الكليات لأنهما أقسام ثانوية. پ. \* أقول هذا فى غاية الظهور لأن المقسم يجب أن يكون معتبراً فى كل واحد من أقسامه فاللازم إذا قسم إلى خاصة و عرض عام فالقسمان هما اللازم الذى هو خاصة (كالضاحك بالقوة) واللازم الذى هو عرض عام

والإجماعُ منعقدٌ على إنحصارها فى خمسة فالواجب على المصنف أن يُقسّم أولاً إلى الخاصة، و العرض العام، ثم يقسّم كلاّ منهما إلى اللازم، و المفارق حتى يظهر إنحصار الكلى فى خمسة. قلنا: اللازمُ إنقسم إلى الخاصة، والعرض العام بإعتبار الإختصاص بماهيّة واحدة، وعدم

(كالماشى بالفعل و كالماشى بالقوة) والمفارق إذا قسم إليهما كان القسمان المفارق الذى هو خاصة (كالضاحك بالفعل) والمفارق الذى هو عرض عام فالخاصة والعرض العام اللذان وقعا قسمين لل لازم غير الخاصة والعرض العام اللذين وقعا قسمين للمفارق فأقسام الكلى الخارج أربعة على مقتضى تقسيمه ومن أراد حصره فى قسمين وجب عليه أن يقسمه أولاً إلى الخاصة والعرض العام ثم يقسم كل واحد منهما إلى اللازم و المفارق فيلزم إنحصار الكلى فى خمسة أقسام وقد يعتذر للمصنف بأن اللازم إنقسم إلى الخاصة والعرض العام بإعتبار الإختصاص بماهيّة واحدة وعدم الإختصاص بها والمفارق إنقسم إليهما بهذا الإعتبار أيضاً فعلم أن مفهوم الخاصة فى اللازم و المفارق ما يختص بماهيّة واحدة وأن مفهوم العرض العام فيهما ما لا يختص بها بل يعمها و غيرها فقد رجع محصول الأقسام الأربعة إلى معنيين مطلقيين يوجد كل منهما فى اللازم و المفارق فصار الكلى الخارج عن الماهية منحصرأ فيهما فإن لوحظ ظاهر التقسيم كان الأقسام أربعة وإن لوحظ محصل تلك الأقسام رجعت إلى إثنين فالشارح نظر إلى الظاهر فحكم بعدم صحة التفرع والمصنف كأنه نظر إلى زبدة الأقسام فى المآل فلذلك فرع على تقسيمه الإنحصار فى الخمسة. سيدشريف.

(١) قوله [إنحصارها] أى الكليات. وقوله [أن يُقسّم] أى العرض. = وقوله [ثم يقسّم كلاّ منهما] اه حتى يكون الكليات التى عُدّ منها الخاصة و العرض العام خمسة مع إرادة الأقسام الأوليّة مطلقا (أى سواء كان الأوليّة منقسماً الى اللازم و المفارق أولا. اعرفه). پ.

الإختصاص بها. والمفارقُ إنقسمَ إليهما بهذا الاعتبار أيضاً<sup>١</sup> فعلم أن مفهوم الخاصة في اللازم، و المفارق ما يختص بحقيقة واحدة، و أن مفهوم العرض العام<sup>٢</sup> ما يعمّ الحقايق؛ فرجع محصولُ الأقسام الأربعة إلى معنيين<sup>٣</sup> مطلقين يوجد كل منهما في اللازم، و المفارق؛ فصار الكلى العرضى منحصرأً في هذين المعنيين. وظهر إنحصار الكلى في الخمسة؛<sup>٤</sup> فالمصنف نظر إلى زبدة الأقسام<sup>٥</sup> فتسامح في التقسيم كما

(١) قوله [وعدم الإختصاص بها] أى بماهية واحدة. [والمفارق إنقسم إليهما] أى إلى الخاصة و العرض العام. [بهذا الاعتبار] أى باعتبار الإختصاص و عدمه. = [أيضاً] أى كاللازم. =

(٢) قوله [ما يختص] إه فى التعبير تارة بالحقيقة و أخرى بالماهية تفنن و تنبيه على أن المراد بالحقيقة بالحقيقة فى أمثال هذا المقام الماهية لا بشرط تحققه فى الخارج وإلا يخرج نحو العناء عن الكليات بناء على تعارفهم فضلاً عن نحو الاشئ فما قاله المحقق عبد الحكيم من أنه إختار لفظ الحقيقة فى قوله إن إختص بحقيقة واحدة دون الماهية إذ لا حاجة وكذا العرض العام للماهية المعدومة لأن المعدوم مسلوب فى نفسه فكيف يتصف بشئ ضعيف. ابن القره داغى. وقوله [وأن مفهوم العرض العام] إه فيهما أى فى اللازم و المفارق. =

(٣) وهما ما يختص بحقيقة واحدة وما يعم الحقايق. پ.

(٢) قوله [يوجد كل منهما] أى من المعنيين. وقوله [منحصرأً فى هذين المعنيين] أحد هما ما يختص بماهية واحدة والثانى ما لا يختص بها بل يعمها وغيرها. = قوله [ظهر إنحصار] إه فإن لوحظ محصل تلك الأقسام رجعت إلى إثنين وإن لوحظ ظاهر التقسيم كان الأقسام أربعة فالمصنف نظر إلى زبدة الأقسام فى المآل ففرع على التقسيم الإنحصار فى الخمسة و السائل نظر إلى الظاهر وحكم بعدم صحت التفريع. نعمت زاده.

فعله صاحب الشمسية. وبقيَ شئ، وهو: أن تعريفات الكليات كلٌ منها منقوض جمعاً، ومنعاً فإنّ الملون جنس<sup>٢</sup> للأسود، والأحمر، ونوعٌ للمكيّف، وفصل للمكيّف،<sup>٣</sup> وخاصة للجسم، وعرضٌ عامٌ للحيوان؛ فيصدق

(١) قوله [نظر إلى زبدة] إه فيه تفنن بالنظر إلى المحصول السابق. پ \* [زبدة] أى الخلاصة. = [الأقسام] الأربعة للعرضى. پ.

(٢) قوله [الكليات] أى أنواعها فالجمع بإعتبار الأنواع. قره داغى. وقوله [الملون جنس] إه فإنه إذا سئل عن الأسود والأحمر بماهما فالجواب الملون لأنه (أى الملون) تمام الجزء المشترك بينهما (أى بين الأسود والأحمر) وإذا سئل عن هذا المكيّف بخصوصه أو عن ذاك المكيّف وهذا المكيّف فالجواب الملون وإذا سئل عن الكيّف بأى شئ هو فى ذاته فالجواب الملون وإذا سئل عن الجسم بأى شئ هو فى عرضه فالجواب الملون وأنه يقال على ماتحت حقايق فوق واحدة نظر إلى الحيوان فظهر أن الملون جنس للأسود والأحمر ونوع للمكيّف وفصل للمكيّف وخاصة للجسم وعرض عام للحيوان. نعمت زاده.

(٣) قوله [نوع] أى نوع إضافى له. پ. [للمكيّف] المكيّف هو المتصف بالكيّف التى هى أحد المقولات وهى عرض لا يقبل القسمة بنفسه وأنواعه أربعة الملون والمشموم والمطوم والملموس. ابن رر \* إن أراد أنه نوع حقيقى فممنوع وسند المنع ظاهر وإن أراد أنه نوع إضافى فمسلّم لكن لا يتم التعريف إذ التقسيم للجنس والفصل والمعرف بالتعريف المار فى المتن الأول. قره داغى \* جنس عال تحته الملون والمسموم والمشموم والمذوق والملموس وغير ذلك من الذوات المتصفة بالكيفيات الغير المحسوسة. پ. قوله [وفصل للمكيّف] فإنه جسم ملون. پ \* لا يخفى أن الكيّف نوع إضافى للمكيّف أيضاً فيلزم من كون الملون فصلاً للمكيّف أن يكون الشئ وفصله نوعين لشئ واحد لأن الفصل جزء تمام المشترك والنوع الإضافى تمام الماهية المشتركة

تعريف كل من الجنس، و الفصل، و النوع، و الخاصة، و العرض العام على كل منها<sup>١</sup> فى هذه المادة. والجواب أن الأمور التى تختلف باختلاف الإعتبارات كالمفاهيم الإصطلاحية يعتبر فى تعريفاتها، قيود الحيثية، ذُكرت، او لم تُذكر كما سبق إليه الإشارة؛ فالجنس كلى مقول على كثيرة مختلفة الحقيقة فى جواب ما هو من حيث هو كذلك. وقس عليه البواقي. فالملون من حيث كونه مقولاً على<sup>٢</sup> مختلفة الحقيقة التى هى الأسود، و الأحمر جنس لا يصدق عليه النوع، و الفصل، و الخاصة، و العرض العام، ومن حيث كونه مقولاً على متفقة الحقيقة وهى أفراد المكيّف فى ما هو<sup>٣</sup>

ولو إجتمعا فى شئ واحد للزم إجتماع المتنافيين. پ \* لأنه غير الجسم الكثيف من اللطيف إذ اللطيف لا يقبل الملون بل يتلون بلون ظُرفه إن كان كما فى الماء الصّافى تدبر. ابن القزلى.

(١) قوله [وخاصة للجسم] أى غير شاملة لعدم شموله الهواء. پ \* لأن الجواهر المجردة كالروح والعقول والنفس الناطقة التى هى قسيم الجسم وكلاهما نوع للجواهر المطلق لا يتعلق بها لون. ابن رر \* لأن المجردات كالعقول و النفوس لالون لها. برهان. [وعرض عام] لشموله الجمادات أيضاً. برهان. وقوله [كل منها] أى كل من هذه الحيثيات. ابن العثمانى.

(٢) قوله [كما سبق] فى بحث إنتقاض الدلالات الثلاث. = وقوله [كثيرة] كثرة. خ. وقوله [من حيث هو كذلك] أى كثيرة مختلفة الحقيقة. = وقوله [من حيث كونه مقولاً] فى جواب ما هو. پ [على] كثرة. پ.

(٣) قوله [كالأسود و الأحمر] و نحوهما. = وقوله [وهى أفراد المكيّف] التى هى تحتها فافهم. ابن رر. [فى ما هو] أى فى جواب ما هو. =



نوع لا يصدق عليه الجنس، و الفصل، و الخاصة، والعرض العام. وعلى هذا فقس ولا محذور فى كون الشئ الواحد أشياء كثيرة<sup>١</sup> بحيثيات مختلفة، و إعتبرات متغايرة. فاحفظه<sup>٢</sup> فإنه ينفعك فى مواضع جداً.

### الباب الثانى<sup>٣</sup> فى مقاصد التصورات و هى القول الشارح.

ويسمى التعريف، والمُعَرِّف بكسر الراء أيضاً. وهو ما يكون تصوّره بطريق<sup>٤</sup> النظر، و الإكتساب موصلاً الى تصور الشئ، او امتيازه عمّا عداه<sup>٥</sup>

(١) كما فى ماهية الإنسان يكون زيداً و عمراً وحشياً و رومياً بإعتبرات شتى فتدبر. ابن زر.

(٢) اى القانون. ابن زر.

(٣) ولما فرغ من مبادئ التصورات و هى الكليات الخمس شرع فى مقاصدها فقال القول الشارح. رشدى.

(٤) قوله [ويسمى] اى القول الشارح [التعريف والمُعَرِّف] فعلى الأول مبالغة وعلى الثانى مجاز. ابن أحمد. [ايضاً] اى كما يسمى قول الشارح [وهو] اى القول الشارح. وقوله [بطريق] متعلق بموصلاً مقدم عليه يؤيده قوله فيخرج اه. ابن العثمانى.

(٥) قوله [إلى تصور الشئ] اى كفهمه تدبر. ابن زر \* وليس المراد بتصور الشئ تصوّره بوجه ما وإلا لكان الأعم من شئ او الأخص منه معرّفاً لإفادة تصوّرها تصور ذلك الشئ بوجه ما مع أن المتأخرين أخرجوها عن صلاحية التعريف بهما و شرطوا المساوات بين المعرّف والمعرّف. برهان. [اوإمتيازه] أيضاً. ابن زر \* اى الشئ \* مستدركاً لأن كل معرف مفيد لتصور الشئ بوجه ما فلا حاجة إليه لإدخال غير الحد التام بل المراد التصور بكنهه الحقيقة وهو الحد التام وإنما قال اوإمتيازه عماعداه ليتناول الحد الناقص والرسم التام والناقص وان تصوراتها لاتستلزم تصور الشئ بكنهه بل إنما يفيد إمتيازه عن جميع الأغيار. نعمت زاده. [عماعداه] فقط تدبر. ابن زر \* اى عن جميع

فيخرج الملزومات بالنسبة الى لوازمها البيّنة لعدم كونها بطريق الإكتساب<sup>١</sup> و أو لتقسيم المحدود<sup>٢</sup> لالشك في الحدّ حتى يريد أن التعريف، و التّحديد<sup>٣</sup> ينافيه الإبهام، و التّريد، و تعريف المعرف لا يستلزم التسلسل<sup>٤</sup>. إمّا لعدم احتياجه الى معرف آخر لبداية اجزائه، او لكونه معلوماً بوجه آخر من الوجوه، وإمّا لأنّه من الأمور الاعتبارية؛ فينقطع

ماعداه. ١٢\* المتبادر من ماعداه الجنس والعموم اى عن جميع ماعداه فلايرد ماقاله الأستاذ فيماياتى من أنه لافرق بين تعريفى القدماء والمتأخرين. ابن العثمانى.

(١) الضمير فى قوله [لوازمها، وكونها] راجع إلى الملزومات. وقوله [بطريق الإكتساب] وذلك بأن يوضع المطلوب التصورى المشعورها بوجه ما أولا ثم يعمل إلى ذاتياته وعرضياته ويؤلف بعضها مع بعض تأليفاً يؤدى إلى المطلوب كما يعمل كذلك فى التصديقات ومعلوم أن التصورات اللوازم البينة الحاصلة من تصورات الملزومات ليس حصولها بذلك الطريق فيخرج عن التعريف بقوله [بطريق النظر والإكتساب]. نعمت زاده.

(٢) فى قوله أو إمتيازه إلخ. = \* إلى الحد و الرسم فإن الحد موصل إلى التصور و معيّن و الرسم مميز فقط تأمل. ابن زر \* وهو القول الشارح. = \* وعلامته عدم تساوى القسمين سواء تباينا كما فى التقسيم الحقيقى اولا وعلامة كونه للشك فى الحد مساواة كل من شقى التريد للمعرف عند من يشترط المساواة...

(٣) فى عطفه على التعريف إشارة إلى أن الحد قديكون بمعنى المعرف مطلقا كما هو عند أهل العربية نصّ عليه الشريف العلامة. ابن زر.

(٤) ولا الدور تدبر. ابن القزلبجى \* بيان الملازمة إذ لو احتاج إلى الحد لاحتاج كل ما صدق عليه أنه حد إلى حد إذ لافارق بين الحد وحد الحدّ فى أنهما يسميان حدّاً فحد الحد لكونه حدّاً يحتاج إلى حد أيضاً بناءً على الفرض المذكور وكذا حد الحد وهلم جرا فيلزم التسلسل. نعمت زاده.

بإنقطاع الاعتبار.<sup>١</sup> وما قيل من إنه لا يستلزم التسلسل؛ لأنَّ معرفَّ المعرفة عينُ المعرفة، فمردود<sup>٢</sup> بأنَّه ليس كذلك؛ بل فرد من أفرادها.<sup>٣</sup> وإنما سمِّي قولاً؟ لتركبه غالباً عند قوم، و دائماً عند آخرين، و شارحاً لشرحه الماهية،

(١) الضمير فى [أجزائه] و [لكونه] راجع إلى المعرفة. وقوله [إما لأنه] أى التسلسل. وقوله [فينقطع بإنقطاع الاعتبار] فلا بأس بكون التسلسل فيه تأمل. ابن رر \* ومعنى قولهم أن التسلسل فى الأمور الاعتبارية جائز لأن التسلسل فى الأمور الاعتبارية لا يتحقق و لا يوجد لإنقطاعه بإنقطاع الاعتبار وليس معناه أن التسلسل فى الأمور الاعتبارية موجود و جائز. برهان.

(٢) ويمكن الجواب بأنه ليس المراد بالعينية العينية بحسب الذات و الاعتبار معاً حتى يعترض بأن المقيّد لا يجوز عين المطلق بل المراد بها العينية بحسب الذات بمعنى أن ذات أحدهما لا يغير ذات الآخر وإن "كانا متغيرين بالاعتبار مثلاً ان قولنا قول دال على ماهية الشئ له ذات هو مفهومه المطابقى من غير إعتبار شئ آخر معه وعارض هو صدق المحدود الذى هو الحد عليه فهو بإعتبار ذاته معرف لنفسه لا بذلك الإعتبار بل بإعتبار عارض صدق المحدود عليه فمن حيث أن حد الأخير حده بحسب الإعتبار يجوز التعريف من حيث إنهما متحدان بالذات لا يلزم التسلسل. نعمت.

(٣) أى المعرفة \* لأن قولنا [ما يكون تصويره] اه مما يحصل به المجهول أيضاً وإدعاء العينية بإتحاد المصادقات باطل فافهم. ابن العثمانى \* إن قلت إن كان معرفَّ المعرفة فرداً من أفراد المعرفة فكيف يصح التعريف بالأول للثانى مع شرط المساوات المعتبر عندهم بين المعرفة و المعرفة قلنا مفهوم ما يكون تصويره بطريق النظر الخ من حيث ذاته (أى مفهوم ما يكون اه) مُساو فى الصدق مع المعرفة و هو كاف فى جواز التعريف به و من حيث عروض عارض هو إختصاصه (أى مفهوم ما يكون اه) بإسم معرف المعرفة عليه فرد من مطلق المعرفة ولا نظر فى كون الواحد الإعتبارى أمرين إعتباريين بإعتبارين مختلفين كما صرح به الشارح الفناى هنا و فى مبحث تعريف الجنس. ابن العثمانى محمد حسن.

وبيانها،<sup>١</sup> ثم ما ذكرنا من التعريف إنما هو عند المتأخرين وأما القدماء فقالوا: هو<sup>٢</sup> ما يكون تصويره سبباً لاكتساب تصور الشئ أعم من أن يكون بالكنه، أو بوجه يميّزه<sup>٣</sup> عن جميع ماعداه، أو عن بعضه قال السيد العلامة: أعلم: أن المتأخرين إعتبروا المساوات في التعريف فحكموا بأن الأعم، والأخص لا يصلحان له<sup>٤</sup> أصلاً. والصواب أن المعتبر فيه كونه موصلاً إلى

(١) قوله [وإنما سمى] أى القول. وقوله [لتركبه] أى القول. وقوله [عند قوم] وهو المتأخرون [ودائماً] أى مركب دائماً. = [عند آخرين] وهو القدماء. = \* على القولين فافهم. ابن زر [وشارحاً] أى وإنما سمى الشارح شارحاً لشرحه الخ. رب وفقنى. وقوله [وبيانها] أى الماهية.

(٢) قوله [عند المتأخرين] يفهم أن ما عرّف به المعرفة سابقاً مناف لما يأتى وفيه أنه لم يقيد بل أطلق فيصدق لكلامه أمرين وإنما يكون منافياً إذا قيد بجميع فتدبر. ابن زر. وقوله [هو] أى المعرفة. ابن زر.

(٣) قوله [أعم من أن يكون بالكنه] أى أعم من أن يكون تمام الكنه فيكون حداً تاماً أو بعضه فيكون حداً ناقصاً تأمل. ابن زر \* فيصدق التمييز أيضاً تأمل. ابن زر. [أو بوجه يميّزه] فقط. ابن زر.

(٤) قوله [إعتبروا المساواة] إه قديقال هذا يقتضى أن يكون تعريف المعرفة «بما يقع تصويره» إه تعريفاً بالأعم إذ يصدق على الأخص أنه موصل إلى إمتياز الشئ عما عداه فيلزم خلاف مدعاهم إلا أن يقال المراد إمتياز جميع أفراد المعرفة عما عداه والقول بأن الأخص لا يميز الأعم عن ماعداه وإلا لكان مميزاً له عن نفسه إذ هو مما عدا الأعم بشئ إذ المراد ماعداه مما لا يصدق المعرفة عليه وإلا لا إتجه أن المساوى لا يميز المعرفة عما عداه إذ يميزه عن الأخص. قره داغى. وقوله [فحكموا] وحكموا خ. عطف المسبب على السبب. محمود. [بأن الأعم] لأن الأعم لا يفيد شيئاً منهما كالحيوان فى تعريف الإنسان فإن الحيوان ليس كنه الإنسان لأن جميع الإنسان هو الحيوان مع الناطق و أيضاً لا غير الإنسان عن جميع ماعداه لأن بعض الحيوان هو الفرس وكذا الحال فى الأعم من وجه.

تصور الشئ سواء كان بالكنه، او بالوجه، وسواء كان التصوّر بالوجه يميزه عن جميع ماعداه، او عن بعضها<sup>١</sup> اذ لا يمكن كون الشئ متصوراً مع عدم إمتيازه عن شئ مّا عداه.<sup>٢</sup> وأمّا الإمتياز عن الكل فلا يجب، ثم إنه لاشك أنه كما يكون التصور بالكنه كسبياً<sup>٣</sup> كذلك التصوّر بالوجه سواء كان مع الإمتياز عن الكل او عن البعض يكون كسبياً؛ فتصوّر الشئ بوجه ما اعمّ،

---

عبدالله يزدى. [والأخص] وأما التعريف بالمباين فعدم جوازه مجمع عليه إذ لا بد في التعريف من حمل التعريف على المعرف إيجاباً والمباين لا يحمل عليه كذلك. ابن القزلبجى. [لا يصلح له] اى للتعريف.

(١) قوله [والصواب] اى والصواب ما قاله القدماء من أن المعتبر الخ. ابن زر [أن المعتبر فيه] اى فى التعريف [كونه] اى التعريف وقوله [بالكنه] بتمامه او بعضه. ابن زر. وقوله [يميزه] اى الشئ [عن جميع ماعداه] نحو الإنسان حيوان ضاحك [او عن بعضها] نحو الإنسان ماش. =

(٢) لأن التميز لازم للتصور وما قيل إنه يجوز أن يتصور الشئ بأمر شامل لجميع المفهومات فلا يفيد التميز أصلاً فوهم لأنه يوجب التميز عن نقيضه وإن كان ذلك النقيض فرداً بإعتبار آخر. ع

ح

(٣) قوله [انه كما] اى الشأن كما اه. وقوله [التصور بالكنه كسبياً] حاصله أن التصور كما يكون بالكنه كسبياً يكون التصور بالوجه كسبياً سواء كان المميز عن الكل او البعض فإذا فرضنا التصور بالوجه الأعم او الأخص وكان ذلك التصور كسبياً لا يكتسب إلا بعام او خاص فهما يصلحان

للتعريف. ابن زر.

او أخصّ إذا كان كسبياً لا يُكتسب إلاّ بأحدهما، فهما<sup>١</sup> يصلحان للتعريف إلاّ أنّ المتأخرين لما رأوا أنّ التصور الذى يفيد الإمتياز عن بعض الأغيار فى غاية النقصان لم يلتفتوا إليه. وشرطوا المساواة وأخرجوا الأعمّ، والأخصّ عن صلاحية التعريف بهما، وأما المبين<sup>٢</sup> فلما كان ابعد من الأعمّ، والأخصّ كان أولى بعدم الإعتبار، وأقدم بالإخراج عن الصلاحية مع أن الظاهر أنه<sup>٣</sup> لا يفيد تميزاً أصلاً؛ وإن "إحتمل احتمالاً بعيداً أن يكون مميّزاً فى الجملة، إنتهى ملخصاً<sup>٣</sup> ثمّ [القول الشّارح] إمّا حدّ، او رسم. وكلّ منهما إمّا تامّ، او ناقص؛ فالأقسام أربعة. أمّا [الحدّ] فهو [قول] جنس شامل للرسم [دالّ

(١) قوله [عن الكل] أى عن جميع ماعده. = وقوله [يكون كسبياً] أى التصور بالوجه كسبياً. الضمير فى [كان] راجع الى التصور وفى [لا يكتسب] الى الشئ. وقوله [بأحدهما] أى بالأعم او بالأخص \* لا المبين فالحصر إضافى. = وقوله [فهما] أى الأعم والأخص. [يصلحان] أى ينبغى إندراجهما فى تعريف المنطق إن كان عبارة عن مجموع قوانين الإكتساب وإلا فلا. قره داغى.

(٢) قوله [بهما] أى بالأعم و الأخص. وقوله [كان أولى] أى المبين أولى بعدم الإعتباره. وقوله [الظاهر أنه] أى المبين.

(٣) قوله [فى الجملة] قال فى الجملة لأن كونه مميّزاً تاماً بالكنه بأن يكون بينه وبين شئ علاقة ينتقل الذهن بها منه إلى كنه ذلك الشئ أبعد. قره داغى. وقوله [إنتهى] أى كلام العلامة [ملخصاً] أى خلاصاً.

على ماهية الشئ] يُخْرِجُهُ فَإِنْ دَلَّ عَلَى الْكُنْهِ بِمَجْمُوعِ الذَّاتِيَّاتِ<sup>١</sup> فَتَامَ، وَبِعضُهَا فَنَاقِصٌ؛ وَلِذَا قَالَ [وَهُوَ الَّذِى يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ]<sup>٢</sup>، وَفَصَلَهُ

(<sup>١</sup>) قَوْلُهُ [أَمَّا الْحَدُّ] مُطْلَقَاتَاماً أَوْ نَاقِصاً [فَهُوَ قَوْلُ] أَيْ مُؤَلَّفٌ هُوَ شَامِلٌ لِلرَّسْمِ أَيْضاً. ح. [جِنْسٌ شَامِلٌ لِلرَّسْمِ] أَيْ التَّامُ أَوْ النَّاقِصُ. پ. [دَالٌ] أَيْ مِنْ حَيْثُ دَلَّالَتُهُ عَلَيْهَا حَتَّى لَا يَرِدُ مِثْلُ الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ وَالضَّاحِكِ فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ فَافْهَمُ. ابْنُ رَر \* وَفِيهِ أَنَّهُ لَوْ أُرِيدَ مُطْلَقُ الْحَدِّ فَالتَّعْرِيفُ إِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ مَانِعاً أَوْ لَا يَكُونَ جَامِعاً لِأَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ بِقَوْلِهِ دَالُ الدَّلَالَةِ فِي الْجُمْلَةِ فَالرَّسْمُ أَيْضاً كَذَلِكَ وَإِنْ أُرِيدَ بِالدَّلَالَةِ الدَّلَالَةُ بِالْكُنْهِ فَالْحَدُّ النَّاقِصُ لَيْسَ كَذَلِكَ (وَفِيهِ أَنَّ الدَّلَالَةَ بِالْكُنْهِ هِيَ الدَّلَالَةُ بِمَجْمُوعِ الذَّاتِيَّاتِ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِتَمَامِهَا أَوْ لَا الْبَاقِي). بَلِ الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ الْمَرَادُ بِالْحَدِّ الْحَدُّ التَّامُ وَالتَّعْرِيفُ لَهُ لِلْمُطْلَقِ الْحَدِّ لِمَا ذَكَرْنَاهُ وَحِينَئِذٍ لَا يُمْكِنُ حَمْلُ قَوْلِهِ وَهُوَ عَلَى الْإِسْتِخْدَامِ. شَهْرُوشَى. [عَلَى مَاهِيَةٍ] كُنْهٍ أَيْ ذَاتِيَّاتٍ. قَزْلَجَى. [الشَّيْءُ] فَقَط. قَزْلَجَى. [يُخْرِجُهُ] يَعْنَى أَنَّ قَوْلَهُ دَالٌ أَوْ يَخْرُجُ الرَّسْمِ. [فَإِنْ دَلَّ] أَيْ الْحَدُّ [عَلَى الْكُنْهِ] أَيْ الْمَاهِيَةِ لِاتِّمَامِهَا وَإِلَّا فَعُطِفَ بَعْضُهَا لَا يَكُونُ صَحِيحاً. ابْنُ رَر. [بِمَجْمُوعِ الذَّاتِيَّاتِ] أَيْ بِأَخْذِ مَجْمُوعِهَا فِيهِ. ابْنُ رَر.

(<sup>٢</sup>) قَوْلُهُ [وَبِعضُهَا] أَوْ بِعضُهَا خ. وَقَوْلُهُ [وَهُوَ الَّذِى يَتَرَكَّبُ] أَيْ نَوْعُهُ فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ وَوَضَعَ مَوْضِعَ الْمُضَافِ وَالَّذِى صِفَةُ الْمُضَافِ الْمَحْذُوفِ الَّذِى هُوَ مُبْتَدَأٌ أَوْ خَبَرُهُ الْمَثَالُ ← (فَيَكُونُ نَظِيرُ قَوْلِنَا نَوْعَ الْحَيَوَانِ الَّذِى يُقَالُ مِثْلًا عَلَى مَا تَحْتَ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ كَزَيْدٍ وَهَذَا الْحَمْلُ غَيْرُ مُسْتَحْسَنٍ ← (وَمَعَ ذَلِكَ حَمْلُ عِبَارَةِ الْمَتْنِ عَلَى التَّعْرِيفِ التَّمثِيلِيِّ مَعَ جَوَازِ الْحَمْلِ عَلَى التَّحْدِيدِ عَلَى مَا هُوَ ظَاهِرٌ غَيْرُ مُرْضَى. مِنْهُ ← لِأَنَّ مَدْخُولَ كَافِ التَّمثِيلِ فَرْدٌ نَوْعٌ لَانْوَعِ. ابْنُ عَث. ← وَهُوَ الْحَدُّ التَّامُ مُسْتَأْنَفَةٌ فَاعْرِفُ. ابْنُ رَر \* إِنْ كَانَ التَّعْرِيفُ الْمَارَ لِمُطْلَقِ الْحَدِّ فَالضَّمِيرُ عَائِدٌ إِلَيْهِ مُرَاداً بِهِ التَّامُ بِطَرِيقِ الْإِسْتِخْدَامِ أَمْ لَا إِلَى الْحَدِّ الْمُقَيَّدِ بِالتَّامِ الْمُسْتَفَادِ فِي ضَمَنِ الْمُطْلَقِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُعْهَدٍ لِلنَّظِيرِ نَعَمْ يَجُوزُ إِرْجَاعُ الضَّمِيرِ إِلَى الْمُطْلَقِ فِي ضَمَنِ الْمُقَيَّدِ وَإِنْ كَانَ لِلْحَدِّ التَّامِ فَلَا إِسْتِخْدَامَ وَذَكَرَ قَوْلَهُ [وَهُوَ الْحَدُّ التَّامُ] أَوْ لِلتَّنْصِيفِ عَلَى مَرْجِعِ الضَّمِيرِ وَلَمْ يَكْتَفِ بِالتَّعْرِيفِ الْأَوَّلِ لَخَفَائِهِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْغَيْبِ وَلَا بِالثَّانِي لِأَنَّهُ تَعْرِيفٌ بِالْحُكْمِ وَهُوَ مُسْتَلْزَمٌ لِفَسَادِ الدَّورِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْغَرَضِ مِنَ التَّعْرِيفِ وَإِنْ "

القرييين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الإنسان وهو الحدّ التام [اى المركب من جنس الشئ، و فصله القرييين هو الحدالتام؛ لأنه الدّال على الكنه بمجموع الذاتيات. أما كونه حدّاً وتسميته به؛ فلمنعه<sup>١</sup> الأغيار. والحدّ فى اللغة: المنع. وأما كونه تاماً؛ فلاشتماله على جميع الذاتيات [والحد الناقص وهو الذى يتركب من جنس بعيد، وفصل قريب كالجسم الناطق<sup>٢</sup> بالنسبة إلى الإنسان] أما كونه حدّاً؛ فلمامر، وأما كونه ناقصاً؛ فلنقصان الذاتيات فيه. واعلم أنّهم اختلفوا فى أن التعريف بالفصل وحده،

---

لم يستلزم من حيث الذات كما فى القوائد الضيائية فى بحث المعرب. قره داغى. [من جنس الشئ] او تفصيله كأن يقال الإنسان جسم نام حساس ناطق. پ.

(١) قوله [أما كونه حدّاً] فتسميته حدّاً إما من قبيل تسمية الموصوف بإسم الصفة (وهى المنع) وإما من قبيل جعل المصدر بمعنى إسم الفاعل. قول أحمد. [وتسميته به] اى تسمية الحد بالحد [فلمنعه] اى الحد \* ولا يلزم التسمية من وجهها كما لا يلزم العكس. القزلىجى \* الأولى أن يقول لمنعه عن ذاك العرضى لأن ما ذكره جار فى الرسم... ابن القره داغى.

(٢) قوله [والحد الناقص] اى وأما الحد التام فمرّ وأما الحد الناقص وهذا مبتدأ خبره كالجسم اه وهو الذى يتركب اه جملة معترضة او حالية هذا على نسخة وجود الواو وعلى هو فى هو الذى اه وأما على نسخة عدمه (اى الواو) فالأمر ظاهر. ابن رر. [وهو الذى يتركب من جنس بعيد] كأنهم لم يعتبروا العكس لدخول الفصل البعيد فى الجنس القريب. ابن رر. [و فصل قريب] ولا يتناول هذا التعريف المركب من الفصل القريب و البعيد كالحساس الناطق مع أنه حد ناقص اللهم إلا أن يقال أن الفصل البعيد بمنزلة الجنس البعيد لتساويهما وإشتراكهما فى كونهما جزئين للماهية فاكفى بالجنس البعيد عنه. احمد.



وبالخاصة وحدها هل هو جائز ام لا؟ فذهب بعضهم إلى عدم الجواز، و إلى وجوب أن يكون لكل تعريف جامع؛ ليستغرق الأفراد، ومانع؛ ليخرج الأغيار، وبعضهم إلى الجواز قائلاً: بأن المقصود من التعريف إمّا الإطلاع على الذاتيات كلاً، او بعضاً، وإمّا التميّز عن جميع ماعداه.<sup>١</sup> والفصل يصلح لهما. والخاصة وإن "لم تصلح للأول إلاّ أنّها صالحة للثانى".<sup>٢</sup> والظاهر أن المصنف رحمه الله تعالى إختار الأول، فلم يقل هنا او الفصل فقط،<sup>٣</sup> و فى تعريف الرّسم الناقص او الخاصّة فقط. وما قاله الفنارىّ من أنه إنما لم يقل فى هذين الموضعين كذلك؛ لأن الناطق مركّب معنى. والإعتبار للمعانى؛ فإن كان معناه جسم، او جوهر<sup>٤</sup> له النطق كان كالجسم الناطق بعينه؛ فيكون

(١) قوله [ليستغرق] أى الجامع [الأفراد] و الأغيار. ابن العثمانى. او عن بعضه كما سبق منه تأمل. ابن زر.

(٢) قوله [يصلح لهما] أى للإطلاع وللتميّز. وقوله [وإن لم تصلح] أى الخاصّة [لأول] أى الإطلاع [لأنّها] أى الخاصّة [صالحة للثانى] أى التميّز

(٣) قوله [والظاهر] إه أقول يحتمل أن يكون فى كلام المصنف إحتباكاً فأنه فى الرسم قال [او بعرضيات يختص] إه ولم يذكر الجنس البعيد إلا أنه قال قول يتركّب تدبر. ابن قزلبجى. وقوله [إختار الأول] وهو أن لكل تعريف جامع و مانع. = [فلم يقل هنا او الفصل فقط] بأن يقال وهو الذى يتركّب من جنس بعيد و فصل قريب او الفصل فقط. =

(٤) قوله [وما] مبتدأ [قاله الفنارىّ من أنه] أى المصنف [إنما لم يقل فى هذين الموضعين كذلك] فى هنا الفصل فقط و فيما يأتى الخاصّة فقط. كاكه مەلا. \* الأخصر الأولى ذلك لثلايحتاج إلى

حدّاً ناقصاً. وإن كان شئ له النطق، او نحوه لم يكن حدّاً؛ بل رسماً لأن الشيئية عارضة. وكذا إن كان معنى الضاحك حيوان له الضحك؛ فرسم تام، وإن كان شئ له الضحك؛<sup>١</sup> فرسم ناقص فمع مافيه من البعد، و الخل من وجوه، ينافيه<sup>٢</sup> ما صرحوا به<sup>٣</sup> من أن الفصل وحده كالناطق فقط حد ناقص، عند من جوز التعريف به و الخاصة وحدها كالضاحك فقط رسم

---

تحصيل التغاير الإعتبارى للتنبيه مع أنه الأوفق بعبارة الشارح الفنارى. قره داغى. [لأن الناطق] اى الا أن الناطق. قوله [فإن كان معناه] اى الناطق. وقوله [اوجهر له النطق] إعلم أن الفرق بين الجوهر و العرض أن الجوهر موجود بنفسه قائم بذاته و العرض موجود بنفسه لا يقوم بذاته. سيد شريف.

(١) قوله [عارضة] عارض. خ. وقوله [شئ له الضحك] او جوهر او جسم او قابل او حساس تدبر. پ.

(٢) قوله [فمع ما] اه اى وما قاله الفنارى فمع ما اه. وقوله [من البعد] اما البعد فلأن المشتق إنما يدل على ذات مبهمه غاية الإبهام فلدلالة له على خصوص الجوهر او الجسم او الحيوان. [وا لخلل من وجوه] لأن تعيين الجسم و الجوهرين تحكم و كونه حدّاً ناقصاً لاقاما بإرادة حيوان له النطق كك (اى تحكم). ابن عث. قوله [ينافيه] اى ما قاله الفنارى. = \* خبر لقوله و ماقاله الفنارى. م \* وجه المناقاة أن مقتضى كلامه أن الأول على بعض التقدير حد ناقص وفاقاً و الثانى عليه رسم ناقص كذلك. ابن القره داغى.

(٣) قوله [ماصرحوا] فيه لجواز كون ماصرحوا به مراعات لكون الناطق ذاتياً والضاحك خارجياً تأمل. ابن زر. [به] اى بما.

ناقص، عند من جوزّ التعريف بها.<sup>١</sup> ولم يقل أحدٌ من غير هذا الشارح<sup>٢</sup> ونحوه بالترديد فى معناهما. و لم يقل أحد أيضاً أن الناطق ليس بفصل فقط؛ بل فصل مع جنس، او عرض عامّ، وأنّ الضّاحك ليس بخاصة فقط؛ بل خاصة مع جنس، او عرض عامّ. فتأمل<sup>٣</sup> [و الرّسم التام هو الذى

(١) قوله [به] اى بالناطق. وقوله [بها] اى بالخاصة. [ولم يقل أحد] إه

(٢) ولم يفصل أحدٌ غير هذا الشارح إه. خ. كأنه تعريض بالشارح وهل هذا إلعجب وسوء فأجب. ابن رر.

(٣) قوله [فى معناهما] اى الناطق و الضاحك. وقوله [ولم يقل أحد أن الناطق ليس بفصل] اللهم إلا أن يقال بالفرق بين الناطق الواقع فى التعريف وغيره وأيضاً بعيد لماقدمه فافهم. ابن رر \* فيه ان الناطق ليس فصلاً بل الفصل هو النطق وأيضاً الضاحك ليس خاصة بل الخاصة الضحك و الناطق (اعنى ليس المراد أن الناطق و نحوه مركبان بنفسهما بل المراد أنهما مشتقان اه منه.) و الضاحك مشتقان والمشتق لا بدله من موصوف فإن قدر بالشئ فذلك او بالجسم فكذلك على أن ماقاله الشارح القنارى شكرالله سعيه ليس جواباً عن قول القائلين بالجواز بل رد عليهم فلا عيب عليه بل ولا على هذا الشارح إذ لم يعلم مراده فسبحان من لا يسهو. ابن القزلبجى \* فيه أن معنى قولهم أن الناطق فصل للإنسان ليس أن مفهومه شئ او ذات ثبت له النطق الذى يعتبره العلماء العربية له فصل كيف هو مشتمل على العرض العام و النسبة التى من الأمور الإعتبارية و المركب من الداخلى و الخارج خارج بل جميع مفهومه خارج إذ النطق ﴿﴾ قاله المحقق القطب الرازى فى شرح الرسالة و فى التمثيل بالناطق الخ لا بالنطق الخ التى مبادئها قال المولى المحقق عبدالحكيم أراد بها إنتزاعها على ما بين فى محلّه من أن الجنس و الفصل مبدئهما المادة و الصورة وكذا العرضيات المحمولة مبدئها العوارض الغيرالمحمولة فانظر كيف جعل الشارح رحمه الله النطق مبدأً أنتزاع للناطق وشبه به العوارض و شيده الفاضل الهندى مع أن الشارح المحقق صرح بفائدة

يتركب من جنس الشئ القريب،<sup>١</sup> و خاصته اللازمة [قيد الخاصة باللازمة؛ لأن المفارقة أخص من ذى الخاصة. والتعريف بالخواص مع كونه غير جائر عند المتأخرين لا يكون رسماً تاماً بالاتفاق] كالحيوان الضاحك<sup>٢</sup> فى تعريف الإنسان [وإنما يكون رسماً؛ لأن الخارج اللازم للشئ أثره تسمى

الإشتقاق أيضاً فتأمل. وأيضاً النطق هو القوة الدرك إلى الإدراك لا الإدراك فتأمل على أن بعضهم صرح بأن الناطق عرض وخارج لكن متبادر غيره جعله فصلاً إذ ذاتيات الماهيات كحقيقته يعسر بل يعذر الإطلاع عليها وأيضاً نص شارح المطالع على ما ذكرنا من التركيب فارجع وافهم وتدبر و تقبل. ابن رر. عبارة إما عن التصوراو الصوت أو الإدراك وكل من الأعراض محتاجة إلى المحل فكيف يكون جزء للماهية الجوهرية الإنسانية وأيضاً المركب من المعلوم والموجود معدوم بل معناه أن جوهره هو مبدأ النطق (فيه أن التعريف يجب أن يكون محمولاً وهذا جزء لا يحمل على الكل فتأمل. منه). ويعبر عنه بناطق هو الفصل وكذا جوهر مبدأ الحس والحركة ويعبر عنه بحيوان هو الجنس وأيضاً بالخاصة هو الضاحك والضحك لأنها قسم العرض فلا بد أن تكون محمولة كما ينبئ تعريفها وصرح بمثل ذلك السيد شريف كغيره تأمل. البرهاني. وقوله [وأن الضاحك] عطف على قوله أن الناطق. وقوله [فتأمل] وجهه أنه ليس قائلاً بكون الناطق فصلاً مثلاً مع أحد الأمرين بل المستفاد من قوله فإن كان وإن كان الخ أنه قائل بكون النطق فصلاً قريباً والضحك خاصة وفيه فساد لمنافاة الإشتراط المحمولية فيهما (لمنافاته لإشتراط المحمولية فيهما. خ.). ابن القره داغى

(١) قوله [والرسم] مبتدأ [التام] صفة [هو] مبتدأ ثان [هو الذى] جملة إعتراضية وفائدة الإعتراض تعريف الموضوع. شوقى. قوله [القريب] صفة الشئ.

(٢) قوله [لأن المفارقة] أى لأن الخاصة المفارقة [أخص من ذى الخاصة] وهو الإنسان [والتعريف بالخواص] الظاهر بالأخص. پ. وقوله [كالحيوان الضاحك] أى بالقوة. محى الدين.

رسماً يقال رسم الدار: اى أثرها،<sup>١</sup> وعلامتها. و أما كونه تاماً فلمشابهته الحدالتام<sup>٢</sup> فى إشتماله على الجنس القريب، وتقييده بأمر مختص بالماهية المعرفّة [والرسم الناقص: <sup>٣</sup> وهو الذى يتركب من عرضيات تختص بجلتها<sup>٤</sup> بحقيقة واحدة كقولنا فى تعريف الإنسان إنه ماش على قدميه] يخرج

(<sup>١</sup>) قوله [أثره] لأنه خارج لازم لكون المركب من الداخل و الخارج خارجاً (لا يقال المركب من الداخل والخارج لا يكون خارجاً وإلاّ لزم أن يكون الجزء الداخل خارجاً لأننا نقول دخول المركب فى الشئ يوجب دخول كل جزء منه فيه وأما خروجه من الشئ فلا يوجب خروج كل جزء منه عنه بل يكفى خروج جزء واحد منها. عبد الحكيم على السيد الكاين على شرح الشمسية.) والخارج اللازم للشئ (اى الضاحك) أثر لذلك الشئ (اى الإنسان مثلاً). قول أحمد. وقوله [تسمى رسماً] وفى بعض النسخ فسمى رسماً \* الظاهر زيادة قوله [تسمى رسماً]. ابن العثمانى. وقوله [أثرها] لأن الرسم فى اللغة الأثر. =

(<sup>٢</sup>) قوله [فلمشابهته] اى الرسم [الحدالتام] من تسمية صفة المشبه بإسم صفة المشبه به. پ \* والفرق أن الأمر المختص فى الحدالتام ذاتى و فى الرسم التام عرضى.

(<sup>٣</sup>) قوله [إشتماله على الجنس القريب] اولاً. ش. [وتقييده بأمر مختص بالماهية] ثانياً. ش. قوله [والرسم الناقص] أما كونه رسماً فلما مرّ من أن الخاصة اللازمة من آثار الشئ فيكون تعريفاً بالآثر الذى هو الرسم وأما كونه ناقصاً فلعدم ذكر بعض أجزاء الرسم التام (فيه) حتى يتحقق المشابهة بالحدالتام كتحققها (اى المشابهة) بين الرسم التام والحدالتام. حسام كاتى.

(<sup>٤</sup>) قوله [يتركب من عرضيات] كأنه أظهر ماخفى لثلايوهم عدم جواز التعريف بعرضيات فوق الواحد او عدم إعتبار العرض العام ولوم من حيث الإختصاص إذ لو لم يكن كذلك لا يستقيم تاماً ذلك القول فإن التعريف بالجنس البعيد و الخاصة رسم ناقص على المذهبين تأمل. ابن الفزلى. وقوله [تختص بجلتها] اى مجموعها من حيث إنه مجموع. مطول.

الماشى على الأقدام الأربعة [عريض الأظفار] <sup>١</sup> يخرج مدور الأظفار  
 [بأدى البشرة] يخرج مستور البشرة بالشعر [مستقيم القامة] <sup>٢</sup> يخرج مُنْحَنِيَّ  
 القامة [ضحاك بالطبع] يخرج جميع ماعدها. و مايقال من ان بعض القيود  
 مستغنى عن البعض غيروارد؛ إذ الغرض التمثيل. ولا يناقش فيه على أن  
 التعريف إنما هو لكشف الماهيات. و الإحترازا ت تابعة كما عرفت. <sup>٣</sup> وكَلَمَّا  
 ازداد القيودُ إزداد الكشفُ، وَقَوِيَّتِ المعرفةُ فَأَنَّى يكون البعضُ مستغنياً  
 عن البعض هكذا قالوا. ولما كان المراد من التعريف إما الإطْلَاعَ على  
 الذاتيات، أو إفادة التمييز عن جميع ماعدا المعرّف. والعرض العام لا يصلح  
 لشيء منهما، لم يصلح <sup>٤</sup> أن يقع معرّفاً، ولا جزءاً معرّفاً؛ فهو ساقط عن  
 درجة الإعتبار. وإنما ذكر في باب الكليات إستيفاء للأقسام. واعترض

(<sup>١</sup>) الظاهر منحنى الأظفار. ابن عث.

(<sup>٢</sup>) فكل من الأوصاف الأربعة يوجد في غير الإنسان. فنارى.

(<sup>٣</sup>) قوله [ولا يناقش فيه] أى فى التمثيل. وقوله [كما عرفت] فى تعريف الجنس. =

(<sup>٤</sup>) قوله [فأنى يكون] إستفهام على سبيل الإنكار. =. وقوله [هكذا قالوا] خبر \* الظاهر هذا ولك  
 أن تجعلها إسم فعل والكاف علامة خطاب و ذا مفعوله أى خذ أنت ذا. قره داغى \* الظاهر كما قالوا  
 (أى المتأخرون) ولما كان اه پ. وقوله [ولما كان] مقول قالوا. قره داغى. [المراد] والغرض. پ.  
 [من التعريف] أى وأجزائه أيضاً. پ. وقوله [على الذاتيات] جنس. پ. [أو إفادة] كلمة أو لمنع  
 الخلو لا الجمع. پ. وقوله [لم يصلح] جواب لما \* قضية هذا أن الجنس أو الفصل البعيد يصلح أن  
 يكون معرّفاً كما يصلح أن يكون جزءاً معرّفاً. پ

عليهم السعد العلامة باننا لانسلم أن كل قيد فهو إما للتمييز، او الإطلاع على الذاتى؛ بل ربّما<sup>١</sup> يفيد إجتماع العوارض زيادةً إيضاح للماهية، و سهولة إطلاع عليها. وكثيراً ما يَضَعُونَ العوارضَ العامةَ مواضع الأجناس. وأيضاً الفصلُ البعيدُ مع الفصلِ القريب، او مع الخاصةِ خارجُ عما ذكر<sup>٢</sup> مع أنه يفيد الإطلاع على الذاتى. والسيدُ العلامة بأن تمييز الشئ قديكون عن جميع ماعده، وقديكون عن بعضه كامراً. والعرض العام يفيد التمييز الثانى؛ فينبغى أن يعتبر فى التعريفات. وأيضاً قد يكون الإطلاع على الشئ بماهو عرض عامّ له مطلوباً وإن "كان هذا الإطلاع عليه دون الإطلاع بماهو ذاتى له"<sup>٣</sup> فإن تصوّر الشئ قديكون بوجوه متفاوتة، بعضها أكمل من

(١) قوله [استفاء للأقسام] أى أقسام الكلّى. پ \* وكذا النوع إذ لا يقع معرفاً ولا جزئه والقول بأنه يقع جزئه كما فى تعريف الزنجى بالإنسان الأسود مندفع بأن وقوعه من حيث إنه جنس إعتبارى لا من حيث إنه نوع حقيقى. قره داغى. وقوله [أنا لانسلم] منع. = وقوله [بل ربّما] سند للمنع. =

(٢) قوله [وسهولة الإطلاع عليها] أى على الماهية. [وكثيراً ما يضعون] فى التعريف. پ. وقوله [مواضع الأجناس] كالماشى الناطق. = [وأيضاً] من قبيل الإستظهار لسند المنع. ابن عث. وقوله [مع الفصل القريب] كالحساس الناطق. = [أومع الخاصة] كالحساس الضاحك. = [خارج عما ذكر] من التعريف. =

(٣) قوله [والسيد العلامة] عطف على قوله السعد العلامة. وقوله [كامراً] فى قوله أعلم أن المتأخرين اه. وقوله [يفيد التمييز الثانى] أى عن بعض. = وقوله [بما] متعلق بمطلوباً قدم عليه للحصر. ابن زر. [هو] مرجعه ما فى بما. [عرض عام له] أى للشئ [مطلوباً] أى كما يكون الإطلاع

بعض، ثم قال (السيد) قدس سره: فالصّواب أن المركب من العرض العام، والخاصة رسم ناقص لكنه أقوى من الخاصة وحدها، وأن المركب منه ومن الفصل حدّ ناقص<sup>١</sup>؛ لكنه أقوى من الفصل وحده. وكذلك المركب من الفصل، والخاصة حدّ ناقص<sup>٢</sup>؛ لكنّه أكمل من العرض العام، والفصل إنتهى<sup>٣</sup>. فالضبط على هذا أن المركب من الجنس، والفصل القريين حدّ تام، والفصل وحده أو مع الجنس البعيد أو مع الفصل البعيد أو مع الخاصة أو مع العرض العام حدّ ناقص<sup>٤</sup> والجنس القريب مع الخاصة رسم تام (وأن)

---

على الشئ بماهو ذاتى له مطلوباً. پ. وقوله [هذا الإطلاع عليه] أى على الشئ [دون الإطلاع بماهو ذاتى له] أى للشئ.

(<sup>١</sup>) قوله [ثم قال] أى السيد العلامة. وقوله [أن المركب من العرض العام والخاصة] كالماشى الضاحك. = [رسم ناقص] كما أن التعريف بالخاصة وحدها رسم ناقص. پ. [لكنه أقوى من الخاصة وحدها] على مذهب من يجوز التعريف بها. ابن زر. [وأن المركب منه] أى من العرض العام [و من الفصل] القريب. پ. [حد ناقص] كما أن التعريف بالفصل وحده حد ناقص. پ..

(<sup>٢</sup>) قوله [لكنه أقوى من الفصل وحده] عند من يجوز. ابن زر. [وكذلك (وكذاخ) المركب من الفصل] القريب. پ. وقوله [لكنه أكمل] لإختصاص جزئيه دون المركب من العرض العام والفصل. ابن زر. وقوله [والفصل] القريب. پ. [إنتهى] كلام السيد. م.

(<sup>٣</sup>) قوله [من الجنس والفصل القريين] كالحیوان الناطق للإنسان. = وقوله [والفصل وحده] كالناطق. = \* عطف على المركب لاعلى الجنس وإن " كان قريباً. قره داغى. [أو مع الجنس البعيد] كالجسم الناطق. = \* كان كلمة اول الإنفصال الخلوئى حتى يشمل المركب من الفصل القريب وكل واحد واحد وكل إثنين إثنين وكل ثلاثة ثلاثة ومجموع الأربعة وقس عليه قوله الآتى فى الرسم



الخاصة وحدها او مع الجنس البعيد او مع الفصل البعيد او مع العرض العام رسم ناقص<sup>١</sup> ويخالفه مخالفة ظاهرة ما قاله الفنارى من أن التعريف بمجرد الذاتيات<sup>١</sup> فبمجموعها حدتام، و ببعضها حدناقص. والتعريف لا بمجرد الذاتيات فبالجنس القريب، و الخاصة رسم تام، وبغيره رسم ناقص؛ فعلى هذا العرض العام مع الفصل، او مع الخاصة والخاصة مع الفصل، او الجنس البعيد، والجنس البعيد<sup>٢</sup> مع الخاصة كل منها رسم ناقص

---

الناقص. ابن القره داغى. [او مع الفصل البعيد] كالحساس الناطق. = [او مع الخاصة] كالناطق الضاحك. = [او مع العرض العام] كالماشى الناطق. = [حدناقص] بالاتفاق فيما عدا الآخرين وعلى الاختلاف فيهما. ب.

(<sup>١</sup>) قوله [و الجنس القريب] اى أن المركب من الجنس القريب [مع الخاصة] كالحيوان الضاحك. = وقوله [و الخاصة وحدها] اى مفردة او مركبة كالطائر الولود فى تعريف الخفاش. ب. [او مع الجنس البعيد] كالجسم الضاحك [او مع الفصل البعيد] كالحساس الضاحك. = [او مع العرض العام] كالماشى الضاحك. = وقوله [ويخالفه] اى يخالف ذلك الضبط التفرع من كلام السيد قدس سره. ب. وقوله [ما] فاعل يخالف. = وقوله [بمجرد الذاتيات] اى لا يشوبها شئ من العرضيات. =

(<sup>٢</sup>) قوله [فبمجموعها حدتام] كالحيوان الناطق [وبعضها حدناقص] كالجسم الناطق. = \* كالناطق لا الحيوان او كهما وكالجسم الناطق تدبر. ابن القزلبجى \* اى المساوى فلا يرد الجنس. وقوله [والتعريف لا بمجرد الذاتيات] رسم. = \* بل بالعرضيات او يشوبها شئ من العرضى او يشوب بها. ابن القزلبجى \* من قبيل جرد قطيفة والنفى متوجه إلى المقيد و القيد ولذا صح التفرع الآتى بقوله فعلى اه. قره داغى. [فبالجنس القريب] كالحيوان الضاحك. وقوله [وبغيره] كالجسم الضاحك مثلاً.

إنتهى. وكذا ما نقلناه سابقاً فتأمل فيهما. واختر ما هو الأوجه منهما.<sup>١</sup> تذييل  
إعلم: أن الماهية إما أن يكون لها تحقق، وثبوت<sup>٢</sup> فى الخارج مع قطع

وقوله [فعلى هذا] أى فعلى تقدير أن يكون التعريف بغير الجنس القريب و الخاصة رسماً ناقصاً [العرض العام مع الفصل] كالماشى الناطق. = [أو مع الخاصة] كالماشى الضاحك. = [والخاصة مع الفصل] كالضاحك الناطق. = [أو الجنس البعيد] كالجسم الضاحك. = [والجنس البعيد] والفصل. خ. وهو المناسب بالمتن \* الظاهر عندى أنه بزائد لا طائل تحته. ابن رر.

(١) قوله [وكذا ما نقلناه سابقاً] أى وكذا يخالف الضبط المذكور ما نقلناه عن الفنارى سابقاً من أن معنى الناطق إن كان شئ له النطق أو نحوه لم يكن حداً بل رسماً. پ \* أى وكذا ما نقلناه سابقاً من السيد قدس سره يخالفه ما قاله الفنارى لأن الضبط المذكور ضبط ما نقله كما أفهم التفريع بقوله {فالضبط فتأمل فيهما} أى فى الضبط المتحد مع ما نقلنا و ما قاله الفنارى {واختر ما هو الأوجه «الأولى. خ» منهما} (هذا وجه التأمل. ابن رر.) {أى من الضبط المذكور وما قاله الفنارى أى الأوجه الضبط فإن مدار الحدية على الفصل القريب فإن كان مع الجنس فتام وإلا فنقص و الرسمية على الخاصة فإن كانت مع الجنس القريب فتام وإلا فنقص. ابن الكازاوى \* أقول الأوجه قول الشارح الفنارى إذ يخرج على الأول مثل الحيوان الناطق الضاحك من قسمى التعريف وعليه يدخل فى الرسم التام «٦» بل يسمى رسماً تاماً أكمل من الحد التام وقدمشى عليه الفتحي فى حواشى الحواشى الجليلة الجلالية على تهذيب المنطق. ابن رر. «٦» أقول داخل «٧» على تعريف الفنارى فى الرسم الناقص وإعتبار الوحدة بعيد عن الفهم. البرهانى. «٧» فيه انه قال التعريف لا بمجرد الذاتيات رسم ثم قال بالجنس و الخاصة تام فيندرج ما هو بالجنس و الفصل و الخاصة وما قاله من إعتبار الوحدة لأفهم معناه. ابن رر.

(٢) أى تحقق وثبوت محمولى فى الخارج سواء كان لها تحقق و ثبوت رابطى أيضاً كالسواد و البياض و سائر الأعراض المندرجة تحت المقولات اولا كالأجسام والعقول. پ.

النظر عن إعتبار العقل، أو لا. والأولى: الماهية الحقيقية أى الموجودة فى الأعيان، والثابتة فى نفس الأمر. ولا بد من إحتياج بعض الأجزاء إلى بعض إذا كانت مركبة،<sup>١</sup> والثانية: الماهية الاعتبارية أى الكائنة بحسب إعتبار العقل كما إذا إعتبر الواضع عدة أمور فوضع بإزائها إسماً من غير إحتياج الأمور بعضها إلى بعض كالجنس الموضوع بإزاء الكلى المقول على الكثرة<sup>٢</sup> المختلفة الحقيقة فى جواب ماهو. والنوع الموضوع بإزاء الكلى المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة فى جواب ماهو. ولا يجب أن يكون كلها مركبة؛ بل يجوز أن يكون البعض منها بسيطة كالماهيات الحقيقية، ثم الحق أنها إنما يقال لها: الأمور الاعتبارية لالماهيات الاعتبارية؛<sup>٣</sup> إذا تمهد هذا فنقول: ما يتعلّقه الواضع ليضع بإزائه إسماً إما أن يكون له

(١) قوله [والأولى الماهية الحقيقية] أى الماهية التى تحقق وثبت فى الخارج. = [أى الموجودة فى الأعيان] الجوهرية و العرضية. پ. قوله [ولا بد من إحتياج بعض الأجزاء إلى البعض (بعض) خ] إه والا لكان كالحجر المعلق بالهواء \* وإلا كانت تلك الماهية مركبة إعتبارية وإن كان كل من الأجزاء ماهية حقيقية بسيطة كالجسم مع السواد. پ. [إذا كانت مركبة] إحتراز عن الواجب تعالى أو الجوهر الفرد عندنا و المجردات عند الفلاسفة تأمل. ابن زر.

(٢) ليس فيه قلب بل فيه رمز أى رمز تأمل. ابن زر.

(٣) قوله [كالماهيات الحقيقية] أى كما أن الماهيات الحقيقة يجوز أن يكون البعض منها بسيطة. ابن زر. وقوله [الحق أنها] ماهية إعتبارية. م. وقوله [لالماهيات الاعتبارية] إذ الماهية الكنه والحقيقة وهى ليست كنهأ وحقيقة بالجزم تدبر. ابن زر.

ماهية حقيقية، اولا وعلى الأول، إما أن يكون متعلقه نفس حقيقة ذلك  
الشئ، او يكون وجوهاً، وإعتبارات منه؛<sup>(١)</sup> فتعريف الماهية الحقيقية لمسمى  
الإسم من حيث إنها ماهية حقيقية تعريف حقيقى يفيد تصوير الماهية فى  
الذهن بالذاتيات<sup>(٢)</sup> كلها او بعضها؛ فيكون حدّاً حقيقياً تامّاً او ناقصاً، او

(١) الضمائر فى [يتعلقه] و [بإزائه] و [له] راجعة إلى ما. قوله [ما يتعلقه الواضع] أى واضع اللغة او  
الإصطلاح. پ. وقوله [له ماهية حقيقية] موجودة فى الأعيان. =. وقوله [متعلقه] أى الواضع [نفس  
حقيقة] اه كما إذا علم وجوده فى نفس الأمر. البرهانى. [ذلك الشئ] أعنى الوجود. = \* كما إذا  
تصورت الإنسان من حيث هى. ابن رر \* أى يعلم وجوده فى نفس الأمر. ابن العثمانى. [اوىكون  
وجودها] أى خارجاً. = \* كما إذا تصورت الإنسان لامن حيث ماهية بل من حيث إنه موجود من  
الموجودات او من حيث أخرى. ابن القزلبجى. رحمه الله اللهم صل على محمد الكريم. \* وفى بعض  
النسخ [اووجودها] أقول يعون الله إن لفظ الشارح هو هكذا [إما أن يكون معلقه نفس حقيقه ذلك  
الشئ او وجوهاً] ما قاله ذلك الأخ العزيز حق حقيق لاشك فيه فالحمد لله على إستقامة ذهنه. ابن  
القزلبجى. وإعتبارات منه] والدال من سهو قلم الناسخ والغرض من هذا الكلام أن التعريف لما له  
ماهية حقيقية يكون إسمياً و حقيقياً فإن كان الأول فالثانى و إن كان الثانى فالأول. البرهانى. وقوله  
[منه] أى من ذلك الشئ.

(٢) قوله [تعريف] مبتدأ. =. [الماهية] اه أى على كل من الشقين. بالذاتيات او بالوجوه و  
الإعتبارات. پ. وقوله [من حيث إنها ماهية حقيقية] لا من حيث إنها مفهوم الإسم و متعلق (او  
متعلقه. خ) الواضع. پ. [تعريف] خبره. =. [حقيقى] أى وهو ما يفيد اه فقوله [يفيد] اه تعريف  
التعريف الحقيقى (كما يشعر به ظاهر التريد). پ. وقوله [تصوير الماهية فى الذهن] أى فى ذهن  
من له التعريف. پ. [بالذات] متعلق بالتعريف. پ.

بالعرضيات، او بالمركب منهما؛ فيكون رسماً حقيقياً تاماً، او ناقصاً<sup>١</sup> لكن الإطلاع على ذاتياتها، و عرضياتها، والتمييز بينهما متعسر؛ بل متعذر. وتعريف مفهوم الاسم، و ما تعقله الواضع فوضع الاسم بإزائه يكون تعريفاً إسمياً يفيد تبين<sup>٢</sup> ما وضع الاسم بإزائه بلفظٍ أشهر كقولنا الغضنفر

(<sup>١</sup>) قوله [او بالعرضيات] عطف على قوله بالذاتيات. وقوله [او بالمركب منهما] اى من الذاتى و العرضى. = \* لا يخفى أن هذا من الشارح ره (من البين أن غرض الشارح فى هذا المقام بيان الحد الحقيقى والإسمى وفوائد أخرى غير تسمية الأشياء بالأسماء الأربعة المشهورة ولاخير (لأنه لو لم يكن مقصوداً بالذات يكفيه البيان بأى وجه كان. منه). فى بيان تعميم او تخصيص جزء من المقصود على مذاق و مرضاة الغير حينئذ ولايدل ذلك على إرضائه بما قاله الفنارى إذ كثيراً ما يرى ذلك من أرباب التصانيف فافهم. ابن العثمانى.) «صريح»<sup>٧</sup> فى إختيار مذهب الشارح الفنارى ره من التقسيم فلعله نسى ما قدمه او رجع عنه إذ الظاهر مما سبق أنه إختار مذهب الضابط السابق فتدبر. ابن القزلىجى. وقوله [تاماً] إن إشتمل على الجنس القريب والخاصة. پ. [او ناقصاً] إن لم يشتمل على كل منهما. ابن رر. «٧» أقول دعوى أنه إختيار مذهب الضابط مشكل. (فيه أنه أسند المخالفة إلى مقالة الفنارى فافهمه. ابن القزلىجى.) البرهانى.

(<sup>٢</sup>) قوله [متعسر] إه لإشتباه الجنس بالعرض العام و الفصل بالخاصة. ابن القره داغى. وقوله [وتعريف مفهوم الاسم] اى من حيث إنه مفهوم الاسم و ماتعقله الواضع سواء كان هناك ماهية حقيقية اولاً. پ \* اى مايفهمه من خصوص الاسم من غير أن يعلم وجودالمسمى فى الخارج سواء كان ذلك المسمى موجوداً فى نفسه ولم يعلم او معدوماً ممكناً او ممتنعاً كتعريف الثلج و العتقاء قبل العلم بوجودها كذا فى متن البرهان للشارح فراجع. ابن العثمانى \* اللغوى او الإصطلاحى. پ. [وما تعقله] وما يتعقله. خ. وقوله [فوضع الاسم] اى فى اللغة او الإصطلاح. پ. وقوله [تعريفاً إسمياً] وتعريفاً لفظياً. پ. [يفيد تبين] إه إشارة إلى تعريف التعريف الإسمى. پ.

الأسد<sup>١</sup>، أو بلفظ يشتمل على تفصيل مادل عليه الإسم إجمالاً كقولنا الجنس كلىّ مقول إلخ وهذه يتيسرُ الإطلاع على ذاتياتها، و عرضياتها، والتميز بينهما<sup>٢</sup> بلاصعوبة إذ ما هو داخل فى الموضوع له فهو ذاتى، و ما هو خارج عنه فهو عرضىّ. و قد مرّ إشارة إجمالية إلى ذلك؛ فتعريف المعدومات لا يكون إلا إسمياً<sup>٣</sup> إذ لاحقاً لى لها؛ بل هى مفهومات،

(١) قوله [أشهر] عدم تعرضه للتعريف اللفظى مشعر بترادف اللفظى و الإسمى كما ذهب إليه المحقق التفتازانى ره وكلامه فى البرهان ظاهر فى عدم ترادفهما كما هو مختار السيد قدس سره. قره داغى. [كقولنا الغضنفر الأسد] مثال لتعريف اللفظى. = \* بمعنى ما وضع له لفظ الغضنفر هو ما وضع له لفظ الأسد. بينجوينى على برهان كلنبوى. \* اى ما وضع له الغضنفر ما وضع له الأسد والتعريف الإسمى من المطالب التصورية و مطالب ما الشارحة للإسم عند التفتازانى و من المطالب التصديقية وهل المركبة وإن "سئل عنه بما نظراً لإستلزام إحضار المعنى بعد التصديق بالوضع عند السيد قدس سره. پ. وقوله [على تفصيل] اى يقصده التفصيل ولا يقصد به تعيين المعنى خلافاً لما ذهب إليه الشريف و وفقاً للتفتازانى ومثاره أن التعريف اللفظى من المطالب التصديقية عند الشريف و التصورية عند العلامة وتبعه الشارح. قره داغى.

(٢) قوله [أو بلفظ يشتمل] عطف على قوله بلفظ أشهر. وقوله [كقولنا الجنس كلىّ مقول إلخ] وكقولنا الغضنفر مفترس. پ. [وهذه] اى الماهية وقوله [والتميز بينهما] اى بين ذاتياتها و عرضياتها.

(٣) قوله [وقد مر إشارة إجمالية] فى مبحث الجنس. =. وقوله [تعريف المعدومات لا يكون إلا إسمىاً] قال بعض المحققين إن الأمور الإعتبارية التى لها وجود فى نفس الأمر كالوجود و الإمكان و الوجود لها «حقائق فى نفس الأمر فلها» تعريفات بحسب الحقيقة حدوداً أو رسوماً كالحقائق الخارجية فالصواب عدم تخصيصها بالموجودات الخارجية. پ \* حاصل ما فى هذا المقام أن

وإعتبارات. وتعريف الموجودات قد يكون إسمياً، و قد يكون حقيقياً إذ لها مفهومات، وحقايق كذا فى التلويح.<sup>١</sup> تنبيهه أعلم: أن أرباب العربية، و الأصول كثيراً يستعملون الحد بمعنى المعرف. وكثير من الناس يغلطون<sup>٢</sup> بسبب الغفلة عن إختلاف الإصطلاحيين فلا تغفل، و لا تخطئ. ومما يجب أن ينبّه عليه هو أنه يجب الإحتراز فى التعريف عن أشياء، منها تعريف الشئ بمساويه فى المعرفة و الجهالة، ومنها تعريف الشئ بما لا يعرف<sup>٣</sup> إلا

---

التعريف للماهيات الحقيقية من حيث الحقيقة قديكون حقيقياً إذا علم وجودها ح و قديكون إسمياً قبل العلم بوجودها سواء كان موجوداً فى نفسه ولم يعلم او معدوماً ممكناً او ممتنعاً وأن التعريف للماهيات الإعتبارية اى أمورها اى مسمى الإسم رسمى فقط إذ ليس لها وجود حتى ينقسم بواسطة العلم به وعدمه إلى قسمين فافهمه. ابن العثمانى.

(<sup>١</sup>) قوله [وتعريف الموجودات] اه أقول تعريف الماهية الموجودة المعلومة الوجود المأخوذة من حيث الوجود حقيقى وإذا لم يوجد واحد من القيود إسمى فتدبره. ابن القزلى. قد عرفت أن المأخوذ من حيث الوجود حشو. البرهانى. قد عرفت رده فيما سبق وأيضاً ينبغى أن ينظر إلى الشارح رحمه الله من حيث إنها ماهية حقيقية فإنها بمعنى موجودة فما قاله البرهانى ليس بشئ ولو بالمعنى الأعم. ابن القزلى. رحمه الله الملك المنجى. وقوله [كذا فى التلويح] حاشية التوضيح شرح التنقيح فى الأصول. ابن رر.

(<sup>٢</sup>) قوله [بمعنى المعروف] اى معرف المتأخرين لامطلقاً فلا يرد أن اللايق تقييده بالجامع المانع لإشتراط الأصوليين الجمع و المنع فى المعروف. ابن القر. وقوله [يغلطون] فيعرض على إطلاقاتهم بأن لا نسلم كونه حداً لعدم إشتماله على الذاتيات. ع ح. وقوله [الإصطلاحيين] الإصطلاحين. خ.

بذلك الشئ، وهو الدور سواء كان بمرتبة، او بمراتب<sup>١</sup> و منها إستعمال الألفاظ المشتركة، و المجازية إلا أن وجوب الإحتراز عنهما عند أهل المعقول. وأما عند الأدباء، و الأصوليين فيجوز إستعمالهما<sup>٢</sup> فى التعريف إذا قامت قرينة ظاهرة دالة على تعيين المراد؛ بل الصحيح أن الأمر كذلك بإجماع الفريقين، و إتفاقهما. صرح به بعض المحققين. وإنما يجب الإحتراز عن هذه الأشياء لثلا يفوت الغرض.<sup>٣</sup> الباب الثالث فى بيان مبادئ التصديقات وهى [القضايا] و أحكامها.<sup>٤</sup> ولما توقف معرفة أقسام الشئ،

(<sup>١</sup>) قوله [بمساويه] بما يساويه. خ \* كتعريف الإنسان بالبشر. = \* كتعريف الحركة بما ليس بسكون ← (وهذا إنما يصح إذا كان بينهما تقابل التضاييف لاتقابل العدم و الملكة بأن كان السكون عدم الحركة وإلا لكان التعريف دورياً. قره داغى.) ← والزوج بما ليس بفرد. شمسية. وقوله [ومنها تعريف الشئ بما] أى بمعرّف [لايعرف] أى المعرّف. وقوله [سواء كان] أى الدور [بمرتبة] كالإنسان ناطق و الناطق إنسان. =. [او بمراتب] كالإنسان ناطق و الناطق بشر و البشر كاتب و الكاتب إنسان. =.

(<sup>٢</sup>) قوله [وجوب الإحتراز عنهما] أى عن الألفاظ المشتركة و المجازية [أهل المعقول] أى المنطق قوله [الأدباء] أى النحويين. =. وقوله [فيجوز إستعمالهما] أى إستعمال الألفاظ المشتركة و المجازية.

(<sup>٣</sup>) قوله [وإتفاقهما] أى الفريقين [صرح به] أى بإجماع الفريقين. وقوله [لثلا يفوت الغرض] من التعريف وهو التوضيح. =.

(<sup>٤</sup>) قوله [فى بيان] معرفة [مبادئ] جمع المبدأ بمعنى المنشأ. =. [التصديقات] أى فى بيان مسائل موضوعاتها الحقيقية مباد بين مجموع التصديقات. پ. وقوله [وهى القضايا] أى أفراد القضايا



وأحكامه على معرفة ذلك الشئ عرف المصنف القضية أولاً فقال:  
 [القضية] وهى تارة تطلق على المعقولة، وأخرى<sup>١</sup> على الملفوظة إما  
 بالإشتراك، أو بأن يكون حقيقة فى الأولى مجازاً فى الثانية تسمية الدالِّ  
 بإسم المدلول على ما<sup>٢</sup> إختاره سيّد العلّامة [قول] هو مرادف للمركب  
 جنس شامل للمركبات تامة، أو ناقصة إخباراً، أو إنشاءً. وهو يُطلقُ أيضاً  
 تارةً على المعقول، وأخرى على الملفوظ إشتراكاً، أو حقيقةً ومجازاً؛ فإن  
 جعلنا التعريف هنا للقضية المعقولة يكون بمعنى المركب المعقول، وإن

فالجعم بإعتبار الأفراد. پ. وفى قوله [وهى] إستخدام حيث أريد بالضمير الراجع إلى المبادئ  
 المفاهيم الصادقة عليها، أو الكلام على حذف المضاف أى هى أفراد أنواع القضايا. قره داغى. وقوله  
 [وأحكامها] والمراد بالأحكام قضايا حاصلة بالقياس إلى قضايا أخرى سميت أحكاماً تشبيهاً  
 لحصولها المذكورة بحصول الحكم بالقياس إلى المحكوم عليه صرح به عصام. پ.

(<sup>١</sup>) قوله [على معرفة] إه المعرفة بالنظر إلى الأقسام بمعنى التصور وبالنظر إلى الأحكام الآتية  
 بمعنى التصديق فهى (أى المعرفة) هنا بمعنى مطلق الإدراك الشامل لهما (أى للتصور والتصديق).  
 پ. وقوله [المعقولة] القضية المعقولة هى المفهوم العقلى الكلى المركب من المحكوم عليه وبه  
 والحكم بمعنى وقوع النسبة أو لاقوعها فهذه المعلومات من حيث إنها حاصلة فى الذهن تسمى  
 قضية معقولة والعلم بها يسمى تصديقاً عند الإمام وأما عند الأوائل فالتصديق هو العلم بالمعلوم  
 الذى هو وقوع النسبة أو لاقوعها كما عرفت. سيد شريف. وقوله [وأخرى] والأخرى. خ.

(<sup>٢</sup>) قوله [حقيقة فى الأولى] لأن القضية المعتبرة هى القضية المعقولة وأما الملفوظة فإنها أعتبرت  
 لدالاتها على المعقولة. سيد. وقوله [تسمية الدالِّ] وهو القضية الملفوظة. = وقوله [بإسم المدلول]  
 وهو القضية المعقولة. = وقوله [على ما] إه متعلق بالشق الأخير.

جعلناه للملفوظة فبمعنى المركب الملفوظ. ولا يجوز أن يراد كلاهما معاً إذ المعنيان المشتركان، وكذا المعنى الحقيقى، و المجازى لا يجتمعان فى الإرادة فى إطلاق واحد على ما يُبين فى موضعه.<sup>١</sup> [يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه، أو كاذب فيه]<sup>٢</sup> فصل يخرج الإنشائيات، والمركبات الناقصة لأن احتمال الصدق، والكذب من خواص القضية كما هو الحق. وهو المشهور، وعليه الجمهور. ولم يفرق بعضهم بينها، وبين المركب التقييدى فى احتمال الصدق، والكذب باعتبار أنه يشير إلى النسبة الخبرية. وردّ بأن إطلاق احتمال الصدق، والكذب على المركب التقييدى بمجرد ما يشير إليه يقتضى صحة إطلاق احتمالهما على الإنشائى باعتبار ما يستلزمه من النسبة الخبرية. ولم يقل به أحد فتأمل،<sup>٣</sup> ثم إن احتمال

(١) الضمير فى قوله هو مرادف و فى قوله وهو يطلق راجع إلى قول. قوله [جنس] بناء على أنها حقيقة اصطلاحية وأن العلم بما اعتبره المصطلح متحقق وإلا يحتمل أن يكون عرضاً عاماً. قره داغى. وقوله [تامة] إه الأولى تقديم الناقصة ليكون التفسير عقب المقسم. قره داغى. وقوله [أيضاً] أى كالقضية. م. وقوله [وإن جعلناه] أى التعريف وقوله [لا يجتمعان] سيمّا فى التعريف. ابن رر. وقوله [على ما بين فى موضعه] خلافاً للأصوليين. ابن رر.

(٢) قوله [يصح] أى يحتمل تأمل. ابن رر. [أن يقال لقائله] أى القول. = [إنه] أى القائل [صادق فيه] أى فى القول [أو كاذب فيه] أى فى القول.

(٣) قوله [فصل] أى كالفصل فلا يرد أن الفصل من أقسام الكلى الذى هو من المفاهيم المفرد فلامعنى لكونه مركباً ولك القول باختصاصه بالفصل الحقيقى وهو هنا إعتبارى. ابن القره داغى.

الصدق، والكذب إنما هو بالنظر إلى محصل مفهوم القضية، و مجرد ماهاياتها. وهو بثبوت شئ لشيء، أو سلبه عنه مع قطع النظر عن خصوصية ذلك المفهوم و خصوصية القائل، والمخاطب<sup>١</sup> فلا يخرج عنها قول الله تعالى، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم، وما هو بديهي الصدق، و

وقوله [ولم يفرق بعضهم بينها] أى بين القضية. وقوله [بمجرد ما يشير إليه] أى إلى ما [يقضى] خبر أن = \* أى إطلاق احتمال اه. [إطلاق احتمالها] أى الصدق والكذب. وقوله [ولم يقل به] أى باحتمالهما. وقوله [فتأمل] إشارة إلى قوة الاستدلال بأن مادة النقض أحق وأولى بعدم التفرقة لما يستلزمه مع أنه لم يقل به أحد فيها. ابن العثماني \* إشارة إلى أنه مع قطع النظر عن ذلك النقض يمكن أن يجاب عنه بأن نسبة ما حقه أن ينسب إلى اللازم إلى الملزوم مجازية لا يعتبر فى الإصطلاحات ولا يقبل فى التعريفات بل الفاظ التعريف يحمل كلها على الحقيقات و المتبادر فافهم. ابن زر.

(١) قوله [إن احتمال الصدق والكذب] فى قولهم القضية ما إحتمل الصدق والكذب \* أقول ولاحتاج إلى ذلك إذ المصنف رحمه الله قال إنه صادق أو كاذب على هيئة منع الخلو ويخرج بصحة أحدهما وحده الإنشائيات لما أنها لاوقع لها حتى تطابقه بنسبتها فتدبر إلا أن ذلك لا يخلو عن فائدة التوجيه لمن قال يحتمل الصدق والكذب هذا. وأعلم أن جعل القضية موصوفة بالصدق مجازى إذ الصدق إما الإخبار بنسبة مطابقة للواقع أو مطابقة النسبة فالأول صفة المتكلم والثانى صفة النسبة فاعرف. ابن القزلبجى. [إنما هو بالنظر إلى محصل مفهوم القضية] من غير إعتبار الخارج ونحوه. = \* كجرد قطيفة وكذا مجرد ماهاياتها. ب. [ومجرد] إه عطف تفسير. [ماهاياتها] النوعية. ب. وقوله [مع قطع النظر] اه بيان المجرد وتفسيره. ب. وقوله [والمخاطب] بكسر الطاء كأنه من تفسير العام بالخاص فالقول بأنه مستدرك (فلا حاجة إليه) وهم. ابن القره داغى.

الكذب<sup>١</sup> فإننا إذا قطعنا النظر عن خصوصية القضية وخصوصية القائل وغيرهما من الخصوصيات ولاحظنا محصل مفهومها وجدناه إما بثبوت شئ لشيء، أو سلبه عنه. وذلك<sup>٢</sup> يحتمل الصدق، والكذب بلا مرية، ثم إن الصدق، والكذب مطابقة الحكم، وعدم مطابقته للواقع.<sup>٣</sup> وتوضيحه أن الشئيين الذين أوقع بينهما نسبة حكمية لابد، وأن يكون بينهما<sup>٤</sup> مع قطع

(١) قوله [فلا يخرج عنها] أى عن تعريف القضية. [قول الله تعالى] اه نشر لا على ترتيب اللف لملا حظة أدب الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم. ابن زر. وقوله [وما هو بديهى الصدق] نحو الأرض تحتنا والسماء فوقنا. وقوله [والكذب] الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة... ابن القره داغى.

(٢) قوله [وغيرهما من الخصوصيات] وغيرهما كخصوصية المخاطب. خ. وقوله [ولاحظنا] تفسير قطعنا اه. پ. [محصل مفهومها] أى القضية. = [وجدناه] أى محصل مفهومها \* فى الحملات. پ. وقوله [وذلك] أى أحد الأمرين. ابن زر.

(٣) وقوله [مطابقة الحكم] أى النسبة التامة الذهنية وقوعاً أو لا وقوعاً. پ. [للاواقع] قيد لهما كقول المسلم الإسلام حق والكافر الكفر حق. =

(٤) قوله [أن الشئيين] الذهنيين. پ. وقوله [أوقع بينهما] أى بين الشئيين. [نسبة] ذهنية. پ \* نسبة العام إلى الخاص وهو الحكم إذ قد جاء بمعنى الوقوع. قره داغى. وقوله [لا بد وأن يكون] أعلم أن الواو فى قوله لابد وأن يفيد زائدة ولا لنفى الجنس وبدء إسمه وأن يفيد محله الخفض بتقدير من أى لابد من أن يفيد والجار مع المجرور خبر لا وقيل الواو عاطفة والمعطوف عليه محذوف وهو المجرور أى لابد منه وأن يفيد وقيل الواو بمعنى من أى من أن يفيد. حسن جلبى. [بينهما] أى بين الشئيين \* أى بين أصليهما بطريق حذف المضاف أو الإستخدام. پ.

النظر عما فى الذهن من النسبة التامة المفهومة من اللفظ نسبةً ثبوتية<sup>١</sup> بأن يكون هذا ذاك، او سلبية<sup>٢</sup> بأن يكون هذا ليس ذاك. وهذه النسبة تسمى الواقع، و الخارج، و نفس الأمر؛ فموافقة النسبة الذهنية المفهومة من الكلام لتلك النسبة الخارجية بأن تكونا ثبوتيتين، او سلبيتين صدق، وعدمها<sup>٣</sup> بأن تكون إحداهما ثبوتية، والأخرى سلبية كذب. هذا ما عليه الجمهور وهو الحق، و المذهب المنصور. و قيل: الصدق، و الكذب مطابقة الحكم، وعدمها<sup>٤</sup> للإعتقاد. و قيل للواقع، و الإعتقاد جميعاً. <sup>٥</sup> و كل منهما

(<sup>١</sup>) قوله [من النسبة] الذهنية. پ. وقوله [نسبة] أصلية. پ. [ثبوتية] وإن لم يكن شئ من طرفيها او أحدهما ثابتاً فى الخارج كما فى شريك البارى ممتنع والإنسان ممكن. پ. [بأن] بمعنى كأن تكلف فالأولى أن يقول نسبة إيجابية كأن يكون هذا ذاك او سلبية كأن يكون الخ. ابن القره.  
(<sup>٢</sup>) قوله [وهذه] فهذه. خ. وقوله [فموافقة] مبتدأ. وقوله [صدق] خبره. = وقوله [وعدمها] عطف على قوله فموافقة. =

(<sup>٣</sup>) قوله [وقيل] القائل النظام و متابعوه. پ. وقوله [وعدمها] مستدلاً بقوله تعالى قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون {المنافقون/١} إذ المراد أنهم كاذبون فى إنك لرسول الله لعدم موافقة الإعتقاد ورد بأن الكذب بالنسبة إلى قولهم نشهد و إلى نشهد ها شهادة تامة او إلى المشهودية على زعمهم. ابن القزلبجى.

(<sup>٤</sup>) أى الصدق مطابقة الحكم للإعتقاد سواء كان مطابقاً للواقع أيضاً كقول المسلم محمد صلى الله عليه وسلم رسول الله او غير مطابق له كقول بنى حنيفة مسيلم رسول الله - عليه اللعنة - والكذب عدم مطابقة الحكم للإعتقاد سواء كان غير مطابق للواقع أيضاً كقول المسلم مسيلم رسول الله - عليه اللعنة - او مطابقاً له كقول اليهود محمد رسول الله. پ. وقوله [وقيل للواقع و الإعتقاد جميعاً]

مردودٌ. وقد يُبَيَّنُ فى المطوّلات، ثم إن الصّدق، والكذب وصفان للقضيّة<sup>١</sup> أولاً، وبالذات، وللقاتل ثانياً، وبالعرض فلو عرّفها بأنها قول يحتمل الصّدق، والكذب لكان أولى، وأخصر فافهم،<sup>٢</sup> ثم لما عرّف القضية، و

أى وقيل الصّدق مطابقة الحكم للواقع والإعتقاد والكذب عدم المطابقة للواقع والإعتقاد فح يبقى واسطتان واستدل بقوله تعالى أفترى على الله كذباً أم به جنة {سبأ/٨} فإن المراد بالثانى غير الأول وهو ظاهر وغير الكذب لأنه قسيمه وردّ بأن المراد أم لم يفتربعبر عنه بالملزوم. ابن رر \* القاتل الرّأغب الأصفهانى. پ. اى وقيل الصّدق مطابقة الحكم لكل من الواقع والإعتقاد كالمثال الأول للصّدق، والكذب عدم المطابقة لكل سواء لم يطابق شيئاً منهما كالمثال الأول للكذب أو طابق واحداً منهما دون الآخر كالمثال الثانى لكل من الصّدق والكذب والأول كذب محض والثانى صدق وكذب بجهتين. پ. وهو مذهب الجاحظ \* اى الصّدق والكذب مطابقة الحكم وعدم مطابقته للواقع اه. =

(١) قوله [وكل منهما] اى من القيلين. وقوله [وقد يُبَيَّنُ فى المطوّلات] فيه لطف «٧» تدبر. (وجهه) أنه (اى اللطف) بإعتبار المفرد لا الجمع. ابن أحمد. ابن القزلبجى. وقوله [وصفان للقضيّة] بل للنسبة تأمل. ابن رر. «٧» اللطف بالضم القرب والبرّ والتوفيق وبالفتح اللطافة والدقة. رر.

(٢) إشارة إلى أن فى الأولوية نظراً إذ يحتاج إلى قيد قطع النظر عن المادّة والقاتل كما سبق ولكن عبارة المصنف رحمه الله لا تحتاج إلى ذلك كما سبق منّا وإلى أن الصّدق والكذب صفتان للقاتل أو النسبة بالحقيقة و للقضية مجازاً بناء على التحقيق كما مر منّا أيضاً مع أن قولهم [يحتمل] اه يوهم دَوْرًا يحتاج فى دفعه إلى ماذكروه فى المطوّلات من التوجيه بخلاف قول المصنف إذ أخذ الصّدق الذى هو صفة المتكلم فى تعريف الخبر فتأمل «٣». ابن القزلبجى. «٣» إشارة إلى ما ذكره الفاضل الرومى فى حاشية شرح التلخيص الأصل من أن صدق المتكلم قد أخذ فيه صدق الكلام وإلى ما أجاب به هناك. منه \* اى هذه الجملة ضد هذه الجملة. =

يَبَيِّنُهَا أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ أَقْسَامَهَا فَقَالَ [وَهَى] أَى الْقَضِيَّةُ [إِمَّا حَمَلِيَّةٌ] إِنْ انْحَلَّ<sup>١</sup>  
 طَرَفَاها إِلَى مَفْرَدَيْنِ بِالْفِعْلِ، أَوْ بِالْقُوَّةِ<sup>٢</sup> [كَقَوْلِنَا زَيْدٌ كَاتِبٌ]. وَزَيْدٌ قَائِمٌ  
 يَضَادُهُ<sup>٣</sup> زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ [أَوْ شَرْطِيَّةٌ] إِنْ لَمْ يَنْحَلْ طَرَفَاها إِلَى مَفْرَدَيْنِ  
 لَا بِالْفِعْلِ، وَلَا بِالْقُوَّةِ. وَسَيَأْتِي عَنْ قَرِيبٍ تَحْقِيقُ هَذَا الْإِنْحِلَالِ وَعَدْمِهِ

(١) قَوْلُهُ [وَهَى] فِيهِ إِسْتِخْدَامُ لَأَنَّ الْمَعْرِفَ الْمَفْهُومَ مِنْ حَيْثُ هُوَ وَالْمَقْسَمَ الْمَفْهُومَ مِنْ حَيْثُ التَّحْقِيقُ  
 فِي ضَمَنِ الْأَقْسَامِ فَالْقَوْلُ بَأَنَّ إِرْتِكَابَهُ فِي أَمْثَالِهَا إِنَّمَا يُلْزَمُ لَوْ كَانَ التَّقْسِيمُ لِلْأَفْرَادِ وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ  
 لِلْمَاهِيَةِ فَلَا وَهْمَ لِإِخْتِلَافِ الْمَاهِيَتَيْنِ. قَرَاهَاغَى. وَقَوْلُهُ [إِمَّا حَمَلِيَّةٌ] وَتَسْمِيَّتُهَا حَمَلِيَّةٌ بِإِعْتِبَارِ جُزْئِهَا  
 الثَّانِي إِمَّا تَغْلِيظاً أَوْ مَجَازاً. شَوْقَى \* نِسْبَةٌ إِلَى الْحَمْلِ بِمَعْنَى نِسْبَةٍ بَيْنَ بَيْنٍ بِمَعْنَى وَقُوعِهَا  
 وَلَا وَقُوعِهَا أَوْ بِمَعْنَى إِدْرَاكِ الْوُقُوعِ وَاللَّاقُوعِ فَالنِّسْبَةُ عَلَى الْأَوَّلِ نِسْبَةُ الشَّيْءِ إِلَى لَازِمِ جُزْئِهِ  
 وَعَلَى الثَّانِي إِلَى جُزْئِهِ وَعَلَى الثَّلَاثِ إِلَى مُتَعَلِّقِ جُزْئِهِ بِالْكَسْرِ هَذَا فِي الْمَعْقُولَةِ وَقَسَّ عَلَيْهِ  
 الْمَلْفُوظَةَ (يَعْنِي أَنَّ الْقَضِيَّةَ تَطْلُقُ تَارَةً عَلَى الْمَلْفُوظِ كَزَيْدٍ كَاتِبٍ وَتَارَةً عَلَى الْمَعْقُولِ وَهُوَ الَّذِي  
 عَبَّرَ عَنْهُ بِزَيْدٍ كَاتِبٍ وَالْمَلْفُوظَ لَفْظَ ضَرْبِ زَيْدٍ وَالْمَعْقُولَ بِمَعْنَى ضَرْبِ زَيْدٍ. سَمِعَ. (فَوَجَّهَ التَّسْمِيَةَ  
 جَارٍ فِي السَّالِبَةِ كَالْمَوْجِبَةِ خِلَافاً لِمَا وَهَمَ. يَبْنِجُونِي عَلَى بَرَهَانَ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ. وَقَوْلُهُ [إِنْ  
 انْحَلَّ] بَلْ إِنْ انْحَلَّتْ إِلَى طَرَفَيْنِ مَفْرَدَيْنِ تَأْمَلْ. ابْنُ رُر \* الظَّاهِرُ إِنْ انْحَلَّتْ بِطَرَفَيْهَا فَإِنَّ الْمَنْحَلَ إِلَى  
 مَفْرَدَيْنِ بِالْفِعْلِ كَزَيْدٍ كَاتِبٍ وَ إِلَى مَفْرَدَيْنِ بِالْقُوَّةِ كَزَيْدٍ قَائِمٌ يَضَادُهُ زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ وَالْقَضِيَّةُ  
 لَا الطَّرْفَانِ فَإِنَّهُمَا هُمَا الْمَفْرَدَانِ بِالْفِعْلِ أَوْ بِالْقُوَّةِ كَمَا لَا يَخْفَى ثُمَّ الْبَاءُ فِي قَوْلِنَا بِطَرَفَيْهَا لِإِعْتِبَارِ  
 الْمَدْخُولِ. پ.

(٢) وَهُوَ الَّذِي يُمْكِنُ أَنْ يَوْضَعَ الْمَفْرَدَ مَوْضِعَهُ كَمَا فِي زَيْدٍ أَبُوهُ قَائِمٌ لِأَنَّ الْمَحْكُومَ بِهِ فِي هَذِهِ وَإِنْ  
 لَمْ يَكُنْ مَفْرَداً بِالْفِعْلِ لَكِنَّهُ مَفْرَدٌ بِالْقُوَّةِ لِأَنَّهُ يَعْبُرُ عَنْهُ بِالْمَفْرَدِ مِثْلَ الْمَوْضُوعِ مَحْمُولٍ أَوْ هَذَا ذَلِكَ أَوْ  
 غَيْرَ ذَلِكَ. مِنْهُ.

(٣) قَوْلُهُ [زَيْدٌ قَائِمٌ] مُبْتَدَأُ الْأَوَّلِ لِلأَوَّلِ وَالثَّانِي لِلثَّانِي. أَحْمَدُ. [يَضَادُهُ] خَبَرُهُ \* أَى يَنْاقِضُهُ. پ.

[متصلة] وهى التى يحكم فيها بصدق قضية، اولاً صدقها على تقدير صدق قضية أخرى، سواء تحقق صدق أحد النقيضين<sup>١</sup> أولاً. وسواء كان على تقدير اللزوم، او على تقدير الإتفاق [كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود]<sup>٢</sup> فإنه حكم فى هذه القضية بصدق وجود النهار على تقدير صدق طلوع الشمس لزوماً، سواء تحقق وجود الليل أو لا.<sup>٣</sup> وهذه موجبة. و السالبة ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود؛<sup>٤</sup> فحكم فيها بعدم صدق وجود الليل على تقدير صدق طلوع الشمس لزوماً، سواء تحقق

(١) قوله [يحكم فيها بصدق قضية] أى بوقوع إتصال. پ. وقوله [على تقدير] اه متنازع فيه. ابن أحمد. [صدق قضية أخرى] موجبة او سالبة. پ. [سواء] أى لا يلاحظ ذلك الترديد. ابن عث. إشارة إلى جواز تركيب المتصلة عن صادقين وعن كاذبين وعن كاذب وصادق مطلقاً وبه صرح فى البرهان خلافاً للكاتبى حيث قال لا يتركب من مقدم صادق وتال كاذب لإمتناع الإستلزام الصادق للكاذب. ابن القره داغى. [تحقق صدق] اه بدون ملا حظة صدق المقدم بل من حيث خصوصه. ابن عث. [أحد النقيضين] إحدى القضيتين. خ \* أى عين التالى او نقيضه. ابن عث \* على سبيل منع الخلو. پ.

(٢) او فالليل ليس بموجود كقولنا إن لم يكن الشمس طالعة فالنهار ليس بموجود. پ.

(٣) قوله [سواء تحقق وجود الليل] أى حين الحكم فيكون القضيتان كاذبتين بأن يراد إن كانت الشمس طالعة الآن فالنهار موجود الآن. پ. [او لا] فيكون القضيتان صادقتين. پ.

(٤) او فالنهار ليس بموجود و كقولنا ليس إن لم يكن الشمس طالعة فالليل ليس بموجود. پ.



وجود النهار أولاً. وسيأتى أمثلة الإتفاقية<sup>١</sup> [و إما منفصلة] وهى التى حكم فيها بالتنافى بين القضيتين، او بعدمه<sup>٢</sup> فى الصدق والكذب معاً، او فى الصدق وحده، او فى الكذب فقط [كقولنا العدد إما زوج و] العدد [إما فرد]؛ فحكم فيها<sup>٣</sup> بالتنافى بين القضيتين وهما<sup>٤</sup> أى العدد زوج، و العدد فرد فى الصدق، و الكذب جميعاً لأنّ كون العدد زوجاً، و كونه فرداً لا يجتمعان، ولا يرتفعان. وسيأتى تفاصيل أقسام الشرطية، و موجباتها، وسوالبها، و أمثلة كل منها إنشاء الله تعالى. ثم إن معنى الإنحلال حذف

(١) قوله [سواء تحقق وجود النهار او لا] فيكون المقدم صادقاً والتالى كاذباً. پ. [وسيأتى أمثلة] إه نحو إن كان الإنسان ناهقاً فالحمار ناهق. =

(٢) قوله [حكم فيها بالتنافى] أى بوقوع التنافى. پ [بين القضيتين] الموجبتين او سالبتين او مختلفتين. پ \* الأولى بين قضيتين اوبسلبه. ابن القرهداغى. [او بعدمه] أى بعدم وقوع التنافى. پ.

(٣) قوله [او فى الصدق وحده] نحو إما أن يكون هذا الشئ شجراً او حجراً. = وقوله [العدد إما] اه أقول هذه ليست شرطية بل عملية مرددة المحمول والمثال الشرطية إما أن يكون هذا العدد زوجاً او يكون فرداً لكن لكونهما متلازمين أقيمت مقامها فتأمل. ابن زر. وقوله [والعدد إما] اه نحو ليس إما أن يكون العدد زوجاً او منقسماً بمتساويين. = وقوله [فحكم فيها] أى فى القضية المنفصلة. =

(٤) الظاهر إسقاط هما او أى لا هما ولا هما. ابن القزلبجى. قوله «الظاهر إسقاط هما او أى» أى إسقاط لفظ هما او لفظة أى وقوله «لاهما» أى لا إسقاط لفظ هما فقط بأن لم يلاحظ لفظة أى أبداً وقوله «ولاهما» أى ولا إسقاط لفظ هما مع لفظة أى كذا أستفيد عن الأستاذ. أحمد.

الأدوات الدالة على الحكم الذى به يكون القضية<sup>١</sup> قضيةً فإذا حذفنا عن قولنا زيد هو عالم، وقولنا زيد ليس هو بعالم لفظ هو، الدال على الإيجاب، وليس؛ الدال على السلب بقى زيد، وعالم. وهما<sup>٢</sup> مفردان

(<sup>١</sup>) قوله [إن معنى الإنحلال] أى إنحلال القضية الملفوظة حملياً كانت أو شرطية. پ. وقوله [حذف الأدوات (الأدوات خ)] الأولى حذف الرابط «٢» وهو النسبة التامة إذ لا يلزم من حذف الأدوات حذف الرابط على أن القضية الثنائية لأدوات فيها إلا أن يعم الحذف كما فعله صدر المحققين عصام الملة و الدين فعلى هذا يتجه مثل قام زيد الذى أورده ذلك الصدر ثم التحقيق بالقضية اللفظية كما فعلوه غير جيد فتدبر «٣». ابن القزلى. يظهر من حاشيته على البرهان أن الأداة أعم من الرابط فإذا قيدها بالدالة على الحكم اء يكون المراد بها الرابط لا غير. ابن العثمانى. «٣» إشارة إلى أن فى القضية الملفوظة ما يدل على الحكم فى المعقولة أو حركة وهو بمنزلة الصورة فحذفها إبطال وإنحلال فافهم. منه \* قيل هذا لا يصدق على إنحلال القضية الثنائية وإلا يلزم حذف المحذوف ونحن نقول يصدق على حذف الأداة من القضية الثنائية على أنها لإنحلال لها ودفعه بأن الحذف كما يستعمل فى ترك التلطف مع التقدير يستعمل فى الترك مطلقاً أى عن اللفظ والتقدير وهذا هو المراد نعم يتجه أنه لا يصدق التعريف على إنحلال قضية محمولها فعل كقام زيد فإنه ليس فيها أداة دالة على إرتباط بل المحمول فيها يرتبط بنفسه كما بين فى المبسوطات ثم هذا معنى قضية الملفوظة ومعنى إنحلال القضية المعقولة هو حذف الحكم الرابط عن النية والقصد فيبقى الطرفان والنسبة بين بين كأمر متجاوزة غير متمترجة وإلا تكون القضية مع تلك الأمور بدون الرابط قضية. عصام الدين. [الدالة على الحكم] بمعنى الوقوع و اللاوقوع [الذى به] أى بالحكم [يكون القضية] المعقولة. پ.

(<sup>٢</sup>) قوله [الإيجاب] بمعنى الوقوع. پ. [والسلب] بمعنى اللاوقوع. پ. وقوله [وهما] أى زيد وعالم.

بالفعل. وإذا إنحذفنا عن قولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وعن قولنا العدد إما زوج، وإما فرد لفظتى إن، والفاء الدالتين على الإتصال، و لفظة إمّا الدالة على الانفصال ببقى الشمس طالعة، و النهار موجود، و العددُ زوج و العددُ فرد. وكلُّ منهما قضية لامفرد.<sup>١</sup> ولما كان المفرد ههنا أعمّ من أن يكون بالفعل، او بالقوة<sup>٢</sup> دخل فى الحملية نحو زيد عالم يضاده زيد ليس بعالم، و نحو الشمس طالعة يلزمه النهار موجود، ونحو زيد قائم قضية؛ فإن كلاً منها يمكن التعبير عن طرفيها بلفظين

(١) قوله [الدالتين] اللام لإستغراق الجمعى لاالفردى. پ. [على] وقوع. وكذا على الانفصال. پ. [الإتصال]. وقوله [بقى الشمس طالعة] اه يعنى إن كان رابطة زمانية يجب حذفها أو أن إن كانت الشمس اه فى معنى الشمس كائنة طالعة وهى بمعنى الشمس طالعة. ابن زر. إعلم: أن تمثيل المصنف للمنفصلة الحقيقية بقوله العدد إما زوج او فرد لايصح لأن أداة الشرط فى المنفصلة لايراد إلا أن يقع قبل الموضوع وأما إذا وقع بعد الموضوع فيكون حملية مرددة المحمول شبيهة بالمنفصلة فى التباين لامنفصلة حقيقية بل الصواب فى التمثيل أن يقال إما أن يكون العددُ زوجاً او فرداً اللهم إلا أن يقال أن المصنف رحمه الله أورد المثال للمنفصلة ظاهراً ولم ينظر إلى كونه فى الحقيقة من المنفصلة. شرح مواقف رحمه الله. وقوله [وكلُّ منهما] اى من العدد زوج و العدد فرد. وقوله [لامفرد] لا بالفعل و لا بالقوة وفيه تأمل. پ.

(٢) قوله [ولما كان المفرد ههنا] اى المفرد المنفى فى الشرطية و المثبت فى الحملية. پ. وقوله [او بالقوة] نيه به على أن او فى قوله او بالقوة ليس للتقسيم بل للتعميم كما فى قوله تعالى كونوا حجارة او حديدًا {الإسراء/٥٠}. قره داغى.

مفردين بأن يقال: <sup>١</sup> هذا ذاك، والموضوعُ محمول، أو نحو ذلك. وأوردَ عليه أن الشرطية أيضاً <sup>٢</sup> تنحل إلى مفردين بالقوة بأن يقال هذا ملزوم لذاك وهذا معاند لذاك <sup>٣</sup> مثلاً فيندرج الشرطيات كلها فى العملية فلا يكون تعريف العملية مانعاً ولا تعريف الشرطية صادقاً على فرد من أفرادها. وأجاب عنه <sup>٤</sup> السيد العلامة بأن المعنى بالمفرد ما يمكن التعبير عنه بلفظ مفرد حالكونه جزءً من تلك القضية وعند إفادة حكمها. <sup>٥</sup> والعمليات

(<sup>١</sup>) قوله [يلزمه] أى طلوع الشمس ملزوم و وجود النهار لازم. = وقوله [بأن يقال] أى قصداً فلا يرد السالبة المحمول إذ القصد فيها الإيجاب. ابن زز.

(<sup>٢</sup>) قوله [أو نحو ذلك] كهذه الجملة ضد هذه. = وقوله [و أوردَ عليه] أى على معرف القضية العملية و الشرطية. وقوله [أيضاً] أى كالحملية. =

(<sup>٣</sup>) قوله [هذا] أى الشمس طالعة [ملزوم لذاك] أى النهار موجود [وهذا] أى العدد زوج [معاند لذاك] أى العدد فرد. =

(<sup>٤</sup>) ونقله الفاضل المحقق عبد الحكيم من العلامة الثانى السعد التفتازانى. ابن زز. \* كما إختاره المحقق التفتازانى من أن المقصود بالمفرد بالقوة ما يمكن التعبير عنه بمفرد حالكونه جزءً من القضية وعند إفادة حكمها والعملية تنحل إلى شيئين يمكن التعبير عنهما بلفظين مفردين حال اعتبار الحكم الحملى بينهما بخلاف الشرطية فإنه لا يصح فيها هذا ذلك عند إفادة الحكم الشرطى فهى لا تنحل إلى شيئين يمكن التعبير عنهما بمفردين عند قصد إفادة الحكم الشرطى. عبد الحكيم.

(<sup>٥</sup>) الضمير فى [عنه] راجع إلى ما وفى [حالكونه] إلى لفظ مفرد. قوله [وعند] عطف على حالكونه [إفادة حكمها] أى القضية.

تنحل إلى شيئين يمكن أن يعبر عنهما بلفظين مفردين كهذا ذاك<sup>١</sup> والموضوع محمول حالكون هذين اللفظين موضوعاً، ومحمولاً. وحالكونهما مفيدين حكم أصل القضية التي قبل الإنحلال بخلاف الشرطية<sup>٢</sup> فإن قولنا هذا ملزوم لذلك او معاند له وإن "كانا مفردين لكنهما ليسا مقدماً، وتالياً ولا يفيدان الحكم الإتصال، او الانفصال<sup>٣</sup> في أصل القضية قبل الإنحلال. والتعبير عن طرفيها بالمقدم، والتالي أيضاً لا يفيدان الحكم الإتصال، او الانفصال. فالشرطية لاتنحل بطرفيها إلى شيئين يمكن التعبير عنهما بلفظين مفردين عند قصد إفادة الحكم الذى فيها [والجزء

(١) قوله [عنهما] أى عن الشيئين. وقوله [كهذا] أى زيد قائم [ذاك] أى قضية \* صريحاً و ضمناً. ابن القزلبى.

(٢) قوله [وحالكونهما] أى اللفظين [مفيدين حكم] الذى هو الحمل. ابن زر. وقوله [بخلاف الشرطية] والسر فى ذلك أن الحكم فى الحمية لإتحاد الطرفين فى الوجود وهو يقتضى ملاحظتهما إجمالاً فلا بد من أن يكونا مفردين بالفعل او بالقوة بخلاف الشرطية فإن الحكم بإتصال وقوع النسبة بين الشيئين بوقوع أخرى او بالانفصال بينهما ولاشك أنه يقتضى ملاحظة النسبة والطرفين قصداً وقولنا هذا ملزوم لذاك ليس تعبيراً عن الشرطية بل هو قضية حمية معناها الشرطية. عبدالحكيم. ره

(٣) مرجع الضمير فى وإن كانا، و لكنهما، و ليسا: هذا، و ملزوم. قوله [ولا يفيدان الحكم] اه الظاهر ترك اللام او إتصال الإتصال و الانفصال بياء النسبة او نقول الإتصال و الانفصال ببيان الحكم تأمل «٣». ابن زر. «٣» إشارة إلى جواز قراءة أن - فى يفيد ان - مستقلة وجواب لا خلفه مفرداً. منه. وقوله [الإتصال] ببيان للحكم. = وقوله [او الانفصال فى] و الانفصال الذى فى إه. خ.

الأول من الحملية] كزيد فى قولنا زيد كاتب. والمراد بالأولية ما هو بالطبع، وبحسب الرتبة لاما هو بحسب الذكر؛ فيدخل فيه<sup>١</sup> الجملة الفعلية كضرب زيد، والجملة الإسمية التى آخر موضوعها<sup>٢</sup> نحو فى الدار رجل [يسمى موضوعاً] لوضعه لأن يحكم عليه بشئ<sup>٣</sup> ويقال له المحكوم عليه أيضاً، [و] الجزء<sup>٤</sup> [الثانى] منها بحسب الرتبة نحو كاتب، وضرب، وفى الدار فى الأمثلة المذكورة يسمّى [محمولاً] لوضعه لأن يحمل على شئ، ويقال له المحكوم به أيضاً.<sup>٥</sup> إعلم: أن أجزاء القضية ثلاثة المحكوم عليه، والمحكوم به، والنسبة التى بها يرتبط المحكوم به بالمحكوم عليه. وهى

(١) قوله [إفادة الحكم الذى فيها] أى فى الشرطية. وقوله [وبحسب الرتبة] سواء وافق الوضع والذكر أيضاً أولاً. ب. وقوله [فيدخل فيه] أى فى تعريف الموضوع أعنى ما كان جزء اول من الحملية [الجملة الفعلية] أى فاعلها والمحكوم عليه فيها وقس عليه قوله [الجملة الإسمية]. ب.

(٢) قوله [وموضوعها] إذ طبع الموضوع مقتضى التقدم وإن "أخر لمرعات حكم لفظى تدبر. ابن القزلبجى. رحمه الله الملك المنجى.

(٣) أى وهو مقدم فأخذه، أو لا يلزم من وجه التسمية التسمية، ثم تقدم الموضوع لأنه ذات وكذا تقدم المقدم لكونه ملزوماً صريحاً فى المتصلة وإستلزاماً فى المنفصلة، ثم اختلفت المناطق فى أن الموضوع فى الجملة الذات أى الأفراد أو المفهوم، فذهب إلى الثانى القدماء بشرط سراية إلى الأفراد، والأخراء: إلى الأول والمفهوم موضوع ذكرى تدبر «٣». ابن زر. «٣» إشارة إلى أن الاختلاف فى المحصورات والمهملة لا فى الشخصية إذ الذات والمفهوم واحد قياساً. منه.

(٤) ثم أيضاً إنه يطلق فى الشرطية نصّ عليها المحقق الهندى. ابن زر.

(٥) قوله [لوضعه] أى لتعيينه. = وقوله [وأيضاً] وإيضاً تدبر. ابن زر.

الحكم بثبوت له، او بنفيه عنه كذا قيل.<sup>١</sup> والحق أنها أربعة المحكوم عليه، والمحكوم به، والنسبة التى هى مورد الإيجاب و السلب و الحكم<sup>٢</sup> الذى هو إدراك أن النسبة واقعة او ليس بواقعة فإننا إذا تعقلنا زيدا وكاتباً مثلاً والنسبة أعنى مجرد مفهوم كون الكاتب ثابتاً لزيد او غير ثابت له لا يحصل القضية ويظهر ذلك فى الشك<sup>٣</sup> فإنه يتعقل الطرفين والنسبة

(١) قوله [أن أجزاء القضية] المعقولة الحولية فافهم. ابن زر. [ثلاثة] وهذا عند القدماء النافين لنسبة بين بين. پ. [و النسبة] التامة [التى بها] اى بالنسبة. وقوله [وهى الحكم] إن كان الحكم بمعنى النسبة التامة الخبرية فالباء فى بثوته و بنفيه للتحقق اى وهى الحكم المتحقق بالثبوت فى الموجبات و بالإنقضاء فى السوالب فالنفي بمعنى الإنقضاء لا بمعنى إدراك اللاوقوع، وإن كان بمعنى الإذعان فالكلام على حذف المضاف وهى متعلق بالإذعان بثبوت هـ والمراد بالمتعلق هو ذلك الثبوت او الإنقضاء. پ \* اى النسبة التامة الملازمة بثبوت المحمول للموضوع او بنفيه عنه اى الصادقة فى الإيجاب بالأول من نوعيهما و فى السلب بالثانى منهما فاعرف [بثوته] اى المحكوم به [له] اى للمحكوم عليه [او بنفيه] اى المحكوم به [عنه] اى عن المحكوم عليه [كذا قيل] اى من جانب القدماء. پ.

(٢) قوله [والحق] كما هو مذهب المتأخرين منهم. ابن زر. وقوله [و النسبة] اى نسبة بين بين. پ. \* وتسمى النسبة بين بين و التقييدية و الثبوتية و الحكمية. ابن زر. [التى هى مورد الإيجاب والسلب] اى الوقوع و اللاوقوع [و الحكم هـ] اى و متعلق الحكم الذى هـ والمراد بالمتعلق وقوع النسبة او لا وقوعها. بينجوينى. غفر الله لى و له.

(٣) أقول والحق مذهب القدماء فإن المدرك فى صورة الشك هو بعينه المدرك فى صورة الحكم إلا أنه فى الأولى مدرك بإدراك غير إذعانى لأن الجزء الثالث من القضية وهو ثبوت المحمول للموضوع فى موجبته او سلبه عنه فى السالبة يكون متعلقاً لعلمين علم تصورى و علم تصدىقي

بينهما من غير حكم ثم إذا زال الشك وأدركَ الذهنُ أن النسبة واقعة او ليست بواقعة أعنى أن المحمول ثابت للموضوع او ليس بثابت له تحصل القضية بلا مرية. والنسبة<sup>١</sup> كما تطلق على مورد الإيجاب و السلب كذلك تطلق على الحكم<sup>٢</sup> فمن جعل الأجزاء ثلاثة فقد غفل عن هذا فذهب إلى إتحاد النسبتين. ولما كان<sup>٣</sup> مقصود المصنف بيان الأجزاء اللفظية إقتصر

باعتبار مطابقته للنسبة التى منهما فى نفس الأمر و عدم مطابقته لهما كما قال المحقق عبد الحكيم وهذا يرجع عند التحقق إلى الأول تأمل. وأيضاً إختار مذهب القدماء الفاضل المحقق العلامة الثانى المحقق التفتازانى، ثم قد وفق بينهما بأن القدماء نظروا إلى الإتحاد الذاتى و المتأخرين إلى تعدد الإعتبارى وإليه يشير كلام الشارح المطالع قال إن أجزاء القضية عند التفصيل أربعة فتدبره. ابن القزلبجى رحمهما الله.

(<sup>١</sup>) قوله [فإنه] أى الشاك. ابن زرر. وقوله [من غير حكم] أى إذعان تدبر. ابن زرر. وقوله [المحمول ثابت للموضوع] أى واقع ثبوته للموضوع فافهم. پ. [اوليس بثابت] أى ليس بواقع ثبوته له فافهم. پ. وقوله [والنسبة كما] اه أى يطلق بمعنيين. =

(<sup>٢</sup>) قوله [تطلق على مورد الإيجاب والسلب] وهونسبة بين بين. پ. [كذلك تطلق على الحكم] بمعنى الوقوع واللاوقوع. پ \* أى النسبة التامة. ابن زرر \* وقد يطلق الحكم على النسبة بين بين - (وجعل الفاضل قول أحمد فى حاشية الخيالى إطلاق الحكم على النسبة الثبوتية أشهر من إطلاقها على التامة. منه) - وعلى نفس المحمول (أى المحكوم به. منه) وعلى نفس القضية كذا أفاد بعض الفضلاء. وأما على النسبة التامة على مذهب القدماء والمتأخرين وعلى إذعانها فمشهور. قزلبجى. رحمه الله.

(<sup>٣</sup>) قوله [ فقد غفل عن هذا] أى عن إطلاق النسبة بمعنيين. =. وقوله [النسبتين] اه أى وصار هذا منشأً لإختياره المذهب الباطل. وله أن يقول أن النسبتين متحدان بالذات متغايران بالإعتبار فمن



على بيان المحكوم عليه، و به. وسكت عن الجزئين الأخيرين<sup>١</sup> فإن قيل:  
الأجزاء اللفظية ثلاثة، الموضوع، والمحمول، و الرابطة التى تدل على  
الحكم، و النسبة<sup>٢</sup> كهو فى زيد هو عالم فلم لم يذكر الثالث قلنا كأنه نظر  
إلى أن الرابطة كثيراً يترك ذكرها<sup>٣</sup> فاقصر على ما هو أكثر ذكراً [والجزء  
الأول من الشرطية] نحو إن كان الشمس طالعة فى قولنا إن كانت الشمس  
طالعة فالنهار موجود [يسمى مقدماً] لتقدمه. والمراد بالأولوية، و التقدم  
ههنا هو الرتبة<sup>٤</sup> سواء تقدم فى الذكر أيضاً كما فى المثال المذكور، او

حيث إنها يتعلق بها الإدراك الغير الإذعانى من المعلومات التصورية ومن حيث إنها يتعلق بها  
الإدراك الإذعانى من المعلومات التصديقية فيندفع ما استدلو به من البين ويظهر إمكان التوفيق بين  
المذهبين. قره داغى. وقوله [ولما كان] كأنه قيل إذا كان الأجزاء ثلاثة أو أربعة فلم إقتصر المصنف على  
إثنين. ابن رر.

(١) قوله [إقتصر] جواب لما. وقوله [عن الجزئين] اه وهما النسبة بين بين والحكم. =

(٢) قوله [تدل على الحكم] فيه إشارة إلى أنه على تقدير كون أجزاء القضية أربعة لاحتاج إلى دال  
على النسبة بين بين فإن الدال على النسبة التامة يدل عليها أيضاً كما ذكره شارح الشمسية. ابن  
رر. [والنسبة] أى نسبة بين بين بالتزام. پ.

(٣) قوله [يترك ذكرها] فيقال للقضية ثنائية ومنها الجملة الفعلية كما حققه الهنذى فى حاشية شرح  
الشمسية. ابن رر \* فى العربية وإلا فتركها قليل فى لسان العجم. ابن رر.

(٤) قوله [والتقدم ههنا] أى فى الشرطية المتصلة وإلا فالمراد فى الشرطية المنفصلة هو الذكرى  
فقط. پ. [هو الرتبة] يرد عليه المنفصلة فالأولى التعميم منهما فتأمل. ابن رر \* الحصر بالنظر إلى  
الذكرى فقط لا بالنظر إلى الذكرى المجامع للرتبة. پ \* التقدم الرتبة كون الشئ أقرب إلى مبدأ

تأخر كما فى قولنا النهار موجود إن كانت الشمس طالعة. وتقدير الجزاء فى أمثال هذا على ما هو مذهب البصريين<sup>١</sup> إنما هو لأمر لفظى<sup>٢</sup> لا يساعده مقاصد هذا الفن، [و] الجزء [الثانى] من الشرطية كالنهار موجود فى المثالين المذكورين يسمّى [تالياً] لتلوّه<sup>٣</sup> وتبعيته للمقدّم [والقضية] تقسيم ثانٍ<sup>٤</sup> للقضية مطلقاً إلا أن المصنف بيّن (بنى خ) ظاهر الكلام على الحملية

محدود وكان المراد بالمبدأ هنا أداة الشرط والمراد بهما أعم من الحقيقى والحكمى فلا يرد أن هذا لا يجرى فى المنفصلة لعدم تحققها فيه ولم يحملها على الطبع لأنه حينئذ لا يتمشى فى غير المتصلة للزومية لأنه تقدم المحتاج إليه على المحتاج. وما قيل المراد بالتقدم أعم من اللفظى والرتبى فوهم لإستلزامه أن يكون قولنا النهار موجود فى المثال الآتى مقدماً و تالياً إلا أن يراد أعم منهما معاً ومن الرتبى فقط. قره داغى.

(١) قوله [فى الذكر] أى اللفظ. ابن رر. وقوله [أو تأخر] فى اللفظ. ابن رر. وقوله [النهار موجود] الأحسن فالنهار موجود بالفاء تأمل. ابن رر. وقوله [مذهب البصريين] من النحويين. ابن رر.  
(٢) وهو عدم إبطال صدارة حرف الشرط وذلك التقدير مشروط بكون الشرط ماضياً لفظاً أو معنى لقبح عمل الأداة فى الشرط مع عدم ظهور العمل فى الجزاء. قره داغى.

(٣) قوله [فى المثالين المذكورين] للتقدم والتأخر. ابن قزلبجى. وقوله [لتلوّه] قد إشتهر الولى فى الإلتصال آخرأ وإن "كان عاماً من أن يكون الإلتصال بالآخر أو الأول. محمد حسن ابن رر \* أفاد بذلك أن التالى ليس من التلاوة. قره.

(٤) لانانوى تأمل. ابن رر \* إلى الموجبة والسالبة بإعتبار النسبة التامة وأما التقسيم الأول فهو تقسيم لها بإعتبار نسبة بين بين. ب.

حيث أتى<sup>١</sup> بجميع الأمثلة منها. وترك التعرض للإيجاب الشرطيّة، و  
سلبها، و خصوصها، و حضورها، و إهمالها. وسننّه<sup>٢</sup> على كل منها على  
سبيل الإيجاز إنشاء الله تعالى؛ فالقضيّة الحملية [إمّا موجبة] وهى التى  
حكم فيها بثبوت<sup>٣</sup> المحمول للموضوع [كقولنا زيد كاتب] إذ حكم فيه  
بثبوت الكتابة لزيد [وإما سالبة] وهى التى حكم فيها بنفى المحمول عن  
الموضوع [كقولنا زيد ليس بكاتب] إذ حكم فيه بنفى الكتابة عن زيد

(١) قوله [بين (بنى.خ.) ظاهر الكلام على الحملية] لكون البناء عليها أسهل على المتعلمين [حيث  
أتى] فى التقسيم الثانى والثالث. ابن زر.

(٢) قوله [ترك التعرض لإيجاب الشرطية] اه للإختصار ولم يختص على الشرطيات لأن الحملات  
أدخل فى الإنتاجات وأنفع. قره باغى. [وسلبها] فى التقسيم الثانى. پ. وقوله [وإهمالها] فى  
التقسيم الثالث. پ. [وسننّه] فى ص ١٨١.

(٣) الباء صلة الحكم على مذهب المتأخرين او على مذهب القدماء أيضا او المعنى اوقع الحكم بهذا  
النوع منه على المذهبيين بجعل الثبوت بمعنى الإثبات لا يدل عليه قرينة تأمل. ابن زر \* إن كان  
هذا التعريف وتعريف السالبة على رأى المتأخرين فى نسبة بين الذى قال إنه الحق ففى كلامه  
إحتياك حيث ترك ذكر النسبة التامة فى تعريف الموجبة بقرينة ذكر التامة فى تعريف السالبة وترك  
نسبة بين بين فى تعريف الثانية بقرينة ذكرها فى تعريف الأولى، فالمراد فى الأول وهى التى حكم  
فيها بوقوع ثبوت المحمول اه. و فى الثانى وهى التى حكم فيها بنفى ثبوت المحمول اه اى بلا وقوع

[وکل واحد منهما] <sup>۱</sup> ای من الحملیة الموجبة، والحملیة السالبة [إما  
مخصوصة] وهی الّتی موضوعها جزئی حقیقی. ویقال لها الشخصیة أيضا  
[كما ذکرنا] وهومثال زید کاتب، وزید لیس بکاتب [وإما کلیة مسورة]  
وهی الّتی موضوعها کلیّ ینّ فیها أن الحكم على جمیع الأفراد بأداتها. و  
سورها <sup>۲</sup> مأخوذ من سور البلد [کقولنا کل إنسان کاتب] مثال للموجبة  
الکلیة المسورة. وسورها کل، وأجمعون، و طراً، و قاطبة، و کافة، و عامة،  
و الألف و اللام <sup>۳</sup> فی مقام الإستغراق. [و] کقولنا [لاشی].

(<sup>۱</sup>) قوله [إذ حکم فیہ] ای القضية باعتبار الخیر. ابن زر. وقوله [وکل واحد منهما] تقسیم ثالث  
للقضية باعتبار الموضوع من حیث الخصوص و ذی (وذكرخ) السور و إهماله إلا أنه لم یقل  
والقضية أيضا إما مخصوصة الخ بل قال [وکل واحد منهما] اه إشارة إلى أن الأقسام الآتية جاریة  
فی کل من الموجبة و السالبة. ب.

(<sup>۲</sup>) الضمائر المؤنثة کلها راجعة الی کلیة مسورة.

(<sup>۳</sup>) قوله [و سورها] ای الموجبة الکلیة \* ای الافرادی تدبر. ابن زر. وقوله [و الألف و اللام] ولفظ  
الجمیع الافرادی تدبر. ابن زر.

سلب کل می کند لاشی را در اینجا ش تو بگویم کل را در اینجا جزئی آمد بعض را لفظ واحد تو بگو ای خوش سرا  
سلب جزئی می کند سخریوس لیس کل لیس بعض بعض لیس - (قره باغی)

او لاواحد [من الإنسان بكتاب] مثال للسالبة الكلية المسورة. وسورها لاشئ،<sup>١</sup> و لاواحد [و إما جزئية مسورة] وهى التى موضوعها كلىّ بيّن

بيان ادوات السور كلها على طريق التسهيل

«الفاظ أدوات السور الجزئية في الموجبة الجزئية» لفظ بعض الأفرادى، وواحد	«الفاظ أدوات السور الكلى في الحميلة الموجبة» لفظ كل الأفرادى، و الألف واللام العهدية الإستغرافية، والألف واللام العهدية النوعية، ولفظ طرّ، ولفظ قاطبة لفظ عامة، ولفظ جميعاً، ولفظ كافة، ولفظ أجمعون، الإضافة الإستغرافية
«الفاظ أدوات المهملة المتصلة الشرطية» لفظ او، وإذن، وإذ	«الفاظ أدوات السور الموجبة الكلية في الشرطية المتصلة» لفظ كلما، ومهما، ومتى، وحيثما، وكيف و ما فى معناها
«الفاظ أدوات السور الكلى في السالبة الحميلة» لفظ لاشئ، ولاواحد، والنكرة الواقعة فى سياق النفى	«الفاظ أدوات السور السالبة الكلية فى الشرطية المتصلة والمنفصلة» لفظ ليس البتة
«الفاظ أدوات السور الجزئية في الموجبة الجزئية» لفظ بعض الأفرادى، وواحد	«الفاظ أدوات السور السالبة الجزئية في الشرطية المنفصلة» لفظ ليس كلما، ولفظ ليس مهما، وليس متى
«الفاظ أدوات السور الجزئية في السالبة الحميلة» لفظ ليس كل، وليس بعض، وبعض ليس	«الفاظ أدوات السور الموجبة الجزئية في الشرطية المنفصلة» لفظ قد يكون
«الفاظ أدوات السور الموجبة الكلية فى الشرطية المنفصلة» لفظ دائماً، و أبداً، و ما بمعناها	«الفاظ أدوات السور السالبة الجزئية فى الشرطية المنفصلة» لفظ ليس كلما، ولفظ ليس مهما، وليس متى
«الفاظ أدوات السور الموجبة الجزئية فى الشرطية المتصلة و المنفصلة» لفظ قد يكون	«الفاظ أدوات السور السالبة الجزئية فى الشرطية المنفصلة» لفظ ليس كلما، ولفظ ليس مهما، وليس متى
وهذا هو المشهور فلاحصر فى المذكورت	«الفاظ أدوات المهملة المنفصلة الشرطية» لفظ إمّا، و او

(١) قوله [وسورها] أى السالبة الكلية [لاشئ] و لأحد ابن زر \* إنما يكون لاشئ بمجموعه سوراً إذا دخل على عنوان الموضوع وإلا فالسور مجرد لا من حيث دخولها على النكرة نحو لاشئ فى الكوز إلا الماء كما لارجل فى الدار وإن كانت من حيث ذاتها رابطة فلزم أن يكون

فيها الحكم على بعض الأفراد بأداتها وسورها<sup>١</sup> [كقولنا بعض الإنسان] او واحد من الإنسان [كاتب] مثال للجزئية الموجبة المسورة وسورها بعض، أو واحد [و] كقولنا [بعض الإنسان ليس بكاتب] مثال للجزئية السالبة المسورة. وسورها بعض ليس، وليس بعض، وليس كل<sup>٢</sup> [وإما أن لا يكون

---

لا من الحيثية الأولى سوراً، وخارجاً عن القضية. ومن الحيثية الثانية رابطة داخلية فيها كما أن ليس من حيث ضمه إلى البعض او الكل سور خارج عنها و من حيث ذاته رابطة داخل فيها تأمل. پ.  
(١) الضامات المؤنثة راجعة الى [جزئية مسورة].

(٢) قوله [بعض ليس] هذا إذا أعتبر في الأولين ككون السلب مقدماً على السور حتى يكون السلب فيهما سلب المحمول عن الموضوع لا في حكم سلب القضية في الأخير عكس ذلك حتى يكون السلب فيه في حكم سلب القضية، ففي الأولين يكون السلب الجزئى بالمعنى الأعم مدلولاً مطابقاً ورفع الإيجاب الكلى التزاماً، و فى الأخير يكونان بالعكس. وأما إذا كان الأمر بالعكس بأن أعتبر السور مقدماً فى الأولين حتى يكونا فى حكم سلب القضية و إن بعد ذلك فى الأول منهما والسلب مقدماً فى الآخر حتى يكون السلب فيه سلب المحمول، فالأولان يدلان على رفع الإيجاب الجزئى مطابقة و على السلب الكلى التزاماً. والأخير يدل عليهما بالعكس وحينئذ لا يكون شئ من تلك الأسوار سوراً للسلب الجزئى لإشراطه وعدم الدلالة على السلب الكلى لا مطابقة و لا التزاماً. پ.  
وقوله [وليس كل] ترك كل ليس لأن المشهور كونه سوراً للسلب الكلى. ابن زز \* والفرق بين ليس كل وكل ليس و بين ليس بعض و بعض ليس، أن الأولين يكونان للرفع الكلى مطابقةً وللسلب الجزئى إلتزاماً. و الثانيتين يكونان للسلب الجزئى مطابقةً و للرفع الكلى إلتزاماً. و بين ليس بعض و بعض ليس هو أن ليس بعض قديستعمل للسلب الكلى لأن النكرة الواقعة فى سياق النفى تفيد العموم بخلاف بعض ليس، وكذا ليس كل قد يستعمل للسلب الكلى بخلاف كل ليس. واعلم أن المحشى لم يتعرض لكل ليس لعدم شهرته تأمل. الوازى رحمه الله على عبدالله يزدى.

كذلك] بأن لا يكون موضوعها جزئياً حقيقياً، او كلياً يبين فيها كمية الأفراد كلاً، او بعضاً [تسمى مهملة]<sup>١</sup> لإهمال بيان الكمية بعدم ذكر السور [كقولنا الإنسان كاتب] مثال للموجبة المهملة [و] كقولنا [الإنسان ليس بكاتب] مثال للسالبة المهملة. والمهملة فى قوة الجزئية لتلازمهما ثبوتاً، و إنتفاء؛ لأنه كلما ثبت الحكم على الأفراد فى الجملة ثبت عليها مطلقاً، وكلما إنتفى إنتفى. <sup>٢</sup> ووجه الحصر أن الحكم فى كل من الموجبة، والسالبة إمّا على موضوع معين، أو لا؛ فالأول هى المخصوصة، والثانى إمّا أن يبين فيها كمية الأفراد كلاً او بعضاً او لا فإن كان الأول فمحصورة كلية، او جزئية، وإن كان الثانى <sup>٣</sup> فمهملة؛ فالقسمة مثلثة لا مربعة. واعلم: أن

(١) فيها حذف وإيصال. ابن زر. اللهم صل على محمد وعلى آل سيدنا محمد.

(٢) قوله [فى قوة الجزئية] أى وبالعكس بقريضة قوله [لتلازمهما]، ثم المتبادر من قوله [بأن لا يكون] الخ كقوله [لإهمال بيان] اه وجود الأفراد من المهملة فلا يرد ما يقال أن التلازم ممنوع لإشتراط وجود الأفراد فى الجزئية دون المهملة لكن يتجه أنه لا وجه لتخصيص هذه بالمهملة إذ الشخصية فى قوة الجزئية بعين دليله تأمل. قره داغى رحمه الله. وقوله [لتلازمهما] أى الجزئية والمهملة. وقوله [على الأفراد] كان اللام تبطل الجمعية. قره داغى. وقوله [كلما إنتفى] أى الحكم على الأفراد فى الجملة [إنتفى] أى الحكم على الأفراد مطلقاً.

(٣) قوله [إما على موضوع معين] كهذا الإنسان. = وقوله [المخصوصة] والشخصية. = وقوله [والثانى] أى التى يحكم فيها على موضوع معين بل على موضوع كلى بشرط سراية الحكم فى الأفراد فافهم. ابن الفزلىجى. وقوله [إمّا أن يبين] (إمّا بين. خ). وقوله [فإن كان الأول] أى فإن بين

المصنف رحمه الله تعالى إقتفى إثر<sup>١</sup> القدماء ههنا حيث ثلث القسمه، وطرح الطبيعیه عنها كما فعلوا كذلك إمّا لعدم إستعمالها فى العلوم،<sup>٢</sup> او لقلتها، وإما لكونها داخله فى الشخصیه؛ لأن نفس الماهیه من حيث إنها صورة حاصله فى الذهن جزئى،<sup>٣</sup> و إمّا لكونها داخله فى المهملة من حيث إنها حكم فيها على كلّی أهمل بيان كمية الأفراد. وردّ عليهم بأن فى كل من

---

كمية الأفراد كلاً او بعضاً فمحسورة. وقوله [وإن كان الثانى] اى وإن لم بين كمية الأفراد فمهملة.

(<sup>١</sup>) قوله [إقتفى] اى إتبع كلام القدماء. = \* اى إختار. وقوله [إثر] تجريداً و تأكيد. ابن رر \* كفرّس و جيز. قره داغى.

(<sup>٢</sup>) قوله [وطرح] اى المصنف [الطبيعیه عنها] اى عن القسمه [كما فعلوا] اى المنطقيون. = وقوله [إمّا لعدم إستعمالها] اه اى الطبيعیه \* فالمقسم على هذا هى الحمية المستعملة فى العلوم. پ. [فى العلوم] جمع علم بمعنى المسائل او الدلائل فالسالبتان و الموجبة الجزئية و المهملة وإن " لم تكن مسائل لكنها تقع مقدمات الدلائل. وأما المخصوصة فهى معتبرة فى ضمن المسائل، ثم المراد بالعلوم العلوم الحكيمه فلا يرد أن الطبيعيات معتبرة فى (ضمن خ) مسائل المنطق فإن قولنا كل جنس موقوف عليه للإيصال موضوعاته الحقيقية طبائع. پ.

(<sup>٣</sup>) قوله [لقلتها] اى قلة إستعمالها وقلتها فى الإستعمال وإلا فالواجب لقلته فافهم. ابن القزلبجى \* هذه من العلة الأولى يدل عليه عدم زيادة إمّا. ابن رر \* فالمقسم هو الحمية الغالبة الإستعمال. پ. الضمائر المؤنثة فى: إنها، لكونها، إنها، فيها، راجعة الى الطبيعیه. وقوله [جزئى] معین. ابن رر.



الوجه نظراً أما الأول: ففيه أنه يجب<sup>١</sup> أن يكون قواعد الفن عامّة، وأما الثاني: ففيه أن الحكم على الماهية ليس من حيث إنها شخصيّة كيف وجميع المحصورات بهذا الاعتبار موضوعها مشخصة<sup>٢</sup> وأما الثالث: ففيه أن المهملة في قوة الجزئية. والطبيعية<sup>٣</sup> كما لاتصدق كلية كذلك لاتصدق جزئية إذ لا يصدق في قولنا الإنسان نوع بعض أفراده نوع كما لا يصدق كل أفراد نوع؛ فلذا<sup>٤</sup> عدل عنه المتأخرون حيث ربّعوا القسمة؛ فقالوا: إن

(١) قوله [أهمِل] فيه أو فيها «٣». ابن زر. «٣» الأول باعتبار لفظ الكلى والثاني باعتبار القضية كذا قيد. احمد. وقوله [أما الأول] كان الأولى أن يقول أما في الأول فلائنه يجب اه وكذا قوله وأما الثاني اه وأما الثالث اه تأمل. پ. وقوله [يجب] الوجوب إستحسانى وأيضاً العموم فى الفن لا يستلزم العموم فى الكتاب تأمل. ابن زر.

(٢) قوله [كيف] اى كيف يكون الحكم على الماهية من حيث اه. = [وجميع المحصورات بهذا الاعتبار] اه سلمنا ذلك لكن لا يلزم إعتبار هذا الإعتبار فتدبر.

(٣) اى والطبيعية لاتكون فى قوة الجزئية فمن الثانى يعكس المطلوب إلى المطلوب او بالعكس (اى يعكس هذا الترتيب) فعين العكس هو المطلوب وهو المطلوب والثانى كالأول تأمل «٣». ابن زر. «٣» إشارة إلى كون الشخصية فى قوة الكلية تدبر. منه.

(٤) قوله [لاتصدق جزئية] وأيضاً الحكم فى المهملة على الأفراد ولا كذلك فى الطبيعية ينبئ عنه لفظ المهملة تدبر. ابن زر. وقوله [فلذا] اى لورود الإنكار على اوجه الثلث. ابن زر \* اى وللدرد المذكور وعدم الظفر بدفعه او إثبات تقسيمهم بدليل آخر [عدل] اه فلا يرد أن الرد لا يقتضى العدول لجواز دفعه او إثبات التقسيم بدليل آخر فمجرد الرد لا يكفي العدول بقى أنه يرد ما تقرر من أن فساد الدليل لا يستلزم فساد المدعى. قره داغى.

كان الموضوع جزئياً مشخصاً فشخصية، وإن كان كلياً فإن بُيِّنَ كمية الأفراد؛ فمحصورة، وإلا فإن صلحت لأن تصدق كلية، او جزئية بأن يكون الحكم على أفراد الموضوع مع إهمال بيان كميتها؛ فمهملة، وإن لم تصلح لذلك بأن لا يكون الحكم<sup>١</sup> على أفراد الموضوع بل على نفس الطبيعة مطلقة كقولنا الإنسان حيوان ناطق، او مقيدة بالعموم كقولنا الحيوان من حيث عموم جنس، والإنسان من حيث عموم نوع؛ فطبيعية. ولم يتعرض المصنف أيضاً للعدول، والتحصيل<sup>٢</sup>، والجهات لقلّة صدورها و لكونها مُحَوَّجَةً إلى طول أبحاث لا يسعها الرسالة مع أنه إنما ألتزم فيها ما يجب

(١) قوله [فشخصية] أى فالتضية شخصية. = وقوله [وإن كان] أى الموضوع. وقوله [وإلا] أى وإن لم يبين اه. = وقوله [بأن يكون الحكم] اه أى بالفعل. پ \* فسرالصلاحية بذلك إشارة إلى أن المراد بالصلاحية الإمكان الوقوعى (فكأنه قال فإن وقع صدقها بالفعل كلية او جزئية. منه) فلا يتجه أن قولنا الإنسان حيوان ناطق ونحوه مما حمل فيه الحدعلى المحدود تصلح للصدق كلية او جزئية مع أنها ليست مهملة. پ. وقوله [وإن لم تصلح] أى لم تقع. پ. [لذلك] أى لأن تصدق كلية او جزئية. = [بأن لا يكون الحكم] أى بالفعل. پ.

(٢) قوله [ولم يتعرض] ج س. وقوله [أيضاً] أى كما لم يتعرض للطبيعية. پ. [للعُدول] القضية المعدولة التى هى حرف السلب جزء من المحمول اوالموضوع او من كليهما. والأول: يسمى معدولة المحمول. والثانى: معدولة الموضوع. و الثالث: معدولة الطرفين نحو اللاحقى جماد والجماد لاعالم و اللاحقى لاعالم. ابن القزلبجى. وإنما سميت محصلة لأن حرف السلب لما لم يكن جزء من جزئها فكل من الطرفين وجودى محصل. عبدالرحيم. على حاشية البيزدى.

إستحضاره للمبتدى. وهذه المباحث ليست من ذلك كما لا يخفى هذا. والقضية الشرطية أيضا<sup>١</sup> إما موجبة او سالبة وكل منهما إما مخصوصة وشخصية وهى التى حكم فيها بالإتصال او الانفصال فى زمان معين على حال معينة<sup>٢</sup> وإما كلية مسورة وهى التى حكم فيها بالإتصال و الانفصال فى جميع الأزمان على جميع الأحوال و الأوضاع الممكنة الإجتماع مع المقدم بذكر السور<sup>٣</sup> وإما جزئية وهى الى حكم فيها فى بعض الأزمان

(١) قوله [صدورها] [جدوها. ص ظ خ] اى نفعها. وقوله [مع أنه] اى المصنف. [إنما إلتمز فيها] اى فى الرسالة. [ما] الا. وقوله [ليست من ذلك] اى مما يجب إستحضاره للمبتدى. = وقوله [هذا] اى خذ هذا. = [والقضية الشرطية] فالقضية شرطية سواء كان الحكم بثبوت (وهو الإتصال) نسبة على تقدير أخرى او نفى ذلك الثبوت او بالمنافات (وهو الانفصال) بين النسبتين او بسبب تلك المنافات فالأولى شرطية متصلة و الثانية شرطية منفصلة. عبدالله يزدى. [أيضا] اى كما فى التقسيم الأول منقسم إلى المتصلة والمنفصلة او كالحملية إلى الموجبة و السالبة. =

(٢) قوله [وشخصية] عطف الرديف. ابن رر. [وهى التى حكم فيها بالإتصال] نحو إن جئتني اليوم أكرمتك فإنه حكم فيه يثبت الإكرام على بعض معين من تقادير ثبوت المجئ وهو تقدير ثبوته فى اليوم المعين الواقع فيه التكلم. محمد على. [او الانفصال فى زمان معين على حال معينة] نحو إما أن يكون زيد نائماً او مستيقظاً حال الركوب فى النوم. = \* كقولنا فى المتصلة إن جئتني الآن أكرمتك و فى المنفصلة زيد الآن إما كاتب او غير كاتب. لأعرف قائله.

(٣) نحو كلما كان زيد إنسانا كان حيواناً. = \* كقولنا فى المتصلة كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، و فى المنفصلة دائماً إما أن يكون زوجاً او فرداً. لأعرف من صاحبه.

على بعض الأحوال و الأوضاع،<sup>١</sup> وإما مهملة وهى التى لم يبين فيها كمية الأزمان كلاً أو بعضاً بإهمال السور<sup>٢</sup> فالأزمنة والأوضاع فى الشرطية بمنزلة أفراد الموضوع فى الحملية. ووجه الحصر هو أنه إما أن يكون الحكم فى زمان معين اولا؛ الأول: مخصوصة والثانى: إما أن يبين فيه كمية الأزمان بعضاً أو كلاً أو لا؛ الأول: محصورة كلية او جزئية والثانى: مهملة. وسور الموجبة الكلية فى المتصلة كلما ومهما ومتى وفى المنفصلة دائماً. وسور السالبة الكلية فى المتصلة ليس البتة.<sup>٣</sup> وسور الموجبة الجزئية فى المتصلة قد لا يكون<sup>٤</sup> و

(١) كقولنا فى المتصلة قديكون إذا كان الشئ حيواناً كان إنساناً، و فى المنفصلة قديكون إما أن يكون الشئ حيواناً أو إنساناً. لأعرف صاحبه.

(٢) قوله [لم يبين] لم يتبين.خ. [فيها كمية] إه كقولنا فى المتصلة إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و فى المنفصلة إما أن يكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجوداً فقد ظهرهما مثلنا أن قول الشيخ لا مهملة فى لغة العرب إنما هو فى الحملات دون الشرطيات. قره باغى.

(٣) قوله [بعضاً أو كلاً] الأولى تقديم كلاً. ابن قزلىجى. وقوله [وسور الموجبة الكلية فى المتصلة كلما] نحو كلما كان زيد إنساناً كان حيواناً. = وقوله [و فى المنفصلة دائماً] نحو دائماً إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً. = [و سور السالبة الكلية فى المتصلة ليس البتة] نحو ليس البتة إذا كان الشئ إنساناً كان حبراً و ليس البتة إما أن يكون العدد زوجاً أو منقسماً بمتساويين. لأعرف صاحبه.

(٤) قوله [قديكون] نحو قديكون إذا كان الشئ حيواناً كان إنساناً و قديكون إما أن يكون الشئ أسود او كاتباً كما فى الرومى. = وقوله [قد لا يكون] نحو قد لا يكون إما أن يكون الشئ حيواناً او إنساناً بأن يضم الناطق إلى الحيوان. پ.

ليس كلّما و ليس متى و ليس مهما. و فى المنفصلة قد لا يكون و ليس دائماً. والأمثلة غير خفيّة والتفصيل مبسوط فى المطولات. ولما فرغ عن بيان أقسام مطلق القضيّة و القضيّة الحملية أراد أن يبيّن أقسام القضيّة الشرطية<sup>١</sup> المتّصلة و الشرطية المنفصلة وقدم المتصلة فقال: [ و المتصلة ] قد سلف تعريفها على إطلاقها<sup>٢</sup> [إما لزومية] وهى التى حكم فيها بصدق

(١) قوله [مطلق القضيّة] الحاصلة بإعتبارنسبة بين بين من الحملية و الشرطيتين. پ \* قديقال إن التردد هنا ينافى ما نص عليه آنفاً من أن تقسيم السابق لمطلق القضيّة إلا أن المصنف بنى الكلام على الحملية فالإولى الأخصر. ولما فرغ من بيان أقسام المشتركة بين الحملية و الشرطية شرع فى المختصة بالثانية وقدم اه. ابن القره داغى \* [و(او.خ) القضيّة الحملية] الحاصلة بإعتبار النسبة التامة بين الموجبة و السالبة و بإعتبار الموضوع و سور الافراد ذكراً و إهمالاً من المخصوصة و المحصورة و المهملة. پ. وقوله [أقسام القضيّة الشرطية] اه اى الحاصلة بإعتبار(جهة خ) النسبة من اللزوم و الإتفاق و العناد الحقيقى و الجمعى او الخلوى لاالحاصلة بإعتبار النسبة التامة و الحاصلة بإعتبار الأزمان و الأوضاع و سورها ذكراً و إهمالاً. پ. \* لعل إشارة خفية إلى جعل المتصلة و المنفصلة قسمين للقضيّة تأمل. ابن زر.

(٢) قوله [قدم المتصلة] لكونها مستحقّة لإسم الشرطية إستحقاقاً صريحاً فتدبر. ابن زر. وقوله [والمتصلة] والمتصلة قسمان هذا هو المشهور والتحقيق أن المتصلة منقسمة إليهما و إلى المطلقة إذ الحكم فيهما إن قيد بقيد اللزوم سميت لزومية، وإن قيد بقيد الإتفاق سميت إتفاقية، و إن لم يقيد بشئ منها سميت مطلقة. قره خليل. عليه رحمة الجليل. وقوله [على إطلاقها] اى مطلقاً لزومية كانت او إتفاقية. م.

التالى او لاصدقه على تقدير صدق المقدم لعلاقة<sup>١</sup> موجبة لذلك كالعلية  
وهى اعم من أن يكون المقدم علة للتالى [كقولنا إن كانت الشمس طالعة  
فالنهار موجود]<sup>٢</sup> او بالعكس كقولنا إن كان النهار موجوداً فالشمس طالعة،

(١) قوله [على تقدير] اه كأنه زاد التقدير ليشمل نحو إن كان الإثنين فرداً كان عدداً. پ. وقوله  
[لعلاقة] إختلفوا فى أن أخذ العلاقة فى تعريف اللزومية من حيث الوجود او الإعتبار او العلم.  
وبعض الفضلاء رجح الأخير مستدلاً بأن الأول: يقتضى أن إستصحاب المقدم للتالى فى الإتفاقيات  
لا عن سبب وهو محال لإمتناع وقوع السمكات بلاسبب. و الثانى: يقتضى أن يكون الفرق بين  
اللزومية و الإتفاقية بالإعتبار حتى قولنا يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود بإعتبار  
العلاقة لزومية و بعدمها إتفاقية وهو مستبعد جداً إنتهى. والشارح ره أيضاً إختاره فى رسالة  
المعمولة فى المنطق حيث قيد (فى ظ) الرسالة العلاقة فى تعريف اللزومية بمعلومة. و فى تعريف  
الإتفاقية بمشعورها فراجعها؛ لكن عبارته فى هذا الشرح مشعرة بإعتبار الثانى الذى هو الإعتبار  
منه أيضاً حيث قال كما يرى فإن أطلعوا على أمر إلى قوله و الإتفاقية، فقوله هنا سابقاً فى تعريف  
اللزومية لعلاقة مقيدة بمعلومة معتبرة و او فى قوله اولاً لإعتبارها بمعنى بل ليوافق اول كلامه  
آخره وأن قوله [بل لمجرد توافق] اه فى تعريف المطلق الإتفاقية السالبة للموجبة والسالبة مستبعد  
فإن توافق الجزئين إنما يتأتى فى الموجبة لالسالبة فإنها حكم فيها بسلب ذلك التوافق ويمكن أن  
يوجه على بعد بأن يقال الحروف الجواراة الواقعة بعد [اولاصدقه] واللامين منطلقة (متعلقة ظ)  
بالصدق لابهكم فافهم. ابن الكاؤوى.

(٢) قوله [وهى] اى العلية. وقوله [المقدم] اه فإن كانت الشرطية كلية لا بد أن يكون المقدم علة تامة  
نحو كلما كان الشئ حيواناً ناطقاً كان إنساناً اوجزء أخيراً نحو كلما كان الشئ ناطقاً كان إنساناً  
بخلاف ما إذا كانت جزئية فإنه يجوز أن تكون العلة ناقصة غير الجزء الأخير كقولنا قديكون إذا كان  
الشئ حيولاً او جسماً كان إنساناً. پ. وقوله [إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود] فإنه حكم

او يكون المقدم، و التالى معلولى علة واحدة كقولنا: إن كان النهار موجوداً فالعالم مضى،<sup>١</sup> و كالتضاييف<sup>٢</sup> وهو كون الشيئين بحيث يلزم من تعقل أحدهما تعقل الآخر كالأبوة و البنوة كقولنا إن كان زيداً أبا عمرو

فيها بصدق التالى على تقدير صدق المقدم لعلاقة عليّة المقدم للتالى فإن طلوع الشمس علة لوجود النهار. نعمت زاده.

(١) قوله [إن كان النهار موجوداً فالشمس طالعة] فإنه حكم فيها بصدق التالى على تقدير صدق المقدم لعلاقة عليّة التالى للمقدم. نعمت زاده. وقوله [إن كان النهار موجوداً فالعالم مضى] فإن المقدم معلول لعلّة التالى وهى طلوع الشمس. والمراد بالعلّة ههنا ما يتوقف عليه الشئ أعم من العلة التامة و الناقصة فيشمل الشرط و الجزاء كما هو مذهب الحكماء. قره خليل \* فإن وجود النهار و إضاءة العالم معلولان لطلوع الشمس. برقلعى.

(٢) قوله [والتضاييف] والتضاييف هو كون الشيئين بحيث لا يعقل أحدهما بدون الآخر كالأبوة و البنوة، فإن الأبوة لا يعقل بدون تعقل البنوة و البنوة بدون تعقل الأبوة. وكل واحد منهما معلول للتولد الواقع بين الأب و الإبن وليست الأبوة علة للبنوة و البنوة للأبوة إذ لو كان كذلك لتقدم إتصاف الأب بالأبوة على إتصاف الإبن بالبنوة او بالعكس وليس كذلك لأن الإتصافين يتحققان معاً عند تحقق التولد من غير أن يتحقق بينهما قبليّة و بعدية ذاتية كانت او زمانية، فإن الأب لا يصير أباً قبل أن يصير الإبن إبناً وكذا الإبن لا يصير إبناً قبل أن يصير الأب أباً. نعم ذات الأب مقدم على ذات الإبن تقدماً زمانياً. وتقدم ذات أحد الموصوفين على الآخر لا يستلزم تقدم أحد الصفتين على الآخر لجواز أن يتقدم ذات على ذات، ثم لا يتصفان بصفة واحدة معاً او بصفتين لأنه يحوز إبن الأربعين مع إبن الخمسين فى آن واحد بالعلم، او أحدهما به و الآخر بالنسيان مع أن ذات ابن الخمسين مقدم على ذات إبن الأربعين. برهان الدين \* معطوف على قوله [و كالعليّة] و ربط المثال بالممثل له مقدم على العطف فلاحاجة إلى جعل الكاف إستقصائية. قره داغى.

فعمروُ ابنه، او بالعكس. وقد يقال إنه من قبيل كون المقدم و التالى معلولى علة واحدة وهى التولد<sup>١</sup> فى هذا المثال وماذكر من جميع الأمثلة موجباتٌ ومثال السالبة ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود [وإما إتفاقية]<sup>٢</sup> وهى التى حكم فيها بصدق التالى او لاصدقه على تقدير صدق المقدم لالعلاقة او لا لإعتبارها بل لمجرد توافق الجزئين فى الصدق<sup>٣</sup>

(١) قوله [فعمروُ و ابنه] وإن كنتُ عاشقاً لله عز وجل كان معشوقاً لى وإن كنت ضارباً لزيد كان مضروباً لى. پ. [او بالعكس] نحو إن كان عمرو ابن زيد فزيد أبا عمرو. = وقوله [إنه] اى التضافى. وقوله [وهى التولد] الواقع بين الأب و الإبن. محمد.

(٢) واعلم أن للإتفاقية معنيين أحدهما: ما يحكم فيه بصدق التالى على تقدير صدق المقدم كالمثال المذكور فى المتن و الثانى: ما يحكم بصدق التالى سواء صدق المقدم او لم يصدق كقولنا: كلما كان الإنسان جماداً فالحمار ناهق. ومنه أمابعد الواقعة فى أوائل الكتب فعلى هذا ينتقض حصر المصنف بالإتفاقية العامة لأنها داخله فى المقسم أعنى المتصلة مع أنها خارجة عن القسمين؛ لأن المراد من الإتفاقية الخاصة لا العامة على ما هو الظاهر و الموافق للمثال اللهم إلا أن يقيد المقسم بالمشهور فتخرج عن المقسم أيضا او يراد بالإتفاقية أعم من الخاصة و العامة. درّ الناجى.

(٣) قوله [او لا لإعتبارها] او، بمعنى بل تأمل. ابن القزلبجى \* او اوبمعنى الواو، والعطف تفسيرى. ابن عث \* الترديد هنا مناف لماسبق فى تعريف اللزومية الأولى ترك الشق الثانى هنا او زيادة عديله فيما سبق على أنه على إعتبار عدم الإعتبار هنا يلزم الوا سطة بين القسمين بناء على تعريفها هنا والفرق بين الشئيين أنه يمكن إجتماع القسمين على الثانى دون الأول ومقتضى كلامه فى البرهان أن المعتبرة فى الإتفاقية عدم العلاقة المشهور بها وهو أولى أما من الشق الأول فلما يأتى وأما من الثانى فلأن التغايرحينئذ بين القسمين حقيقى و على الثانى إعتبارى ولايرد ما قيل إنه على هذا لا توجد الإتفاقية لأن سبب الإستصحاب وهو الله تعالى او العقل معلوم لأن العلاقة



[كقولنا إن كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق] وكقولنا ليس إن كان الإنسان ناطقاً فالحمار عالم؛ فإن قلت الإتفاقية مشتملة على العلاقة لأن المعية فى الوجود أمر ممكن فلا بد من علة تقتضيه<sup>١</sup> قلت نعم إلا أنهم لما لاحظوا المقدم فإن إطلعوا على أمر يقتضى صدق التالى على تقدير صدقه ظاهراً. واعتبروا ذلك الأمر سموا المتصلة لزومية، وإلا إتفاقية<sup>٢</sup> ثم إن الإتفاقية على ما فسرناها لابد من صدق طرفيها وتسمى إتفاقية خاصة. وقد يطلق

---

العلة الموجبة للإستصحاب وهى مجموع الشرائط مع ما ذكروا المجموع تارة يكون معلوماً وأخرى غيره. قره داغى. وقوله [فى الصدق] أى فى الموجبة وأما فى السالبة فلا صدق التالى بمنزلة صدقها فى الموجبة فافهمه. ابن عث.

(١) قوله [ليس إن كان الإنسان] اه هذا مثال أو لاصدقها على تقدير صدق المقدم. ١٢. وقوله [مشتملة] إشتمال الكل على صفة علة الجزئى فإن العلية صفة العلة و العلة علة للنسبة الإتفاقية المعتبرة بالمعية فى الوجود. پ. وقوله [لأن المعية] اه أى معية التالى للمقدم فى الوجود و إتصاله به فالمعية بمعنى الإتصال. والحاصل كما أن الإتصال فى اللزومية لعلاقة، كذلك الإتصال فى الإتفاقية. بينجوينى رحمه الله. وقوله [أمر ممكن] وكل أمر ممكن لابد له من علة تقتضيه. ابن عثمانى. [فلا بد] أى فالمعية فى الوجود. ابن عثمانى. [من علة] لإمتناع وقوع الممكنات بلا سبب. م. [تقتضيه] أى العلة الأمر.

(٢) قوله [إلا أنهم] أى الميزانيين. [لما لاحظوا] أى المنطقيون. = [فإن إطلعوا] أى المنطقيون. = [على أمر] كالعلية و التضاييف. م. وقوله [واعتبروا] أى المنطقيون. = وقوله [وإلا] بأن لم يطلعوا أو إطلعوا و لم يعتبروا. پ. [إتفاقية] سواء كان صدق التالى على تقدير صدق المقدم فيها لعلاقة فى نفس الأمر أو لا. نعمت زاده.

على التى حكم فيها بصدق التالى على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة سواء توافقا فى الصدق، أولا<sup>١</sup> كقولنا: إن كان الخلاء موجوداً فالإنسان ناطق. وتسمى هذه إتفاقية عامةً لكونها أعمّ من الأول<sup>٢</sup> [و المنفصلة] قد سبق أيضاً تعريفها على الإطلاق [إما حقيقية]<sup>٣</sup> وهى التى حكم فيها بالتنافى، أو عدمه بين القضيتين فى الصدق، والكذب معاً كما هو حقيقة الانفصال [كقولنا العدد إما زوج، وإما فرد] فإنه حكم فيه بأن هذا العدد زوج، وهذا العدد فرد لا يصدقان، ولا يكذبان معاً<sup>٤</sup> بل إن صدق أحدهما كذب الأخرى

(١) قوله [لابد من صدق طرفيها] أقول المناسب على ذلك التفسير أن يترك التقدير فيه. ب. وقوله [وقد يطلق] أى الإتفاقية. م. وقوله [توافقا فى الصدق أو لا] بأن يكون مجرد التالى صادقاً. ب \* فيكون الإتفاقية العامة أعم مطلقاً. م.

(٢) قوله [وتسمى هذه إتفاقية عامة] إذ يكفى فيها صدق التالى فقط وأما صدق المقدم فلم يلتزم. نعمت زاده. [لكونها أعم من الأول] لأن الحكم فيها فى الصدق والكذب بخلاف الأول فإنه فى الصدق فقط. ١٢.

(٣) قوله [على الإطلاق] أى سواء كانت حقيقية أو مانعة الجمع أو مانعة الخلو. م. [إما حقيقية] سميت حقيقية لأن التنافى بين جزئيهما أشد (من التنافى بين مانعة الجمع والخلو) فهى أحق بإسم المنفصلة يعنى: أن الحقيق بمعنى الجدير (أى اللائق) فى اللغة فنسبة المنفصلة إليه من قبيل نسبة الخاص إلى العام كما يقال للفرد إنسانى. درالناجى.

(٤) قوله [كما] تعليلية تأمل. ابن رر. وقوله [العدد إما زوج وإما فرد] الظاهر أن يقول العدد إما زوج والعدد إما فرد لأن مثال المتن حملية مرددة المحمول لاشروطية والكلام فيها (أى الشرطية)

لامحالة. وهذا معنى التناقى<sup>١</sup> فى الصدق، والكذب معاً. وهذا مثال للموجبة ومثال السالبة ليس البتة إما أن يكون هذا الإنسان كاتباً، او تركياً؛ فحكم فيه بنفى التناقى بين هذا الإنسان كاتب، وهذا الإنسان تركى فى الصدق، والكذب جميعاً؛ فالسالبة الحقيقية أعم من الموجبة الحقيقية؛ لأن طرفاها قد

---

تبصر. نعمت زاده. [فأنه] اى الشأن. م. [حكم فيه] اى فى قولنا العدد. اه. وفى بعض النسخ [حكم فيها] اى فى تلك القضية المذكورة فى المتن. م. وقوله [معاً] قيد المعطوفين. ابن زز.

(١) قوله [كذب الأخرى] اى و بالعكس ليصح قوله [وهذا معنى] اه ولك القول بأن هذا إشارة إلى الحكم المذكور فى قوله [فإنه حكم] اه فلاحاجة إلى تقديره. قره داغى. [لامحالة] اى لاشك فيه. = [وهذا معنى التناقى] اه واعلم أن كل نسبتين إعتبرتاهما إمان لا يكون بينهما تناف أصلاً كالسواد والكتابة او يكون بينهما تناف فى الصدق والكذب معاً كالزوجية و الفردية او يكون بينهما تناف فى الصدق فقط كالشجرية و الحجرية او يكون فى الكذب فقط كاللاشجرية و اللاهجرية، ثم أعلم ان مادة صدق كل من الموجبة الحقيقية و مانعة الخلو بالمعنى الأخص واحدة من تلك الأربعة ومادة كذبها ثلاثة و مادة صدق كل موجبة مادة لكذب سالبتها ومادة كذبها مادة لصدقها. قال الشارح المحقق فى شرح المطالع و سالبة كل منها ما يسلب حكم موجبها بعد أن قال والموجبة من المنفصلة ما أوجب العناد بين طرفيها إما ثبوتاً أو إنتفاءً وتسمى حقيقة او ثبوتاً فقط مع إعتبارعدم المعاندة فى الإنتفاء لعدم إعتبارالمعاندة و إلا لم يصح جعلها قسيمة للحقيقة وتسمى مانعة الجمع وأما إنتفاء فقط اى مع إعتبارعدم العناد فى الثبوت لعدم إعتباره وتسمى مانعة الخلو و قد يقال مانعة و مانعة الخلو على المعنى الثانى فتكونان أعم من الحقيقية فقول الشارح الفنارى وكذا من جانب سالبتهما مخل والصواب تركه أللهم إلا أن يحمل على الجزئية او فى الجملة. قزلجى.

يصدقان، وقد يكذبان، وقد يصدق أحدهما،<sup>١</sup> و يكذب الآخر بخلاف الموجبة، وأعم<sup>٢</sup> ايضاً من مانعتي الجمع، والخلو سالتين، او موجبتين؛ لما ذكر.<sup>٣</sup> وقوله [وهى مانعة الجمع، والخلو معاً] وكذا قوله فقط فى الآخرين

(<sup>١</sup>) قوله [ينفى التنافى] النفى غير متوجه إلى قيد فقط. پ. وقوله [فالسالبة الحقيقية أعم] أقول لا يقال للمتباينين الأخص والأعم تأمل «٣». ابن القزلبجى. «٣» إشارة إلى أنه يجوز أن يراد أن مادة صدق السالبة أكثر من مادة صدق الموجبة تدبر. منه. وقوله [لأن طرفاها] أى السالبة الحقيقية [قد يصدقان] بأن يكون كاتباً وتركياً \* أى إذا أريد بالإنسان فى المثال المذكور للسالبة الكاتب التركى. وقوله [وقد يكذبان] اه كما إذا أريد به الأسمى الحبشى \* بأن لا يكون كاتباً ولا تركياً. = وقوله [و قد يصدقان] اه كما إذا أريد به الأسمى التركى او الكاتب الحبشى. پ. وقوله [وقد يصدق أحدهما] اه بشرط أن لا يكون شئ منهما تقيضاً للآخر او مساوياً لنقيضه. پ.

(<sup>٢</sup>) لكن عموماً من وجه بالنسبة إلى سالتها لإجتماع السوالب الثلاث فى مادة الإتصال اللزومى مثلاً نحو: ليس البتة إما أن يكون الشمس طالعةً او (يكون خ) النهار موجوداً. وإفتراق سالتيهما فى مادة موجبة الحقيقية نحو: ليس البتة إما أن يكون العدد زوجاً او يكون فرداً، فإنه لا يصدق هذا سالبة حقيقية وتصدق سالبة جمعية أو منعية وإفتراق سالبة الحقيقية فى كل من مادتي موجبة مانعة الجمع و مانعة الخلو نحو: ليس البتة إما أن يكون الشئ شجراً او حجراً او ليس البتة إما أن يكون الشئ لاشجراً او لاحجراً. و عموماً مطلقاً بالنظر إلى موجبتيهما فإن كل مادة تصدق فيها موجبتيهما تصدق فيها السالبة الحقيقية و تصدق السالبة الحقيقية فى مادة موجبة منع الخلو ولا تصدق فيها موجبة منع الجمع وفى مادة موجبة منع الجمع ولا تصدق فيها موجبة منع الخلو. پ.

(<sup>٣</sup>) قوله [او موجبتين] هذا فى الموجبتين صادق وأما فى السالتين ففيه نظر ظاهر إلا أن يراد المعنى الأعم ويراد بالعموم كثرة المواد فتأمل «٧». والحاصل فى هذا المكان وقفة. ابن القزلبجى.

ممّا لا حاجة إليه. ولعلّه أشارَ بذلك إلى التعريفات فافهم.<sup>١</sup> [ وإما مانعة الجمع فقط ] وهى التى حكم فيها بتنافى القضيتين، او بعدمه فى الصدق فقط مع إمكان اجتماعهما<sup>٢</sup> على الكذب فى الموجبة، وعلى الصدق فى السالبة [ كقولنا هذا الشئ إما حجرٌ، او شجرٌ ] مثال للموجبة؛ فإنه حكم فيها

«٧» إشارة إلى جواز عموم من وجه فيهما فافهم. منه. وقوله [ لما ذكر ] من أن قوله لأن طرفاها قديصقان وقديكذبان الخ. =

(١) لعل إشارة إلى إستخراج التعريفات و إلى وجه عدم الإحتياج إليها وهو أن الأسماء هى الحقيقية و مانعة الجمع و مانعة الخلو بدون فقط فى الآخرين و دون مانعة الجمع و الخلو معاً فى الأول فافهم. ابن قزلىجى. رحمه الله. لا إله إلا الله. اللهم صل على محمد وآله وصحبه و سلم.

(٢) قوله [ فى الصدق فقط ] أى لافى الكذب او مع قطع النظر عن الكذب حتى جاز أن يجتمع النسبتان وإن لم يجتمعا او يقال للمعنى الأول مانعة الجمع بالمعنى الأخص و الثانى بالمعنى الأعم. عبدالله يزدى \* أى مع إعتبار عدم المعاندة فى الإنتفاء لاعدم إعتبار المعاندة فيه وإلا لم يصح جعلها قسيمة للحقيقية. شرح مطالع. رحمه الله. [ مع إمكان ] الأحسن حتى يمكن تدبر. ابن رر. [ اجتماعهما ] أى القضيتين \* كأنه نبه به بناء على أن المتبادر الإمكان الخاص - بأن يكون المعنى اجتماعاً فى الكذب اولا و إلا فلو كان المراد منه الإمكان العام ويكون إمكاناً عاماً مقيداً بجانب الوجود لأن القضية موجبة لكان معنى إمكان الاجتماع سلب الضرورة عن وجود الاجتماع فقط سواء كان عدم الاجتماع الجزئين واجب كما فى الحقيقية اولا كما يزيد وهو فاسد لأنه يهدم إرادة مانعة الجمع بالمعنى الأخص هنا. مريوانى - على أن فقط قيد الحكم حتى يكون المعنى ما حكم فيه بالتنافى فى الصدق و لم يحكم بغير هذا الحكم وقس عليه ما سيأتى فى مانعة الخلو. قره داغى.

بأن هذا حجر، وهذا شجر لا يصدقان مع جواز كذبهما بأن يكون إنساناً مثلاً. وهذا مع (معنى خ ب) الحكم بالتنافى فى الصدق فقط. ومثال السالبة ليس البتة إما أن يكون هذا الشئ لاحجراً، او لاشجراً؛ فحكم فيه بين هذا الشئ لاحجر، وهذا الشئ لاشجر بنفى التنافى فى الصدق فقط؛ لأنهما يصدقان معاً. ولا يكذبان كيف ولو كذبا لكان الشئ<sup>٢</sup> حجراً، او شجراً معاً. وهو محال [وإما مانعة الخلو فقط] وهى التى حكم فيها بالتنافى بين الجزئين، او برفعه فى الكذب فقط مع إمكان اجتماعهما على الصدق فى الموجبة، وعلى الكذب فى السالبة [كقولنا زيد إما أن يكون فى البحر، وإما أن لا يغرق]<sup>٣</sup> مثال للموجبة؛ فإنه حكم فيها بين زيد فى البحر، وزيد

(١) قوله [لا يصدقان] على شئ واحد. = \* وإلا يلزم أن يكون الشئ الواحد حجراً و شجراً وهو محال. ١٢.

(٢) قوله [بنفى التنافى] إما بمعنى إدراك اللاوقوع او بمعنى اللاوقوع وعلى الأول يكون الباء للتحقق أى حكماً متحققاً فى ضمن هذا الحكم. پ \* والنفى غير متوجه إلى قيد فقط. پ. وقوله [كيف] أى كيف يكذبان. = وقوله [لكان الشئ] المشار إليه بهذا. م.

(٣) قوله [مع إمكان اجتماعهما] الأحسن حتى يمكن اجتماعهما تدبر. ابن زر. وقوله [إما أن يكون فى البحر] ومرادهم بالبحر ما يمكن الفرق فيه عادة من ماء بل من سائر المايعات لا البحر نفسه فلايتوهم اجتماع الطرفين فى الكذب بأن يكون زيد فى بئر و حوض و يغرق كذا ذكره شيخ الإسلام يحيى الأنصارى. شوقى شرح الفنارى. [و إما أن لا يغرق] من باب طرب. مختار \* أى فيه او المراد بالبحر الماء المغرق. پ. و المنفصلة الموجبة الحقيقية تصدق عن صادق و كاذب و

لا يغرق بالتنافى فى الكذب فقط؛ فيجوز صدقهما، ويمتنع كذبهما معاً  
 كيف وإن كذباً يلزم أن لا يكون فى البحر، وأن يغرق وهو محال. و مثال  
 السالبة ليس إما أن لا يكون فى البحر، وإما أن يغرق فهما لا يصدقان معاً.  
 وقد يكذبان.<sup>١</sup> تنبيهٌ أعلم: أن كل مادة صدق فيها موجبة منع الجمع  
 كذب فيها سالبة<sup>٢</sup> وصدق فيها سالبة منع الخلو. وكل مادة صدق فيها  
 موجبة منع الخلو

تكذب عن صادقين و كاذبين. و المانعة الجمع تصدق عن كاذبين و عن صادق و كاذب و تكذب  
 عن صادقين. و المانعة الخلو تصدق عن صادقين وعن صادق و كاذب و تكذب عن كاذبين. و  
 السالبة تصدق عما تكذب عنه الموجبة و تكذب عما تصدق عنه الموجبة. أقول الأقسام فى  
 المنفصلات ثلاثة لما ستعرف أن المقدم فيها لا يمتاز عن التالى بحسب الطبع فطرفاها إما أن يكونا  
 صادقين او كاذبين او يكون أحدهما صادقاً و الآخر كاذباً. الشمسية.

(١) قوله [وإن كذباً] نحو زيد إما أن لا يكون فى البحر وإما أن يغرق. م. وقوله [وهو محال] لأن  
 الفرق إنما يكون بالماء. م. وقوله [فهما لا يصدقان معاً] أى لا يوجدان معاً بأن لا يكون فى البحر و  
 يغرق. = [وقد يكذبان] بأن يكون فى البحر و لا يغرق. =

(٢) قوله [كل مادة] يعنى وكل مادة مركبة من كاذبين كل منهما أخص من نقيض الآخر كقولنا زيد  
 إما شجر او حجر و عن صادق و كاذب كذلك (أى كل منهما أخص اه) كقولنا زيد إما إنسان او  
 حجر. پ. [صدق فيها موجبه] أى تحقق فيها إيجاب منع الجمع. شوقى \* الصدق بمعنى التحقق  
 يستعمل بفى و الصدق بمعنى الحمل يستعمل بعلی. \* نحو هذا الشئ إما حجر او شجر. شوقى.  
 وقوله [كذب فيها سالبة] لإمتناع إجتماع النقيضين وكذا الكلام فى كل سالبة مع موجبتها. قول  
 أحمد \* نحو هذا الشئ ليس إما أن يكون لاحجرأ او لاشجرأ. = \* [سالبة] فاعل كذب أى كذب

سالية منع الجمع كقولنا ليس البتة هذا الشيء أسود أو أخضر. ودلالات (وذلك لأن خ) صدق موجبتهما تقتضى إمتناع إجتماع الجزئين وصدق سالبتهما يقتضى إمكانه، فتخالفاً فى المقتضى، فلذا تصدق موجبتهما فى مادة وتكذب سالبتهما فى تلك المادة قوله [وصدق فيها سالية منع الخلو] كقولنا: ليس البتة إما أن (لاخ) يكون هذا الشيء أسود وإما أن لا يكون أخضر. وذلك لأن تحقق منع الجمع فقط يستلزم عدم تحقق منع الخلو وعدم تحقق منع الخلو يستلزم صحة سلب منع الخلو فيجتمع صحة سلب منع الخلو مع صحة إيجاب منع الجمع إجتماع اللازم مع الملزوم [وكل مادة صدق فيها موجبة منع الخلو] كقولنا: زيد إما أن يكون فى المنارة وإما أن لا يسقط من الأعلى إلى الأسفل [كذب فيها] أى فى تلك المادة [سالبته] أى سالية منع الخلو كقولنا: ليس البتة إما أن يكون زيد على المنارة وإما أن لا يسقط من الأعلى إلى الأسفل. - ووجه ظاهره - [وعلى هذا المنوال الكلام من جانب سالبتهما] أى منع الخلو و منع الجمع. (أى سالية مانعة الجمع و مانعة الخلو. خ) [فتفتن] يعنى أن كل مادة صدق فيها سالية منع الجمع (كقولك ليس البتة إما أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجراً. شوقى.) كذب فيها موجبتهما وصدق موجبة منع الخلو و كل مادة صدق فيها سالية منع الخلو (كقولك زيد ليس إما أن يكون فى البحر وإما أن لا يفرق كذبت موجبته وهى (أى الموجبة) هذه بحذف ليس كما مر فى المتن. شوقى.) كذب فيها موجبتهما و صدق موجبة منع الجمع [و أن كل شيئين يصدق بين عينيهما] أى الشئيين موجبة [منع الجمع] كقولنا هذا الشيء إما أسود أو أبيض [يصدق بين نقيضيهما] موجبة [منع الخلو] كقولنا هذا الشيء إما أن يكون لاًأسود أو لأبيض وإنما قيدنا فيهما بالموجبة لعدم جواز صدق سالية أحدهما عند صدق موجبة الآخر فى تلك المادة لأن الإتفاق فى الكيف أى الإيجاب و السلب شرط كما سيصرحه الشارح (الفنارى) [و] الحكم المذكور يلابس (ملايس خ) [بالعكس] يعنى أن كل شيئين صدق بين عينيهما منع الخلو صدق بين نقيضيهما منع الجمع [إذا توافقا فى الإيجاب و السلب] كما عرفت [وأما إذا اختلفا فيهما] أى فى الإيجاب و السلب [فالعلاقة السالية المتفقة فى النوع] متعلق بالمترفة يعنى فالصادقة (حيثئذ خ) سالية (السالية. خ) منع الجمع بين النقيضين كاللأأسود و اللأأبيض عند صدق موجبة منع



كذب فيها سالبته<sup>١</sup> و صدق سالبة منع الجمع.<sup>٢</sup> وعلى هذا المنوال الكلام من جانب سالبيتهما ففتظن<sup>٣</sup>. وأن كل شيئين يصدق بين عينيتهما منع

الجمع بين العينين كالأسود والأبيض و سالبة منع الخلو بين النقيضين كعدم كون زيد في المنارة وأن يسقط عند صدق موجبة منع الخليين العينين ككون زيد في المنارة وأن (لاخ) يسقط هذا من قبيل الإشارة و العناية في المطولات. خلاصة الميزان شرح الفنارى.

(١) قوله [و صدق فيها] أى فى تلك المادة [سالبة منع الخلو] نحو ليس البتة هذا الشئ إباحجر او شجر لإحتمال أن يكون إنساناً. = \* لأن العناد (أى التناقى. شوقى). لما كان فى الصدق فقط أى لافى الكذب يصدق فيها رفع العناد فى الكذب وهوسالبة منع الخلو. قول أحمد \* لأن العناد إذا كان فى الصدق فقط يصدق فيها رفع العناد فى الكذب وهو معنى سالبة منع الخلو. شوقى \* وسالبة الحقيقية أيضا فافهم. ابن القزلى. فيه ما لا يخفى إذ الغرض الحكم بعدم العناد فى الكذب فكيف يصدق الحكم بسلب التناقى فى الصدق والكذب معاً. ابن العثمانى محمد حسن. وقوله [صدق فيها موجبة منع الخلو] كقولك زيد إما أن يكون فى البحر و إما أن لا يغرق. شوقى. [كذب فيها سالبته] كقولك ليس زيد إما أن لا يكون فى البحر و إما أن يغرق. شوقى.

(٢) وسالبة الحقيقية أيضا فافهم. ابن رر. نحوليس إما أن يكون زيد فى البحر و إما أن يغرق. م \* لأن العناد لو كان فى الكذب فقط أى دون الصدق يصدق فيها رفع العناد فى الصدق وهوسالبة منع الجمع. قول أحمد \* لأن تحقق موجبة منع الخلو فقط يستلزم عدم تحقق منع الجمع وهويقضى صحة سلب منع الجمع فيصح إجتماع سلب منع الجمع مع إيجاب منع الخلو. شرح الشرح.

(٣) قوله [وعلى هذا المنوال] اه فيه أن واحداً من مواد صدق السوالب مادة كون عدم التناقى كطلوع الشمس ووجود النهار مع أن تلك لاتصدق فيهما موجبة واحدة من المنفصلات فتدبر. ابن رر. [الكلام من جانب سالبيتهما] يعنى أن كل مادة صدق فيها سالبة منع الجمع كذب فيها موجبة وصدق فيها موجبة منع الخلو. وأن كل مادة صدق فيها سالبة منع الخلو كذب فيها موجبة وصدق فيها موجبة منع الجمع هذا. أقول أن موجبة منع الجمع تكذب عن صادقين كقولنا: إما أن يكون

الجمع يصدق بين نقيضيهما منع الخلو و بالعكس إذا توافقا<sup>١</sup> فى الإيجاب، و السلب. وأما إذا اختلفا فيهما فالصادقة السالبة المتفقة فى النوع. والأمثلة المذكورة إشارة إلى كل من ذلك فتبصر، ثم إن كلاً من المنفصلات الثلاثة<sup>٢</sup> إما عنادية، أو إتفاقية؛ فالعنادية ما حكم فيه بالتنافى

زيد إنساناً أو ناطقاً فتصدق سالبة مع أنه لاتصدق عنهما موجبة منع الخلو لوجوب تركبه من الشئ وأعم من نقيضه والمثال المذكور مركب من الشئ ومن مبائن نقيضه. وأن موجبة منع الخلو تكذب عن كاذبين كقولنا زيد إما أن يكون لا إنساناً أو لاناطقاً فتصدق سالبته [أى منع الخلو] مع أنه تكذب عنهما [أى عن كاذبين] موجبة منع الجمع فافهم. بينجوينى ملا عبد الرحمن عليه الغفران. وقوله [فتفتن] لعله للأمثلة تدبر. ابن رر.

(١) قوله [يصدق] أى يتحقق. م. [بين عنيهما] موجبة أو سالبة. پ \* مثل هذا الشئ إما شجر أو حجر. شوقى. وقوله [بين نقيضيهما] كقولنا هذا الشئ إما لاحجر أو لاشجر. شوقى. [منع الخلو] موجبة أو سالبة. پ. قوله [وبالعكس] أى كل شيئين صدق بين عنيهما منع الخلو صدق بين نقيضيهما منع الجمع (نحو زيد إما أن لا يكون فى البحر أو أن يغرق). لأنه إذا لم يصدق بينهما منع الجمع يلزم الجمع بينهما وهو يستلزم الخلو عن العينين لإمتناع إجتماع النقيضين وقد كان بينهما منع الخلو هذا خلف. قول أحمد. [إذا توافقا] أى القضيتان. م \* أى الشيطان. م \* قيد للصورتين وهما قوله [وأن كل شيئين] وقوله [و بالعكس]. شوقى. \* أى القضية الحاكمة بمنع الجمع بين العينين و القضية الحاكمة بمنع الخلو بين النقيضين. قول أحمد. رحمه الله.

(٢) قوله [فيهما] أى فى الإيجاب و السلب. [فالصادقة] بين النقيضين. ابن رر. [السالبة] أى إن كان الأصل موجبة وإن كان سالبة فالصادقة الموجبة المتفقة فى النوع كاللاشجر و اللاحجر فيبين العينين تصدق السالبة المانعة الجمع و بين النقيضين أعنى الحجر و الشجر تصدق موجبتها. ابن رر. [المتفقة فى النوع] أى سالبة منع الجمع بين النقيضين عند صدق موجبة منع الجمع بين العينين

لعلة موجبة. وذلك بأن يُأخذَ مع الشئ نقيضه، او مساوى نقيضه<sup>١</sup> كما فى الحقيقة. و أما ما هو أخص من نقيضه كما فى مانعة الجمع، او ما هو أعم من نقيضه كما فى مانعة الخلو. وامثلتها ما مر فى المتن. والإتفاقية ماحكم فيه بالتنافى بمجرد إتفاق الجزئين فى ذلك بلا أمر موجب. وذلك<sup>٢</sup> بأن

وسالبة منع الخلو بين النقيضين عند صدق موجبة منع الخلو بين العينين. قول احمد \* والحاصل أن العينين و النقيضين إذا اختلفا فى النوع إتفقا فى الكيف وإذا إتفقا فى النوع اختلفا فى الكيف. پ \* فقط اى إن كانت الموجبة مانعة الجمع يكون السالبة أيضا مانعة الجمع كقولنا هذا الشئ إما شجراو حجر وليس البتة إما أن يكون هذا الشئ لاشجراً او لاحجراً. وإن كانت الموجبة مانعة الخلو فالسالبة أيضا مانعة الخلو كقولنا هذا الشئ إما لاشجر او لاحجر هذه مانعة الخلو. والسالبة المتولدة من نقيضى طرفيها أعنى قولنا ليس البتة إما أن يكون هذا الشئ شجراً او حجراً أيضا مانعة الخلو. شوقى. وقوله [الثلاثة] اى الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو. م.

(١) قوله [لعلة موجبة] كأن يكون أحدهما نقيضاً للآخر او مساوياً لنقيضه او أخص من نقيضه او أعم من نقيضه. نعمت زاده. [وذلك بأن يُأخذَ مع الشئ نقيضه] كما يقال هذا العدد إما زوج اولازوج. م \* مثل الزوج و اللازوج. = [ او مساوى نقيضه] كما يقال هذا العدد إما زوج او فرد. م \* مثل الزوج و الفرد. = [كما فى الحقيقة] إشارة إلى وجه الأولوية. منه.

(٢) قوله [وأما ماهو] و ما هو خ \* الأولى ترك أمّا تأمل. ابن التزجى. [أخص من نقيضه] مثل الشجر و الحجر. = وقوله [او ما هو أعم من نقيضه] مثل اللاشجر و اللاحجر. = [كما فى مانعة الخلو] كقولنا زيد إما أن يكون فى البحر و إما أن لايفرق فإن عدم الفرق أعم من أن يكون زيد لا فى البحر فإن عدم الفرق يمكن إن يكون فى البحر كأن يكون فى السفينة وأن لا يكون فى البحر بل فى البر. نعمت زاده. وقوله [فى ذلك] اى التنافى. وقوله [وذلك] اى الحكم بالتنافى بمجرد إتفاق الجزئين. م.

لايأخذ مع الشئ نقيضه، او مساوى نقيضه كما فى الحقيقة الإتفاقية، ولا ما هو أخص من نقيضه كما فى مانعة الجمع الإتفاقية، ولا ما هو أعم من نقيضه كما فى مانعة الخلو الإتفاقية مثال الحقيقة الإتفاقية قولنا: هذا إما أسودُ او كاتبٌ للشخص الأسود اللالكاتب<sup>١</sup> و مثال مانعة الجمع الإتفاقية قولنا هذا إما لآسودُ او كاتبٌ للشخص المذكور. و مثال مانعة الخلو الإتفاقية قولنا هذا إما أسودُ او لا كاتب لهذا أيضاً<sup>٢</sup>. ثم أعلم: أن كلاً من

(<sup>١</sup>) قوله [هذا إما أسودُ او كاتبٌ (او لا كاتب خ)] فالمنافاة بين طرفى هذه القضية المنفصلة واقعة لالذاتيهما بل بحسب خصوص المادة إذ قد يجتمع السواد و الكتابة فى الصدق او فى الكذب فى مادة أخرى فهذه منفصلة حقيقية إتفاقية. عبدالله يزدى. [لشخص الأسود اللالكاتب (الكاتب خ)] او للرومى الأسمى. پ \* فإنه لامنافاة بين مفهومى الأسود و الكاتب لكن إتفق فى الشخص المذكور تحقق السواد و إنتفاء الكتابة فلا يصدقان معاً لإنتفاء الكتابة و لا يكذبان لوجود السواد. نعمت زاده.

(<sup>٢</sup>) قوله [إما لآسودُ او (لاخ) كاتبٌ] فإنهما لا يصدقان كما هو الظاهر و يكذبان لإنتفاء اللآسود و الكتابة جميعاً فيه. = [لشخص المذكور] فإنهما لا يصدقان معاً فى الشخص المفروض لإنتفاء اللاسواد و الكتابة و لكن يكذبان بأن يكون أسود ولا كاتباً لإنتفاء الأسود و الكتابة فيه معاً فى الواقع. نعمت زاده. وقوله [هذا إما أسودُ] فإنهما لا يكذبان معاً بأن يكون المشار إليه لآسود و كاتباً لوجود السواد و إنتفاء الكتابة فيه ولكن يصدقان معاً كأن يكون أسود و لا كاتباً لتحقيق السواد و الكتابة فيه بحسب الواقع. نعمت زاده. [اولا كاتب] او كاتب خ. لأنهما لا يكذبان كما هو الظاهر و يصدقان لتحقيق السواد و الكتابة جميعاً فيه. لأعرفه. [لهذا] أى الشخص المذكور. [أيضاً] أى كالأولين. =

## « بسمه سبحانه و تعالى »

أقول لابد لتفصيل معانى القضايا الشرطية و كيفية الفرق بينهما من بسط و تحرير فاعلم: أن الموجبة المتصلة للزومية هى التى حكم فيها بالإتصال لعلاقة. و الإتفاقية هى التى حكم فيها بالإتصال لالعلاقة. و السالبة للزومية هى التى حكم فيها بسلب الإتصال لعلاقة. وذلك يصدق بوجهين بأن لا يكون الإتصال أصلاً و بأن يكون إتصال لالعلاقة. و السالبة الإتفاقية ماحكم فيها بسلب الإتصال لالعلاقة وذلك يصدق بوجهين أيضاً بأن لا يكون الإتصال و بأن يكون لالعلاقة بل بعلاقة فمادة صدق الموجبة من المتصلة واحدة و مادة صدق السالبة إثنان. والتوضيح فى هذا الشكل و توضيح النسبة بينهما فى هذا الجدول، ثم إعلم: أن كل نسبتين إعتبرتاهما إما أن لا يكون بينهما تناف أصلاً كالسواد و الكتابة، او يكون بينهما تناف فى الصدق و الكذب معاً كالزوجية و الفردية، او فى الصدق فقط كالشجرية و الحجرية، او فى الكذب فقط كاللاشجرية و اللاحجرية، فنقول إن المنفصلة الحقيقية الموجبة ماحكم فيها بالتنافى فى الصدق و الكذب معاً. و السالبة ما حكم فيها بسلب التنافى فى الصدق و الكذب معاً. وذلك بأن لا يكون تناف أصلاً او يكون فى الصدق لا فى الكذب كما فى صورة منع الجمع بالمعنى الأخص، او بالعكس كما فى مادة منع الخلو بالمعنى الأخص. و المانعة الجمع بالمعنى الأخص الموجبة ماحكم فيها بالتنافى فى الصدق فقط أى لا فى الكذب فهو مباين للموجبة الحقيقية. و السالبة ما حكم فيها بسلب التنافى فى الصدق لا فى الكذب. وذلك بأن لا يكون تناف أصلاً او يكون ولكن لا فى الصدق بل فى الكذب فقط كما فى الموجبة المانعة الخلو بالمعنى الأخص او فيها كما فى الحقيقية. و المانعة الخلو بالمعنى الأخص الموجبة ما حكم فيها بالتنافى فى الكذب فقط أى لا فى الصدق فهو مباين للحقيقية أيضاً. و السالبة ما حكم فيها بسلب التنافى فى الكذب فقط. وذلك بأن لا يكون تناف أصلاً او يكون ولكن لا فى الكذب فقط بل فى الصدق فقط كما فى الموجبة المانعة الجمع بالمعنى الأخص، و فيها كما فى الحقيقية. و الموجبة المانعة الجمع بالمعنى الأعم هى التى حكم فيها بالتنافى فى الصدق فقط أى لم تحكم بحصول التنافى فى الكذب و لا بعدم حصوله فهى أعم إذ تصدق بأن

لا يكون تناف في الكذب كما في المعنى الأخص وبأن يكون كما في الحقيقة فهي تجماع الحقيقة. و السالبة ما يحكم فيها بسلب التنافي في الصدق ولم يحكم به ولا بعدمه في الكذب. وذلك بأن لا يكون تناف او يكون في الكذب فقط كما في منع الخلو و بالمعنى الأخص. و الموجبة المانعة الخلو بالمعنى الأعم ما حكم فيها بالتنافي في الكذب فقط اى مطلقا اى سواء حكم به في الصدق أيضا كما في الحقيقة اولا كما في منع الخلو بالمعنى الأخص. و السالبة ما حكم فيها بسبب التنافي في الكذب وإطلاق طرف الصدق أيضاً. وذلك إما بأن لا يكون تناف أصلاً او يكون في الصدق فقط كما في منع الجمع بالمعنى الأخص؛ فظهر أن مادة صدق كل من الموجبة الحقيقية و المانعة الجمع و الخلو بالمعنى الأخص واحدة ومادة صدق سالبتهما ثلاثة ومادة صدق الموجبة المانعة الجمع و الخلو بالمعنى الأعم إشتان تحقيقاً لمعنى العموم ومادة صدق سالبتهما أيضاً إشتان لأن نقيض الأخص أعم فافهم. وأن كل مادة صدق فيها الموجبة كذب فيها السالبة و بالعكس وأن كل مادة صدق فيها موجبة منع الجمع صدق فيها سالبة منع الخلو. وكل مادة صدق فيها موجبة منع الخلو صدق فيها سالبة منع الجمع و لا عكس كلياً اى ليس كل مادة صدق فيها سالبة منع الخلو صدق فيها موجبة منع الجمع حتى بالمعنى الأعم؛ إذ واحدة من مواد صدق سالبة منع الخلو مادة عدم التنافي ولا يصدق موجبة واحدة من المنفصلات. وكذا ليس كل مادة صدق فيها سالبة منع الجمع صدق فيها موجبة منع الخلو لما ذكر أيضاً، فقول الشارح الفنارى و الشارح الكلنبوى رحمهما الله تعالى وكذا من جانب سالبتهما غير مستقيم إلا أن يحمل على الجزئية ويراد في الجملة كما قاله الإمام الوالد طاب الله ثراه. وأن كل شيئين صدق بينهما موجبة منع الجمع صدق بين نقيضيهما موجبة منع الخلو و سالبة منع الجمع و بالعكس. وكذا كل شيئين صدق بينهما سالبة منع الجمع صدق بين نقيضيهما موجبة (سالبة ظ) منع الخلو و موجبة منع الجمع و بالعكس، فقول الشارح الفنارى و الشارح الكلنبوى رحمهما الله تعالى «وأما إذا اختلفا في الإيجاب والسلب فالصادقة السالبة المتفقة في النوع» لا يشمل سوى صورة كون الأصل موجبة. فالأولى سلب السالبة لعموم الكلام وذكر المنافية و المخالفة وحيث فلا بد من تقدير مثلاً قاله الوالد الماجد قدس سره.

مانعتى الجمع والخلو بالمعنى المذكور مباين للحقيقة وقد تطلقان على ماهو أعم منها؛<sup>١</sup> فيراد بمانعة الجمع ما حكم فيه بالتنافى فى الصدق مطلقا

والتوضيح فى هذا الشكل المرقوم هذا القليل ما أحاط به ذهنى الكليل فى تحقيق هذا المبحث الجميل فاقنع وأشكر قاله الفاضل عبد الله الجوانشبرى عليك الشكر بالزاد القليل ليجلبك الكثير من النصيب. ابن

عموم من وجه	سالبة لزومية		
تباين	خاص مطلق	موجبة إتفاقية	
خاص مطلق	تباين	تباين	موجبة لزومية
سالبة إتفاقية	سالبة لزومية	موجبة إتفاقية	

سالبة إتفاقية	موجبة إتفاقية	سالبة لزومية	موجبة لزومية	
صادق	كاذب	كاذب	صادق	إتصال لعلاقة «كطلوع الشمس و وجود النهار»
كاذب	صادق	صادق	كاذب	إتصال لالعلاقة «كنطق الإنسان و نهق الحمار»
صادق	كاذب	صادق	كاذب	عدم الإتصال «كنطق الإنسان و صهيل الحمار»

حقيقة	منع الخلو أعم	منع الجمع أعم	مانعة الخلو بالمعنى الأخص	مانعة الخلو بالمعنى الأخص	
موجبه صادقة	موجبه صادقة	موجبه صادقة	موجبه صادقة	موجبه صادقة	مادة تنافى الصدق و الكذب. «زوج و فرد»
سالبته كاذبة	سالبته كاذبة	سالبته كاذبة	سالبته كاذبة	سالبته كاذبة	
موجبه كاذبة	موجبه كاذبة	موجبه صادقة	موجبه كاذبة	موجبه صادقة	مادة تنافى الصدق فقط. شجر و حجر»
سالبته صادقة	سالبته صادقة	سالبته كاذبة	سالبته كاذبة	سالبته كاذبة	
موجبه كاذبة	موجبه صادقة	موجبه كاذبة	موجبه صادقة	موجبه كاذبة	مادة تنافى الكذب فقط. «لاشجر و لاحجر»
سالبته صادقة	سالبته كاذبة	سالبته صادقة	سالبته كاذبة	سالبته كاذبة	
كذلك	كذلك	كذلك	كذلك	كذلك	مادة عدم التنافى. كطلوع الشمس و وجود النهار»

(١) قوله [بالمعنى المذكور] لهما من أن مانعة الجمع ما حكم فيها بالتنافى فى الصدق فقط و مانعة الخلو ما حكم فيها بالتنافى فى الكذب فقط. [مباين للحقيقة] أى بحسب المفهوم و التحقق

سواء حكم به فى الكذب أيضاً، او لا. ويرادُ بمانعة الخلو ما حكم فيه بالتنافى فى الكذب مطلقاً سواء حكم به فى الصدق أيضاً، او لا هذا. ولما كان ما سبق من أمثلة المنفصلات كلها ذى جزئين والحال أنه يجوز أن تكون المنفصلة ذات جزئين فصاعداً بيّنه بقوله [وقد تكون المنفصلات ذات أجزاء ثلاثة فصاعداً كقولنا العدد إما زائد او مساو، او ناقص]<sup>١</sup> مثال

ولا يخفى إمكان حمل التعريفين المارين على المعنى الأعم. وقوله [أعم منها (منهما)] أى من مانعتى الجمع و الخلو أى بحسب التحقيق وأما بحسب المفهوم فالنسبة بين المعنيين المباشرة وكذا النسبة بينهما بالمعنى الأعم و بين الحقيقية. قره داغى.

(١) قوله [حكم به] أى بالتنافى. وقوله [هذا] أى معنى هذا. م. وقوله [وقد تكون المنفصلات ذات أجزاء ثلاثة (الثلاثة خ)] أى الحقيقية و مانعة الجمع و مانعة الخلو. شوقى \* الواو إما عاطفة على مقدر تقديره كثير اما يكون المنفصلات ذات جزئين وقديكون ذات أجزاء، او إستثنائية أى جواب سؤال مقدر تقديره كأنه قيل يفهم من الأمثلة السابقة أن المنفصلات لا تتركب إلا من جزئين وهل يتركب من أكثر من جزئين ام لا؟ فأجاب بذلك. درالناجى. وقوله [فصاعداً] كما تكون ذات جزئين كما مر. شوقى \* أى تكون المنفصلات ذات أجزاء كثيرة إما متناهية وأمثلتها مذكورة فى الشرح، او غير متناهية كقولنا العدد إما ثلاثة أو أربعة أو خمسة وهلم جرا. وعبارته يوهم الإنحصار على المتناهى. قره خليل \* فالثلاثة كقولنا العدد إما اه. فنارى. [كقولنا العدد] أى ما يجتمع من كسور المقصورة. شوقى \* العدد ما يساوى نصف مجموع حاشيته فلا يرد الواحد لأنه ليس له طرف. = [إما زائد] عليه. [او مساوى] خ \* له \* فإن هذه الأجزاء الثلاثة لا يجتمع على عدد واحد لا فى الصدق و لا فى الكذب. = [او ناقص] م \* عنه \* فالكلمة إما إسم او فعل او حرف. فنارى \* والأكثر كقولنا الغُصْرُ إما نارٌ او هواءٌ او ماءٌ او أرضٌ. و الكلّى إما نوع او جنس او فصل او خاصة او عرض عام. فنارى. الضمير فى زائد عليه، و مساو له و ناقص عليه، راجع إلى العدد.



للحقيقية. ومثال مانعة الجمع قولنا هذا الشئ إما حجر، او شجر، او حيوان.  
 ومانعة الخلو مثل هذا الشئ إما لاحجر، او لاشجر، او لاحيوان. والمراد من  
 زيادة العدد، ونقصانه، ومساواته<sup>١</sup> كون ما إجتمع من كسوره زائداً عليه،  
 او ناقصاً عنه، او مساوياً له. والكسور<sup>٢</sup> تسعة العُشر، والتسع، والثلث، و  
 السبع، والستس، والخمس، والرُبع، والثلث، والنصف. فالعدد الزائدُ  
 كإثنى عشر، فإن له نصفاً هو الستة، وثلثاً هو الأربعة، وربعاً هو الثلاثة، و  
 سدساً هو الإثنان؛ فإذا إجمعت يصير خمسة عشر فيكون زائداً، والناقصُ  
 كالأربعة فإن له نصفاً هو الإثنان، وربعاً هو الواحد فإذا إجمعا يصير  
 ثلاثة؛ فيكون ناقصاً، والمساوى كالستة فإن له نصفاً هو الثلاثة، وثلثاً هو  
 الإثنان، و سدساً هو الواحد. و المجموع ستة فيكون مساوياً. قيل:<sup>٣</sup>

(١) يعنى أن المراد من زيادة العدد و نقصانه و مساواته معناه الإصطلاحى لأرباب الحساب دون  
 اللغوى وهو عندهم كما قال الشارح كون اه. ويمكن أن يراد منها المعانى اللغوية إجراء لها على  
 غير ما هى له كان يكون المراد بقوله العدد إما زائد او ناقص او مساو إما زائد أجزائه عليه او  
 ناقص أجزائه عنه او مساو أجزائه إياه. نعمت زاده.

(٢) الضمير فى [نقصانه] و[مساواته] و [كسوره] و [عليه] و [عنه] و [له] راجع إلى العدد. وقوله  
 [و الكسور] وإنما سميت المذكورات كسوراً لنقصان كل منها عن العدد الذى هو كسر له والكسر  
 النقصان. نعمت زاده.

(٣) قوله [فيكون] كسورة المجتمعة زائداً على إثنى عشر. = وقوله [فإذا إجمعا] أى الربع  
 والنصف. وقوله [قيل] القائل الفاضل الفنارى. م.

لا يتركب شئ من المنفصلات من أكثر من جزئين لأن الانفصال نسبة واحدة. والنسبة الواحدة لا تُتصوَرُ إلا بين جزئين ضرورة<sup>١</sup> أن النسبة بين الأجزاء متعددة لا واحدة فكيف تكون المنفصلة ذات أجزاء ثلاثة فصاعداً؟ وأجيب بأن المراد ههنا ما هو بحسب الظاهر<sup>٢</sup> وكل من الأمثلة المذكورة منفصلة واحدة بحسب الظاهر<sup>٣</sup> ومتعددة عند التحقيق. والحق ما ذُكر في

(١) قوله [أكثر من جزئين] أى جزئين كانا. ابن رر \* هذا صغرى. پ. [لأن الانفصال] أى المنافاة بين الجزئين. = وقوله [و النسبة الواحدة] اه كبرى. پ. [لا تُتصوَرُ] إلا بين جزئين [ينتج أن الانفصال لا تتصور إلا بين جزئين. = [ضرورة] أى بداهة لا وجوباً. =

(٢) قوله [وأجيب عنه] هذا جواب تسليمى. م \* حاصله أنه إن أراد القيل عدم تركيبها مطلقاً ممنوع أو بحسب الحقيقة فمسلم وغير مفيد لأن المراد اه. قره داغى. [بأن المراد] من الانفصال. م \* أى بأن المراد من تركيب المنفصلات من أكثر من جزئين تركيبها بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة لأن كلا من المنفصلات المذكورة التى تراها مركباً من أكثر من جزئين ظاهراً منفصلتان فى الحقيقة فإن قولهم العدد إما زائد أو ناقص أو مساوٍ فى قوة العدد إما زائد أو غير زائد وغير الزائد إما ناقص أو مساوٍ. والحاصل أن القائل بعدم جواز تركيب المنفصلات من أكثر من جزئين إن أراد عدمه (أى الجواز) ظاهراً وحقيقة فمم، وإن أراد عدمه (أى الجواز) بحسب الحقيقة فمسلم لكن المصنف أراد جوازه بحسب الظاهر فلا غبار على ما قاله. نعمت زاده. [ههنا] أى فى المتن. = \* أى فى المنفصلات ذوات أجزاء. م. [ما هو بحسب الظاهر] أى بحسب ظاهر اللفظ وتعدد الأجزاء فيه. برقلى.

(٣) أى فى اللفظ. شوقى \* إن كان المجيب الحسام الكاتى فالمراد من تلك الأمثلة منفصلة واحدة ظاهراً مؤلفة من حمية ومنفصلة فكأنه قال إما أن يكون العدد زائداً أو إما أن يكون ناقصاً أو مساوياً لكنها منفصلة متعددة حقيقة لأن أصلها إما أن يكون العدد زائداً أو لازائداً وإما أن يكون

الحواشى الأحمدية من أنه يمكن أن يكون المعنى<sup>١</sup> من قولنا العدد إما زائد، أو ناقص، أو مساو مثلاً أن مجموعها لا يجتمع فى العدد. ولا يخلو العدد عن كل منها أعم من أن يكون بين كل جزئين انفصال<sup>٢</sup> أو لا، لأن كل جزئين منها لا يجتمعان، ولا يرتفعان وإن كان ذلك مُحتملاً و هذا المعنى انفصال<sup>٣</sup> واحد قد وجد بين المجموع و كذا يمكن أن يكون

اللازائد ناقصاً أو مساوياً إلا أنه أقيم المنفصلة الثانية بجزئها مقام الجزء الثانى من المنفصلة الأولى إقامة المفصل مقام المجل. پ \* ومركبة من أجزاء ثلاثة. محمدزاهد.

(١) قوله [متعددة عند التحقيق] ومركبة من أجزاء أربعة. محمدزاهد. وقوله [والحق] اه هذا جواب تمنيعى. وقوله [الحواشى الأحمدية] اى قول أحمد. وقوله [المعنى] اى المقصود والمراد. =  
(٢) قوله [أن مجموعها لا يجتمع فى العدد] كمافى مانعة الجمع. = \* وكذا إثنان منها. پ. وقوله [ولا يخلو العدد] اه كمافى مانعة الخلو. = [عن كل منها] اى من الزائد والناقص والمساوى \* وإن "خلاعن إثنين منها. پ. [أعم] اى عدم الاجتماع والخلو. [من أن يكون بين كل جزئين انفصال] فى نفس الأمر \* إن أريد بالانفصال الانفصال الحقيقى فخلافاً الواقع او الانفصال الجمعى فموافق الواقع. پ.

(٣) قوله [وإن كان ذلك] اى عدم اجتماعهما وعدم إرتفاعهما. يوسف الأصم. [محتملاً] عدم اجتماعهما محقق وعدم إرتفاعهما مجرد احتمال عقلى. پ. وقوله [وهذا المعنى] أعنى به قولنا أن مجموعها لا يجتمع فى العدد ولا يخلو العدد عن واحد منها. يوسف. [انفصال واحد] اى بحسب الظاهر والحقيقة. پ \* فيه أن هذا المعنى ليس بانفصال فضلاً عن أن يكون واحداً لأن الانفصال يقتضى طرفين لينفصل أحدهما عن الآخر وههنا المجموع طرف واحد، ولا وجود لطرف آخر فالحق ماحققه الشارح فاتبعه تأمل. عبدالله بن حيدر \* أقول كون هذا انفصلاً على تقدير تسليمه

المعنى من قولنا إما أن يكون هذا الشئ لاحجراً او لاشجراً او لحيواناً أن المجموع لا يرتفع عن هذا الشئ و من قولنا هذا الشئ إما حجر، او شجر، او حيوان أن المجموع لا يجتمع على هذا الشئ مع قطع النظر عن الانفصال بين كل جزئين فيهما فيكون تركيبها من أكثر من جزئين بحسب الحقيقة، والظاهر معاً لا بحسب الظاهر فقط.<sup>٢</sup> ومن هذا ظهر أن ماقالوا: من أن

إنما هو بحسب الإجمال وإذا فصل لا يكون كذلك فالمراد بالظاهر ما يشتمل ذلك فالحق ماقاله الفناى والحق أحق بالإتباع تأمل. ابن القزلبجى.

(١) قوله [وكذا يمكن] فى مانعة الجمع \* وكذا يمكن أن يكون المراد بقولنا هذا الشئ إما لاحجراً ولاشجراً ولاحيوان أن المجموع لا يرتفع عن الشئ المشار إليه مع قطع النظر عن الانفصال بين كل جزئين هذا فى مانعة الخلوتركه الشارح إعتماً على ظهوره. نعمت زاده .

(٢) قوله [أن المجموع لا يجتمع] اه مع إمكان رفع كل. ب. وقوله [عن الانفصال] الجمعى ب. وقوله [فيهما] اى فى المثالين المذكورين (من قوله إما أن يكون هذا الشئ لاحجراً ولاشجراً ولاحيواناً وإما أن يكون هذا الشئ حجرأ او شجرأ اوحيواناً) اى مانعتى الخلو والجمع. وقوله [فيكون] تفریع مما قبل كذا ومابعدہ والضمير للمنفصلات لالخصوص مانعة الجمع. ب. [تركيبها] اى المنفصلات. = وقوله [بحسب الحقيقة] متعلقان بكان التامة او خبر لكان الناقصة فافهم. ابن زر. وقوله [فقط] انتهى كلام قول أحمد. = وفى بعض النسخ [بين كل جزئين أيضا فيكون تركيبها من أجزاء فوق إثنيين على الإعتبار] اللام للعهداى الإعتبار المارّ بقوله ويمكن أن يكون اه. قره داغى. وفى قول أحمد الموجود العبارة هكذا ... ولا يخلو العدد عن كل واحد منها أعم من أن يكون بين كل جزئين انفصالً او لا يكون لأن كل جزئين منها لا يجتمعان ولا يرتفعان وإن كان محتملاً وهذا المعنى انفصالً واحد قد وجد بين المجموع وكذا يمكن أن يكون المعنى من قولنا إما أن يكون هذا الشئ لاحجراً ولاشجراً ولاحيواناً أن المجموع لا يرتفع عن هذا الشئ ومن قولنا إما أن يكون هذا الشئ

الحقيقية لاتركب من أكثر من جزئين. ومانعتى الجمع، والخلو تتركبان تحكم، وأن ما قال الفنارى رداً عليهم<sup>١</sup> من أن الحق أنه إن كان المراد بالإنفصال انفصلاً واحداً لايتحقق إلا بين جزئين، وإن كان مطلق الإنفصال؛ فيتحقق بين جزئين، وأكثر فى الأقسام الثلاثة ليس بحق.<sup>٢</sup>

حجراً أو شجراً أو حيواناً أن المجموع لايجتمع على هذاالشئ مع قطع النظرعن الإنفصال بين كل جزئين فيهما فليكن المراد ذلك ولاإستحالة فيه بشئ من الوجوه المذكورة إذ كل منها مبنى على إعتبارالإنفصال بين كل جزئين منها كمايعرف بالتأمل الصادق فيكون تركيبها من أكثر من جزئين بحسب الحقيقة أيضاً لا بحسب الظاهر فقط.

(<sup>١</sup>) قوله [تحكم] خبر أن. = \* أى دعوى بلا دليل \* أى رده تحكم وإبطاله توجيههم. پ. وقوله [رداً عليهم] أى على ما قالوا. =

(<sup>٢</sup>) قوله [إن كان المراد بالإنفصال انفصلاً واحداً] فى الصدق والكذب. پ. [لايتحقق] أى بحسب الحقيقة \* أى حقيقة كما أشار إليه الفنارى فيما سبق من كلامه فلايرد عليه شئ فافهم. ابن القزلبجى. وقوله [وإن كان مطلق الإنفصال] أى واحداً كان أو أكثر. م. [فيتحقق] أى مطلق الإنفصال. [بين جزئين وأكثر] أى فى الحقيقة وأما بحسب الظاهر فيتحقق بين الكثير كما مر. قزلبجى. [فى الأقسام الثلاثة] أى الحقيقية ومانعتى الجمع والخلو. م. [ليس بحق] خبر أن ما قال الفنارى. = \* لأنه يمكن أن يكون المراد بالإنفصال انفصلاً واحداً موجوداً بين الأجزاء الثلاثة فى الأقسام الثلاثة كما نقله عن الحواشى الأحمديّة. نعمت زاده \* لأنها نختار الشق الأول ونمنع الحصر مستنداً بما مرّ فى الجواب أو بأنه إنما يلزم ذلك لو أريد الإنفصال بين كل جزئين لم لايجوز أن يراد الإنفصال بين المجموع ويرد عليه أن المراد بالإنفصال الواحد الواحد بحسب الحقيقة فيبطل السند الأول والإنفصال يقتضى طرفين وقد مرّ إنتفائهما غير إرادة الإنفصال بين المجموع ثم نثبت المقدمة الممنوعة بالدليل المارّ فظهر أن الحق ما قاله التفزازنى. قره داغى.

قنبيه أعلم: أن كل ما ذُكرَ فيه أدوات الانفصال لا يجب أن يكون منفصلة فإذا قلنا مثلاً هذا إما واحد، وإما كثير فإن أردنا المنافاة بين هذا واحد، وهذا كثير؛ فالقضية منفصلة مركبة من قضيتين،<sup>١</sup> وإن أردنا المنافاة بين مفهومى الواحد، والكثير فى الحمل على هذا؛ فالقضية حملية شبيهة بالمنفصلة مركبة من موضوع واحد<sup>٢</sup> مرددة المحمول على ما فصله السيّد العلامة. وكذلك لا يجب أن يكون من المنفصلات الثلاثة؛ إذ قد يكون للمنفصلة الغير الحقيقية<sup>٣</sup> أقسام غير مانعتى الجمع والخلو<sup>٤</sup> نحو رأيتُ إما

(١) قوله [إعلم أن كل ما ذكر] اه رفع للإيجاب الكلى. پ. [فيه] اى فى ما. وقوله [لا يجب] اه رفع للإيجاب الكلى الضرورى ويلزمه السالبة الجزئية الممكنة أعنى بعض ما ذكر فيه أداة الانفصال ليس بمنفصلة وفى كلامه إقامة جهة القضية مقام المحمول. قره داغى. [أن يكون] اى ما ذكر فيه اه [منفصلة] صرفة بل قديكون حملية مرددة المحمول. پ. وقوله [فإن أردنا المنافاة] فى الصدق والكذب. پ. [بين هذا واحد وهذا كثير] اى بين هاتين القضيتين. م. [فالقضية منفصلة] مانعة الجمع \* اى بحسب الإرادة وحملية مرددة المحمول بحسب الظاهر. پ. [مركبة من قضيتين] لأن قوله وإما كثير عطف على قوله هذا. ابن أحمد \* ومنع الجمع باعتبار الصدق والتحقق بين القضيتين. م.

(٢) قوله [فى الحمل] والصدق. م \* بأن يكون المعنى هذا متحد بأحدهما. قره داغى. [على هذا] فيه لطافة تأمل. م. [فالقضية حملية] اى بحسب الظاهر والإرادة. پ. [شبيهة بالمنفصلة] باعتبار اشتماله على التناقى فى المحمولين. عبد الحكيم. [مركبة من موضوع واحد] ومحمولين. پ \* لأنه ح يعطف على قوله إما واحد. ابن أحمد.

(٣) قوله [وكذلك] اى كما أنه لا يجب أن يكون منفصلة لا يجب أيضاً أن يكون الخ. ابن أحمد. [لا يجب أن يكون] اى ما ذكر فيه ادوات الانفصال \* المنفصلة منحصرة فى المنفصلات الثلاث

زيداً، وإما عمراً، ونحو العالم إما يعبدُ الله، أو ينفعُ الناسَ على ما نقله السيد العلامة عن الإشارات. ولما فرغ من أقسام القضية شرع فى بيان أحكامها فقال: [التناقض]<sup>٢</sup> أى هذا بحث التناقض من أحكام القضايا. و إنما قدمه لتوقف بعض الأحكام عليه فى الإثبات<sup>٣</sup> على ما سيظهر فى

---

إذ قد اه ظاهر. ابن زر. وقوله [قديكون] أى مذكرفيه أدوات الانفصال فلاتحتاج إلى الظاهر الذى كتبناه. ابن قزلبجى. [للمنفصلة الغير الحقيقية] قديقال لوجه للتخصيص بغيرها إذ يصح أن يقال للمنفصلة مانعة الجمع مثلاً أقسام أخر غير الحقيقة ومانعة الخلوف لوقال إذ قديكون للمنفصلة أقسام غير الحقيقة ومانعتى الخ لكان اولى. قره داغى.

(١) أقول هذا ليس بإيراد على المنفصلة بل على مطلق الشرطية كيف والمنفصلة لا بد فيه من عناد وهذه الأمثلة لاعناد فيها أصلاً وقال الفتح الشرطية منحصرة فى المتصلة والمنفصلة كما صرح به الشيخ فى إشاراته إلا أن يقال نظراً إلى ظاهر إرادة الانفصال فتدبر. ابن قزلبجى.

(٢) قوله [شرع] أى أراد أن يشرع فقال اوشرع بأن قال فافهم. ابن قزلبجى. قوله [التناقض] اللام عهد عهد الى المنطقى وهو أولى من جعله جنسياً. ابن زر.

(٣) قوله [من أحكام القضايا] حال اوصفة او خبر محذوف او خبر محذوف توصفياً للتناقض فى المتن فتأمل. ابن زر. وقوله [قدمه] أى التناقض \* على العكس. ابن أحمد. [لتوقف بعض الأحكام] كتوقف عكس بعض القضايا عليه. أحمد \* أى أحكام القضايا وأحكام الأحكام. ابن زر. [عليه] أى على التناقض. [فى الإثبات] أى إثبات المطالب الحقيقية كقياس الخلف فى إثبات أحكامهم من العكوس وإنتاج الأقيسة. نعمت زاده.

العكس [وهو اختلاف القضيتين] جنس<sup>١</sup> لأنَّ المعرَّفَ ههنا هو تناقض القضايا بدليل أنَّ الكلامَ فى أحكامها، فإختلاف المفردات، وإختلاف مفرد، وقضية ليسا<sup>٢</sup> بداخل فى المحدود حتى يحتاج إلى الإخراج. والإختلاف الواقع بين المفردات يعلم بالمقايسة؛ كما صرح به السيد العلامة. وبعضهم لِعُقُولِهِ عن هذا قال: إختلاف القضيتين يخرجُ الإختلاف الواقع بين المفردات، و بين مفرد، وقضية [بالإيجاب<sup>٣</sup> و السلب] يخرج الإختلاف

(<sup>١</sup>) قوله [جنس] بعيد يتناول الإختلاف الواقع بين قضيتين وبين مفردين وبين مفرد وقضية كزيد قائم وعمرو قاعد وكالسماء والأرض وكبكر قائم وخالد قاعد. شوقى.

(<sup>٢</sup>) قوله [وإختلاف مفرد وقضية] الظاهر والقضية او بالتكثير فى الأولين فافهم «٣». ابن أحمد. «٣» إشارة إلى تكثير المثاليين فقط. منه. [ليسا] أى إختلاف المفردات، وإختلاف مفرد وقضية.

(<sup>٣</sup>) قوله [وإختلاف الواقع بين المفردات] كالإنسان واللإنسان والحجر واللاحجر. م. [يعلم بالمقايسة] أى بالقياس على التناقض. = [كما صرح به] أى بالعلم بالمقايسة [السيد العلامة] وشنع عليه العصام. الزنجانى. [وبعضهم] أه أقول لما إشتهر أن نقيض كل شئ رفعه والظاهر المشهور عموم قواعد الفن يذهب إلى أن تعريف التناقض عامة وليس كذلك فإن بحثنا فى أحكام القضايا ولوقيل التناقض الإختلاف بالإيجاب والسلب يشمل تناقض المفردات او يوهم الشمول قيد المصنف الإختلاف بالقضيتين ليخرج التناقض بين المفردات او يدفع الوهم فتدبر فلا إيراد على من قال بالخروج ولا منافاة بين قول الشارح وبين قول البعض بل هما واحد فاعرف. ابن القزلىجى. و التوجيه المذكور مما أستفيد من كلام البعض وهو ساقى الكلام على المشهور المستفيض فالصواب ترك نسبة الغفلة. الترجانى محمد حسين. [لِعُقُولِهِ عن هذا] أى عن العلم بالمقايسة. وقوله



بالحمل، والشرط، والعدول، والتحصيل، وغيرها. وذلك لأن الشئ، وعدوله قد يرتفعان،<sup>١</sup> والشئ، ونقيضه لا يرتفعان قطعاً؛ كما لا يجتمعان. وبيانه أن قولنا زيد كاتب، وزيد لا كاتب يرتفعان معاً<sup>٢</sup> عند عدم وجود زيد؛ لأنهما موجبتان. والموجبة تقتضى وجود الموضوع. وقولنا زيد

[بالإيجاب] متعلق بالإختلاف. شوقى \* تصريح بما علم ضمناً من الإختلاف المحيى فافهم. ابن القزلبجى.

(<sup>١</sup>) قوله [بالحمل] نحوزيد قائم. = [والشرط] بأن يكون إحداهما حملية والأخرى شرطية. شوقى. [والعدول] بأن يكون إحداهما معدولة والأخرى محصلة نحوزيد لاجبر وزيد ليس بحجر. شوقى. وقوله [لأن الشئ] كالكاتب واللا كاتب وإن كانا متمازعاً إجتماعاً لكن يرتفعان. شوقى \* صغرى الشكل الثانى وقوله والشئ ونقيضه إشارة إلى كبراه. قره داغى. وقوله [قد يرتفعان] وإن "لم يجتمعا. = \* أى وقت إنتفاء الموضوع. ب \* لكن لا يجتمعان فيصدق فهما منع الجمع العادى كأن يقال إما زيد عالم وإما زيد لا عالم فهذا مركب من الشئ ومن أخص من نقيضه «٧» تأمل. ب. «٧» لأن زيد عالم أخص من نقيض زيد لا عالم وهوزيد ليس بلا عالم لأن زيد عالم موجبة وهى يقتضى وجود الموضوع بخلاف زيد ليس بلا عالم لأنه سالبة يصدق بوجود الموضوع وبعدمه أيضاً وكذا زيد لا عالم أخص من نقيض زيد عالم وهوزيد ليس بعالم لأن زيد لا عالم موجبة معدولة المحمول فلا تصدق إلا بوجود الموضوع بخلاف زيد ليس بعالم وكان هذا وجه التأمل. طه البشوه.

(<sup>٢</sup>) قوله [لا يرتفعان] وإلزام إرتفاع النقيضين. م. [قطعاً] أى لا عند وجود الموضوع ولا عند إنتفائه. ب. [كما لا يجتمعان] وإلزام إجتماع النقيضين. م. [وبيانه] أى بيان عدم التناقض بين الشئ وعدوله اوبيان تحقق هذه العدد ومآلهما واحد. م. وقوله [يرتفعان معاً] لأن معنى زيد لا كاتب زيد ثابت له عدم الكتابة تدبر. ابن رر.

كاتب، وزيد ليس هو بكاتب لا يرتفعان معاً أصلاً؛<sup>١</sup> لعدم إقتضاء السالبة وجود الموضوع. ومن ههنا ظهر أن التناقض إنما يكون بين الشئ، وسلبه لا بينه، وبين عدوله؛ ولذا ذهب بعضهم إلى عدم التناقض بين المفردات بناء على أنها مع إعتبار الحكم لم تكن مفردة، وبدونه لم يكن إيجاباً، وسلباً هذا. والحق التحقيق بالقبول أن هذا القيد أعنى الإيجاب، والسلب ليس للإحتراز؛<sup>٢</sup> بل لتحقيق مفهوم التناقض؛ لأن إختلاف القضيتين [بحيث يقتضى لذاته أن يكون إحدیهما صادقة، والأخرى كاذبة] لا يكون إلا بالإيجاب، والسلب أعنى على ما حققه السيد العلامة، وأوضحه؛<sup>٣</sup> فقلوه

(١) قوله [الموجبة تقتضى وجود الموضوع] لأن ثبوت شئ لشئ فرع وجود المثبت له كما قاله المحققون. ابن زر. وقوله [لا يرتفعان معاً أصلاً] أى سواء كان زيد موجوداً أولاً. الزنجاني.

(٢) قوله [مع إعتبار الحكم] أى الإذعان. = وقوله [وبدونه] أى الحكم. وقوله [ليس للإحتراز] عن شئ وإن سلمنا خروج الشئ به على ما ذهب إليه البعض. ابن زر.

(٣) قوله [بحيث يقتضى لذاته] اه خرج بهذا القيد الإختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الجزئيتين فإنهما قد يصدقان معاً نحو بعض الحيوان إنسان وبعضه ليس بإنسان فلم يتحقق التناقض بين جزئيتين. عبدالله يزدى. وقوله [لا يكون] اه قديقال إن إغناء هذا القيد عن قيد الإيجاب والسلب إغناء اللاحق عن السابق وهو غير محذور والمحذور إغناء السابق عن اللاحق وهو غير موجود. ب \* لا يخفى أن ما ذكره الشارح فى البرهان من إطلاق التناقض على الإختلاف المفهومين المفردين عدولاً وتحصيلاً على القيود المذكورة فيه يكون الإختلاف بحيث يقتضى لذاته النخ مع أنه ليس بالإيجاب والسلب فتأمل. الزنجاني. وقوله [وأوضحه] من أن الإختلاف إذا كان بخلاف السلب والإيجاب لا يقتضى صدق إحدیهما وكذب الأخرى لذاته وإن "إقتضى ذلك فافهم. ابن القزلبجى.

بحيث يقتضى يُخرجُ الاختلافَ الغيرَ المقتضى سواء كان بالإيجاب،  
والسلب، أولا كالاختلاف فى مثل زيد ساكن، وليس بمتحرك،  
وكالاختلاف بالحمل، والشرط، وغيرهما.<sup>١</sup> وقوله لذاته إحتراز عن  
الاختلاف بالإيجاب، والسلب المقتضى لصدق إحديهما، وكذب الأخرى  
لكن لالذاته؛ بل بواسطة، او بخصوص مادة نحو زيد إنسان،<sup>٢</sup> وزيد ليس  
بناطق، ونحو كل إنسان حيوان، ولاشئ من الإنسان بحيوان. وقد يقال: إن  
خصوص المادة داخل تحت الوساطة إذ من البين أنه<sup>٣</sup> من جزئيات الوساطة  
صرّح به بعض المحققين [كقولنا زيد كاتب، وزيد ليس بكاتب] مثال  
التناقض بين المخصوصتين، ثم لما توقف تحقق التناقض بين القضيتين  
على إتفاقيهما، وإشتراكهما فى عدّة أمور، وتوقف تناقض المحصورات  
على الاختلاف فى الكمية أيضا

(١) قوله [سواء كان] أى الاختلاف. وقوله [وليس] وزيد ليس.خ. وقوله [كالاختلاف بالحمل]  
نحو زيد قائم. [والشرط] نحو إن قام زيد قمت. م. [وغيرهما] أى العدول والتحصيل. ترجانى.  
(٢) قوله [لالذاته] أى الاختلاف. [بل بواسطة] أى كمساواة المحمول. م. وقوله [زيد إنسان] مثال  
الوساطة «٣». ترجانى. «٣» وهى مساواة المحمولين لأن كل ماصدق عليه الإنسان صدق عله  
الناطق ولو "بالقوة وبالعكس. لكاتبه.

(٣) قوله [ونحو كل إنسان حيوان] مثال لخصوص المادة. ترجانى. وقوله [خصوص المادة داخل  
تحت الوساطة] فليكن إستقلاله لكونه عمدة. ابن قزلبجى. وقوله [إنه] أى خصوص المادة.

بینوا ذلك<sup>١</sup> تنمیماً، وتكمیلاً لبيان ما هیته، وحقیقته فقال الأوائل: إنه إنما يتحقق بعد اشتراكهما فی الوَحَدَات الثمانية.<sup>٢</sup> وحدة الموضوع، ووحدة المحمول، ووحدة المكان، وحدة الزمان، ووحدة الإضافة، ووحدة القوة والفعل، ووحدة الجزء والكل، ووحدة الشرط. وقد إقتفی المصنف رحمه الله إثرهم<sup>٣</sup> فقال: [ولا يتحقق ذلك] ای التناقض، والإختلاف<sup>٤</sup> المذكور

(<sup>١</sup>) قوله [تحقق التناقض] ای المخصوصات والمحصورات بقرينة اللاحق. ابن احمد. وقوله [فی عِدَّةِ أمور] من إضافة الصفة الى الموصوف. احمد. [وتوقف] عطف على قوله توقف. وقوله [فی الكمية] ای الكلية والجزئية [أيضاً] ای كالکیفیه او كالإتفاق فی الأمور او كمهما (کهما خ). ابن القزلبی. [بینوا] جواب لما. = [ذلك] ای الإتفاق والإشتراك فی الأولین والإختلاف فی الثانية. احمد.

(<sup>٢</sup>) الضمیر فی [ماهیته] و[حقیقته] و[إنه] راجع إلى التناقض. قوله [الأوائل] ای جمهورهم كما یدل علیه المقابل. ترجانی. وقوله [فی الوَحَدَات] بفتح الواو والحاء على وزن عشرات. قره. وقوله [الثمانية] قال الشاعر: درتناقض هشت وحدت شرط دان وحدت موضوع ومحمول و مكان وحدت شرط و إضافه و جزء و كل قوه وفعل است در آخر زمان. عبدالله یزدی.

(<sup>٣</sup>) قوله [وحدة الإضافة] ای النسبة. وقوله [إقتفی] ای إختار. م \* ای إتبع \* مجرد او مؤكد فافهم. ابن زر. وقوله [إثرهم] ای طریقهم \* ای الأوائل. م \* تأکید لمضمون الفعل من غیر لفظه کقعد جلوساً او هو کالبال الرحیم وهذا مراد المحشى ره بقوله مجرد او مؤكد فافهم. الترجانی.

(<sup>٤</sup>) قوله [ولا يتحقق ذلك] قبل نقيض القضية رفعها بعينها وذلك بإيراد كلمة السلب على لفظها قصداً إلى سلب معناها فلا حاجة فی تحقق التناقض بین الشئ ورفعہ بعینه إلى إعتبارشئ من تلك الشرائط نعم قديعتبرون فی التناقض مساوية لذلك الرفع فيحتاجون فی معرفة المساواة إلى تلك الشرائط فما هو نقيض حقيقة مستغن عن إعتبار هذه الشرائط كذا فی حواشی شرح التجريد. قول

الموصوف بالحيثية المذكورة [إلا بعد إتفاقيهما] أى القضيّتين المختلفتين بالإيجاب والسلب [فى الموضوع] فلا تناقض بين زيد قائم عمرو ليس بقائم [والمحمول] فلا يتحقق بين زيد قائم زيد ليس بقاعد [والزمان] <sup>١</sup> فلا تناقض بين زيد قائم فى الليل زيد ليس بقائم فى النهار [والمكان] فلا تناقض بين زيد قائم فى المسجد زيد ليس بقائم فى السوق [والإضافة] يَخْرُجُ زيد أب عمرو زيدٌ ليس بابٍ لبكرٍ [والقوة والفعل] احتراز عن نحو الخمر فى الدنّ <sup>٢</sup> مسكراً بالقوة، والخمر فيه ليس بمسكر بالفعل [والجزء، والكل] فلا تناقض بين الزنجى أسود أى بعضه، والزنجى ليس بأسود أى كله [والشرط] فقولنا الجسم مفرقٌ للبصر أى بشرط لمعانه، وضيائه ليس بنقيض لقولنا الجسم ليس بمفرقٍ للبصر أى بشرط سواده. واكتفى بعضهم بثلاثٍ وحداتٍ وحدةً الموضوع، ووحدة المحمول، ووحدة الزمان. وأدرج

---

أحمد. [أى التناقض] فى المخصوصتين. شمسية. [والإختلاف] الواو الواصلة بمعنى او الفاصلة. قره داغى.

(<sup>١</sup>) فإن قيل قديتقق التناقض فى مثل قولنا زيد أبٌ لعمرٍ أمس وليس بأبٍ له اليوم مع عدم وحدة الزمان قلنا لانسلم تحقق التناقض فيه لأن صدق إحديهما وكذب الأخرى ليس لذات الإختلاف بل بخصوص المادة. وذلك لأن الأبوة صفةٌ لو تحققت أمس تحققت اليوم. قول أحمد.

(<sup>٢</sup>) قوله [والإضافة] أى النسبة للإضافة النحوية. م. وقوله [الدنّ] الدن بفتح اللدال وتشديد النون بمعنى كوب. حاشية فنارى.

وحدة الشرط، ووحدة الجزء، والكل تحت وحدة الموضوع.<sup>١</sup> والبواقي تحت وحدة المحمول. ولما لم يتم مرجح يرجع<sup>٢</sup> إدراج وحدة المكان تحت وحدة المحمول على عدم إدراج وحدة الزمان تحتها إقتصر صاحب الشمسية على الوجدتين الأولين، وأدرج وحدة الزمان تحت وحدة المحمول أيضا.<sup>٣</sup>

(<sup>١</sup>) قوله [والزنجى ليس بأسود أى كله] إذأسنانه أبيض. الترجاني. وقوله [ليس بمفرق] أى مزيل لنور البصر. م. وقوله [واكتفى بعضهم] وهو التفتازانى. م. وقوله [وأدرج] أى البعض. وقوله [تحت وحدة الموضوع] لإختلافه بإختلاف الشرط والجزء والكل فإن الجسم بشرط كونه أبيض غيره بشرط كونه أسود والزنجى كله غير الزنجى بعضه. نعمت زاده.

(<sup>٢</sup>) قوله [والبواقي تحت وحدة المحمول] أى وحدة المكان والإضافة والقوة والفعل لإختلاف المحمول بإختلافهما فإن الجالس فى الدار غير الجالس فى السوق والأب ل بكر غير الأب لعمره والمسكربالفعل غير المسكربالقوة. نعمت زاده. [ولما لم يتم] أه ج س. كأنه قيل لِمَ أدرج وحدة المكان تحت وحدة المحمول ولم يدرج الزمان تحتها أيضا. = [مرجح يرجع] أه الأخصر الأولى مرجح إدراج ثم المراد بالمرجح هو المعتقد به فلا يرد أن الإمام الرازى إستدل عليه بأن التصريح بالزمان لأنه ملاك الأمر فى التناقض فتجب مزيد إهتمام ببيانه فلا يصح إطلاق عدم قيام المرجح وذلك لأن كون الزمان ملاك الأمر غير متعين. قره داغى.

(<sup>٣</sup>) قوله [وعلى عدم إدراج] أه الظاهر على إدراج أه بدون الواو والعدم معاً أو وعدم إدراج بدون على يعطفه على الأول تدبر. محمد زاهد \* متعلق بيرجح. وقوله [تحتها] أى تحت وحدة المحمول. [إقتصر] جواب لما. =. وقوله [الوجدتين الأولين] أى الموضوع والمحمول. وقوله [أيضاً] أى كالمكان. =.

وفى كل منهما شئ تأمل،<sup>١</sup> ثم إنه لما أُورِدَ على ظاهر مقالهم أن الإتفاق فيما ذكر لا يكفى فى تحقق التناقض؛ بل لابدّ فيه من الإتفاق فى أشياء

(١) قوله [وفى كل منهما] الذى يظهر أن ضمير منهما راجع إلى إكتفاء البعض ، واقتصار صاحب الشمسية له قول الأوائل لبعده مرجعاً وعبارة. وبيان الإيراد عليهم بما فى حيّز، ثم وإن الشئ الوارد على الأول ترجيح أحد المتساويين فى الإدراج وضعف دليل الإدراج وتشخيص المدرج فيه على ما حققه السيد قدس سره والوارد على الثانى فى كل من الآخرين وزيادة الإدراج مع ذلك الضعف فى الاستدلال فافهم. ابن العثمانى \* اى من قول البعض والكاتبى شئ وبحث أما الأول: فلو جوه الأول: أن تخصيص الزمان بالذكر مما لا وجه له إذا المحذور الوارد على تقدير دخوله فى المجهول يرد على دخول المكان فيه كما يأتى الثانى: أن تعليق بعض الوحدات بالموضوع وبعضها بالمحمول كما إذا دعاه مما لا وجه له أيضاً إذا المتعلق بالموضوع يصير متعلقاً بالمحمول اى عند صيرورته محمولاً كما فى صورة عكس القضية الثالث: أن دخول المكان فى المحمول يستلزم كون المكان للمكان إذ نسبته إلى الموضوع لابدّ أن تكون فى المكان وقد أخذ فيه المكان فيكون للمكان مكان وأيضاً يلزم منه تأخر المكان عن نفسه ؛ لأن تعلقه «٢» بالقضية تجب ظرفية النسبة له والمحلّ لابدّ أن يتحقق قبل الحال فهو متأخر عن النسبة وهى عن المحمول المأخوذ هوفيه فيلزم تأخره عن نفسه. وكلاهما محال لا يخفى على أحد الرابع: أن من الوحدات ما لا تعلق له بشئ من الموضوع والمحمول بل له تعلق بالنسبة فافهم. وأما الثانى: فلما ذكر على قول البعض كلّ مع زيادة آخره لوزوم كون الزمان للزمان وتأخره عن نفسه وتقريره كما مرّ فى المكان ويحتمل أن يكون الضمير راجعاً إلى قول الأوائل والبعض فائى شئ اى البحث فى الثانى ماذكر وفى الأول ما يدل عليه مافى صير فى الشرح ولا يتوهم أنه على الإحتمال لم يتعرض الشارح لقول الكاتبى فيدل على الإرتفاع لما عرفت من أن ما يرد على البعض يرد عليه بل الإيراد عليه أغلظ هكذا ينبغى أن يحرر المقام ومنه يعلم وجه أمره بالتأمل للإفهام لا مآذركه الفاضل المحشى القم مقام رحمه الله الملك العلام فتأمل فيما آتيناك. و فقنا الله و إياك الحقير الشطير. محمد حسين الترجانى. «٢» اوتحريره هكذا لأن تعلق

أخرى كالألة، والغاية وغيرهما<sup>١</sup> نحوزيد كاتب اى بقلم بغدادى من مدادٍ  
لعلّى على قرطاس قسطنطنى لغرض كذا. زيدليس بكاتب اى بقلم آخر من  
مداد آخر على قرطاس آخر لغرض آخر إكتفى بعض المحققين بوحدة  
واحدة مشتملة على جميع ما يتوقف عليه التناقض. وهى وحدة النسبة

المكان بها اى بالقضية بحسب ظرفية المكان للنسبة والشئ لا يكون ظرفاً لآخر إلا بعد تحققه اى  
تحقق الآخر وهو ههنا النسبة المتأخرة عن طرفى القضية وهذا التحرير أقرب إلى الحق والذهن  
فافهم. منه. [شئ] لأن تعليق بعض الوحدات بالموضوع وبعضها بالمحمول تخصيص بلامخصيص  
إذ تلك الأمور كما تصلح لأن يوضع تصلح لأن يحمل عندعكس النقيض. شرح مطالع. [تأمل]  
وجهه بيان ذلك الشئ، ومرجع ضميرمنهما، وماعليهما فنقول الضمير راجع إما إلى قول البعض  
وقول الشمسية يعنى إرجاع الوحدات إلى الموضوع والمحمول سواء إستثنى الزمان او لاوجه له  
إذلايدخل وحدة منهما تحتهاوفيه أن المراد بالدرج اللزوم اوراجع إلى إدراج الزمان والمكان او  
أحدهمايعنى أن ذلك غيرموجه لماذكروفيه ماذكرتدبر«٣». ابن القزلبجى. «٣» إشارة إلى أن  
يحتمل أن يكون التأمل إشارة إلى قول المقتصرين على الوحدات الثلاث او الوجدتين أيضاً  
غيرموجه إذالحق ماقاله بعض المحققين الآتى وهذا اولى وأوجه. منه.

(١) قوله [ثم إنه] اى الشأن. = وقوله [على ظاهر مقالهم] اى الأوائل. ابن عث. وقوله [والغاية]  
والعلة نحوالتجارعامل اى للسلطان، التجارليس بعامل اى لغيره. فنارى. [وغيرهما] كالمفعول به  
نحوزيدضارب اى عمراً زيدليس بضارب اى بكرأ والمميزنحوعندى عشرون اى درهماً ليس عندى  
عشرون اى ديناراً إلى غيرذلك (مثل الاختلاف فى الحال كما تقول جائئى زيد اى راكباً ماجائئى  
زيد اى ماشياً والمستثنى نحوعندى عشرون إلادرهماً ليس عندى عشرون اى إلاديناراً. برهان).  
فنارى.



الحكمية.<sup>١</sup> ولا شك أن الإتفاق فى النسبة الحكمية يستلزم الإتفاق فى كل ما يجب الإتفاق فيه من الوحدات المذكورة، وغيرها؛ لأنه<sup>٢</sup> متى اختلف شئ من الموضوع، والمحمول، وما يتعلق بهما اختلف النسبة، ضرورة أن هذه النسبة غير تلك النسبة، وأن النسبة فى هذا الزمان غير النسبة فى ذلك الزمان إلى غير ذلك. ومتى لم تختلف النسبة لم يختلف شئ منها؛ فمتى وجد الإتفاق فى النسبة تحقق التناقض. واختاره السعد العلامة لأنه أخصر، وأشمل. ولما بين ما يتوقف عليه تحقق التناقض مطلقاً أراد أن يبين ما يتوقف عليه المحصورات خاصة وهو الإختلاف فى الكمية<sup>٣</sup> بعد الإتفاق

(١) قوله [إكتفى] جواب لما. = [بعض المحققين] وهو المعلم الثانى الشيخ الفارابى. ابن زر. وقوله [يتوقف عليه] أى على ما. وقوله [وهى] أى الوحدة الواحدة. [وحدة النسبة الحكمية] لايتوهم عدم تمشى الإكتفاء بوحدة النسبة على مذهب القدماء من الحكماء من وحدة النسبة إذ المراد الإتحاد بالنوع وبالنظر إلى العوارض اللوازم فتأمل فإنه دقيق. ابن زر \* بأن يكون السلب وارداً على النسبة الإيجابية التى ورد الإيجاب عليها. ١٢ \* المراد بالنسبة الحكمية النسبة التعقيدية المساواة بالنسبة «المساوية للنسبة ظ» بين بين لالنسبة التامة الخبرية ( التى هى الوقوع واللاوع ) إذالنسبة التعقيدية هى المورد للإيجاب والسلب فافهم. أحمد بن حيدر.

(٢) قوله [ولاشك] الواو الحالية. وقوله [يجب الإتفاق فيه] أى فى ما. وقوله [وغيرها] أى الوحدات. [لأنه] استدلال على الشئ بعكس تقيضه. پ.

(٣) قوله [لم يختلف شئ منها] أى من الوحدات. وقوله [السعد العلامة] وفى بعض النسخ السيد السعد العلامة. وقوله [ولما بين ما] أى من الوحدات. م. [يتوقف عليه] أى على ما. وقوله [مطلقاً] أى فى القضايا مخصوصة او محصورة. م. وقوله [فى الكمية] أى الكلية والجزئية. =

فيما ذكر؛ فقال: [ ونقيض الموجبة الكلية إنما هي السالبة الجزئية<sup>١</sup> نحو كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحيوان، ونقيض السالبة الكلية إنما هي الموجبة الجزئية نحو لاشئ من الإنسان بحجر، وبعض الإنسان حجر ] فإن قلت بعد الاختلاف في الكم لا يتحد الموضوع<sup>٢</sup> فكيف يتحقق التناقض قلت: المراد بإتحاد الموضوع في هذا الباب، إنما هو الإتحاد الذكري أى الذكر<sup>٣</sup> لا يقال ليس بمتحد فيه أيضاً؛ لأننا نقول الموضوع هو المضاف

(<sup>١</sup>) قوله [فيما ذكر] أى من الوحدات وغيرها بناء ..... وقوله [فقال] تفريع من الإيراد. وقوله [إنماهى] وفى بعض النسخ إنما هو \* والتأنيث بإعتبار الخبر لا بإعتبار اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه ولو "حكماً كما فى شرقت صدر القناة من الدم وقس عليه قوله الآتى ونقيض السالبة اه. قره داغى. \* الأ[السالبة].

(<sup>٢</sup>) قوله [إنماهى] أى نقيض الموجبة وتأنيث الضمير بإعتبار الخبر أو بإعتبار معنى المرجع السالبة. حاشيه فنارى. وقوله [بعض الإنسان حجر] كاذبة. م. وقوله [لا يتحد الموضوع] فيهما «٣». فنارى. «٣» أى فى الكلية والجزئية لأن موضوع الكلية جميع الأفراد وموضوع الجزئية بعضها. والجميع غير البعض وإذالم يتحد الموضوع لم يتحد النسبة الحكيمية فلا يرد الإيجاب والسلب على شئ واحد فكيف يتحقق التناقض. قول احمد.

(<sup>٣</sup>) قوله [قلت] وفى بعض النسخ قلنا. [المراد] اه أى الذى إعتبروه فى هذا الباب إنما إتحاد ... ان أى مفهوم الموضوع دون خصوصية الذات أعنى ماصدق عليه الموضوع. نعمت زاده. [بإتحاد الموضوع فى هذا الباب] الموضوع فى قولنا كل إنسان حيوان نوعان لفظى وذكرى وهو مفهوم الإنسان وحقيقى وهو أفراد. يوسف الأصم. [إنما هو الإتحاد الذكري] لأنه الإنسان فى الكلى والجزئى. والحاصل أنهم إعتبروا إتحاد عنوان الموضوع دون خصوصية الذات أعنى ماصدق عليه

إليه. ولفظ الكل، والبعض ليسا من الموضوع؛ بل كل منهما أداة، وسور. وكذا لاشئ،<sup>١</sup> وأمثاله من الأسوار. وجعل السور موضوعاً إنما هو بحسب الأصول العربية ولايساعده مقاصدُ هذا الفن، وأصوله هذا. وإذا كان نقيض الكلية الجزئية [فالمحصورات] يدخل فيها المهمة لكونها فى قوة الجزئية و وقع فى بعض النسخ<sup>٢</sup> المحصورات بغير الفاء فحكمُ بعض الشارحين بأن

الموضوع ولو كان المشروط إتحاده هوالموضوع الحقيقى وهوذات الموضوع فماوجد التناقض بين الكلية والجزئية. شوقى. [اى فى الذكر] اى المفهوم.

(<sup>١</sup>) قوله [لايقال ليس] اى الموضوع فى الذكر. پ. [بمتحديه] لأن الموضوع فى إحدیهما بعدالإختلاف مفهوم كل وفى الأخرى مفهوم بعض. پ. [فيه] اى فى الإتحادالذكرى. [أيضاً] اى كالموضوع الحقيقى. پ. وقوله [ولفظ الكل] اه فى الملفوظة ومعناه فى المعقولة. پ. وقوله [وكذا لاشئ] اه بخلاف لارجل فى لارجل فى الدار. پ.

(<sup>٢</sup>) قوله [وأصوله] تفسير. پ. وقوله [فالمحصورات] تفریع الكلية والجزئية فى الموضعين. ترجانى. [يدخل] اى ههنا تأمل. ابن زر. [فيها] اى فى المحصورات. وقوله [لكونها] اى المهمة. [فى قوة الجزئية] فنقيض الموجبة المهمة، السالبة الكلية، ونقيض السالبة المهمة، الموجبة الكلية. الپرس \* فنقيض الإنسان فى خسر لاشئ من الإنسان فى خسر فعلى هذا يجوز أن يقال نقيض كل إنسان حيوان، الإنسان ليس بحيوان فإنه فى قوة بعض الإنسان ليس بحيوان فافهم. ابن القزلبجى \* يعنى كما لا يكون بين الجزئيتين تناقض كذلك لا يكون بين المهملتين تناقض بل بين مهمة وكلية بأن يكون المهمة موجبة والكلية سالبة (نحول لاشئ من الإنسان بحيوان، الإنسان حيوان. ١٢). وبالعكس (نحو كل إنسان حيوان، الإنسان ليس بحيوان. م). كما بين الجزئية والكلية. برهان. وقوله [و وقع فى بعض النسخ] هذا الكلام من الشارح رحمه الله ليس بإيرادعلى بعض الشراح بل إغترارله فاعرف. ابن القزلبجى

قوله و نقيض الموجبة الكلية الخ غير واقع فى موقعه بل الواجب تأخيره  
 عن هذا [لايتحقق التناقض بينهما] بعد الإتفاق فيما ذكر [إلا بعد إختلافهما  
 فى الكمية] أى فى الكلية والجزئية [لأن الكليتين قد تكذبان] مع الإتفاق  
 فى جميع الوحدات وذلك<sup>٢</sup> فى كل مادة يكون الموضوع فيها أعم من  
 المحمول نحو كل حيوان إنسان ولاشئ من الحيوان بإنسان و [كقولنا كل  
 إنسان كاتب] بالفعل<sup>٣</sup> [ولاشئ من الإنسان بكاتب] بالفعل [والجزئيتين قد

---

(١) قوله [فحكم] مبتدأ. = وقوله [غير واقع] اه خبره. = وقوله [بل الواجب] أى الإستحسانى وإنما  
 كان كذلك لأن ذكر الشئ أحزى وأليق. محي الدين. رحمه الله.

(٢) قوله [لايتحقق] أى لا يوجد. = وقوله [بينهما] أى بين المحصورتين. شوقى \* أى بين  
 نقيضيهما. قزلبجى \* أى بين القضيتين الكائنتين فى المحصورات. ابن احمد. وقوله [فيما ذكر] أى  
 الوحدات المذكورة. م. [إلا بعد إختلافهما] أى القضيتين. = وقوله [وذلك] أى وقوع الكذب. م.

(٣) قوله [أعم المحمول] أى مطلقا او من وجه نحو كل إنسان أبيض ولاشئ من الإنسان بأبيض  
 ولو قال هذا المثالان بدل بدل المثالين الأولين اكان أولى لأنه لافائدة لهما بعد مثالى المصنف بخلاف  
 ما ذكرنا لتنصيصه على تعميم العموم ثم إنه لو كان متباينين تكذب الموجبة وتصدق السالبة وإذا كان  
 متساويين كان الأمر بالعكس. ابن زر. وقوله [بالفعل] قيدهم لأن الكاتب لو أخذ بالقوة لم يكن  
 الإنسان أعم منه (بل مساويا للموضوع) ويتحقق التناقض بينهما فتأمل. (لخصوص المادة وهذا وجه  
 التأمل. منه). ابن زر.

تصدقان] وهو فى تلك المادة أيضا<sup>١</sup> نحو بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان ليس بإنسان و [كقولنا بعض الإنسان كاتب] بالفعل [وبعضه ليس بكاتب] وأما صدق إحدى الكليتين أو الجزئيتين وكذب الأخرى فيما يكون المحمول أعم من الموضوع أو مساوياً له فإنما هو من خصوص المادة هذا كله فى الحملية بحسب الظاهر<sup>٢</sup> ومنه يعلم تحقيق تناقض الجزئيات الشرطيات فلا تغفل.

(١) قوله [قد تصدقان] كلمة قد للتقليل أو للتحقيق كما فى قديعلم الله المعوقين والمراد ح الصدق فى الجملة لما تقرر من أن الحكم إذا أطلق عن الجملة يتبادر منه الإطلاق العام.... قره داغى. [وهو فى تلك المادة] أى فى مادة يكون الموضوع أعم من المحمول [أيضا] أى كما فى كذب الكليتين. =

(٢) قوله [بالفعل] قيده به لما سبق منا. ابن القزلبجى. [وبعضه ليس بكاتب] بالفعل. = وقوله [أعم من الموضوع] أى مطلقاً من وجه وإلا لكان كل من الكليتين كاذبتين.... قره داغى. وقوله [مساوياً له] أى للموضوع [فإنما] جزائية. = [هو] إلا [من خصوص المادة] أى لالذات الاختلاف فلا بد لتحقيق التناقض فى المحصورات من إختلافهما فى الكمية كما لا بد الإتفاق فيما ذكر. ترجانى \*

كما مر من المثال فهو مثال الجزئين أيضاً ثم المراد أن ذلك من خصوص المادة والتناقض مرجعه إلى انفصال حقيقى لا يجوز أن يرتفعاً ولأن يجتمعاً أصلاً فتدبر. ابن القزلبجى \* لأنه لما لم يطرد كون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة فى جميع المواد علم أن المنافاة بين الكليتين والجزئيتين فى بعض المواد لخصوص المادة لالذات الاختلاف. نعمت زاده. [هذا] أى المذكور. م. وقوله [بحسب الظاهر] قيده بذلك إذ يمكن وإن "لم يساعده الأمثلة تعميم الموضوع والمحمول فى قوله إلا بعد إتفاقهما فى الموضوع والمحمول من الحقيقى والإعتبارى كما فعله الشارح فى العكس من

لما فرغ من بيان مباحث التناقض شرع فى بيان عكس المستوى فقال:  
 [العكس] هذا بحث العكس المستوى من أحكام القضايا [وهو أن يُصَيَّرَ]  
 بالتشديد [الموضوع] حقيقة، أو إعتباراً<sup>١</sup> وكذا الكلام فى المحمول فيشمل  
 عكس الشرطية [محمولاً] والمراد من الموضوع، والمحمول ههنا أيضاً ما

---

غير ملاحظة ما فى حيز لعل الآتى فى العكس فى بيان ذلك التعميم فالأولى ترك قوله ومنه يعلم  
 الخ والإكتفاء بهذا القيد فلا تغفل. الترجانى.

(١) قوله [أَنْ يُصَيَّرَ] أن يجعل \* على ضبط المجهول وقيل إنه مضارع مخاطب من التصيير. =  
 حاشية على الفنارى \* إشارة إلى أن المجاز وإن كان مشهوراً لكن الأولى أن يترك فى  
 التعريفات فافهم. ابن رر \* أى أن يبدل طرفى القضية حملية او شرطية ملفوظة او معقولة بتبديل كل  
 منهما بالآخر بنفسهما لا بغيرهما فلا يرد تبديل زيد قائم بـ كرقاعد أفاده حاشية القزلبجى. محمد رشيد.  
 [بالتشديد] لأن العكس يطلق على معنيين على القضية الحاصلة من التبديل المذكور وعلى نفس  
 التبديل فلولم يشدد صار معنى ثالثاً «٣». فنارى. «٣» وهو صيرورة الموضوع محمولاً والمحمول  
 موضوعاً ولم يعهد ذلك المعنى الثالث. نعمت زاده \* إذ لو كان بالتخفيف لكان تعريف العكس  
 تعريفاً باللازم إذ لم يعهد إطلاقه على نفس الصيرورة لكنه لازم من التصيير. قره داغى. وقوله  
 [حقيقة] كفاى الحملية. ابن قزلبجى. [أو إعتباراً] كفاى الشرطية فإن كانت الشمس الخ فى قوة  
 هذا ملزوم لذلك كما تقدم منه تدبر. ابن رر \* لوقيل بحذف العاطف والمعطوف هنا وبعد قوله  
 والمحمول لم يحتج إلى إرتكاب هذا التعميم لكن الأولى أن يقول أن يصير المحكوم عليه محكوماً  
 به بناء على تسمية المقدم والتالى بهما. ابن القره داغى.

هو بحسب الذكر، والعنوان<sup>١</sup> لأن العكس لا يُصَيِّرُ ذاتَ الموضوعِ محمولاً، ولا مفهومَ المحمولِ موضوعاً<sup>٢</sup> فإنك إذا قلت الإنسان حيوان تريد بالإنسان أفرادَه، وبالحيوان مفهومَه<sup>٣</sup> وإذا عكست وقلت بعض الحيوان إنسان إنعكس الأمر فتريد بالحيوان الأفراد، وبالإنسان المفهوم إذ قد تقرر أن المراد من الموضوع إنما هو الأفراد، ومن المحمول إنما هو المفهوم

(١) قوله [فيشمل] أى التعريف. م. وقوله [والمراد] كما أن المراد بآحاد الموضوع فى باب عكس النقيض الإتحاد الذكرى. نعمت زاده \* جواب لمن يقول فلو قال المصنف العكسُ جعلُ الجزء الأول ثانياً والثانى أولاً لكان أصوبُ لأن ماهوالموضوع لا يصيّر محمولاً وما هوالمحمول لا يصيّر موضوعاً. يوسف الأصم. وقوله [أيضاً] أى كما فى التناقض =. وقوله [بحسب الذكر] أى التلفظ. الترجمانى. [والعنوان] فيكون حاصل المعنى أن العكس جعل عنوان الموضوع محمولاً وجعل المحمول عنوان الموضوع. نعمت زاده.

(٢) قوله [لأن العكس لا يُصَيِّرُ] اه أى فى المحصورات والمهمات دون الشخصيات. پ. وقوله [ولامفهومَ المحمولِ موضوعاً] بل الموضوع فى العكس هو ذات المحمول فى الأصل ومحموله هو وصف فى الأصل فالتبديل ليس إلا فى الجزئين فى الذكرا وفى وصف العنوانى ووصف المحمول لافى الجزئين الحقيقين. نعمت زاده \* أى موضوعاً حقيقياً بل يجعله موضوعاً ذكرياً بجعل ذات المحمول موضوعاً حقيقياً. پ.

(٣) قوله [الإنسا] اللام إما للعهد الخارجى الشخصى أو للجنس من حيث التحقق فى ضمن الفرد مطلقاً أو فى ضمن كل فرد أو فى ضمن البعض الغير المعين وليس اللام للجنس من حيث هو والا لم يصح قوله الآتى وقلت بعض اه لأن القضية الطبيعية غير منعكس. قره داغى. وقوله [وبالحيوان مفهومه] أعنى الجسم النامى الحساس المتحرك بالإرادة. شوقى.

فبالجملة العكس إنما هو حال اللفظ. والمعنى باق على حاله قبل<sup>١</sup>. ثم إن ما ذكر من كون المراد من الموضوع، والمحمول عنوانهما إنما يحتاج إليه فى عكس الحملات، وأما فى عكس الشرطيات فلا حاجة إلى ذلك؛ بل لا فائدة فى عكس المنفصلات<sup>٢</sup> لعدم إمتياز جزئها طبعاً فلا حاجة إلى عكسها فضلاً عن التأويل، ولذا قالوا: لا عكس فى المنفصلات وسيأتى تنبيه عن ذلك. ولعل المصنف أراد من الموضوع والمحمول ما هو الحقيقى، وأهمل عكس الشرطيات<sup>٣</sup> إما لذلك، أو للحمل على المقايسة

---

(١) قوله [فبالجملة] وبالجمله خ \* أى بالإختصار. = وقوله [أنما هو] الا \* كان الحصر بالنسبة إلى القضية الطبيعية المعتبرة المتعارفة فلا يتجه نقص الحصر هنا بالقضية الطبيعية والحصرين بالمنحرفة التى يراد بالمحمول الأفراد وبالموضوع المفهوم نحو الإنسان كل ناطق والحصر الآتى بالمنحرفة يراد بهما الأفراد نحو كل إنسان كل ناطق. قره داغى. [حال اللفظ] فيه تأمل. پ. [والمعنى باق على حاله] لا يخفى أن المراد من الحيوان فى الأصل المفهوم وفى العكس الأفراد فأين هذا من ذاك فتأمل. الترجمانى. [قبل] أى قبل العكس.

(٢) قوله [إنما يحتاج إليه] أى الى كون المراد اه. [فى عكس الحملات] أى بعض أنواعها و هو كالمحصورة أو المراد فى عكس جميع أنواع الحملية بناء على أن المراد بالحاجة أعم من الأصلية والتبعية. ابن القره داغى. وقوله [فلا حاجة] بل لاصحة له. پ. [إلى ذلك] أى كون المراد اه. [بل لا فائدة] ترقا تأمل. ابن زر. [فى عكس المنفصلات] وكذا فى المتصلات الإنفاقية تأمل. پ.

(٣) قوله [ولذا] أى لعدم الحاجة إلى عكسها. وقوله [وسيأتى تنبيه عن ذلك] أى عن قوله لا عكس فى المنفصلات. وقوله [ولعل] الأولى فلعل تأمل. ابن زر. وقوله [عكس الشرطيات] من المتصلات. م.



فلا حاجة إلى التعميم السابق [والمحمولُ موضوعاً] عَطَفَ على الموضوع محمولاً عطفاً مُوزَّعاً<sup>١</sup> [مع بقاء الإيجاب والسلب بحاله] الظاهر بحالهما فإن كان الأصل موجباً كان العكس كذلك وإن كان سالباً كان العكس أيضاً كذلك<sup>٢</sup> وذلك لأن العكس من لوازم الأصل والموجب قد يختلف عن السالب وبالعكس فإن قولنا كل إنسان ناطق لا يصدق عكسه سالباً<sup>٣</sup>

(١) قوله [إمالذلك] أى لعدم الفائدة. وقوله [فلا حاجة إلى التعميم السابق] من قوله حقيقة أو اعتباراً [والمحمول] وكذا التالى [موضوعاً] ومقدماً [عَطَفَ على الموضوع محمولاً] أى لفظه. = [عطفاً مُوزَّعاً] أى مُقسِّماً بالفتح بأن عطف الأول على الأول والثانى على الثانى. الأسك البغدادى احمد \* أى على سبيل التوزيع بأن عطف الموضوع على المحمول والمحمول على الموضوع. قره داغى.

(٢) قوله [مع بقاء الإيجاب والسلب] أى الكيف فافهم (إشارة إلى عدم ورود شئ عليه) أى على المصنف بهذا التبديل. لكاتبه) ابن رر \* أمّا الأول فلأن قولنا كل إنسان ناطق لا يلزمه السلب أصلاً وقولنا لا شئ من الإنسان بحجر لا يلزمه الإيجاب أصلاً. فنارى. وقوله [بحاله] أى الإيجاب والسلب. [الظاهر بحالهما] قال الظاهر لجواز إرجاع الضمير إلى كل واحد منهما أو إليهما باعتبار التعبير بالكيف فلو قال مع بقاء الكيف لكان أخصر وأوضح والمراد إبقائه على حاله من العدول والتحصيل والسلب فلا يتجه أن قيد بحاله زائد. قره داغى. وقوله [أيضاً] أى كالموجبة. [كذلك] أى سالباً.

(٣) قوله [وذلك] أى بقاء الإيجاب والسلب بحاله. وقوله [من لوازم الأصل] فى الحكم أى الإيجاب. = [والموجب قد يختلف] يتخلف. خ. وقوله [عن السالب] فيما إذا كان المحمول مساوياً للموضوع. م. [وبالعكس] أى السالب قد يختلف عن الموجب. = وقوله [لا يصدق عكسه سالباً] حتى بالجزئية. ابن رر.

وهو بعض الناطق ليس بإنسان وكذا قولنا لاشئ من الإنسان بفرس لا يصدق عكسه موجباً وهو بعض الفرس إنساناً فاللازم المنضبط هو الموافق فى الكيف فاشتراط بقاءه [و] مع بقاء [التصديق] ولعل قوله [والتكذيب] زيادة<sup>١</sup> من الناسخ [بحاله] فإن كان الأصل صادقاً<sup>٢</sup> كان العكس صادقاً، وأما إن كان كاذباً فلا يجب أن يكون العكس كاذباً؛ بل

(١) قوله [فاشترط بقاءه مع بقاء التصديق] بمعنى أن الأصل لو فرض صدقه لزم من صدقه صدق العكس لأنه يجب صدقهما - (أى الأصل والعكس) - فى الواقع. عبدالله يزدى. وإنما قال لو فرض صدقه ليدخل فى التعريف عكس القضية الكاذبة كقولنا كل إنسان فرس فإنه ينعكس إلى قولنا بعض الفرس إنسان. شرح الشمسية \* أشار بتقديم التصديق على التكذيب إلى أن التصديق من جانب الأصل والتكذيب من جانب العكس بناء على أن الأصل مقدم على العكس تأمل. شوقى. وقوله [والتكذيب] اه أعلم أن القسم المقابل للتصور السازج أى القضية أى إذعانها قد يسمى تصديقاً مطلقاً وقد يسمى فى الموجبة تصديقاً أى إذعاناً بالصدق أى الإيجاب وفى السالبة تكذيباً أى إذعاناً بالكذب أى السلب فالمراد من قول المصنف مع بقاء التصديق والتكذيب بحاله هو أنه لا بد من بقاء صدق الإذعان مطلقاً بحاله سواء فى ذلك الموجبة والسالبة على حذف المضاف أولاً فافهم فإنه حسن - (فيه لطف) - ابن القزلبجى \* وأما الثانى (أى بقاء التصديق والتكذيب أى الحكم بالصدق والكذب. برهان). فمعناه إن صدق الأصل صدق العكس وإن كذب العكس كذب الأصل. فنارى. [زيادة] أى زيادة من قلم الناسخ. =

(٢) فيه أن معناه مع بقاء التصديق الكائن قبل التبدل المذكور بعده (ظرف البقاء والضمير راجع إلى التبدل) بمعنى أنه إن كان صادقاً فى الأصل فى إعتقاد المخبر يبقى صادقاً كذلك لأنهما صادقتان البتة فيتناول عكس الكواذب ومع بقاء التكذيب الكائن قبله (أى قبل التبدل) بعده (أى بعد التبدل) وأين هذا مما ذكره الشارح. قول أحمد.

يجوز كذب الأصل مع صدق العكس؛ فإن قولنا كل حيوان إنسان كاذب، وعكسه وهو بعض الإنسان حيوان صادق؛ فبقاء التكذيب ليس بلازم<sup>١</sup>.  
 أعلم أن العكس كما يطلق على المعنى المصدري الذى ذكر وهو جعل الجزء الأول ثانياً، والثانى أولاً، كذلك يطلق على القضية الحاصلة من ذلك الجعل، والتبديل إمّا اشتراكاً، او حقيقة، و مجازاً، ثم<sup>٢</sup> لما لم يكتف مجرد هذا التبديل فى عكس المحصورات؛ بل لابدّ له من اختلاف الكمية فى بعضها فصلّه المصنف رحمه الله تعالى عليه فقال: [الموجبة الكلية] قدّم الإيجاب الكلى؛ لكونه جامعاً للشرفين [لاتنعكس كلية إذ يصدق قولنا كل إنسان حيوان، ولا يصدق قولنا كل حيوان إنسان] لجواز أن يكون المحمول أعم من الموضوع<sup>٣</sup> فلا يصدق العكس الكلى نحو كل إنسان حيوان، وكلّ

(١) قوله [وأما إن كان] أى الأصل [ كاذباً فلا يجب] اه لأنه يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم لجواز كون الملزوم أخص من اللازم وإنتفاء الخاص لا يوجب إنتفاء العام. نعمت زاده. وقوله [ليس بلازم] أى فى العكس أيضاً. =

(٢) قوله [وهو جعل الجزء الأول] من القضية. م. وقوله [يطلق على القضية] أى على أخصها. پ. وقوله [إمّا اشتراكاً] قيل الأول هو الأصح وقيل الثانى وهو المعتمد فتأمل. ابن القزلبجى. [او حقيقة] فى الأول. [ومجازاً] فى الثانى. م \* من قبيل إطلاق اللفظ على الملفوظ والخلق على المخلوق . عبدالله يزدى. [ثم] أى بعد تعريف العكس. م.

(٣) قوله [بل لابد له] أى لعكس المحصورات. وقوله [فى بعضها] أى المحصورات. وقوله [جامعاً للشرفين] أى الإجابة والكلية. [لاتنعكس كلية] أى موجبة كلية. م. وقوله [يصدق قولنا كل إنسان

حيوان إنسان [بل تنعكس جزئية] إذ هى اللازم المنضبط. وأما صدق العكس الكلى فيما يكون المحمول فيه مساوياً للموضوع نحو كل إنسان ناطق فليس لزوماً<sup>٢</sup>؛ بل لخصوص المادة، وإلا لما تخلف فى شئ من المواد [لأننا إذا قلنا] علةً لانعكاس الموجبة الكلية جزئية [كل إنسان حيوان يصدق بعض الحيوان إنسان فإننا نجد شيئاً معيناً] وهو أفراد الإنسان من زيد، وعمرو، وبكر مثلاً [موصوفاً بالإنسان، والحيوان] وإلا لامتنع منّا حمل الحيوان على الإنسان<sup>٣</sup> [فيكون بعض الحيوان إنساناً] بالضرورة. وفى

---

حيوان [لجواز حمل الأعم على الأخص. م. [ولا (الم خ) يصدق قولنا كل حيوان إنسان] \* لعدم جواز حمل الأخص على كل أفراد الأعم. فنارى. [لجواز أن يكون المحمول] أى محمول الأصل. م. [أعم من الموضوع] أى موضوع الأصل. م.

(<sup>١</sup>) قوله [بل تنعكس جزئية] لوجوب ملاقة عنوانى الموضوع والمحمول فى الموجبة كلية كانت اوجزئية وبالملاقة يصدق الجزئية من الطرفين. فنارى. [إذهى] أى الجزئية. وقوله [فيما] أى فى مادة. م. [يكون المحمول فيه] أى فى ما.

(<sup>٢</sup>) قوله [فليس لزوماً] جزاء لأمّا. =. قوله [وإلا لما تخلف] اه مقدمة شرطية لقياس إستثنائى غير مستقيم والرافعة مطوية. قره داغى. وقوله [لما تخلف فى شئ من المواد] مع أنه تختلف فى بعض المواد وهو كل حيوان إنسان. وقوله [لأننا] أى هذا علة للجزء الثانى من المدعى المركب. ابن التزلى \* تنوير للتعليل بالتمثيل. قول أحمد.

(<sup>٣</sup>) قوله [فإننا نجد] إشارة إلى دليل الإفتراض. احمد. [شيئاً] أى ذاتاً كذات زيد مثلاً. = \* أى الموضوع. وقوله [وهو] أى الشئ المعين. وقوله [وإلا لامتنع منّا] اه مع أنه ليس بممتنع. ابن رر. [حمل الحيوان] مثلاً [على الإنسان] أى أفراد الإنسان مثل زيد. أحمد.

إثبات هذا العكس طريق مشهور غير هذا الطريق،<sup>١</sup> وهو أنه إذا صدق كل إنسان حيوان لزم أن يصدق بعض الحيوان إنسان، وإلا لصدق نقيضه، وهو لا شيء من الحيوان بإنسان؛ فيلزم التباين الكلى بين الأخص، والأعم<sup>٢</sup> وهو محال. وعلى تقدير صدق النقيض يصدق ليس بعض الإنسان

(<sup>١</sup>) قوله [طريق] جنس. ابن زر \* الأولى طريقان فافهم. ابن زر. وقوله [غير هذا الطريق] للقوم فى بيان نظريات المنطق من ضرورياتها ثلثة طرق الافتراض: وهو فرض ذات الموضوع شيئاً معيناً وحمل وصفى الموضوع والمحمول عليه ليحصل المطلوب والعكس: وهو أن ينعكس نقيض المطلوب ليحصل ما يناقئ الأصل والخلف: وهو ضم نقيض العكس مع الأصل لينتج محالاً، فالشارح رحمه الله أشار إلى الأول، بقوله [لأننا إذا قلنا] اه وتقديره أن يقال إذا قلنا كل إنسان حيوان مثلاً نجد شيئاً معيناً موصوفاً بالإنسان والحيوان معاً فلنفرضه «ز» فنقول كل «ز» حيوان وكل «ز» إنسان ينتج من الثالث بعض الحيوان إنسان وهو المطلوب وإلى الثانى، بقوله [إذا صدق كل إنسان حيوان] اه وتحريره أنه إذا صدق الموجبة الكلية لزم أن يصدق الموجبة الجزئية وإلا لصدق نقيضها وهو السالبة الكلية ضرورة صدق أحد النقيضين عند ارتفاع الآخر فإنه إذا عكست تلك السالبة إلى نفسها يلزم صدق نقيض الأصل الذى هو السالبة الجزئية فى ضمن ذلك العكس وهو محال؛ لأن الأصل مفروض الصدق وإمتناع إجتماع المتنافيين على الصدق. وهذا المحال إيماناً من صدق نقيض العكس فيكون محالاً إذا المستلزم للمحال محال فإذا لم يصدق نقيض العكس صدق العكس وهو المطلوب. قره باغى.

(<sup>٢</sup>) قوله [وهو] أى الطريق المشهور [أنه] شأن [إذا صدق] إشارة إلى دليل العكس. احمد. وقوله [بعض الحيوان] وهو زيد مثلاً. = وقوله [لصدق نقيضه] أى نقيض بعض الحيوان، إنسان. وقوله [فيلزم] من صدق ذلك الأصل. وقوله [بين الأخص] كالإنسان [والأعم] كالحيوان. =

بحيوان.<sup>١</sup> و قد كان الأصل كل إنسان حيوان. وقد فرضنا صدقه فيلزم صدق النقيضين، او نضم ذلك النقيض إلى الأصل ونجعله كبرى فنقول: كل إنسان حيوان، و لاشئ من الحيوان بإنسان؛ فينتج سلب الشئ عن نفسه.<sup>٢</sup> وعلى جميع التقادير لزم صدق بعض الحيوان إنساناً وهو المطلوب.

(<sup>١</sup>) قوله [وعلى تقدير] اه اى والحال أنه على اه. ابن زر \* اى وأضافافهم. ابن زر. [صدق النقيض] اى نقيض العكس اى عكس الأصل الذى هو مفروض الصدق وهو لاشئ من الحيوان بإنسان. ١٢. [يصدق ليس بعض الإنسان بحيوان] إذ إذا صدق النقيض المذكور صدق فى عكسه لاشئ من الإنسان بحيوان وهو - (اى لاشئ من الحيوان بإنسان) - يستلزم ليس بعض الإنسان بحيوان وهو نقيض كل إنسان حيوان وهو مفروض الصدق إذ لو صدق هذا النقيض المذكور للعكس لزم منه اجتماع النقيضين وهو محال والمستلزم للمحال محال فيلزم محالية صدقه فيجب صدق العكس المذكور ولا يرتفع النقيضان ورفعهما محال. ابن القزلبجى.

(<sup>٢</sup>) قوله [وقد فرضنا صدقه] اى الأصل. [فيلزم صدق النقيضين] وهما كل إنسان حيوان، وليس بعض الإنسان بحيوان. =. [اونضم] اه إشارة إلى دليل الخلف. احمد \* وذلك أيضا طريق آخر مشهور وأضافافهم. ابن زر. [ذلك النقيض] بالكبروية. پ \* اى نقيض العكس وهو لاشئ اه. =. [إلى الأصل] وهو كل إنسان حيوان. [ونجعله] اى النقيض \* والأصل لإيجابه صغرى. وقوله [فنقول كل إنسان حيوان] صغرى [ولاشئ من الحيوان بإنسان] كبرى. م. [فينتج] من الشكل الأول، والرابع. ابن القزلبجى \* لم يصرح بالنتيجة ليذهب الذهن إلى كلتا النتيجةين اللتين إحداهما من الشكل الأول والأخرى من الشكل الرابع فافهم. ابن القزلبجى. رحمهما الله. اللهم صل على سيدنا محمد.

للعكوس ثلاثة طرق الأول: الخلف وهو ضم نقيض العكس، اوجزته إلى الأصل اوجزته لينتج من الشكل الأول محالاً. الثانى: الإقتراض وهو فرض ذات الموضوع شيئاً معيناً فيحصل عقد وضع

[والموجبة الجزئية أيضاً] أى كالموجبة الكلية [تنعكس جزئية بهذه الحجة] التى قررها بأن يقال: إذا قلنا بعض الإنسان حيوان نجد شيئاً موصوفاً بهما فيكون بعض الحيوان إنساناً. وذلك<sup>١</sup> إثباته بالحجة التى قررناها كما هو المشهور [والسالبة الكلية تنعكس كلية. وذلك بين بنفسه] لايحتاج إلى البيان، وإقامة البرهان. ومع هذا لا بأس علينا أن نزيده بياناً، ووضوحاً؛ فنقول: إذا صدق سلب المحمول عن كل أفراد الموضوع صدق سلب الموضوع<sup>٢</sup> عن كل أفراد المحمول إذ لو

---

بحسب الظاهر وحمل وصفى الموضوع إيجاباً والمحمول كما فى الأصل إيجاباً أو سلباً عليه لينتج من هاتين المقدمتين أو أحدهما مع مقدمة أجنبية من الشكل الثالث العكس، أو جزئه (أى حقيقة أو حكماً بأن ينتج ملزوم العكس أو ملزوم جزئه. منه) وهو خاص بالموجبات والسوالب المركبة. الثالث: طريق العكس وهو أن يعكس نقيض العكس ليحصل ما ينافى الأصل، أو جزئه هذا. قزلىجى.

(١) قوله [نجد شيئاً] وهوزيد مثلاً. = [موصوفاً بهما] أى بالإنسان والحيوان. وقوله [وذلك] ولك خ.

(٢) قوله [وذلك بين بنفسه] فقول المصنف بعد فإنه إذا صدق تنبيه فاعرف. ابن رر. وقوله [إلى البيان] الألف أن يقول إلى البينة... قره داغى. وقوله [ومع هذا] أى عدم الإحتياج إلى البيان وإقامة البرهان. وقوله [أن نزيده] أى البيان وإقامة البرهان. م. وقوله [إذا صدق] اه إفتراض. م. [سلب المحمول] أى فى الأصل. م \* فنقول إذا صدق لاشئ من الإنسان بحجر ليصدق لاشئ من الحجر بإنسان وإلا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر إنسان فنضمه مع الأصل بأن نجعله لإيجابه صغرى وأصل القضية كبرى فنقول بعض الحجر إنسان ولاشئ من الإنسان بحجر فينتج بعض الحجر ليس بحجر وهو سلب الشئ عن نفسه وهو محال لما ثبت من أن ثبوت الشئ لنفسه ضرورى

ثبت الموضوع لفرد من أفراد المحمول لزم إجتماعهما فى ذلك الفرد، وإتصافه بهما؛ فيصدق الإيجاب الجزئى من الطرفين. وهوينافى السلب الكلى من أحدهما<sup>١</sup> فلزم أن تنعكس كلية. وهو المطلوب، او نقول [فإنه إذا صدق لاشئ من الإنسان بحجر صدق قولنا لاشئ من الحجر بإنسان] وإلا لصدق نقيضه، وهو: بعض الحجر إنسان. وحينئذ يصدق بعض الإنسان حجر<sup>٢</sup>. وقد كان الأصل المفروض الصدق لاشئ من الإنسان بحجر. وهذا خلف، او نضم النقيض إلى الأصل بأن نجعله صغرى، والأصل كبرى؛ فيلزم

ومنشأ هذا المحال نقيض العكس لأن الأصل والهيئة منتجة فيكون النقيض باطلاً فيكون العكس حقاً وهو المطلوب. نعمت زاده. وقوله [صدق سلب الموضوع] اه أى فى العكس. م.  
(<sup>١</sup>) قوله [إذلوثبت الموضوع] يعنى إذلولم يصدق سلب الموضوع عن كل أفرادالمحمول لآبدمن ثبوت الموضوع لشيء من أفراد المحمول. نعمت زاده. وقوله [لزم إجتماعهما] أى الموضوع والمحمول. وقوله [وإتصافه] أى ذلك الفرد [بهما] أى بالموضوع والمحمول. [فيصدق الإيجاب الجزئى من الطرفين] نحو بعض الإنسان حجر والعكس. = [وهو] أى صدق إيجاب الجزئى من الطرفين. [ينافى السلب الكلى من أحدهما] أى احد الطرفين.

(<sup>٢</sup>) قوله [اونقول] عكس [فإنه إذاصدق] اه دليل الإنعكاس. م. وقوله [وإلا] أى وإن لم يصدق قولنا لاشئ من الإنسان بحجر. [لصدق] لإمتناع إرتفاع النقيضين. ابن رر. [نقيضه] أى نقيض قولنا لاشئ من الحجر بإنسان. [وهو بعض الحجر إنسان] لأن نقيض السالبة الموجبة الجزئية [وحيئذ] أى حين صدق ذلك النقيض. ١٢. [يصدق] أى عكسه وهو بعض اه. [بعض الإنسان حجر] لأنه عكس نقيضه وعندصدق نقيضه يلزم صدق عكس نقيضه أيضاً. نعمت زاده.



سلب الشئ عن نفسه<sup>١</sup> وعلى كل من التقادير يلزم صدق لاشئ من الحجر بإنسان وهو المطلوب. [والسالبة الجزئية لاعتكس لها لزوماً]<sup>٢</sup> والظاهر أن

(١) قوله [وقد كان الأصل المفروض الصدق لاشئ من الإنسان بحجر] إذ قد ثبت أن الموجبة تنعكس كنفسها. = \* لجواز عموم الموضوع وح يصح سلب الأخص عن بعض الأعم لكن لا يصح سلب الأعم عن بعض الأخص. مثلاً يصدق بعض الحيوان ليس بإنسان ولا يصدق بعض الإنسان ليس بحيوان. نعمت زاده. [وهذا خلف] أى صدق بعض الإنسان حجر جمع صدق الأصل باطل لإجماع النقيضين. = [اونضم النقيض إلى الأصل] اه إشارة إلى دليل الخلف. ولم يذكر دليل الافتراض لأنه لا بد فيه من وجود الموضوع ليتمكن فرضه شيئاً معيناً فهو لا يصح إلا فى الموجبة والسالبة المركبة. والكلام هنا فى السالبة المطلقة ومقتضى كلام بعض أن الكلام فى السالبة البسيطة وفيه أن البسيطة القضية الموجهة التى حقيقتها إيجاب فقط وسلب فقط كما سيشرح إليه. ابن القره داغى \* أى نقيض العكس وهو قولنا بعض الحجر إنسان فنقول بعض الحجر إنسان ولاشئ من الإنسان بحجر ينتج بعض الحجر ليس بحجر وهذا خلف. نعمت زاده. [بأن نجعله صغرى والأصل كبرى] فنقول بعض الحجر إنسان ولاشئ من الإنسان بحجر ينتج بعض الحجر ليس بحجر وهو سلب الشئ عن نفسه فهذا محال منشأه هو نقيض العكس لأن الأصل صادق والهيئة منتجة فيكون نقيض العكس باطلاً فيكون العكس حقاً وهو المطلوب. عبدالله يزدى. [فيلزم سلب الشئ عن نفسه] وأيضاً (علة أخرى لصدق لاشئ من الحجر بإنسان) إنما يصدق السلب الكلى إذا لم يتصادق الموضوع والمحمول فى ذات ما وإذا لم يتصادق فى ذات ما صدق السلب الكلى من الطرفين (أى طرف الأصل والعكس). قول أحمد.

(٢) لجواز عموم الموضوع وحينئذ يصح سلب الأخص عن بعض الأعم لكن لا يصح سلب الأعم عن بعض الأخص مثلاً يصدق بعض الحيوان ليس بإنسان ولا يصدق بعض الإنسان ليس بحيوان. عبدالله يزدى \* لجواز عموم الموضوع مثلاً فنقول بعض الحيوان ليس بإنسان إذا عكس هذه القضية وقيل بعض الإنسان ليس بحيوان يلزم سلب الأعم من الأخص وهو لا يجوز. شرح \* وأما السالبة الجزئية

قوله لزوماً بيان للواقع، وللتأكيد. وإلا فلا حاجة إليه كما لا يخفى.<sup>١</sup> وإنما لم تنعكس؛ لأنه لو إنعكس لزم صدق العكس فى كل مادة يصدق فيها الأصل. واللازم منتفٍ [لأنه يصدق بعض الحيوان ليس بإنسان، ولا يصدق عكسه] الذى هو بعض الإنسان ليس بحيوان فالملزوم كذلك؛ فيثبت المطلوب. والصدق فى بعض المواد إنما هو لخصوص المادة فلا ينافى<sup>٢</sup>

فلا تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون إذا كان هذا حيواناً فهو إنسان مع كذب قولنا قد لا يكون إذا كان هذا إنساناً كان حيواناً لأنه كلما كان هذا إنساناً كان حيواناً هذا إذا كانت المتصلة لزومية أما إذا كانت إتفاقية فإن كانت إتفاقية خاصة لم يقدعكسها لأن معناها موافقة صادق لصادق (أى موافقة التالى للمقدم) فكما أن هذا الصادق يوافق ذلك الصادق كذلك يوافق ذلك هذا فلا فائدة فيه وإن كانت عامة لم تنعكس لجواز موافقة الصادق للتقدير (أى أى تقدير كان سواء قدرت الإنسان حجراً أو فرساً أو شجراً أو غير ذلك) بدون العكس حيث لا يكون التقدير. وأما المنفصلات فلا يتصور فيها العكس لعدم إمتياز جزئيتها بحسب الطبع وقد عرفت ذلك فى صدر البحث. شرح شمسية.

(<sup>١</sup>) قوله [وإلا فلا حاجة إليه] لأننا قد علمنا مما سبق أن العكس لا يكون لازماً للأصل بالنظر إلى التبديل. نعمت زاده. [كما لا يخفى] إذ لا يقال العكس لماليس بلازم. ابن زر.

(<sup>٢</sup>) قوله [واللازم منتفٍ] وهو صدق العكس فى كل مادة منتفٍ لأنه الخ. ١٢. [لأنه] أى الشأن. م. [يصدق بعض الحيوان ليس بإنسان] وهوسلب الأخص عن بعض الأعم. [ولا يصدق عكسه] وهوبعض الإنسان ليس بحيوان [بالجزئية فضلاً عن الكلية. ابن زر \* لصدق نقيضه وهو كل إنسان حيوان. م. فالملزوم] وهوانعكاس السالبة الجزئية. ١٢. [كذلك] أى منتفٍ. [فيثبت] فثبت خ. [المطلوب] وهوعدم الإنعكاس. [والصدق فى بعض المواد] التى بينهما تابين كلى. ١٢ \* نحو بعض الحيوان ليس بأبيض وبعض الأبيض ليس بحيوان. = [إنما هو لخصوص المادة] وإلا لما تخلف فى شئ من المواد. ١٢. قره داغى. [فلا ينافى] أى الصدق فى بعض المواد.

قاعدتهم، ثم إنه مرّ غير مرّة أنّ المهملة فى قوة الجزئية فى الأحكام،  
فالمهملة الموجبة تنعكس، والسالبة لا، هذا كله فى الحملية. وأمّا  
الشرطية<sup>١</sup> فالمتصلة للزومية الموجبة كليّة، او جزئية تنعكس جزئية،  
والسالبة الكلية تنعكس كليّة<sup>٢</sup>؛ إذ لو لم يصدق العكسان لصدق النقيضان.

(١) قوله [فالمهملة الموجبة] موجبة جزئية [والسالبة] المهملة. م. [لا] لاتنعكس خ. وقوله  
[وأمّا الشرطية] فنقول وبالله التوفيق فى المتصلة للزومية الموجبة الكلية إذا صدق كلما كان  
الشمس طالعة فالنهار موجود صدق قديكون إذا كان النهار موجوداً كان الشمس طالعة، وإلا صدق  
نقيضه وهو ليس البتة إذا كان النهار موجوداً كان الشمس طالعة، وإذا ضم مع الأصل يكون قياساً  
هكذا، قديكون إذا كان الشمس طالعة كان النهار موجوداً وليس البتة إذا كان النهار موجوداً كان  
الشمس طالعة ينتج قد لا يكون إذا كان الشمس طالعة كان الشمس طالعة وهو محال، ضرورة صدق  
كلما كان الشمس طالعة كان الشمس طالعة، وفى المتصلة للزومية الموجبة الجزئية يجرى ذلك  
المثال بعينه إلا أنه يجب أن يبدل كلما الذى هو سور الإيجاب الكلى بقديكون الذى هو سور  
الإيجاب الجزئى. نعمت زاده.

(٢) قوله [كليّة] مثال الكلية كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقديكون إذا كان  
النهار موجوداً فالشمس طالعة ومثال الجزئية قديكون إذا كان الشمس الخ قديكون إذا كان  
النهار موجوداً الخ. كاكه مه لا. رحمه الله تعالى. [او جزئية تنعكس] وإنما لم تنعكس الموجبة الكلية  
لجواز أن التالى أعم من المقدم وإمتناع إستلزام العام للخاص كلياً كقولنا كلما كان الشئ إنساناً كان  
حيواناً وعكسه كاذب. شرح الشمسية. [جزئية] أى موجبة جزئية [والسالبة الكلية تنعكس كليّة] أى  
سالبة كليّة. م \* نحوليس البتة كلما كان النهار موجوداً فالأرض مظلمة وليس البتة كلما كانت  
الأرض مظلمة فالنهار موجود. =.

وإذا ضم النقيضان<sup>١</sup> إلى الأصل حصل قياس منتج للمحال؛ فعليك  
بإستخراج الأمثلة، وتصوير القياس. وأما المتصلة<sup>٢</sup> للزومية السالبة الجزئية،  
والمتصلة<sup>٣</sup> الإتفاقية مطلقا، والمنفصلة بأسرها فلا عكس لها<sup>٤</sup> فاحفظه.

ومن أحكام القضايا عكس النقيض وهو عند القدماء عبارة: عن جعل  
نقيض الجزء الثانى أولاً، ونقيض الجزء الأول ثانياً مع بقاء الصّدق،  
والكيف كقولنا فى كل إنسان حيوان كل ما ليس بحيوان ليس

---

(١) مثلاً إذا لم يصدق فى عكس كلما كانت، او قد يكون إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، و  
قد يكون إذا كان النهار موجوداً فالشمس طالعة لصدق نقيضه وهو ليس البتة إن كان النهار موجوداً  
فالشمس طالعة فينضمه إلى الأصل نقول كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وليس البتة إن  
كان النهار موجوداً فالشمس طالعة ينتج ليس البتة إن كانت الشمس طالعة فالشمس طالعة  
(وهو محال). ابن القزلبجى.

(٢) قوله [منتج للمحال] منتج الى المحال خ. [فعليك بإستخراج الأمثلة] لوقال فعليك بالقياس  
وتصويره اه لكان أخصروالطف لحصول الجنس المتماثل ح وأقيد لكونه إشارة إلى أن المصنف  
ترك عكس الشرطيات إتكالاً على المقايسة كما سبق. قره داغى. [المتصلة للزومية السالبة  
الجزئية] قد لا يكون إذا كان الشمس طالعة كان الليل موجوداً. م. [والمتصلة الإتفاقية] لأنه ليس  
لها إنتاج فافهم. ابن زرر. [مطلقاً] موجبة اوسالبة. [والمنفصلة بأسرها فلا عكس لها] كقولنا دائماً إما  
أن يكون العدد زوجاً او فرداً. م \* لعدم التمايز بين جزئها بالطبع فلا فائدة فى العكس تدبر. ابن  
القزلبجى.

بإنسان،<sup>١</sup> وعند المتأخرين عبارة: عن جعل نقيض الجزء الثانى أولاً، وعين الأول ثانياً مع الموافقة فى الصدق، والمخالفة فى الكيف نحو كل إنسان حيوان، وليس كلما ليس بحيوان بإنسان. والأدلة من الجانبين مفصلة فى المطولات<sup>٢</sup> ثم إنه على خلاف العكس المستوى فى المحصورات حتى أن الموجبة

(<sup>١</sup>) قوله [عبارة عن] الأخصر حذف قوله عبارة عَنْ عَنْ العبارة. قره داغى. وقوله [نقيض] اه أى رفعه وليس المراد به المعنى السابق فلا يرد أن الجزء الأول والثانية ليس بقضية بالفعل فى الشرطية ولا بالقوة أيضاً كما فى الحمية فكيف يكون له نقيض. ابن القره داغى. [الجزء الثانى أولاً] أى بالطبع محمولاً اوتالياً وقس عليه الأول. قره داغى. [ونقيض الجزء] اه لم يقل والجزء الأول مع تحقق شرط العطف على معمولى عاملين مختلفين لثلايتوهم أنه معطوف على النقيض. قره داغى. وقوله [كلما ليس بحيوان] اه كلمة ليس للعدول لالسلب ولذا قال سابقاً مع بقاء الكيف. پ \* أى كل لا إنسان لحيوان فلولم يصدق لصدق نقيضه وهو ليس بعض اللاحيوان بلا إنسان وهو مستلزم لبعض اللاحيوان إنسان وهو ينعكس إلى بعض الإنسان لحيوان او نضم اللازم إلى الأصل فنقول بعض اللاحيوان إنسان وكل إنسان حيوان فينتج بعض اللاحيوان حيوان وهو محال فافهم. ابن رر.

(<sup>٢</sup>) قوله [وليس كلما ليس بحيوان بإنسان] إذ لو لم يصدق لصدق بعض اللاحيوان إنسان وهو ينعكس إلى بعض الإنسان لحيوان او يضم النقيض إلى الأصل بأن نقول بعض اللاحيوان إنسان وكل إنسان حيوان ينتج من الشكل الأول بعض اللاحيوان حيوان وهو محال فافهم. ابن رر. \* الأولى التمثيل بلاشئ من اللاحيوان بإنسان لأن فى ليس كلما خلافاً «٢» مع كون ما ذكرنا واضح. ابن رر. «٢» بل الخلاف فى كل ليس ولا خلاف فى ان ليس كل للسلب الجزئى فحينئذ الصواب التمثيل بما ذكرنا فافهم. منه. وقوله [والأدلة] اه منها أنه إستدل المتقدمون على أن الموجبة الكلية تنعكس كنفسها بأنه لولم يصدق فى عكس المثال المذكور كل لحيوان لا إنسان لصدق نقيضه

الكلية تنعكس كنفسها، والموجبة الجزئية لاعكس لها،<sup>١</sup> والسالبة الكلية، والجزئية تنعكسان سالبة جزئية، ثم إن المختار فيه مذهب القدماء إذ هو

وهوليس بعض اللاحويان بلاإنسان ويلزمه بعض اللاحويان إنسان ونجعله لإيجابه صغرى والأصل لكليته كبرى لينتج بعض اللاحويان حيوان وهو محال. وأورد عليهم منع قوله ويلزمه الخ مستنداً بأن النقيض سالبة معدولة المحمول وهو أعم من الموجبة لعدم إقتضاها وجود الموضوع فكيف يستلزمه، ونقض القاعدة بالقضايا التي محمولاتها من المفهومات الشاملة إذ يصدق كل إنسان ممكن عام ولا يصدق كل ممكن عام لا إنسان لإقتضاء الموجبة وجود الموضوع فلذا عدل الأخراء عن مذهبهم. وأجيب عن الإيرادين بتخصص الحكم بماعدا المفهومات الشاملة وتناقضها حتى يتحقق وجود الموضوع وعن الأول فقط بأخذ نقيض الطرفين في العكس بمعنى السلب لا العدول حتى يكون العكس موجبة سالبة الطرفين التي لا تغاير بينهما، وبين الموجبة إلا بالاعتبار على أنه يرد عليهم أنه لا يلزم من فساد الدليل فساد المدعى فكيف يكون سبباً للعدول فتدبر. وأدلة سائر القضايا مذكورة في المطولات. ابن القره داغى.

(١) قوله [ثم إنه] أى عكس النقيض. = \* أى عكس القدماء كما يشعر به قوله: حتى أن الموجبة الخ ففى الضمير إستخدام والأولى أن يذكر هذا الى قوله: ثم إن الخ قبيل قوله: وعند المتأخرين. قره داغى. اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله. وقوله [تنعكس كنفسها] أى كالسالبة الكلية فى عكس المستوى لأن حكم الموجبات فى عكس النقيض حكم السوالب فى عكس المستوى. نعمت زاده \* الأولى كلية حتى يشمل مذهب الخلف وكذا قوله: تنعكسان سالبة جزئية الأولى ترك السالبة لشمول الكلام مذهبهم فافهم «٢». ابن زر. «٢» لعله إشارة إلى التوجيه بأن الشارح لم يبل بمذهب الخلف ويدل عليه تصريحه بقوله: ثم إن المختار اه. كاكه ملا \* مثلاً كل حيوان ماش عكسه كل لاما ش لاحيوان ولا شئ من الحيوان بحجر، اوبعض الحيوان ليس حجراً عكسهما بعض اللاحجر ليس بلاحيوان. ابن زر. وقوله [والموجبة الجزئية لاعكس لها] أى كالسالبة الجزئية فى

المستعمل فى العلوم ولو " على قلة. والمصنف رحمه الله لم يتعرض لهذا العكس لقلة إستعماله فى العلوم<sup>١</sup> والإنتاجات.

**البابُ الرَّابِعُ فى بيان مقاصدِ التَّصَدِيقَاتِ وَهى [القياس]**  
ويقال له الحجة أيضا. وهو المطلب الأعلى،<sup>٢</sup> والمقصد الأقصى فى الفنّ. والبحث عنه فى هذا الباب إنما هو من حيث الصُّورة. وأما البحث عنه من

عكس المستوى \* بعكس النقيض لزوماً. م \* للخلف (للتخلف خ) فى مثل بعض اللاإنسان حيوان فإنه لا يصدق بعض اللاحيوان إنسان أو بعض اللاحيوان ليس بلاإنسان على المذهبين. ابن زر.  
(١) قوله [تنعكسان سالبية جزئية] كالموجة الجزئية والكلية فى عكس المستوى لأن حكم السوالب هناحكم الموجبات فى المستوى. وقوله [المختارفيه] أى فى عكس النقيض. م. وقوله [إذ هو المستعمل فى العلوم] صغرى الكبرى مطوية أى والمستعمل فى العلوم هو المختاروفيه ردعلى الزاعمين لعدم إستعماله فى العلوم اصلا. قره داغى. وقوله [لم يتعرض لهذا العكس] أى النقيض. م \* أى لهذا النوع من العكس فهو من قبيل إنكم لتخضبون بهذا السواد. قره داغى. [لقلة إستعماله فى العلوم] دون العكس المستوى فإن إستعماله فى العلوم كثيرة لذاتعرض له المصنف. موسى.

(٢) قوله [ويقال له] فى رجوع الضمير إلى القياس إستخدام «٣» تدبر. ابن القزلىجى. «٣» إذا المراد من القياس فى المتن الأخص الذى هو قسم من الحجة والدليل، بدليل قوله: وهو قول اه والذى يرجع إليه الضمير هو المراد لهما. أقول وهو إستخدام بالنظر إلى ربط الشرح به أى إستخدام فافهم. الترجمانى. ره حمه ت له نه به وانى. وقوله [وهو] إستخدام. ابن زز. [المطلب] أى بالنسبة إلى القول الشارح. م.

حيث المادّة؛ ففي الأبواب الخمسة الآتية على مامرّ عليه الإشارة في صدر الكتاب.<sup>١</sup> [وهو] أي القياس [قول مؤلف<sup>٢</sup> من أقوال متى سلّمت لزم عنها

(<sup>١</sup>) قوله [في الفن] لم يقل من الفن لثلايتوهم كونه خارجاً من المنطق بناء على أن المقصود من الشيء يكون خارجاً عنه وإن أمكن دفعه بجعل من تبعية أو تجويز كون المقصود من الشيء جزء منه لأن بعض المقاصد قد يكون وسيلة إلى بعض آخر. قره داغى. وقوله [الأبواب الخمسة] وهي البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة. م. وقوله [في صدر الكتاب] قبيل لفظ [يساغوجى] أي الباب الأول في مبادئ الخ. م.

(<sup>٢</sup>) قوله [أي القياس] بالمعنى الأخص. ابن زر. وقوله [قول] القول مصدر استعمل في اللغة بمعنى المقول كالخلق، واللفظ. وليس في مفهومه التركيب لكن إشتهر استعماله في الإصطلاح في المركب فلذا قال مؤلف لثلا يتبادر بناء على استعمال أصل اللغة لوقال قول من أقوال أنه منها على أن يكون الظرف مستقراً ولأنه يطلق على الرأى والإعتقاد في الإصطلاح لكن لما صرح بالتأليف علم أن المعنى به المركب وأن الظرف لقو وكان المحشى الفاضل رحمه الله أشار إلى هذا بقوله تدبر. ثم لوقيل لم لم يكتف بهو المؤلف من أقوال قلنا: لأن القول جنس قريب وفيه بحث لأن القول يطلق على الرأى والإعتقاد كما أن المؤلف يطلق على المركب من القعجج والبجج فما الفرق، ويمكن أن يجاب بأن القول مشترك سيق به مع القرينة وهي مؤلف بخلافه، وأن المهملات بعض أفراد مفهومه لا من معانى لفظه كما في القول وقديقال إن صحة التعريف من الإبهام إنما هي في الجمع بين القول المؤلف فافهم. الترجماني. [مؤلف] صرح به إشارة إلى التأليف بين الأجزاء، وإلى أن للصورة دخلاً في الإنتاج، ولتعلق من. وإن "كان القول يحتمله تدبر. ابن زر \* قال في الشرح المطالع مؤلف مستدرک لأن القول هو المركب فكان حاصله أن القياس مركب مؤلف. الجواب أن الذى هو جنس القياس بمعنى المركب المراد منه ما يدل جزء لفظه على معناه وهو بهذا المعنى لا يتعلق به كلمة من فذكر المؤلف بمعنى الألفة لا بد منه ليتعلق به كلمة من. عصام.



لذاتها قولٌ آخر<sup>١</sup> القول الأول جنس فإن جعلنا التعريف للقياس المعقول فهو بمعنى المركب المعقول، وإن جعلناه للملفوظ فهو بمعنى المركب الملفوظ، وكذا الكلام فى الأقوال. وأما القول الآخر<sup>٢</sup> فهو بمعنى المركب المعقول قطعاً سواءً جعلَ التعريف للقياس المعقول، أو الملفوظ؛ لأنه لا يلزم من تَلَفُّظِ القضايا، ولا من تعقُّل معانيها التَلَفُّظُ بالنتيجة وهو ظاهر، ثم إن لزوم القول المعقول من القياس المعقول بين، وأما من الملفوظ فباعتبار أنه يدلُّ على المعقول،<sup>٣</sup> فإنَّ القياسَ الملفوظ ليس بقياس إلا من حيث إنه

(١) قوله [من أقوال] ولم يقل من مقدمات هرباً من لزوم الدور. سهام \* نحو الإنسان ناطق وكل ناطق كاتب وكل كاتب حيوان فالإنسان حيوان. م. [متى سلَّمت لزوم عنها لذاتها] الضمائر المؤنثة فى سلَّمت، وعنها، ولذاتها راجعة إلى الأقوال \* أتى بمتى التى هى سور الإيجاب الكلى الشرطى دون إذا التى هى للإهمال لأن المعتبر هو اللزوم الكلى ولوقال كلما كان أحسن لأنه نص فى العموم ومتى ظاهر فيه. قره داغى. [لذاتها] أى بلا واسطة فى العروض وإن كان هناك واسطة فى الإثبات كما فى ماعداد الشكل الأول. پ. [قول آخر] أى مغاير لكل من تلك الأقوال. زز.

(٢) قوله [جنس] يشمل المركبات التامة وغيرها. عبدالله يزدى \* للقياس الملفوظ والمعقول. م. وقوله [فهو] أى القول. م. وقوله [وإن جعلناه] أى التعريف. وقوله [فهو] أى القول. وقوله [وكذا] أى كالقول المذكور. م. [الكلام فى الأقوال] بمعنى إن كان التعريف للقياس المعقول فالأقوال بمعنى الأقوال المعقول وإن كان التعريف للقياس الملفوظ فالأقوال بمعنى المركبات الملفوظ. نعمت زاده. [وأما القول الآخر] أى الذى هو النتيجة. م \* فيه لطف من وجوه. ابن زر.

(٣) قوله [سواء] تفسير قطعاً. قره داغى. [لأنه] الخ قضية معدولة فهى صغرى الشكل الأول والكبرى أعنى وكل غير لازم منهما لا تكون نتيجة مطوية وقوله ثم شروع فى بيان الصغرى بدعوى البديهة

دالّ المعقول؛ فالقياس الملفوظ يستلزم تعقل معانيه بالنسبة إلى العالم بالوضع. وتعقل معانيه بعد التسليم يستلزم قولاً معقولاً وهو النتيجة؛ فالقياس الملفوظ يستلزم قولاً معقولاً بواسطة أن<sup>١</sup> مستلزم المستلزم مستلزم، ثم إنّ المراد من الأقوال ما فوق الواحد<sup>٢</sup> وكذا كل جمع وقع فى

---

فى المعطوف عليه والإستدلال فى المعطوف. قره داغى. وقوله [معانيها] أى القضايا. وقوله [وهو ظاهر] أى عدم لزوم التلفظ بالنتيجة من تلفظ القضايا وتعقل معانيها ظاهر. وقوله [إن لزوم] إن صحة لزوم خ. وقوله [القول المعقول] أعنى به النتيجة. م. وقوله [بين] أى بمعنى الأخص. م. وقوله [فباعتباره] أى الملفوظ. [يُدلّ] أى الملفوظ. [على المعقول] بعد العلم بالوضع. م.

(١) قوله [فالقياس الملفوظ] أه صغرى قياس المساواة. پ. الضمير فى [يستلزم] و[معانيه] راجع إلى القياس. وقوله [بالنسبة إلى العالم بالوضع] وأما بالنسبة إلى غير العالم فلا يكون قياساً كما لا يعدم مثل زيد عالم بالنسبة إلى الجاهل بالوضع مع أنه كلام بالنسبة إلى العالم. نعمت زاده. [وتعقل] كبرى. پ. وقوله [يستلزم] أى تعقل معانيه. وقوله [هو] أى القول المعقول. وقوله [فالقياس الملفوظ] أه نتيجة أخيرة (أخرى خ). پ. [يستلزم] أى القياس. وقوله [أن مستلزم المستلزم] أه مقدمة أجنبية وكبرى ثانية. پ.

(٢) قوله [المراد من الأقوال ما فوق الواحد] لأنها جمع فى التعريف وكل جمع فى التعريف يراد به ما فوق الواحد فالأقوال يراد بها ما فوق الواحد ليتناول القياس المؤلف من قولين لأنه من أفرادها كما أشار إليه بقوله ضرورة او. شوقى على الفنارى \* من غير نظر إلى اعتبار معظم أهل العربية من أن أقل الجمع ثلاثة. م.

تعريفات هذا الفن؛ إذا عرفت هذا فنقول: القول الأول جنس قطعاً، وقوله مؤلف من أقوال يخرج القضية الواحدة المستلزمة لعكسها، وعكس نقيضها. وأمّا خروج القضية البسيطة التي حقيقتها غير مشتملة على حكيمين مختلفين كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة فظاهر،<sup>٢</sup> وأمّا القضية المركبة التي حقيقتها مشتملة على ذلك نحو كل إنسان

(١) قوله [القول الأول] اهـ هذا تكرار تأمل. م \* مستغنى عنه بما مرّ لأنه ذكر لزياة الإرتباط بقوله وقوله اهـ. ابن القره داغى. [جنس] أى جنس بعيد مقول بالإشتراك على القول الملفوظ والمفهوم العقلى إلا أن المراد هنا اللفظ المركب ليشمل المركبات التامة وغيرها كلها. نعمت زاده.

(٢) قوله [المستلزمة لعكسها] كأستلزام قولنا كل إنسان حيوان لقولنا بعض الحيوان إنسان - ولقولنا كلما ليس بحيوان ليس بإنسان عند القدماء. (٥٣). فإنه لا يسمى قياساً. برهان. الضمير فى [لعكسها] وفى [وعكس نقيضها] راجع إلى القضية الواحدة. وقوله [القضية البسيطة] الموجهة. = \* أعلم أن القضية الواحدة إما بسيطة أو مركبة لأنها إن اشتملت معناها على حكيمين مختلفين بالإيجاب والسلب فهي مركبة كقولنا كل إنسان ضاحك لادائماً ولاشئ من الإنسان بضاحك بالفعل لادائماً؛ فإن معناها إيجاب الضحك للإنسان وسلبه عنه وإلا فهو بسيطة كقولنا كل إنسان حيوان دائماً ولاشئ من الإنسان بحجر دائماً فإن معنى الأول: ليس لإنسان الحيوان إلى الإنسان. والثانى: ليس لإسلب الحجر عن الإنسان فتأمل. ابن القزلبجى. قوله [حكيمين مختلفين] يعنى بالإيجاب والسلب. = [كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة] ولاشئ من الإنسان بحجر بالضرورة [فظاهر] لأنها قول مؤلف لا من أقوال بل من المفردات. م.

ضاحكٌ بالفعل لادائماً فلأنَّ المراد بالأقوال ما هو قضايا بالفعل.<sup>١</sup> وأجزاء القضية المركبة ليست قضايا بالفعل. وإن لم يكن المراد القضايا بالفعل فهي خارجة بقوله لزم عنها؛ إذ المراد باللّزوم ما هو بطريق الإكتساب كما فى القول الشارح<sup>٢</sup> وقوله متى سلّمت: إشارة إلى أن مقدمات القياس لا يجب

(١) قوله [وأما القضية] ج س. وقوله [مشتملة على ذلك] أى حكمين مختلفين. وقوله [لادائماً] أى لاشئ من الإنسان بضاحك بالفعل أى فى أحد الأزمنة. = وقوله [المراد بالأقوال ما هو قضايا بالفعل] يتجه على كون المراد بالأقوال ما هو قضايا بالفعل أنه يخرج القياس الإستثنائى المستقيم الذى أشير إلى مقدمة الواضحة بكلمة لما نحو: لما كان هذا الشئ إنساناً كان حيواناً والغير المستقيم الذى أشير إلى مقدمة الرافعة بكلمة لونها: لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا المقدمتين المستفادتين من تينك الكلمتين ضميتان لافعليتان. پ \* قديقال ينتقض التعريف على هذا بالمركب من القضايا الشعرية لعدم تعلق التصديق بها وبالقياس المطوية إحدى مقدمتيهما او كليهما والجواب أن المراد من القضايا أعم من أن يكون بحسب نفس الأمر او بحسب الظاهر وأن المقدمة المطوية قضية بالفعل وما هو بالقوة ذكرها. لابن القره داغى.

(٢) قوله [ليست] اه أى أجزاء القضية \* رفع للإيجاب الكلى لاسلب الكلى. پ. [قضايا بالفعل] فالقضية إنما هى الجزء الأول وأما الجزء الثانى فليس بقضية بل إشارة إلى حكم فإن لادائماً مثلاً فى قولنا كل إنسان ضاحك لادائماً إشارة إلى حكم السلبى أى لاشئ من الإنسان بضاحك بالفعل. نعمت زاده. وقوله [وإن لم يكن المراد] أى بالأقوال. م. وقوله [فهي] أى القضية \* والمراد من القضية بالفعل المركبة من الموضوع والمحمول والمقدم والتالى مع ملاحظة الجزء الضرورى. لأعرف صاحبه. [خارجة بقوله] أى المصنف. وقوله [بطريق الإكتساب] والإكتساب لا يكون إلا بالفعل \* وإستلزام القضية الواحدة لعكسها وعكس نقيضها ليس بطريق الإكتساب. م. وقوله

أن تكون مسلمة، ومقبولة في الواقع؛ فيدخل فيه ما هو صادق المقدمات، وما هو كاذبها فهو للشمول للإخراج. وقوله لزم يُخرجُ الإستقراء الغير التام، والتّمثيل<sup>١</sup> فإنّهما بعد التسليم لا يستلزمان قولاً

[في القول الشارح] لو حمل على الإستلزام الصّريحى او حمل القضايا على الصريحة لاندفع الإيراد. ابن القره داغى.

(<sup>١</sup>) قوله [أن تكون] أى مقدمات القياس. وقوله [فيدخل فيه] أى فى التعريف [ما] أى قياس. = وقوله [وما] أى قياس. = وقوله [فهو] أى قديمى سلمت. = [لشمول] وهذا مبنى على تقدير كون اللزوم نفسياً وحينئذ لا يجوز اعتبار العلية إذ لا يوجب تحقق الأقوال تحقق النتيجة ويكون اللزوم بمعنى إمتناع الإنفكاك ولا حاجة إلى إرتكاب الإستخدام لكن يلزم التأويل لقوله متى سلمت كما أشار إليه الشارح بأن التقييد فى معنى التعميم فلا يعتبر مفهوم المخالفة حتى يتجه أنه يقتضى عدم اللزوم عند عدم التسليم. قره داغى. وقوله [الإستقراء] هو الإستدلال بالجزئيات {المبدئة خ} {المستقراءة (أى المتتبعة) على الكلى الذى يشتمل تلك الجزئيات وهو إما تام إن كانت جميع الجزئيات مستقراءة وإما غير تام إن لم يكن كذلك كقولنا: كل حيوان يُحرَكُ فكه الأسفل عند المضغ وهو الكلى المستدل عليه فإنارأينا الإنسانَ والفرسَ والهرةَ وسائر الحيوانات كذلك وهو (أى هذا القول) غير تام لأن جميع الجزئيات ليست بمستقراءة فيه (أى فى هذا الحكم وهو يحرك فكه الأسفل) لأن التمساحَ خارج عنه لأنه يحرك فكه الأعلى عند المضغ ، والإستقراء التام يسمى قياساً مُقسماً لإفادة اليقين فلا يخرج عن التعريف بقيد اللزوم. قول أحمد \* الإستقراء الغير التام هو إجراء حكم أكثر الجزئيات على الكلى كما تقول الحيوان غير الإنسان ليس له حيض لأن الفرس والبغل والحصان كذلك وهو لا يفيد اليقين لجواز أن يوجد من الجزئيات ما ليس له ذلك الحكم كالأنثى فى مثلنا فإنه له حيض والإستقراء التام كما تقول كل عنصر متحيز لأن الأرض والماء والهواء كذلك. = فهو يفيد اليقين لإنحصار الجزئيات فى عدد يمكن الإطلاع على حاله كإنحصار جزئيات العنصر فى

آخر. وهذا إذا أريد بلزوم القول، لزوم العلم بمعنى الجزم. وأما إذا أريد به لزوم العلم أعم من الجزم، والظن فلا يخرجان بهذا القيد فافهم.<sup>١</sup> وقوله

مثالنا فى الأربعة فلا يوجد جزئى ليس له ذلك الحكم فحكم الإستقراء التام حكم القياس ولهذا تحويله إلى صورة القياس كما يقال فى هذا المثال كل العناصر هذه الأربعة؛ وكل الأربعة يتحيز؛ فكل العناصر يتحيز. برهان الدين \* قد تقرر أن الإستدلال بحال الكلى على حال الجزئى أوبحال الجزئى على حال الكلى أوبحال الجزئى على حال الجزئى والأول: القياس والثانى: الإستقراء والثالث: التمثيل فحيث قلنا هو القول المؤلف من أقوال متى سلمت لزم عنها قول آخر خرج الإستقراء والتمثيل عن التعريف حيث أخذ فيه التركيب والترتيب يظهر من التأليف فحيث لزم من القولين قول آخر هو النتيجة فيكون الإستدلال من الكلى على حال الجزئى إذ الإستثنائى لرجع إلى الإقترانى وغيره منه إلى الأول فتأمل فلعله أشار إلى هذا فافهم. ابن القزلبجى. وقوله [والتمثيل] وهو أن يُستدلّ بجزئى على جزئى آخر لإشتراكهما فى علة الحكم كما يقال النبىذ حرام كالخمر لإشتراكهما فى علة الحرمة وهو الإسكار. قول أحمد.

(١) قوله [لا يستلزمان قولاً آخر] إذ لا يلزم منهما شئ نعم يحصل منهما نطاق الشئ. = [وهذا] الإخراج. م \* أى عدم إستلزام الإستقراء للقول الآخر. م. وقوله [لزوم العلم] واللزوم الواقعى لا العلمى. پ \* المراد أنه يلزم عنهما من حيث التأليف ولا كذلك فى الإستقراء والتمثيل فافهم. ابن زر. وقوله [أريد به] أى بلزوم القول. وقوله [فلا يخرجان] لأنهما يفيدان الظن. م. [بهذا القيد] بل يحتاج إلى قيد الحيثية كما ذكرنا. ابن زر. [فافهم] لعله إشارة إلى أن المراد هو الجزمى. ابن القزلبجى \* وجهه دفع ما يقال إن هذا يدل على أن المراد باللزوم العلمى فينافى قوله المارة فهو للشمول. لدلالته على أن المراد به النفسى بأنه أشار فى الموضوعين إلى جواز الأمرين. قره داغى.

عنها: يخرج المقدمتين المستلزميتين لإحديهما؛ فإنها لا تلزم عنهما<sup>١</sup> إذ ليس للأخرى دخل فى ذلك كذا قيل. ويخرج أيضا<sup>٢</sup> ما يستلزم قولاً آخر بحسب خصوص المادة كما فى قولنا لاشئ من الإنسان بحجر، وكل حجر جماد فإنه يلزم منه لاشئ من الإنسان بجماد لكن لا من نفس القضايا.<sup>٣</sup> وإنما يخرج ذلك لأن المتبادر من اللزوم عن الشئ اللزوم عن نفس ذلك الشئ. وقوله لذاتها: إحتراز عن قياس المساواة<sup>٤</sup> وهو: ما يتركب من

---

(١) قوله [المستلزميتين] إنما المستلزمة مجموعهما لا كل منهما تأمل. پ. وقوله [فإنها] أى إحدى المقدمتين. م. [لا تلزم] إذ لا دخل لكل منهما فى اللزوم من حيث الإنفراد وإن كان دخل لكل منهما من حيث المجموع. پ. [عنهما] أى عن المقدمتين اه.

(٢) قوله [إذ ليس] أى لكل منهما دخل فى اللزوم قول آخر. م. [لأخرى دخل] بل للمجموع. پ. [فى ذلك] اللزوم. پ. [ويخرج] أى قوله عنها [أيضا] أى كما يخرج المقدمتين المستلزميتين اه.

(٣) قوله [لكن لا من نفس القضايا] فإنه لو بدلنا بقولنا كل حجر جسم لم ينتج هذا النتيجة فافهم \* بل من المادة. م \* بل ذلك اللزوم لخصوص المادة لأنه تأليف من صغرى سالبة وكبرى موجبة. م.

(٤) قوله [وإنما يخرج] قد يقال هذا غير محتاج إليه لأن المراد باللزوم الكلى وإلا لم يخرج الاستقراء والتشثيل لتحقق اللزوم الجزئى فيهما جزماً فالمستلزم لخصوص المادة خارج بقوله لزم نعم يلزم إعتبار هذا المتبادر فى إخراجهما لأن الاستقراء مع ضمنية جميع الأفراد والتشثيل مع ضمنية عليّة الجامع مستلزمان كما صرح به فى حواشى البرهان فإعتبار المتبادر ليس فى محله. ابن القره داغى.

[ذلك] أى ما يستلزم قولاً آخر اه. إلا [لأن المتبادر] اه يعنى أن المتبادر من اللزوم اللزوم من نفس الشئ فلزوم القول من الأقوال أن يلزم منهما فى أى مادة كان مثلاً لزوم النتيجة من الضرب الأول من الشكل الأول محقق فى أى مادة كان. ابن رر. أحاله على الغير لأن ذلك لا يرد فى الواقع حتى

قضيتين يكون متعلقٌ محمولٌ أوليهما موضوع الأخرى؛ فإنه يلزم عنه قول آخر لكن لا لذاته؛ بل بواسطة مقدمة غريبة أجنبية كقولنا «أ» مساوٍ لـ «ب» و «ب» مساوٍ لـ «ج» فإنهما يلزم عنهما «أ» مساوٍ لـ «ج» لكن لا لذاتهما؛ بل بواسطة مقدمة أجنبية. <sup>١</sup> وهى قولنا كل مساوٍ للمساوى للشيء

يرد إذ قالوا فى التعريف قول آخر فافهم. ابن القزلبجى. وقوله [اللزوم عن نفس ذلك الشئ] لاجسب المادة. = \* وهنالخصوص المادة. = وقوله [إحتراز] الأسبك أن يقال قوله لذاتها إحتراز عما لزمت عنها قول آخر بواسطة مقدمة غريبة أجنبية كانت كقياس المساواة او غير أجنبية كقولنا جزء الجواهر الخ. ابن العثمانى محمد حسن. [عن قياس المساواة] سميت بذلك لإشتمالها على المساواة فى بعض المواد. قزلبجى.

(١) قوله [وهو ما يتركب] اه اى ما لا يكون المساواة محمولاً فيه مرتين كماتوهم فإضافة القياس إليها إضافة المشتمل إلى المشتمل او الكل إلى الجزء والتسمية للكلى بإسم بعض أفرادها وقال الفاضل عصام سى قياس المساواة لأن إنتاجه يتوقف على مساواة ملزوم «ج» وملزوم ملزوم «ج» فى النسبة إلى «ج» بالملزومية إنتهى وحينئذ يتمشى وجه التسمية فى الكل. قره داغى. وقوله [بواسطة مقدمة] اى مقدمة غير لازمة. پ. [غريبة] الظاهر ترك الغريبة. پ \* يظهر من قوله وفسروا الغريبة الخ أن الغريبة ما فسرته هنالك، والأجنبية ما لا دخل له بمقدمات القياس فالغريبة أعم. ابن العثمانى. [أجنبية] الظاهر وأجنبية تفسيراً او ترك الغريبة تأمل. ابن زر. وقوله «أ» [إنسان مساوٍ لـ «ب»] ناطق. = \* فإن قولنا «ب» متعلق بقوله مساوٍ ومحمول فى القضية الأولى وموضوع لمتعلق الثانية وهو حينئذ فى القضية الثانية. ابن أحمد. [و «ب»] ناطق [مساوٍ لـ «ج»] ضاحك. = وقوله [يلزم عنهما «أ»] [إنسان مساوٍ لـ «ج»] ضاحك. = [لكن لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة أجنبية] اى خارجة. م \* وقياس المساواة مرجعه إلى قياسين نتيجة إحداهما صغرى الآخر فإن التقدير «أ»



مساوٍ لذلك الشيء، وعن مثل جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر. وكل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر؛ فإنه يلزم منهما أن جزء الجوهر جوهر لكن بواسطة مقدمة غريبة غير أجنبية<sup>١</sup> هى عكس نقيض المقدمة الثانية وهو قولنا كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر.<sup>٢</sup> والحاصل أن قيد لذاته: يُخرج ما يستلزم قولاً بواسطة مقدمة غريبة. وفسروا الغريبة بما يكون حدودها مغايرة لحدود مقدمات القياس حتى يدخل فيه القياس المبين بطريق العكس المستوى، ويخرج عنه

---

مساوـ «ب» و «ب» مساوـ «ج»، ثم «أ» مساوـ «ج» وكل مساوٍ المساوى للشيء مساوٍ لذلك الشيء فـ «أ» مساوـ «ج» وإشتهاره بقياس المساواة لشهرة هذا المثال من أمثله. ابن القزلبجى.

(١) قوله [وعن مثل] اه عطف على قوله عن قياس اه. = \* والمراد بمثل ذلك أن تكون القضية التى تكون واسطة فى اللزوم لازمة لإحدى المقدمتين لكن يكون حدّها مغايراً لحدود القياس تأمل #. قول أحمد. # لعل وجهه أن لفظ مثل فى هذا المقام مستدرک. لا أعرف صاحبه. [جزء الجوهر يوجب] اه هذا قياس من الشكل الثانى ينتج قولنا بعض ما هو جوهر ليس بلا جوهر بناء على كون الكبرى سالبة معدولة الموضوع. ١٢. وقوله [وكل مالىس بجوهر] اه وهذا من الشكل الثانى منتج لقولنا لا شيء من جزء الجوهر بلا جوهر لأن الكبرى سالبة معدولة الموضوع فهو قياس فى نفسه لكنه ليس بقياس بالنظر إلى إنتاج قولنا جزء الجوهر جوهر بل بواسطة عكس نقيضه. يوسف الأصم. وقوله [يلزم منهما] اى من الصغرى والكبرى. م. وقوله [غير أجنبية] لأنها لازمة. پ.

(٢) قوله [هو] اى عكس نقيض المقدمة الثانية. وقوله [كل ما يوجب ارتفاعه] اه أجنبية كانت اولاً. ابن عثمانى. وقوله [فهو] اى ما يوجب ارتفاعه اه. [جوهر] وهذا نقيض الكبرى أعنى قولنا كل مالىس بجوهر وهذا إذا ضم إلى الصغرى يكون من الشكل الأول كفاى العكس. شوقى.

القياس المبيّن بطريق عكس النقيض. وسبب ذلك<sup>١</sup> أنهم إعتقدوا وجوب تكرّر الحدّ الأوسط. وهو حاصل فى المبيّن بالعكس المستوى دون المبيّن بعكس النقيض، ودون القياس المساواة. وهذا الوجوب ممّا لا يقتضيه تعريفُ القياس<sup>٢</sup> كذا قرّره السّعد العلّامة. وههنا بحثان الأول: أنه إن كان المتبادر من اللّزوم عن الشئ اللّزوم عن نفس ذلك الشئ يخرج به جميعُ

(١) قوله [يخرج ما] اى دليلاً. پ. [يستلزم قولاً] اى نتيجة. م. [بواسطة مقدمة غريبة] اوأجنبية. پ \* مثال مقدمه غريبه اين است ديوارموش داردموش گوش داردنتيجه مى دهدديوارگوش دارد. اين مقدمه غريبه است. م. وقوله [حدودها] مافوق الواحد. \* اى المحمول والموضوع. م. [مغايرة] اى بالعدول والتحصيل. پ. وقوله [حتى] الخ كلمة حتى داخله على العلة الناقصة ولو "أعتبر العطف قبل الربط فلا ينافى قوله آنفاً إحتراز عن القياس المساواة. قره داغى. [يدخل فيه] اى فى التعريف. م. [القياس المبيّن] إنتاجه. م \* إذمن البين الحدود تتغيرفى واسطة قياس المساواة وعكس النقيض دون عكس المستوى. نعمت زاده. [بطريق العكس المستوى] هذا من الشكل الثانى نحوكل جسم مؤلف ولاشئ من القديم بمؤلف ولوإنعكس هذه المقدمة السالبة حصل المطلوب من الشكل الأول فافهم. جلال. [ويخرج عنه] تعريف. م. [القياس المبيّن] إنتاجه. م. وقوله [وسبب ذلك] اى المذكور من دخول المبيّن بالمستوى وخروج المبيّن بعكس النقيض ابن زر.

(٢) قوله [وهو حاصل] اى والحال أن تكرار حد الأوسط حاصل اه. وقوله [دون القياس المساواة] مستدرک. پ. [وهذا الوجوب] اى تكرّر حد الأوسط. = [مما لا يقتضيه] اى ما. [تعريفُ القياس] وأيضاً لا يبرهان لهم دال على ذلك اى على وجوب تكرّر الحد الأوسط. م.

ما ذكر<sup>١</sup> فينبغى حينئذ أن يُحملَ قيدُ لذاته على تحقيق المقام لا على الإحتراز،<sup>٢</sup> و الثانى: أن المبيّن بعكس النقيض من الطُرُق الموصلة كالمبيّن

(١) قوله [وههنا] اى فى تعريف القياس. = وقوله [إن كان المتبادر] الظاهر أن يقول الأول أن المتبادر ويزيد الفاء على قوله فيخرج، توافق ماسبق من تنصيبه على كونه متبادرا ويمكن قراءة إن بفتح الهمزة وجعل قوله يخرج خبر أن يعنى الأول أنه يخرج به لأن كان فيكون من قبيل قوله تعالى: أن جاءه الأعمى. قره داغى. [من اللزوم] فى قوله لزم اه. [عن الشئ اللزوم عن نفس ذلك الشئ] أقول إذا أريد بذلك يخرج عنه المبين بالعكس المستوى فتقع فى أقبح من هذا. ابن زر. [يخرج] هذا ظاهر إن كان المراد باللزوم اللزوم العلمى بخلاف ما إذا كان المراد اللزوم الواقعى فإنه لا يخرج حينئذ إلا قياس المساواة والقياس من القياس المركب. پ. [به] اى باللزوم اه. [جميع ما ذكر] ولا يكون التعريف شاملاً لماعدا الشكل الأول فيكون تعريفاً بالأخص. پ \* اى فلا تحتاج إلى لذاته.

ابن زر \* اى من محترزات قيد لذاتها لا من من محترزات قيود التعريف وهو ظاهر هذا... قره داغى.

(٢) قوله [فينبغى] الأولى ترك الفاء ويذكر بدلها الواو. پ \* فيه أن الأولى أن يحمل القيود على الإحتراز والتوضيح إذ لا تزحم للنكات على أنه قد يكون إخراج شئ بقيد صريحاً أو بأحد هما صريحاً وبالأخر إشارة بكون خروجه أهم فافهم. ابن القزلبجى. [حينئذ] اى حين الإرادة من اللزوم اللزوم من نفس ذلك الشئ. ١٢. [أن يحمل قيد لذاته] الظاهر لذاتها \* أقول يحتمل أن يراد بذاته اه لا لأجنبية فدخل القياس المبين بعكس النقيض وخرج قياس المساواة فافهم. ابن زر. [على تحقيق المقام] والتأكيد. پ. [لاعلى الإحتراز] لأن الإحتراز حاصل قبل ذلك القيد. پ \* لئلا يلزم تحصيل الحاصل. عمر.

بعكس المستوى بلا تفاوت.<sup>١</sup> وقد قال بعض المحققين إن الشيخ الرئيس كثيراً ما إستنتج بعكس النقيض فى كتبه الحكمية واستحسنه وارتضى به إنتهى. وقد عرفت أن السبب الذى ذكره لإخراجه مما لا يوجبه التعريف، فلا وجه لإخراجه عنه<sup>٢</sup> فلا تغفل. وقوله قول آخر، إشارة إلى وجوب مغايرة النتيجة لكل من المقدمتين. وذلك لأن النتيجة مطلوبة غير

(<sup>١</sup>) قوله [من الطرق الموصلة] إلى المطلوب. = وقوله [بلا تفاوت] فإنك كما تقول فى عكس المستوى متى صدقت المقدمتان صدقت إحداهما مع عكس الأخرى ومتى صدقت النتيجة كذلك أمكنك إجراء ذلك فى عكس النقيض بلا فرق. نعمت زاده.

(<sup>٢</sup>) قوله [وقد عرفت] مما مر من العلامة فظهر أن من تصدى لدفع إعتراض المحقق الرازى لم يدفع شيئاً فافهم. ابن القزلىجى. [أن السبب] وهو تكرار الحد الأوسط. م. [الذى ذكره لإخراجه] أى عكس النقيض. = وقوله [لا يوجبه] أى ما. [التعريف] بل إن جعل الإستلزام بطريق عكس النقيض داخلانى القياس كان له وجه لأن الغرض من وضع القياس إستعلام المجهولات على وجه اللزوم والمقدمات كما تستلزم لمطالب بطريق العكس المستوى كذلك تستلزمها بواسطة عكس النقيض من غير فرق فى الإستلزام بخلاف المقدمة الأجنبية فإن الملزوم الحقيقى ليس هو المقدمتين بل شئ آخر معهما قاله الشارح المطالع بقى أن قياس المساواة إذن لم يدخل شئ من الحجج فبطل حصرهم. وأجيب بأنه ليس قياساً برأسه بل راجع إلى القياس المركب على ما قاله بعض المحققين وحينئذ فالمراد أنه ليس قياساً على هذه الهيئة فتدبر. ابن زز. [فلا وجه لإخراجه] أى عكس النقيض. م \* إن كان تفريعاً من قوله: وقد عرفت أنه كما هو الظاهر فى التفريع نظريتهم مما أسلفناه، أو من قوله: كالمبين بالعكس اه، أو من: كثيراً ما إستنتج اه لم يتجه. قره داغى. [عنه] أى عن تعريف القياس. م.

مفروضة التسليم بخلاف المقدمة،<sup>١</sup> ولأنه لو لم تكن مغايرة لزم المصادرة.<sup>٢</sup> وقيل لأنه لو لم تعتبر المغايرة لزم أن يكون كلّ مقدمتين قياساً كقولنا كل إنسان حيوان، وكل حجر جماد؛ فإنهما يستلزمان إحدیهما. وفيه

(١) قوله [وقوله] اى المصنف. وقوله [بخلاف المقدمة] وهى متلبسة بخلاف المقدمة فإنها مفروضة التسليم او متلبسة بخلافها ومغايرتها لأنه اى الشأن او النتيجة باعتبار المطلق لولم اه تدبر. ابن رر \* فإنها مفروضة التسليم فلو كانت النتيجة إحدى المقدمتين لزم أن يكون الشئ الواحد مفروضة التسليم وغير مفروضة التسليم. نعمت زاده.

(٢) قوله [لأنه] الظاهر لأنها. م. [لولم تكن] اى النتيجة. م. [مغايرة لزم المصادرة] المصادرة على المطلوب على أربعة اضرب أحدها: أن يكون المدعى عين الدليل والثانى: جزء الدليل والثالث: أن يكون موقوفاً عليه صحة الدليل والرابع: أن يكون موقوفاً عليه جزء الدليل والكل باطل لإشتمالها على الدور الباطل. عماد الدين \* وذلك لأنه لولم تكن النتيجة مغايرة لكل من المقدمتين لكان إمامين المقدمتين او عين إحدیهما وعلى كلا التقديرين يلزم المصادرة المستلزمة للدور المحال لأن المصادرة إما كون المدعى عين الدليل او كونه جزء منه او موقوفاً عليه صحة الدليل او صحة جزئه كما يظهر ذلك عند مراجعة الآداب. نعمت زاده \* لجعل الدليل مقدمة فى القياس وهو فاسد لإلتزامه توقف الشئ على نفسه وفى هذارى على الشارح الفنارى حيث ردد بين لزوم المصادرة والهديان حيث قال وإنما اشترط الآخريّة إذ لولاها لكان إمامهيناً او مصادرة إنتهى. وتوجيهه بأن المعنى لكان هدياناً إن كانت النتيجة عين المقدمتين ومصادرة إن كانت جزئهما مندفع بأن المصادرة أعم منهما، وبأن كونها عين المقدمتين فاسد لأنها قضية واحدة والمراد بالآخريّة مغايرتها لكل منهما وكذا توجيهه بأن المعنى كان هدياناً إن لم يلاحظ استدلالاً ومصادرة إن لوحظ لأن كلاً منافى الإستدلال فلامعنى للترديد. و تأويله بأن كلمة اول للتخريف والتعبير ضعيف. ابن القره داغى.

نظر.<sup>١</sup> ولما فرغ من بيان ماهية القياس شرع فى تقسيمه فقال: [وهو إما إقترانى] وهو ما لم يذكر فيه النتيجة، ولا نقيضها بالفعل [كقولنا كل جسم مؤلف، وكل مؤلف مُحَدَّثُ فكل جسم محدث] فقولنا: كل جسم محدث هو النتيجة<sup>٢</sup> ليس بمذكور فى القياس بالفعل وإن "كان مذكوراً بالقوة سمى إقترانياً لإقتران الحدود"<sup>٣</sup> فيه [وإما إستثنائى] وهو ما ذكر فيه النتيجة،

(<sup>١</sup>) قوله [وقيل] قائله الشمسية. م. وقوله [قياساً] كيف كانتا. شرح الشمسية. وقوله [فإنهما] أى كل إنسان حيوان، وكل حجر جماد. وقوله [وفيه نظر] لأن إستلزام المقدمتين إحدیهما إستلزام الكل للجزء وإستلزام المقدمتين للقول الآخر ليس كذلك كما تقدم ولأنه إنما يصدق أنها لازمة للقضيتين لو كانت للقضية الأخرى دخل فى الإستلزام وليس كذلك. نعمت زاده \* إذ لا نسلم لزوم أحدهما عنهما إذ معنى لزوم شئ عن شيئين أن يكون لهما دخل ولا كذلك هنا كما مرّت إشارة من الشارح قدس سره إليه. ابن القزلبجى.

(<sup>٢</sup>) قوله [وهو] أى القياس بحسب الصورة يعنى بإعتبار الهيئة. = \* [إما إقترانى] وسمى إقترانياً لأن إقتران الحدود فيه بلا إستثناء وهى ثلاثة موضوع المطلوب ومحموله والمكررينهما. شوقى. [وهو ما لم يذكر فيه النتيجة] أعلم أن النتيجة من حيث تفرعها على القياس وحصولها منه تسمى نتيجة ومن حيث تطلب بالقياس تسمى مطلوباً. = وقوله [بالفعل] أى بالترتيب الذى كان فى النتيجة. شوقى. وقوله [كل جسم] أى ماله أبعاد ثلاثة. شوقى. [كل جسم مؤلف] صغرى. [وكل مؤلف محدث] كبرى. [محدث] أى بحدوث زمانى. شوقى. [فقولنا كل جسم محدث هو النتيجة] ونقيض النتيجة فكل جسم ليس بمحدث. =

(<sup>٣</sup>) قوله [بالفعل] أى بصورة التى هى فى النتيجة. [وإن كان مذكوراً بالقوة] لذكر مادته. فنارى. وقوله [لإقتران الحدود] أى حدود المطلوب وهى الأصغر والأوسط والكبرى. = \* إن كان المراد حدود المطلوب فالجمع مافوق الواحد وإلا فالمراد به مطلق الجمع فانهم. ابن القزلبجى \* أى

او نقيضها بالفعل [كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود] فيكون عين النتيجة مذكورة بالفعل<sup>١</sup> [او] نقول [لكن النهار ليس بموجود فينتج: الشمس ليست بطالعة] فكان نقيض النتيجة مذكوراً. سَمِيَ إستثنائياً لإشتماله على أداة الإستثناء<sup>٢</sup> فإن قلت قد سبق أنفاً أنه يجب مغايرة النتيجة لكل من مقدمات القياس. وبينه وبين كونها مذكورة فى القياس منافاة. قلت معنى كونها مذكورة فيه، كونها مذكورة بأجزائها المادية، وهيئتها التأليفية لاكون حقيقتها مذكورة فلا منافاة.<sup>٣</sup> وبهذا يندفع أيضاً ما يقال إن النتيجة قضية محتملة للصدق،

إقتران حدود المطلوب وأطرافه فيه وهى الأصغر الموضوع فى الصغرى والأكبر المحمول فى الكبرى والأوسط المتكرر بينهما. والحد الطرف. نعمت زاده.

(١) قوله [ماذكر فيه النتيجة اونقيضها بالفعل] أى بإعتبار الصورة لا بإعتبار الحقيقة وإلا لكان مصادرة على المطلوب إذا كان عين النتيجة مذكورة اوتناقضاً بين النتيجة وبين بعض مقدماته إذا كان نقيضهما مذكورة فيه. شوقى. وقوله [إن كانت الشمس طالعة] أه هذه شرطية. [لكن] بمعنى إلأ. = [لكن الشمس طالعة] هذه مقدمة واضحة. شوقى. وقوله [بالفعل] أى بصورتها. =

(٢) قوله [اونقول] بدل المقدمة الواضعة. شوقى. [لكن النهار ليس بموجود] هذه مقدمة رافعة. شوقى. [فيتنتج] ينتج خ. وقوله [فكان نقيض النتيجة] وهو قوله الشمس طالعة. = [مذكوراً] أى فى القياس. م \* أى بالفعل ففى كلامه إكتفاء. [سمى] يسمى. خ. [لإشتماله على أداة الإستثناء] أعنى لكن بمعنى إلا فى الإستثناء المنقطع. شوقى \* أعنى لكن. عبدالله يزدى.

(٣) قوله [فإن قلت] نقض لتعريف القياس الإستثنائى اولتقسيم القياس إليه وإلى الإقترانى. قره داغى. [قد سبق أنفاً] أى فى قوله: إشارة إلى وجوب مغايرة النتيجة لكل من المقدمتين. [أنه

والكذب. وما ذكر فى القياس ليس كذلك فكيف يكون العين، او النقيضُ  
مذكوراً فيه،<sup>١</sup> ثم أراد المصنف رحمه الله تعالى تفاصيل كل من القسمين.  
وقدّم الإقترانى، وصدره ببيان أسامى مقدّماته، وحدودها فقال: [والمكرّر  
بين مقدمتى القياس فصاعداً يسمّى حدّاً اوسطاً]<sup>٢</sup> سمي بالأوسط؛ لأن الحد

[يجب] إشارة إلى صغرى الشكل الأول وقوله وبينه إشارة إلى كبراه تقريره النتيجة مغايرة لكل من  
مقدمات القياس ضرورة وكل ما يغايره لا يكون مذكوراً فى القياس. قره داغى. وقوله [وبينه] اى بين  
ما سبق آنفاً. م. [وبين كونها] اى النتيجة. وقوله [منافاة] قديقال لامنافاة لأن الذكرفى القياس  
صادق بأن يكون جزء من مقدمة كأن يكون مقدماً، اوتالياً. والجواب أن النتيجة قضية  
فذكرها لا يكون إلا بأن يكون مقدمة مستقلة. قره داغى. [قلت] اه حاصل الجواب تسليم الصغرى ومنع  
الكبرى مستنداً بجوازكون المذكور صورتها إن أريد بأن النتيجة حقيقتها ومنع الصغرى إن أريد بها  
الصورة. قره داغى. وقوله [مذكورة فيه] اى فى القياس. الضمائر المؤنثة فى [كونها، وبأجزائها،  
وهيتها] راجعة إلى النتيجة. [وهيتها التأليفية] بتقديم، وتأخير لا باعتبار النسبة التى بها تصير القضية  
حقيقة تدبر. ابن زز. [لاكون حقيقته مذكورة] اى بأن لا يكون ذكرها مع الجزم. ابن أحمد \* لأن  
حقيقتها هو الأجزاء مع النسبة. م.

(<sup>١</sup>) قوله [وبهذا] الجواب. وقوله [إن النتيجة] اه صغرى الشكل الثانى. ب. وقوله [وما ذكر] اه كبرى  
الشكل الثانى. [فى القياس] الاستثنائى. م. وقوله [ليس كذلك] اى لا يحتمل الصدق والكذب \*  
لأن أجزاء الشرطية لا تحتمل الصدق والكذب أصلاً. حسن خالى. [فيه] اى فى القياس.

(<sup>٢</sup>) قوله [وقدّم] المصنف [الإقترانى] لكونه أبسط وأبسط فافهم. ابن زر. وقوله [وصدره] اى  
المصنف الإقترانى. [ببيان] اى مبين. [أسامى] اى وجه النسبة. م. [مقدماته] اى القياس. م. \*  
توضيحاً. ابن زز. \* [وحودها] اى المقدمات. م. فقوله [والمكرّر] اى الجزء الذى ذكر مرة  
بعد أخرى. = \* بيان أسامى الحدود. م. [بين مقدمتى القياس] كما فى البسيطة \* ولوقال فى



المكرر يتوسط بين الأصغر، والأكبر ليتلاقيا؛ فيتحقق العلمُ بالإنتاج، فإن القياس إنما ينضبط قوانينه، ويُعرف أحكامه إذا إشتمل على حدٍ مكرر بين طرفي المطلوب<sup>١</sup> [وموضوع المطلوب يسمى حداً أصغر] سمي بالأصغر؛ لأن الموضوع أقل أفراداً غالباً<sup>٢</sup> [ومحموله] أي محمول المطلوب [يسمى

مقدمتي القياس لكان أولى لأن المراد من المقدمتين ههنا الصغرى والكبرى. والمكرر ليس بينهما (أي بين الصغرى، والكبرى) لأنه (أي المكرر) جزء منهما (أي من الصغرى والكبرى) معاً فلا يصح قوله المكررين مقدمتي القياس، اللهم إلا أن يقال إن لفظ بين بمعنى في مجازاً فيكون تقدير الكلام هكذا المكررفي مقدمتي القياس. شوقى. [فصاعداً] كما في المركبة. م. [يسمى] أي المكرر [حداً اوسط] لتوسطه بين طرفي المطلوب كالمؤلف في المثال المذكور. فنارى \* أماتسميته حداً فلأن ماينحل إليه المقدمة كالموضوع والمحمول يسمى حداً لكونه (أي ماينحل إليه)اه طرفاً للنسبة، وأماتسميته اوسط فلتوسطه بين طرفي المطلوب كالمؤلف في المثال المذكور. معنى الطلاب مدونه \* فإن قلت هذا لا يتم في الشكل الرابع مثلاً لعدم وقوع الأوسط فيه بين الطرفين الأصغر، والأكبر قلنا: معنى التوسط بين الطرفين أنها واسطة في إرتباط أحدهما (أي الطرفين) بالآخر والحكم به عليه (أي على الآخر) لأنها واسطة بينهما في اللفظ، والعبارة على أن وجه النسبة لا يجب إطراده في جميع المواد. قره باغى.

(١) قوله [سمى] أي المكرر. وقوله [لأن الحدالمكرر]اه، اولأنه وسيلة نسبة الأكبر إلى الأصغرفيكون وسطاً وسبباً. محى الدين. [يتوسط] أي يكون واسطة لملاقاتهما بإرتفاعه من المقدمتين وهذا جارفى كل من الأشكال فافهم. ابن القزلىجى. [ليتلاقيا] أي الأصغروالأكبر. وقوله [إذا إشتمل] أي القياس. م \* إذلولم يشتمل لا يكون بين المقدمتين تأليف. ابن زز.

(٢) قوله [وموضوع المطلوب] في العملية ومقدمه في الشرطية. مفى الطلاب. [يسمى حداً أصغر] قدم بيان الأصغرعلى الأكبرلأن الأصغرموضوع المطلوب والأكبرمحموله والموضوع أصل بالنسبة

حداً أكبر]؛ لكونه أكثر أفراداً غالباً تشبيهاً لقليل الأفراد بقليل الأجزاء، وكثيرها بكثيرها. ثم تسمية كل منها بالحد؛ لكونها طرفاً للقضية. والحد في اللغة كما يطلق على المنع على ماسبق كذلك يطلق على الطرف بحسب الإشتراك [والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى الصغرى] لإشتمالها على الأصغر<sup>١</sup> [والمقدمة التي فيها الأكبر تسمى الكبرى] لإشتمالها على

إلى المحمول لأن الثاني إنما طلب لأجل الأول. قره باغى \* وقال المحشى ويجوز أن يكون تسمية الموضوع أصغر لتشبيه قليل الأفراد بقليل الأجزاء وكذا تسمية المحمول أكبر ويجوز أن يكون لتشبيه كثير الأفراد بكثير الأجزاء يعنى أن الأصغر فى اللغة ماهو أقل أجزائه والأكبر ماهو أكثر أجزائه فيكون التسمية للتشبيه المذكور. شوقى. وقوله [لأن الموضوع أقل أفراداً] وأخص. م \* لأنه أخص من المحمول غالباً والأخص أقل أفراداً من الأعم هذا إذا كان أخصية الأصغر بالنسبة إلى الأكبر وأعمية الأكبر بالنسبة إلى الأصغر. ويجوز أن يكون كل من أخصية الأصغر، وأعمية الأكبر بالنسبة إلى الأوسط. وتسمى الأصغر، والأكبر الطرفين والرسين وهو الظاهر. نعمت زاده. [غالباً] وإنما قال غالباً لأنه قديكون مساوياً كقولنا كل إنسان ضاحك وكل ضاحك متعجب ينتج كل إنسان متعجب والإنسان والمتعجب مساويان، وقديكون أعم كفاى قولنا بعض الحيوان إنسان وكل إنسان متعجب ينتج بعض الحيوان متعجب والحيوان أعم من المتعجب. م.

(١) قوله [محمول المطلوب] فى العملية وتاليه فى الشرطية. مغنى. وقوله [تشبيهاً لقليل الأفراد بقليل الأجزاء] الأول فى الأول والثانى فى الثانى. حسن خالى. [وأكثرها. خ] أى الأفراد [بكثيرها] أى الأجزاء [ثم تسمية كل منها] أى الحدود. م. وقوله [كما يطلق] أى الحد. وقوله [على ماسبق] فى قول الشارح. م. وقوله [بحسب الإشتراك] أى اللفظى. [والمقدمة] والمراد من المقدمة جزء القياس كقولنا العالم متغير وكل جسم مؤلف مثلاً. = \* ويسمى كل من الصغرى والكبرى مقدمة لتقدمهما. پ. [التي فيها الأصغر] أى موضوع النتيجة. = [تسمى الصغرى] فيكون من قبيل

الأكبر. إعلم أن هذه الأسامي، والإصطلاحاتِ مخصوصةٌ بالإقترانى لكن بيانُ المصنّف مخصوص بالإقترانى الحملى؛ فالأولى أن يقول بدلَ الموضوع، والمحمول المحكوم عليه والمحكوم به ليعم الحملى، والشرطى. ويمكن تعميم بيان المصنّف أيضاً بأن يراد من الموضوع، والمحمول أعمُ من الحقيقى، والإعتبارى. وإقترانُ الصغرى بالكبرى يسمّى قرينةً، وضرباً. وقد فاتهُ<sup>١</sup> المصنّف رحمه الله [وهيئة التآليف من الصغرى، والكبرى

---

تسمية كل بإسم الجزء وتأنيث الصغرى لتأنيث موصوفها وهو المقدمة وكذا الكلام فى وجه تسمية الكبرى بالأكبر ووجه تأنيثها. نعمت زاده \* من قبيل تسمية الكل بإسم الجزء والياء للتأنيث وكذا الكلام فى الكبرى. قول أحمد. [لاشتمالها على الأصغر] وكونها ذات الأصغر فافهم. ابن القزلبجى.

(١) قوله [مخصوصة بالإقترانى] مطلقاً أى الحملى والشرطى. م. وقوله [فالأولى أن يقول] أى المصنّف \* يقال خ إن كان مجهولاً كفاًفى نسختنا هذه ففيه إشارة إلى أن هذه الصفة صادرة من كثير علماء الفن فافهم. ابن القزلبجى. وقوله [المحكوم عليه] أه فيه أن القضية الشرطية لاحكم فيها فلامحكوم عليه وبه أيضاً إلا أن يراد بهما (أى بالمحكوم عليه وبه) ما هو بحسب الحال أو المال. نعمت زاده. وقوله [ويمكن] أه ولك القول بحذف العاطف والمعطوف كما فى سراييل تقيكم الحر. قره داغى. وقوله [أيضاً] أى كما أمكن تعميم قول المصنّف بتبديل قوله الموضوع والمحمول بالمحكوم عليه والمحكوم به. وقوله [من الموضوع والمحمول] أو المحكوم عليه وبه بعموم المجاز. ابن رر. [أعمُ من الحقيقى] كفاًفى الحملى. م. [والإعتبارى] كفاًفى الشرطى. وقوله [وإقتران] أه والتحقيق كما قاله الفتازانى أن القياس بإعتبار إيجاب المقدمتين وسالبتهما، وكليتهما، وجزئتهما يسمّى قرينةً وضرباً وقد فاتهُ الشارح رحمه الله ولوقال ومقارنة الصغرى والكبرى لأمكن

تسمى شكلاً] تشبيهاً للأمور العقلية بالأمور الحسية<sup>١</sup> [والأشكال أربعة؛ لأنّ الحد الأوسط إن كان محمولاً فى الصغرى، وموضوعاً فى الكبرى فهو الشكل الأول] كقولنا كل «ج» «ب»، وكل «ب» «ك» فكل «ج» «د»<sup>٢</sup>

نوع توفيق بجعل الإضافة للصفة إلى الموصوف. ابن القره داغى. وقوله [وقد فاته] ذكره فى كلامه. ابن زر.

(<sup>١</sup>) قوله [وهيئة التأليف من] إقتران. مغنى. [الصغرى والكبرى تسمى شكلاً] الشكل هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب إحاطة حد واحد بالمقدار كما فى الكروى اوحودود كما فى المضلع (المضلعات ظ). مولانا زاده. [تشبيهاً] أى تشبيهاً للأمور العقلية التى هى عبارة عن هيئة التأليف بالأمور الحسية التى هى عبارة عن شكل الجسم الذى هو (أى الشكل) الهيئة الحاصلة له (أى للجسم) بواسطة إحاطة الحد الواحد او الحدود به (أى بالجسم). نعمت زاده. [للامور العقلية بالأمور الحسية] أى المبصرة لعموم القياس فافهم. ابن القزلبجى.

(<sup>٢</sup>) قوله [و(ف.خ.) الأشكال أربعة] هذا الحصر على دائرين النفس والإثبات وذلك لأن الحد الأوسط اه. قره باغى \* لم يقل وهو أربعة للإيدان بالتعدد أولاً ولثلايحتاج إلى إرتكاب الإستخدام لأن المراد بالظاهر الأعم وبالمضمّر المسمى. قره داغى. وقوله [إن كان محمولاً] اه ولو قال إن كان محمولاً فى الصغرى وموضوعاً فى الكبرى فهو الأول ومحمولاً فيهما فهو الثانى او بالعكس فهو الثالث او بعكس الأول فهو الرابع لكان أخصر مع عدم التشويش كما لا يخفى. كاكه ملا. وقوله [فهو الشكل الأول] أى القياس (المفهوم من الكلام) حدّ الأوسط كذلك الشكل الأول فعلى هذا الشكل بمعنى المُشكّل إذ له معنيان كما تقرر. بينجوينى \* راجع إلى الكون الذى فى ضمن كان كالضمير الواقع فى قوله تعالى إعدلوا هو أقرب للتقوى أى هو. = \* لأنه بديهى الإنتاج وارذ على نظم الطبيعة فإن الطبيعة مجبولة على الإنتقال من الشئ إلى الوساطة الذى يقتضى حكمه (أى حكم الوساطة وتذكير الضمير بتأويل الوسط. قول احمد) حكم المطلوب. فنارى. [كقولنا]

[وإن كان] الحدّ الأوسط [بالعكس] بأن يكون موضوعاً فى الصّغرى،  
ومحمولاً فى الكبرى [فهو الشكل الرابع] نحو كلّ «ب» «ج»، وكلّ «أ»  
«ب» فبعض «ج» «أ» [وإن كان] الحدّ الأوسط [موضوعاً فيهما] أى فى  
الصّغرى، والكبرى [فهو] الشّكل [الثالث]¹ نحو كلّ «ب» «ج»، وكلّ «ب»  
«د» فبعض «ج» «د» [أو محمولاً فيهما فهو] الشّكل [الثانى]² نحو كل  
«ج» «ب»، ولا شئ من «أ» «ب» فلا شئ من «ج» «أ». وقد شوّش  
المصنف رحمه الله تعالى فى ترتيب الأشكال فى بيان إنحصاره. والذى  
حمله على ذلك³ قصد الإيجاز، والإختصار. ولا عيب فيه، ولا قصور،

اولقول كل ناطق إنسان وكل إنسان حيوان فينتج كل ناطق حيوان وسمى هذا الشكل بالأول لأنه  
يوصل الإنسان أولاً إلى النتيجة بلامؤنة مادته إلى شئ آخر ولذلك قدمه المصنف فى البيان أيضاً.  
نعمت زاده. [كل «ج»] ناطق. م. [«ب»] إنسان [وكل «ب»] إنسان. م. [«ك»] حيوان [فكل «ج»]  
ناطق [«د»] حيوان.

(¹) قوله [فهو الشكل الرابع] ذكره عقب الأول لأنه ضده ويعرف الأشياء بأضدادها. م \* ورده إلى  
الشكل الأول بعكس الترتيب ثم بعكس النتيجة. پ. [نحو كل «ب»] إنسان [«ج»] حيوان [وكل «أ»]  
ناطق [«ب»] إنسان [فبعض «ج»] ناطق [«أ»] حيوان. = وقوله [فهو الشكل الثالث] يرد إلى الشكل  
الأول بعكس الصغرى. پ \* قدم الشكل الثالث فى وجه الحصر على الثانى لأن الحد الأوسط  
موضوع فيهما والموضوع مقدم على المحمول. لا أعرف صاحبه.

(²) قوله [فهو الشكل الثانى] أى رده إلى الشكل الأول بعكس الكبرى. پ. \* [نحو كل «ج»]  
صفات الله [«ب»] أزلية [ولاشئ من «أ»] حادث [«ب»] أزلية [فلاشئ من «ج»] صفات الله [«أ»]  
حادث. = وقوله [والذى حمله على ذلك] أى على التشويش.

ولاغبار كما لا يخفى على ذوى الأذهان، والأبصار. [فهذه] المذكورات [أشكال أربعة] مذكورة [فى] [مطولات كتب [المنطق] مفصلة]. والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جداً [فهى خفى الإنتاج غاية الخفاء حتى أسقطه بعضهم عن درجة الاعتبار، وعدّه من الموتى] [والذى له عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج إلى ردّ الثانى إلى الأوّل] لأنه لقربه من الأوّل غاية القرب يستفاد منه النتيجة بسلامة العقل بلا ردّه إلى الأوّل بخلاف الثالث، والرابع؛ فالثانى يردّ إلى الأوّل<sup>١</sup> لكمال الإيضاح، والثالث، والرابع يردّان

{أوسط اگر حمل یافت در بر صغرى وباز وضع بکبرى گرفت شکل نخستين شمار} {حمل بهردو دوم وضع بهردو سيم رابع أشكال راعكس نخستين شمار} {ردثانى عكس كبرى ردثالث عكس صغرى رد رابع عكس هردو بهر إنتاج كن نظر. م.}.

«الشكل الثانى»

صغرى ↓	كبرى ←	موجبة كلية	موجبة جزئية	سالبة كلية	سالبة جزئية
موجبة كلية	عقيم	عقيم	عقيم	منتج	عقيم
موجبة جزئية	عقيم	عقيم	عقيم	منتج	عقيم
سالبة كلية	منتج	عقيم	عقيم	عقيم	عقيم
سالبة جزئية	منتج	منتج	عقيم	عقيم	عقيم

«ابن القزلبجى»

(<sup>١</sup>) قوله [مفصلة] لوقاله بدل مذكورة لكان أخصر. قره داغى. وقوله [والشكل الرابع منها] أى من الأشكال. = [بعيد] أى بعيد بعداً غاية البعد لأنه لا يتحصل المطلوب به إلا بالتعسر. وبالأشكال الباقية يتحصل بالتيسر. م. وقوله [فهى] أى هيئة الشكل الرابع. ابن زر. وقوله [أسقطه] أى الشكل

إليه ليظهر الإنتاج، وليحصل أصل الوضع. [وإنما ينتج الثانى عند اختلاف مقدمتيه بالإيجاب، والسلب] وعند كليّة الكبرى. وقد فاته المصنف رحمه الله. وإنّما تعرّض لشرط إنتاجه لما عرفت أنّاً من عدم احتياجه إلى الردّ إلى الأوّل، وقربه إليه غاية القرب. واعلم: أنّ لكلّ من الأشكال شروطاً، و ضروراً.

الرابع. م. [بعضهم] وهو الفارابى والشيخ وأسقطه بعضهم عن القسمة أيضاً. م. وقوله [لأنه] اه إشارة إلى الصغرى وقوله [يستفاد] إشارة إلى كبراه أو إلى الصغرى والكبرى قولنا وما يستفاد منه النتيجة بسلامة العقل لا يحتاج إلى رده إلى الأوّل وقوله [لقربه] دليل الصغرى. ابن القره داغى. وقوله [فالثانى يرد إلى الأوّل] كقولنا كل إنسان حيوان ولاشئ من الحجر حيوان فلاشئ من الإنسان بحجر. واعلم أن إرتداد الشكل الثانى إلى الأوّل بعكس الكبرى وإرتداد الثالث إليه بعكس الصغرى وإرتداد الرابع إليه بعكس الصغرى والكبرى جميعاً بعكس الترتيب خالق. فتنعكس أولاً بعكس الترتيب فنقول كل ناطق إنسان وكل إنسان حيوان فتنعكس النتيجة عكس المستوى فنقول بعض الحيوان ناطق. يوسف.

(١) قوله [يردان إليه] أما الثالث فبعكس الصغرى فى أربعة أضرب وبالعكس الكبرى ثم عكس الترتيب ثم النتيجة فى ضرب ولايجرى فى ضرب منه وهو المؤلف من المختلفين كيفاً وكماً والكبرى سالبة جزئية. وأما الرابع فبعكس الترتيب أو المقدمتين أو أحدهما ليرتد إلى الشكل الثانى أو الثالث المردودين إلى الأوّل فالمراد بالردة أعم من أن يكون بالذات أو بالواسطة. قره داغى. وقوله [ويحصل] من التحصيل أو الحصول. قره داغى. وقوله [بالإيجاب] كان الباء للملابسة أو للتحقيق تحقيق العام فى ضمن الخاص. قره داغى. وقوله [وإنما تعرض لشرط إنتاجه] بحسب الكيف. پ. وقوله [إلى الرد إلى الأوّل] متعلق بالاحتياج والثانى متعلق بالردة. ابن القره داغى.

و لكل من الثلاثة الأخيرة طرقاً لإثبات إستلزامه النتيجة، و سبيلاً لإسترداده<sup>(١)</sup> إلى الأول. ولَمَّا لم يَسَعْ مثل هذا المختصر تفاصيلها. والإجمال غير مفيد لم يكن لنا للتعرض مجال لها بكلا طرفى التفصيل، والإجمال؛ بل وجب علينا شرحُ ما فى الرسالة من المقال، وإغماض العين عن بيان سائر الأشكال<sup>(٢)</sup> [والشكل الأول هو الذى جعل معيار العلوم]، وميزانها لكونها على النظم الطبيعىّ بَيِّنَ الإنتاج ظاهرَ الإستلزام غيرُ محتاج إلى شئ آخر فى إثبات المطلوب بخلاف البواقى<sup>(٣)</sup> [فَنُورِدُهُ] أى إذا جعل معيار العلوم

---

(١) قوله [وقربه إليه] عند طبع السليم. = وقوله [ولكل من الثلاثة الأخيرة] أى غير الأول. م. وقوله [طرقاً] وهو الخلف والعكس والإفراض. القره داغى. وقوله [إستلزامه] أى كل من الثلاثة الأخيرة. وقوله [وسبيلاً] من العكس المارة. قره داغى. وقوله [لإسترداده] أى كل من الثلاثة الأخيرة.

(٢) قوله [تفاصيلها] أى شروط الأشكال. [و] حالية. = وقوله [مجال لها] أى لشروط الأشكال. [بكلا طرفى التفصيل] أى بيانية. ابن رر \* لأن التفصيل لا يسعه المختصر والإجمال غير مفيد. م. وقوله [سائر الأشكال] غير الأول. م.

(٣) قوله [على النظم الطبيعىّ] نسبة المقضى بالفتح إلى المقضى. باغ. [بَيِّنَ الإنتاج] خبر بعد خبر وكذا الباقيين. پ \* المراد به البين بالمعنى الأخص لإستلزام التصديق بالقياس للتصديق بالنتيجة من غير حاجة إلى أمر آخر ولم يكتف بالتفسير بقوله [ظاهر الإستلزام] لثلاثتهم كون البين بمعنى الظاهر ولا بقوله [غير] أى لدفع التوهم كون المراد بالبين المعنى الأعم. ابن القره داغى. وقوله [غير محتاج إلى شئ آخر] أى الأولى تركه. پ \* أى غير اللزوم كما هو المتبادر. قره داغى. وقوله [بخلاف البواقى] هذا مشعر بأن اللزوم بين الإنتاج والأدلة فيما عدا الشكل الأول غير بين فلا بد أن



فنحن نُوردهُ [ههنا] اى فى رسالتنا هذه؛ بل فى هذا المقام منها [ليُجعلَ دُستوراً] فى القاموس الدُستورُ بالضمّ النسخة المعمولة للجماعات التى منها تحريرها معربةٌ، والجمع دساتيرُ إنتهى. فما قاله الشُّراحُ اى مرجعاً يكتفى به بيانٌ لحاصل المعنى <sup>١</sup> [ويُستنتجُ منه المطلوبُ] إعلم: أولاً أن تكرّر الحد الأوسط شرط للإنتاج، إشتراك فيه الأشكال الأربعة كلّها إذ لو لم يتكرّر <sup>٢</sup> لم يتعدّ الحكم من الأصغر إلى الأكبر فلا يحصل الإنتاج، ثم

---

يحمل اللزوم فى تعريف القياس على الأعم من البين وغيرالبين ثلاثين تقضى تعريف القياس جمعاً به. ابن القره داغى.

(<sup>١</sup>) قوله [إذا جعل معيار العلوم] إشارة إلى أن الفاء فصيحية وهى ما أنبأ عن حذف شئ عند بعض وشرط عند بعض آخرو يمكن جعله سببية ولوقيل لعدم خلوّ الفاء عن معنى السببية فى شئ من مواضعه كما هو مذهب بعض فلا بأس فيه فافهم. ابن القزلبجى. قوله [للجماعات] للجماعة. خ. وقوله [منها] اى من الرسالة. وقوله [الدُستور] دفتر. م. وقوله [منها تحريرها] اى من تلك الجماعات تحرير تلك النسخة. عمر. وقوله [بيانٌ لحاصل المعنى] بإرادة اللزوم من الملزوم ويمكن أن يكون إطلاق الدستور على الشكل الأول بطريق الإستعارة. قره داغى.

(<sup>٢</sup>) قوله [ويُستنتجُ] اى ويحصل. م. [منه] اى من الشكل الأول. = وقوله [تكرّر] تكرار. خ. وقوله [إذ لو لم يتكرّر] إلى قوله [إلى الأكبر] صغرى والكبرى أعنى لو لم يتعدّ الحكم بالأكبر للأوسط إلى الأصغر لا يحصل الإنتاج مطوية لكن مقدّمها (اى الكبرى) بقرينة تالى الصغرى ومقدم النتيجة بقرينة مقدمتها (اى الصغرى) مطوية تقرير القياس إذ لو لم يتكرّر لم يتعدّ الحكم بالأكبر للأوسط إلى الأصغر، لو لم يتعدّ الحكم بالأكبر للأوسط إلى الأصغر لا يحصل الإنتاج، ينتج إذ لو لم يتكرّر لا يحصل

لكل واحد منها شرطان خاصان به فى إنتاجه،<sup>١</sup> شرطٌ بحسب الكيفيّة،  
وشرط بحسب الكميّة [فشرط الشكل الأوّل] بحسب الكيفيّة [إيجاب  
الصغرى]، وبحسب الكمية [كليّة الكبرى] أما الأول: فلأنها لو كانت سالبةً  
لا يندرج الأصغر فى الأوسط فلا يتجاوز الحكم بالأكبر عليه<sup>٢</sup> فلا يحصل  
الإنتاج نحو لاشئ من الإنسان بفرس، وكل فرس صهّال، وأما الثانى:

---

الإنتاج فحينئذالفاء داخلة على تالى النتيجة. پ. [اذلوم يتكرر] اى شئ من القياس يسمى أوسطاً  
فافهم. ابن القزلبجى.

(١) قوله [لم يتعد الحكم من الأصغر] الظاهر لم يتعد الحكم بالأكبر إلى الأصغر. پ. [إلى الأكبر]  
بظنى العكس أولى اى لم يتعد الحكم من الأكبر إلى الأصغر كما لا يخفى. باغ. وقوله [فلا يحصل] اه  
الفاء داخلة على تالى النتيجة ومقدمها مطوية بقرينة مقدم الصغرى وكذا كبراهها فالمجموع قياس  
إقترانى مركب من متصلتين. قره داغى. وقوله [منها] اى الأشكال. م. وقوله [خاصان به] اى بكل  
واحد \* اى من حيث المجموع فلا يرد أن إيجاب الصغرى مشترك بين الأول والثالث وكليّة الكبرى  
مشترك بين الثانى والأول فلا يصح قوله خاصان به. ابن القره داغى. [فى إنتاجه] اى كل واحد.

(٢) قوله [إيجاب الصغرى] سواء كان الكبرى موجبة اوسالبة. كاكه ملا. وقوله [فلأنها] هذه  
صغرى والكبرى أعنى لولا يندرج الأصغرى الأوسط لا يتجاوز الحكم بالأكبر عليه مطوية ومقدم  
النتيجة أيضاً مطوية والفاء داخل على تاليها تقرير القياس لو كانت سالبة لا يندرج الأصغرى الأوسط  
ولولا يندرج الأصغرى الأوسط لا يتجاوز الحكم بالأكبر عليه ينتج لو كانت سالبة لا يحصل الإنتاج.  
پ. الضمير فى [فلأنها، فإنها] و فى [كانت] راجعة إلى الصغرى. وقوله [لا يندرج] الأحسن لم  
يندرج. قره داغى. وقوله [فلا يتجاوز الحكم بالأكبر] إيجاباً اوسلباً. پ. [عليه] اى على الأوسط إلى  
الأصغر تركه بقرينة ماسبق. قره داغى.

فلأنها لو كانت جزئيةً لاحتمل أن يكون البعض المحكوم عليه بالأكبر غير البعض المحكوم به<sup>١</sup> على الأصغر فلا يحصل الإنتاج أيضاً كقولنا كل إنسان حيوان، وبعض الحيوان فرس. ومن هنا قالوا لا تنتج الطبيعية في كبرى هذا الشكل لكن قال بعض المحققين في بعض تعليقاته إنما يحتاج في إنتاج هذا الشكل إلى هذين الشرطين إذا كان الحكم في الصغرى على الأفراد.<sup>٢</sup> وأما إذا كان الحكم فيها على الطبيعة فالشرط إيجاب الصغرى فقط بعد تكرار الأوسط فالطبيعية حينئذ<sup>٣</sup> منتجة كقولنا الإنسان نوع والنوع

(١) قوله [لاشى] اوليس بعض. ابن زر. وقوله [وكل فرس صهال] فالحق السلب اوحيوان فالحق الإيجاب فافهم. ابن القزلي. الضمير في [فلأنها] و [لو كانت] راجع إلى الكبرى. وقوله [أن يكون البعض] من الأوسط الذى هو الحيوان. [المحكوم عليه] فى الكبرى. پ. وقوله [غير البعض] من الأوسط. پ \* وذلك إنما يكون إذا كان محمول الصغرى أعم من الأصغر. قره داغى. [المحكوم به] فى الصغرى. پ.

(٢) قوله [وبعض الحيوان فرس] فإنه يحتمل أن يكون البعض من الحيوان المحكوم عليه بالفرس غير البعض الذى هو الإنسان كما هو واقع. ابن القزلي. وقوله [ومن هنا] أى من اشتراط كلية الكبرى. ابن زر. وقوله [هذا الشكل] أى الأول. م. وقوله [بعض المحققين] وهو الدوانى. م. [فى بعض تعليقاته] أى حواشيه. = وقوله [هذا الشكل] أى الأول. م. [إلى هذين الشرطين] أى [إذا كان الحكم فى الصغرى على الأفراد] كلاً أو بعضاً. پ \* وهو المستعمل فى العلوم كما مروه ظهر من كلام غير واحد قدامل. ابن زر.

(٣) قوله [على الطبيعة] أى على الماهية. = كالكبرى. پ. وقوله [فقط] أى لأكلية الكبرى فإنها يجوز أن تكون طبيعية. پ. [بعد تكرار الأوسط] قديقال أن الأوسط فى المثال الآتى غير

كلّى فالإنسان كلّى إنتهى ملخصاً. فعلى هذا قولهم لاينتج الطبيعية فى الكبرى الشكل الأوّل ليس على الإطلاق بل إنما هو فى الأقيسة المؤلّفة من القضايا المعتبرة فى العلوم،<sup>١</sup> ثمّ أعلم أن المهمة فى قوّة الجزئية كما مرّ غير مرّة فلا تقع كبرى وتقع صغرى إن كانت موجبة، فالمخصوصة فى حكم الكلّية لإنتاجها حالكونها كبرى نحو هذا زيد وزيد إنسان فهذا إنسان، والطبيعية ساقطة عن الاعتبار لعدم إنتاجها فى الأقيسة المعتبرة، او لقلّة إستعمالها. ولهذا حصّروا الضروب المنتجة فى الأربعة. والمصنّف لم

---

متكرراً لأنه فى الصغرى مفهوم النوع من حيث الصدق وفى الكبرى المفهوم من حيث هو. و إنما يتكرر إن كانت الصغرى طبيعية منحرفة بأن يكون محمولها الطبيعية من حيث هى كأن يقال مورد القسمة الفعل والفعل شامل للثلاثى والرابعى وكان ذلك البعض إشتبه عليه الطبيعية المنحرفة بغير المنحرفة. پ. [فالتّبيعية] أى الكبرى الطبيعية. پ. [حينئذ] أى حين إذا كانت الصغرى طبيعية أيضاً. پ.

(١) قوله [والنوع كلّى] إنما يكون الكبرى طبيعية إذا كان المراد مفهوم النوع كلّى لأن كل نوع كلّى وحينئذ إذا بدلنا الكلّى بالمعقول الثانى او بالنوع المنطقى لاينتج أن الإنسان معقول ثانى او نوع منطقى. پ. وقوله [فعلى هذا] أى ما قاله بعض المحققين. م. وقوله [بل إنما هو] أى عدم الإنتاج. يعنى أن المراد بقولهم [لاينتج الطبيعية] أنه أن القياس المشتمل عليها لا يكون من الأقيسة المؤلّفة او ويحتمل أن يكون المراد أن قولهم لاينتج أنه مقيد بأقيسة مؤلّفة أنه فحينئذ لا بد أن يؤل بما ذكرنا. پ. وقوله [من القضايا المعتبرة] أى إحداهما وهى الصغرى. پ. [فى العلوم] النتائج. =

يتعرض لبيان شرط الإنتاج إكتفاءً بدلالة الضروب، والأمثلة عليهما<sup>١</sup> فقال:  
[وضروبه المنتجة] أى الضروب المنتجة للشكل الأول [أربعة] والضروب  
الممكنة الإنعقاد له بل لكل شكل ستة عشر حاصله من ضرب  
المحصورات الأربع فى الأربع لكن الشرطين المذكورين جعلاً الضروب  
المنتجة أربعة. وفى هذا الجعل طريقان: أحدهما: طريق الإسقاط، والآخر:  
طريق التحصيل<sup>٢</sup> أما الأول: فهو أن إيجاب الصغرى أسقط ثمانية ضروب

---

(١) قوله [فلاتقع كبرى] الشكل الأول. م. وقوله [فالمخصوصة] الظاهر الواحى يكون عطفاً على  
المهملة. پ \* الأولى و. ابن زر \* والمخصوصة. خ. [فى حكم الكلية] فيكون حكمها حكم  
المحصورة الكلية او نقول هى غير معتبرة فى الإنتاج إذ لم يبرهن عليها، ولابها فى العلوم الحكيمة،  
ولم تعتبر لكونها فى معرض الزوال والتغير. نعمت زاده. وقوله [حالكونها كبرى] الشكل الأول. م \*  
سواء كانت الصغرى مخصوصة أيضاً كالمثال الذى ذكره اوجزنية نحو بعض الإنسان زيد،  
وزيد حيوان. پ. وقوله [عن الاعتبار] عن درجة الاعتبار. ظ \* أى عن إعتبارها صغرى او كبرى  
فلاتجبه أن عدم إعتبارها معلوم مما سبق فلا حاجة إلى إعادتها لأنه مخصوص بالكبروية. قره داغى.  
[لعدم إنتاجها] إشارة إلى الصغرى والكبرى أعنى وكل غير منتجة فى الأقيسة المعتمدة ساقطة عن  
الإعتبار مطوية. ابن القره داغى. وقوله [ولهذا] أى المذكور من ثم أعلم إلى هنا. ابن زر. وقوله  
[عليهما] أى على شرطى الإنتاج.

(٢) قوله [المنتجة للشكل الأول] قيد الضروب لامتعلقة بالمنتجة. ابن زر. وقوله [والضروب الممكنة  
الإنعقاد] عند العقل [له] أى للشكل الأول. وقوله [حاصله من ضرب المحصورات] بناء على  
إدخال المهملة فى الجزئية والشخصية فى الكلية وإسقاط الطبيعية عن درجة الإعتبار. ابن زر.

حاصلة من ضرب الصغريين السّالبتين فى الكبريات الأربع، وكلية الكبرى  
أسقطت أربعة ضروب حاصلة من ضرب الكبريين الكلّيتين فى الصغريين  
الموجبتين، وأمّا الطّريق الثّانى: فهو أن الصغرى الموجبة إمّا كلية، او  
جزئية، والكبرى الكلية إمّا موجبة، او سالبة فحصل أربعة من ضرب  
الإثنين فى الإثنين؛ فالشرطان على كلا التقديرين أوجبا كون ضروبه  
أربعة [الضرب الأوّل] موجبتان كلّيتان والنتيجة موجبة كلية<sup>١</sup> [كقولنا كل

---

[الأربع] للصغريات. = [فى الأربع] للكبريات. = [لكن الشرطين المذكورين] للشكل الأوّل. =  
وقوله [وفى هذا الجعل] أى فى بيان. ابن زر. وقوله [طريق التحصيل] أى الضروب. م.  
(<sup>١</sup>) قوله [ثمانية ضروب] الأحسن أضرب (وكذا فيما يأتى). ابن زر. وقوله [من ضرب الإثنين فى  
الإثنين] الأولى ثنتين فى ثنتين ولم يقل من ضرب الصغريين الموجبتين فى الكبريين الكلّيتين  
تنبيهاً على عدم الفرق هنا بين اعتبار أحد الشرطين قبل الآخر وإعتبار الآخر قبله ← → بخلافه فى  
الطريق السابق مع أن هذا أخصر، وعلى أن الحاصل من ضرب أحد الشّيتين فى الآخرين حاصل  
ضرب الآخر فيه. ابن القره داغى. [وأما الطريق الثّانى] أى التحصيل. م. وقوله [فالشرطان] أى  
الإيجاب والسلب. م. [على كلا التقديرين] أى الإسقاط والتحصيل. م. [أوجبا كون ضروبه] أى  
الشكل الأوّل. وقوله [موجبتان كلّيتان] أو شخصيتان. [والنتيجة موجبة كلية] أو شخصية. =

جسم مؤلف، وكل مؤلف محدث، فكل جسم محدث و [الضرب [الثانى]  
 موجبة كلية صغرى، وسالبة كلية كبرى، ينتج سالبة كلية [كقولنا كل جسم  
 مؤلف، ولاشئ من المؤلف بقديم فلا شئ من الجسم بقديم، و [الضرب  
 [الثالث] موجبة جزئية صغرى، وموجبة كلية كبرى ينتج موجبة جزئية  
 [كقولنا بعض الجسم مؤلف، وكل مؤلف محدث ينتج بعض الجسم محدث،  
 و [الضرب [الرابع] موجبة جزئية صغرى، وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة  
 جزئية [كقولنا بعض الجسم مؤلف، ولاشئ من المؤلف بقديم فبعض الجسم  
 ليس بقديم] وجه ترتيب الضروب على هذا المنوال هو: أن هذا الشكل لما

«الشكل الأول»

صغرى ↓	كبرى ←	موجبة كلية	موجبة جزئية	سالبة كلية	سالبة جزئية
موجبة كلية		منتج	عقيم	منتج	عقيم
موجبة جزئية		منتج	عقيم	منتج	عقيم
سالبة كلية		عقيم	عقيم	عقيم	عقيم
سالبة جزئية		عقيم	عقيم	عقيم	عقيم

(١) قوله [موجبة كلية صغرى] اوشخصية \* لوقال كليتان والكبرى سالبة لكان أخصروأوفق  
 بماسبق. ابن القره داغى. وقوله [ينتج سالبة كلية] لأن النتيجة تابع الأخس والأولى إ حالته على  
 البداة أيضا فافهم. ابن القزيجى. وقوله [جزئية الصغرى] اومهلة [وموجبة كلية كبرى] اوشخصية  
 [ينتج موجبة جزئية] اومهلة. = وقوله [الرابع موجبة جزئية الصغرى] اومهلة [وسالبة كلية

أنتج المطالب الأربعة. فما أنتج الموجبة الكلية التى هى أشرف المحصورات لإشتمالها على الشرفين الإيجاب، والكليّة جُعِلَ أولاً، وما أنتج السالبة الكلية التى هى أشرف من السالبة الجزئية<sup>١</sup> لكونها أشمل، وأضبط، وأنفع فى العلوم جُعِلَ ثانياً، وما أنتج الموجبة الجزئية لإشتماله على الإيجاب جُعِلَ ثالثاً، وما أنتج السالبة الجزئية التى هى أخسّ الجميع لما فاتها كلا الشرفين جُعِلَ رابعاً؛ فروعى فى ترتيب الضروب، وتقديم الأشرف فالأشرف من جهة النتائج والمقدمات.<sup>٢</sup> ولما فرغ عن بيان أسامى

---

الكبرى] اوشخصية [ينتج سالبة جزئية] اومهلة. = وقوله [وجه ترتيب الضروب] الأولى نسج الضروب لأن الإستعارة المرشحة أحسن من المطلقة. قره داغى.

(١) قوله [أنتج المطالب الأربعة] أى النتائج الأربع وهى المحصورات الأربع والنتيجة من حيث إنها تطلب تسمى مطلباً. ابن القزلى. [فما] مبتدأ [أنتج الموجبة الكلية] مع كون طرفيه موجبتين كليتين. = وقوله [إشتمالها] اه علة الجعل فى المعنى. ابن زر. [على الشرفين] الأخصر على شرفى الإيجاب اه. قره داغى. وقوله [جعل] خبره. = \* المصنف وقوله [وما] أى ضرب. = [أنتج السالبة الكلية] مع كونه مركباً من كليتين. كاكه ملا. [التى هى أشرف من السالبة] بل الموجبة - الجزئية لأن الكلام فى تقديم المنتج للسلب الكلى على منتج الإيجاب الجزئى. قره داغى. - تدبر. ابن زر.

(٢) قوله [لكونها] تقديم العلة على المعلول وكذا فى السابق واللاحق. پ. [أشمل] أى من الموجبة الجزئية ففى كلامه إكتفاء بقرينة ماسبق وقس عليه تالييه. ابن القره داغى. وقوله [وما] أى ضرب. = [أنتج الموجبة الجزئية] فهى أشرف من السالبة الجزئية. = \* مع كونه مركباً من كلى وجزئى موجبتين. كاكه ملا. وقوله [وما أنتج السالبة الجزئية] مع كونه مركباً من كلى وجزئى إلا أن الكلى سالبة فافهم. كاكه ملا. [التى هى أخس] أى الأدنى. وقوله [وتقديم الأشرف] الظاهر زيادة الواو هنا.



مقدمات القياس الإقترانى وحدودها وتقسيمه بإعتبار الصورة إلى الأشكال الأربعة ثم بيان الشكل الأول بضروبه شرع فى تقسيمه بإعتبار ما منه تركيبه فقال: [والقياس الإقترانى] ينقسم إلى قسمين حملىّ وشرطىّ؛ لأنه [إما أن يتركب من حمليتين] أو لا الأول: الإقترانىّ الحملىّ [كما مرّ] مثاله فى ضروب الشكل الأول، والثانى: الإقترانىّ الشرطىّ [و] هو [إما] أن يتركب [من متصلتين] ويندرج فيه ثلاثة أقسام؛ لأنّ اشتراك المتصلتين إما فى جزء تام منهما<sup>١</sup> أى من تمام المقدم، وتمام التالى

عب. وقوله [من جهة النتائج والمقدمات] أى من حيث المجموع فلا يتجه أنه إن روعى فيه حال الصغرى يلزم أن لا يكون بين الأولين وكذا الآخرين فرق فتقديم أحدهما على الآخر ترجيح بلا مرجح، أحوال الكبرى يلزم عدم الفرق بين الأول والثالث فعدم جعل الثالث ثانياً بل أولاً تحكم وكذا الحال فى الثانى، والرابع. قره داغى.

(١) قوله [كما مرّ مثاله] فى قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث. مغنى الطلاب. وقوله [أما أن يتركب من متصلتين] لزوميتين لا إتفاقيتين. وينعقد الأشكال الأربعة لكن الشركة تتصور فى الجزء التام وهو المقدم والتالى؛ فإن كان ذلك الجزء تالياً فى الصغرى ومقدماً فى الكبرى فهو الشكل الأول، وإن كان بالعكس فهو الرابع، وأن كان تالياً فيهما فهو الثانى، وإن كان مقدماً فهو الثالث. مثال الأول كقولنا ه. شوقى على الفئارى. [ويندرج فيه ثلاثة أقسام] هكذا فى شرح المطالع، والشمسية للقطب فتأمل. ابن العثمانى \* الصواب أربعة أقسام إذا اشتراك فى جزء تام من أحدهما غير تام من الأخرى يحتمل قسمين فافهم. ابن التزلى \* أى إندرج الخاص فى العام ففى قوله الثلاثة تقديم العطف الحكمى على الربط فلا يلزم إتحاد الطرفين والمظروف لكن الأولى والأخضر أن يقول وهو ثلاثة أقسام. ابن القره داغى. وقوله [لأن اشتراك المتصلتين] أى لأن الحد الأوسط فيها إما

[كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإن كان النهار موجوداً فالأرض مضيئة ينتج إن كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة]<sup>١</sup> و إما فى جزء غير تام منهما كقولنا كلما كان «أ» «ب» ف«ج» «د»، وكلما كان «د» «هـ» ف«و» «ز»<sup>٢</sup> و إما فى جزء تام من إحديهما غير تام من

جزء تام منها. ابن القرهداغى. [إما فى جزء تام منهما] أى من المتصلتين والجزء التام منهما تمام المقدم، وتمام التالى؛ فقول الشارح أى من تمام الخ ليس تفسيراً لمرجع الضمير بل للجزء التام تأمل. نعمت زاده. وقوله [وتمام التالى] الواو الواصلة بمعنى الواصلة لمنع الخلو فلا يرد أن هذا لا يشمل الشكل الأول والرابع إن أريد أنه تمام المقدم فيهما وتمام الثانى فيهما، ولا يشمل الثالث والثانى إن أريد أنه تمام المقدم فى إحديهما وتمام التالى فى الأخرى. ابن القرهداغى.

(<sup>١</sup>) قوله [إن كانت الشمس طالعة] اه فالتصلتان فى هذا المثال تشتركان فى الجزء التام وهو التالى منهما. نعمت زاده. الأول ومقدم الثانى لا كما سهى هذا الفاضل. م. [فالنهار موجود] هذه الشرطية صغرى وقوله فالنهار موجود جزء تام. شوقى. [وإن كان النهار موجوداً فالأرض مضيئة] هذه كبرى. شوقى \* الأولى وكلما كان لإشتراط كلية الكبرى فى الشكل الأول من هذا القسم أيضاً. قرهداغى. [ينتج] من إقتران هاتين المقدمتين. معنى. [إن كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة] لأن (متعلق ينتج المقدّر) ملزوم (أى طلوع الشمس) الملزوم (أى وجود النهار) ملزوم. فنارى.

(<sup>٢</sup>) قوله [وإما فى جزء غير تام منهما] أى المتصلتين الصغرى والكبرى. = [كقولنا كلما كان «أ» «ب» ف«ج» «د» وكلما كان «د» «هـ» ف«و» «ز»] توضيحه كلما كان كل إنسان حيواناً كان كل رومى جسماً وكلما كان كل جسم متغيراً كان بعض الموجودات ينتج أنه قديكون إذا صدق قولنا كلما كان كل إنسان حيواناً كان كل رومى متغيراً يصدق قولنا إذا كان كل رومى متغيراً كان بعض الموجودات لأن نتيجة هذا القسم متصلة جزئية مركبة من متصلتين إحديهما متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك من الصغرى ومن نتيجة التأليف (أى حاصلة من قياس ينتظم من

الأخرى نحو كلما كان «ج» «د» ف«أ» «ب» فكلما كان «أ» «ب» ف«ه» «ط»، وكلما كان «ه» «ط» ف«و» «ز». <sup>١</sup> والمطلوب المطبوع هو القسم الأول، ثم جواز التركيب من اللزوميتين متفق عليه ولا شك فيه، وأما من الإتفاقيتين فمختلف فيه قال سعدالعلامة فى شرح الشمسية: وأما إذا كانت إحداهما لزومية، والأخرى إتفاقيّة ففيه تفصيل لا يليق بهذا

---

المقدمتين المشتملتين على الجزئين الغير التامين. منه) وهى الأصغر وأخريهما: مؤلفة من الطرف الغيرالمشارك للكبرى ومن نتيجة التأليف وهى الأكبر لكونها تالى النتيجة كذا فى شرح المطالع والبرهان للشارح. ابن العثمانى.

(١) قوله [وإما فى جزء تام من إحداهما] أى المتصلتين. [غير تام من الأخرى] أى ومن جزء غير تام من قضية أخرى كمثل الشارح تأمل. م \* أى من المتصلة الأخرى. م \* بأن يكون أحد طرفيها شرطية متصلة او منفصلة ونتيجة هذا القسم متصلة أحد طرفيها متصلة او منفصلة حسب الجزء المار من المقدمة التى فيها الجزء الغير التام. ابن القره داغى. [نحو كلما كان «ج» «د» ف«أ» «ب» فكلما كان «أ» «ب» ف«ه» «ط»] وفى بعض النسخ [و«ه» «ط»] والظاهر ما ثبتناه \* هكذا نقول فى إشتراك المتصلتين فى جزء تام منهما وفى جزء غير تام من قضية أخرى: كلما كان العالم مرئياً كانت الشمس طالعة وكلما كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة وكلما كانت الأرض مضيئة فالجبال مرئية ينتج كلما كان العالم مرئياً كانت الجبال مرئية. تقرير وتحرير أفاشارى. [وكلما كان «ه» الأرض «ط»] مضيئاً [ف«و»] الجبال [«ز»] مبصرة \* ينتج كلما كان «ج» «ب» «أ» «ه» العالم «د» «ز» «و» «ط»] مرئياً ف«و»] الجبال «ز»] أى مبصرة. م.

الكتاب.<sup>١</sup> ونحن نقول فكيف بهذه الأوراق [وإما] أن يتركب [من منفصلتين] وهو ايضا أقسام ثلاثة: لأنّ الإشتراك إمّا فى جزء تامّ منهما، او غير تامّ منهما، أو تامّ من احديهما غير تامّ من الأخرى الأول: [كقولنا كلّ عدد إمّا زوج، او فرد. وكلّ زوج إمّا زوج الزوج، او زوج الفرد ينتج كل عدد إمّا فرد، او زوج الزوج، او زوج الفرد]<sup>٢</sup> والثانى: نحو دائما إمّا

(<sup>١</sup>) قوله [هو القسم الأول] الذى إشتراك فيه فى جزء تامّ منهما. م \* وينعقد فيه الأشكال الأربعة. ابن القرهداغى. [ثم جواز التركيب] أى القياس الإقترانى. = \* أى بعد تحقق شرائط المارة فى الإقترانى الحملى بأن تحقق إيجاب الصغرى وكلية الكبرى فى الشكل الأول من هذا القسم فمختلف فيه... ابن القرهداغى [من اللزوميتين] المتصلتين. = وقوله [قال السعد] اه هذا القول مستقل لم يجرى به للتأيد والتقييد تأمل. وقوله [فيه] أى الكون. م \* وهو أنه يشترط لإنتاجه كون اللزومية كلية سواء كانت من الضروب المنتجة للإيجاب كما فى الضروب الأول والثالث من الشكل الأول او من الضروب المنتجة للسلب كما فى الضرب الثانى والرابع منه ثم إن كانت من الأول فيشترط فيها أمران أحدهما كون الأوسط مقدماً فى اللزومية وثانيها أحداً الأمرين إما كون الإتفاقية خاصة وإما كون الأوسط فى الإتفاقية تالياً للأصغريّان وقعت صغرى الشكل الأول او مقدماً للأكبريان وقعت كبرى الشكل الثالث وإن كانت من الثانية فيشترط أمران كون المقدمة الموجبة لزومية وكون الأوسط تالياً فى تلك اللزومية. قرهداغى. وقوله [بهذا الكتاب] أى شرح الشمسية. م.

(<sup>٢</sup>) قوله [وإما أن يتركب] أى القياس الإقترانى. م. [من] مقدمتين شرطيتين. معنى الطلاب [منفصلتين] عناديتين \* وشرط إنتاجه (أى إنتاج القسم الثالث من الستة) إيجاب المقدمتين وكلية إحداهما، وصدق منع الخلو بالمعنى الأعم عليهما. وينعقد الأشكال الأربعة فيه أيضا بإعتبار الطرفين المشاركين. والنتيجة منفصلة مانعة الخلو بالمعنى الأعم. وشرائط الإنتاج المعتبرة فى الحليتين تعتبر فيه أيضا. تحفة الرشدى. [وهو أيضا أقسام ثلاثة] الصواب أربعة كما مر. ابن رر.

كل «أ» «ب»، و إما كل «أ» «ج»، ودائماً إما كل «ج» «د»، و إما كل «هـ» «ز»<sup>١</sup>. وهذا هو المطبوع صرح به السعد العلامة. و الثالث: نحو دائماً

هكذا شفى شرح المطالع والشمسية للقطب فراجع فتأمل. ابن العثماني. وقوله [كل عدد] اه صغرى القياس وكبراه من الحملات المرذدة المحمول صورة لكنه مؤول بقولنا إما أن يكون كل عدد زوجاً او فرداً وإما أن يكون كل زوج زوج الأزواج الفرد. ابن العثماني \* واعلم أن الحد الأوسط يتصور فى جزء غير تام فيكون الأوسط فى جزء الصغرى والكبرى فإن كان محكوماً به فى جزء الصغرى ومحكوماً عليه فى جزء الكبرى فهو الأول وقس عليه البواقى من الأشكال. شوقى. وقوله [زوج الزوج] كالأربعة. م. [زوج الفرد] كالسنة. م \* وهاتان المنفصلتان تشتركان فى جزء تام تال فى الصغرى ومقدم فى الكبرى وهو قوله زوج. نعمت زاده. وقوله [ينتج كل عدد إما فرد] كالواحد. [أزوج الزوج] كالأربعة [أزوج الفرد] كالعشرة. م \* ونتيجة أمثال هذا المثال (كل عدد إما اه) أعنى المؤلف من الموجبتين الكليتين اللتين من المنفصلة الحقيقية متصلتان موجبتان كليتان بإعتبار جعل كل من الطرفين مقدماً والآخر تالياً او منفصلة سالبة كلية بأنواعها الثلاثة لكن إذا كان من القسم الأول وأقول فى كون هذا المثال من القسم الأول نظراً لأن إشتراك المقدمتين فى الزوج. وهوليس تمام المقدم ولاتمام التالى كما هو ظاهر للمتأمل؛ فالصواب جعله مثلاً لقسم الثانى الذى هو المطبوع. ويؤيده تمثيل المصنف فى السابق واللاحق للمطبوع فقط، والإتيان فى مثال القسم الأول بقولنا دائماً إما «ج» «ب» او «د» «ز» ودائماً إما «د» «ز» او «د» «ط» ينتج كلما كان «ج» «ب» كان «د» «ط» وبالعكس وقولنا ليس البتة إما كل «ج» «ب» او كل «د» «ط» إذا كانتا من المنفصلتين المارتين. ابن القره داغى.

(١) قوله [دائماً كل «أ»] إنسان [«ب»] حيوان [وإما كل «أ»] بشر [«ج»] ناطق [ودائماً إما كل «ج»] ناطق [«د»] جسم [وإما كل «هـ»] متعجب [«ز»] مدرک. = \* أنتج إما كل «أ» «ب» وإما كل «ط» «د» وإما كل «هـ» «ز» والنتيجة ثلاثة أجزاء (...الجزآن الغير المشتركان ونتيجة التأليف بين المشتركين من الشكل الأول. منه) كذا فى المطالع. ابن العثماني.

إمّا كلما كان «أ» «ب» فـ«ج» «ز»، و إمّا كلما كان «أ» «ب» فـ«ه» «ز»، ودائما إمّا كلّ «ه» «ز»، وإمّا كلّ «ج» «د»<sup>١</sup> [وإمّا] أن يتركب [من

(١) قوله [والثالث] اه قال فى شرح المطالع وإنما يتصور ذلك إذا كان أحد طرفى أحد المتصلتين شرطية مشاركة لمنفصلة الأخرى فى جزء تام اه فشرط تصور ذاك القسم شرطية أحد طرفى إحدى المنفصلتين لأطرفى إحدیهما كما وقع فى هذا الكتاب وقال الشارح فى برهانه فى مثال ذاك القسم كقولنا دائما إمّا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإمّا الشمس مظلمة ودائما إمّا أن يكون النهار موجوداً أو الليل موجوداً ينتج إمّا أن يكون الشمس طالعة أو الليل موجوداً وإمّا أن يكون الشمس مظلمة اه فقوله فى الشرح كلما كان «أ» «ب» مع البقاء على «ه» «ز» مستغنى عنه فيرجع المثال إلى قولنا إمّا كلما كان «أ» «ب» فـ«ج» «د» وإمّا «ه» «ز» ودائما إمّا كلّ «ج» «د» أو كلّ «ه» «ز» وتأخير «ه» «ز» هو الموافق لبرهانه. ابن عث \* والنتيجة فيه مانعة مانعة الخلو من الجزء الغير المشارك ومن نتيجة التأليف بين الشرطين (أى تلك الشرطية والمنفصلة عن البسيطة. شرح المطالع.) لعدم خلو الواقع عن ذلك الجزء وعن القياس النتمج لها. مطالع. [نحو دائما إمّا كلما كان «أ» الشمس «ب» طالعة [فـ«ج»] النهار «د»] موجود \* فإن قوله «ج» «د» جزء غير تام من التالى الذى فى الصغرى بل يحتاج إلى قوله وإمّا كلما كان «أ» «ب» فـ«ه» «ز» ولكنه جزء تام من التالى الذى فى الكبرى ولا يحتاج إلى شئ آخر. برهان الدين. [وإمّا كلما كان «أ» الشمس «ب» طالعة [فـ«ه»] الضوء «ز»] موجود \* الأصوب بدل «ه» «ز» «ط» «ج» مثلاً لأنه لما تم بيان اشتراك الجزئين لـ«ج» «د» لافائدة فى التكرار غير التشويش ٧. ابن العثمانى. ٧» فالمثال المضبوط إمّا كلما كان «أ» «ب» فـ«ج» «د» أو «ط» «ج» ودائما إمّا كلّ «ج» «د» أو كلّ «ه» «ز». ابن العثمانى. [ودائما إمّا كلّ «ه» ضوء «ز»] لا موجود [وإمّا كلّ «ج» نهار «د»] موجود \* أنتج إمّا «أ» «ب» أو «ه» «ز» أو «ط» «ج» كما قلنا. ابن العثمانى.

حملية، ومتصلة] وله أقسام أربعة؛ لأنّ الحملية إما أن تكون صغرى، وإما أن تكون كبرى وعلى التقديرين فالمشارك إما مقدّم المتصلة، أو تاليها؛ فالأول: نحو كلّ «أ» «ب» وكلما كان كلّ «ج» «ب» فكلّ «د» «هـ» والثانى: كقولنا كلّ «أ» «ب»، وكلما كان كل «د» «ج» فكل «هـ» «ب» والثالث: مثل كلّما كان كلّ «أ» «ب» فـ«ج» «د» وكلّ «ب» «هـ»<sup>٢</sup>

(١) قوله [وإما أن يتركب] أى القياس الإقترانى الشرطى. م. وقوله [فالمشارك] أى الجزء المشترك بين الحملية والشرطية. م \* أى الحد الأوسط. م. وقوله [كلّ «أ»] [إنسان «ب»] [حيوان «ج»] [كل «د»] [فكل «هـ»] [أنتج كلما كان كل «أ» «ب»] [حيوان «ج»] صوابه كل «ب» «ج» و إلا فيكون القياس المنتج لنتيجة التأليف من الشكل الثانى. والشرط فيه إختلاف المقدمتين فى الكيف ولا إختلاف هناك وكذلك الحكم فى تالى القسم الثانى مثلاً فافهم. ابن العثمانى محدّحسن. [فكل «د»] ضاحك [«هـ»] مدرّك \* أنتج كلما كان كل «أ» «ج» فكل «د» «هـ» لأن نتيجة هذا القسم كما فى المطالع متصلة مقدمها نتيجة التأليف من الحملية صغرى ومقدم المتصلة كبرى وتاليها تالى المتصلة فراجع إن كنت فى ريب. ابن العثمانى.

(٢) قوله [كلّ «أ»] [إنسان «ب»] [حيوان «ج»] [كلما كان كل «د»] [فرس «ج»] [صهال «هـ»] [فكل «هـ»] [«ب»] [حيوان \* أنتج كلما كان كل «د» «ج» فكل «أ» «هـ»] لأن نتيجة ذاك القسم متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف من الحملية صغرى وتالى المتصلة الكبرى كبرى كذا فى شرح المطالع. ابن العثمانى. [كلما كان كل «أ»] [إنسان «ب»] [حيوان «ج»] [ف «ج»] [فكل «هـ»] [«ب»] [حيوان \* أنتج كلما كان كل «أ» «هـ»] [ف «ج» «د»] لأن نتيجة هذا القسم متصلة مقدمها نتيجة التأليف من الحملية كبرى ومقدم المتصلة صغرى وتاليها تالى المتصلة كذا فى شرح المطالع. ابن العثمانى.

والرابع: وهو ما يكون الحملية كبرى والشركة مع التالى [كقولنا كلّ ما كان هذا الشئ إنساناً فهو جسم وكل جسم متحيز ينتج كلما كان هذا الشئ إنساناً فهو متحيز] وهذا هو المطبوع [وإما] أن يتركب [من حملية ومنفصلة] والمطبوع منه على نوعين<sup>١</sup> الأول: أن تكون الحمليات بعدد أجزاء الانفصال. ويكون كلّ واحد منها مشاركة لواحد من أجزاء الانفصال. وهو على ضربين أحدهما: أن يكون التاليفات بين الحمليات وأجزاء الانفصال متحدة النتيجة<sup>٢</sup> كقولنا كلّ «ج» إمّا «ب» وإمّا «د» وإمّا

(١) قوله [والشركة] أى شركة الحملية مع المتصلة فى التالى. م. وقوله [فهو جسم] حيوان خ. [وكل جسم] حيوان خ. [متحيز] جسم خ. [ينتج كلما كان] اه لأن نتيجة هذا القسم متصلة مقدمهما مقدم المتصلة وتاليهات نتيجة التاليف من قياس مؤلف من الحملية كبرى وتالى المتصلة صغرى كقولنا: هو جسم وكل جسم متحيز فى مثال المتن كذا فى شرح المطالع. ابن العنمانى. [فهو متحيز] جسم خ. وقوله [والمطبوع منه] أى من هذا القسم. = [على نوعين] لأن الحمليات إما أن تكون بعدد أجزاء الانفصال أو تكون أقل منه وهذه القسمة ليست بحاصرة لجواز كونها أكثر عدداً من أجزاء الانفصال. شرح الشمسية.

(٢) قوله [مشاركة] أى جزء منها وهو الموضوع فى المثالين الآتين. ١٢. وقوله [لواحد] وهو التالى فيهما. ١٢. وقوله [أن يكون] اه أى يشترط فى هذا القسم أن يكون كل واحد من القياس المؤلف من المتشاركين بين الحمليات وأجزاء الانفصال متحداً نتيجة مع غيره من المؤلفات منهما بينهما. محمد زاهد. [التاليفات] أى القضايا المؤلفّة. م. وقوله [متحدة] بأن إتحد الأقيسة المؤلفّة منهما فى الأكبر. محمد زاهد \* أى تكون نتائج التاليفات بين الحمليات وأجزاء الانفصال واحدة فيسمى ذلك قياساً مقسماً (بالفتح حقيقة إن كان إسم مكان ومجازاً من توصيف الكل بصفة الجزء إن كان إسم



«هـ» وكلّ «ب» «ط» وكلّ «د» «ط» وكلّ «هـ» «ط» ينتج كلّ «ج» «ط»<sup>١</sup> لأن جمع الحملات صادقة. ولا بدّ من صدق أحد أجزاء الانفصال. وأى جزء يفرض صدقه فهو مع العملية المشاركة له ينتج النتيجة المطلوبة أعنى كلّ «ج» «ط»<sup>٢</sup>. وهذا معنى إتحاد النتيجة. وثانيهما: أن تكون التآليفات بين الحملات، وأجزاء الانفصال مختلفة النتيجة. وحينئذ يكون النتيجة منفصلة مركبة من نتائج التآليفات. كقولنا كلّ «ج» إمّا «ب»، وإمّا «د»، وإمّا «هـ»، وكلّ «ب» «ز»، وكلّ «د» «ط»، وكلّ «هـ»

مفعول وبالكسر مجاز فقط. ابن القره داغى. ويشترط فيه أن تكون المنفصلة موجبة كلية مانعة الخلو وحقيقة كما فى مثال الشارح. نعمت زاده.

(١) قوله [كلّ «ج»] حيوان [إمّا «ب»] إنسان [وإمّا «د»] فرس [وإمّا «هـ»] حمار [وكلّ «ب»] إنسان [«ط»] جسم [وكلّ «د»] فرس [«ط»] جسم [وكلّ «هـ»] حمار [«ط»] جسم [ينتج كلّ «ج»] حيوان [«ط»] جسم. =

(٢) قوله [ولا بد] الخ لأنه يشترط فيه أن يكون المنفصلة موجبة إذ لو كانت سالبة لجاز كذب أجزائها وكلية وإلا لجاز اختلاف المنفصلة والحملية زماناً فلا يجتمعان فى الصدق فلا ينتج مانعة الخلو بالمعنى الأعم إذ لو لم يكن كذلك لكان مانعة الجمع بالمعنى الأخص وهو فاسد لجاز كذب أجزاء الانفصال فيه فلا يلزم صدق أحد أجزائه مع إحدى الحملات حتى يصدق النتيجة. ابن القره داغى. وقوله [وأى جزء] من أجزاء الانفصال. = وقوله [المشاركة] أى فى جزء تام. م. [له] أى لأى جزء. وقوله [أعنى كلّ «ج»] حيوان [«ط»] جسم \* لأنه إذا صدق كل جزء من أجزاء المنفصلة وهو «ب» و«د» و«هـ» مع جزء من الحملية وهو «ط» صدق مقسمهامعه أيضاً وهو «ج». ١٢.

«ف» ينتج كل «ج» إما «ز»، وإما «ط»، وإما «ف»<sup>١</sup> لما مر من أن الحملات صادقة. ولا بد من صدق أحد أجزاء المنفصلة وأى جزء تفرض صدقه ينتج هذه النتيجة. والثانى: أن تكون الحملات أقل أجزاء من المنفصلة<sup>٢</sup> [كقولنا كل عدد إما زوج، او فرد، وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج كل عدد إما فرد، او منقسم بمتساويين] ويقع هذا على وجوه أخر مذكورة فى المطولات. [وإما] أن يتركب [من متصلة، و منفصلة] وهذا على أقسام ثلاثة؛ لأن الإشتراك أيضاً إما فى جزء تام منهما، او غير تام منهما، او تام من إحديهما غير تام من الأخرى، وكل من

(١) قوله [وثانيهما] أى من الضربين. م. وقوله [كل «ج»] حيوان [إما «ب»] إنسان [وإما «د»] فرس [وإما «هـ»] حمار [وكل «ب»] إنسان [«ز»] ناطق [وكل «د»] فرس [«ط»] صهال [وكل «هـ»] حمار [«ف»] ناهق [ينتج كل «ج»] حيوان [إما «ز»] ناطق [وإما «ط»] صهال [وإما «ف»] ناهق. = [ينتج] اه لأنه يشترط إشتغال المؤلف من المتشاركين على شرائط الإنتاج فيشترط فى مثالنا إيجاب أجزاء المنفصلات الصغريات وكلية الحملات الكبريات لكون المؤلف من المتشاركين هنامن الشكل الأول. ابن القره داغى.

(٢) قوله [ولا بد من] الخ هذا مشعر بأنه يشترط هنا أيضاً كون المنفصلة موجبة كلية مانعة للخلو بالمعنى الأعم وإشاراً بالمثال إلى الإيجاب والكلية. ابن القره داغى. وقوله [وأى جزء] من أجزاء الانفصال. [يفرض صدقه] أى فهو مع الحملة المشاركة. محمد زاهد. وقوله [ينتج هذه النتيجة] المنفصلة المركبة من نتایج التأليفات. = وقوله [الحملات أقل أجزاء من المنفصلة] ولنفرض الحملة واحدة والمنفصلة ذات جزئين ومانعة للخلو ومشاركة الحملة مع إحديهما كما فى مثال المتن. نعمت زاده.

الأولين على ضربين؛ لأنه إما أن يكون المتصلة صغرى، والمنفصلة كبرى،  
او بالعكس.<sup>١</sup> والمطبوع منه ما يكون المتصلة صغرى، والمنفصلة كبرى  
[كقولنا كل ما كان هذا الشيء إنساناً فهو حيوان، وكل حيوان إما أبيض، او  
أسود ينتج<sup>٢</sup> كل ما كان هذا الشيء إنساناً فهو إما أبيض، او أسود]؛

(١) قوله [او منقسم بمتساويين] لأن المساوى لأحد المعاندين معاند للآخر. م. وقوله [على أقسام  
ثلاثة] بل أربعة. ابن زر. وقوله [إما فى جزء تام منهما] أى المتصلة والمنفصلة. م. [او] فى جزء  
[غير تام منهما]. وقوله [وكل من الأولين] أى من جزء تام وغير تام \* لاوجه للتخصيص بالأولين  
فاللايق أن يقول وكل من الثلاثة لجريان الترديد الآتى فى كل من الثلاثة ولذا قال أبو الفتح بعد بيان  
المصنف الأقسام الثلاثة وأياما كان فالتصلة صغرى او كبرى. ابن القره داغى. وقوله [إما أن يكون] اه  
لوقال أو كبرى لم يحتج إلى قوله والمنفصلة كبرى او بالعكس لإستلزام صغروية كل منهما لكبروية  
الأخرى. ابن القره داغى. وقوله [لأنه] أى الشأن. وقوله [او بالعكس] والعكس بعكس المثال الآتى.  
محمد البانى.

(٢) قوله [والمطبوع منه] أى من هذا القسم المركب من منفصلة ومتصلة والأظهر والمطبوع منهما  
أى من الأولين. ابن القره داغى. وقوله [والمنفصلة كبرى] والإشتراك إما فى جزء تام او غير تام  
فالأول نحو كل ما كان «أ» «ب» ف «ج» «د» ودائما كل «ج» «د» او كل «هـ» «ز» والثانى مامثل  
به فافهم. ابن زر \* أى موجبة كبرى إذ لو كانت سالبة لم تنتج. قره. قوله [كلما كان هذا الشيء إنساناً  
فهو حيوان] صغرى \* متصلة لزومية. م \* مثال الإشتراك فى جزء غير تام منهما ومثال الإشتراك  
فى جزء تام منهما كقولنا كلما كان العالم حادثاً كان موجد فاعلاً مختاراً، او إما أن يكون موجد  
فاعلاً مختاراً، او فاعلاً موجباً ينتج إما أن يكون العالم حادثاً او يكون موجد فاعلاً موجباً لأن معاندة  
شئ مع اللازم يستلزم معانده مع الملزوم واعلم أنه لا يتميز الأشكال الأربعة فيما كان الإشتراك  
بينهما فى جزء تام منهما وشرط فى جميع أصنافه كلية إحدى المقدمتين وإيجاب إحداهما سواء

فالحاصل أن القياس الإقترانى إما حملى: و هو ما يتركب من محض الحملية. و هذا قسم بسيط لم يعتبر تحته أقسام، و إمّا شرطى: وهو ما لم يتركب من محض الحملية. و هذا ينقسم إلى أقسام خمسة كما فصلها المصنف رحمه الله. و يندرج تحت كل قسم منها أقسام كما نبّهنا عليه. فالإقترانى ستة أقسام أشير إليها<sup>١</sup> على الإجمال. و أما التفصيل فليس لها (له خ) فى المختصرات مجال. قال القطب الرازى فى شرح الشمسية فى

كانت المقدمة... الكلية اولاولاللم يحصل الإنتاج. ابن القرهداغى. [وكل حيوان إما] اه كبرى \* منفصلة مانعة الجمع. م \* أقول لأجد الاشتراك فى جزء تام اوناقص من أجزاء المقدمتين اللتين مثل بهما الماتن ره لأن قوله وكل حيوان إما اه حملية مرددة المحمول سلمناكونه منفصلة لكن لانم أن الحيوان داخل تحت أداة الانفصال أللهم إلاأن يأوّل بمايصححه فالمثال اللابق كلماكان «أ» «ب» فـ «ج» «د» و دائماً إما «ج» «د» او «هـ» «ز» ينتج دائماً إما «أ» «ب» او «هـ» «ز» فافهم. ابن العثمانى. [ينتج] اه لأن إنقسام كل ماصدق عليه اللازم يستلزم إنقسام الملزوم. م.

(١) قوله [وهى مالم يتركب] اه النفى متوجه إلى المقيدوالقيداى لم يتركب من الحملية المحضة سواء تركب من الشرطية المحضة اوالحملية الغيرالمحضة. ابن القرهداغى. و قوله [وهذاينقسم] اه اى مالم يتركب من محض الحملية \* فى هذاوكذاقوله الآتى فالإقترانى ستة أقسام ردعلى الشارح الفناى حيث قال بعدقول المصنف والقياس الإقترانى خمسة أقسام من وجه آخرلأنه إمامركب اه وإشارة إلى أنه إشتبه عليه مطلق القياس الإقترانى يقسمه الذى هوالشرطى. ابن القرهداغى. [إلى أقسام خمسة] من حيث المادة وأمامن حيث الصورة فينقسم إلى أربعة. م. [كمافصلها] اى الأقسام. وقوله [ويندرج تحت كل قسم منها] اى من الأقسام. وقوله [أشيرإليها] اى إلى الأقسام الستة.

آخر مباحث الإقترايات الشرطية: هذا كلام إجمالى فى الإقترايات الشرطية، وأمّا بيان تفاصيلها فلا يلىق بالمختصرات، قلتُ فما ظنك بهذه الرسالة. ولما فرغ من بيان الإقترائىّ شرع فى بيان القياس الإستثنائىّ فقال: [وأما القياس الإستثنائىّ] قد عرفت أنّه ما يكون النتيجة، او نقيضها مذكوراً فيه، ثم إنّه لا يجوز أن يكون ذلك النتيجة، او النقيض نفس إحدى مقدمتيه؛ بل يجب أن يكون جزء منهما. والمشملة عليه<sup>١</sup> شرطية قطعاً؛ فالقياس الإستثنائىّ دائماً يكون مركباً من مقدمتين إحداهما شرطية متصلة، او منفصلة، والأخرى أحدُ جزئى شرطية متصلة، او نقيضه وهى المقدمة الإستثنائية. ويشترط لإنتاجه أمورٌ ثلاثة. الأول: كون الشرطية

---

(١) قوله [وأما القياس الإستثنائىّ] معطوف على مقدروه وعديله. ابن القره داغى. وقوله [أنّه] أى لقياس الإستثنائى. وقوله [مذكوراً] بالفعل. ابن رر. [فيه] أى فى القياس الإستثنائى [ثم إنه لا يجوز] اهـ وإلازم إثبات الشئ بنفسه على تقدير أن تكون النتيجة نفس إحدى المقدمتين او نقيضه على تقدير أن يكون نقيض النتيجة نفس إحدى المقدمتين. نعمت زاده. وقوله [نفس إحدى مقدمتيه] أى القياس الإستثنائى \* وإلازم المصادرة. ب. [بل يجب أن يكون] أى أحد الأمرين (أى النتيجة او النقيض) وقس عليه قوله الآتى. قره داغى. [جزء منهما] أى من المقدمتين لكن من الشرطية فافهم. ابن رر. [منها. خ] أى إحدى الأمرين وقس عليه قوله الآتى. قره داغى. [والمشملة عليه] أى على الجزء الذى هو النتيجة. =

موجبة،<sup>١</sup>والثانى: كونها لزومية إن كانت متصلة، وعنادية إن كانت منفصلة. والثالث: كونها كلية؛<sup>٢</sup>إذا تمهّد هذا؛ فنقول أما القياس الإستثنائى

(١) قوله [والأخرى أحد جزئى شرطية] أى حمية كانت إحدى قضيتين جعلتهما جزءاً للشرطية. =  
والأخرى إحدى جزئى الشرطية وناقضه خ. [متصلة] الظاهر تركها أو زيادة أو منفصلة. ابن  
العثمانى. [وناقضه] أى نقيض أحد جزئى شرطية \* معطوف على الأحد لم يقل وناقضها ليصح  
عطفه على الشرطية ويكون المعنى أحد جزئى نقيض الشرطية لأنه إنما يصح لو كان أحدهما عين  
أحد جزئى نقيضها وهو فاسد نعم نقيض أحد جزئيهما عين أحد نقيضى جزئيهما فيصح أن يقول  
وناقضها. ابن القره داغى. [وهى] أى الأخرى. وقوله [لإنتاجه] أى القياس الإستثنائى. م. وقوله  
[كون الشرطية موجبة] متصلة كانت أو منفصلة. وإنما أشرط كون الشرطية موجبة لأنها لو كانت  
سالبة لم ينتج نتيجة لا الوضع ولا الرفع فإن الشرطية السالبة معناها سلب اللزوم إن كانت متصلة  
لزومية أو سلب العناد إن كانت منفصلة عنادية. وإذا لم يكن بين الأمرين لزوم أو عناد ولم يلزم من  
وجود أحدهما أو عدمه وجود الآخر أو عدمه. نعمت زاده.

(٢) قوله [كونها] أى الشرطية [لزومية] فيكون المقدم ملزوماً والتالى لازماً ولا شك أن وضع  
الملزوم يستلزم وضع اللازم دون العكس. نعمت زاده. [إن كانت] أى الشرطية [متصلة وعنادية]  
لا إتفاقية. م \* لأن العلم بصدق الإتفاقية أو كذبه موقوف على العلم بصدق أحد طرفيهما أو كذبه  
فلو استفيد العلم بصدق أحد الطرفين أو كذبه من الإتفاقية لزم الدور. شرح الشمسية. وقوله [والثالث  
كونها] أى الشرطية [كلية] بل الثالث كلية الشرطية والاستثناء فافهم. ابن رر \* إحتراز عن  
نحو قولنا قد يكون إذا كان الشئ حيواناً كان إنساناً لكنه حيوان فإنه لا ينتج أنه إنسان لجواز أن يكون  
اللزوم على بعض الأوضاع والاستثناء على بعض آخرو عن نحو قولنا قد يكون إيماناً يكون حيواناً  
أو إنساناً. ب \* مخالف لما قاله فى البرهان من أن شرط إنتاجه كلية إحدى مقدمتيه باعتبار الأزمان  
والأوضاع إن لم يتحد حكمها فى الوقت والوضع وإلا فينتج بدون كلية إحدى هاتين وجهين إشتراط  
كلية الشرطية فقط وعدم تقييده بعدم إتحاد حكمهما فيهما ويمكن دفع المخافة الثانية بأن المراد من

[فالشرطية الموضوعة فيه إن كانت متصلة فإستثناء عين المقدم ينتج عين التالى كقولنا إن كان هذا إنساناً فهو حيوان لكنّه إنسان ينتج أنه حيوان] لأنّ وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم<sup>١</sup> [وإستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم] لأنّ إنتفاء اللازم يستلزم إنتفاء الملزوم ولو لم يكن كلٌّ من الإستلزامين<sup>٢</sup> لزّم وجود الملزوم بدون اللازم فلا يكون اللازم لازماً، ولا الملزوم ملزوماً وهو باطل [كقولنا كلّما كان هذا الشئ إنساناً فهو حيوان - لكنه إنسان فيكون حيواناً، او نقول - لكنّه ليس بحيوان فلا يكون إنساناً] ولا ينتج إستثناء نقيض المقدّم عين التالى (ولا نقيضه، ولا إستثناء عين التالى عين المقدم، ولا نقيضه. صح ظ) لجواز أن يكون اللازم أعمّ

---

الكلية أعم من الحقيقية والحكمية فيشمل الشخصية فتدبرثم وجه إشتراطها أنه لو إنتفى أصل كون اللزوم والعناد على وضع الأوضاع والإستثناء على آخر. ابن القره داغى.

(<sup>١</sup>) قوله [الموضوعة فيه] أى فى القياس الإستثنائى [إن كانت] أى الشرطية [متصلة فإستثناء عين المقدم ينتج عين التالى] وإلا لزم إنفكاك اللازم عن الملزوم فيبطل اللزوم. م. وقوله [لأنّ وجود الملزوم] وهو الإنسان [يستلزم وجود اللازم] وهو الحيوان. م

(<sup>٢</sup>) قوله [وإستثناء نقيض التالى] وهو قوله ليس بحيوان. م. [ينتج نقيض المقدم] وهوليس بإنسان. م \* وإلا لزم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل اللزوم. ١٢. وقوله [الإستلزامين] أى إستلزام وجود اللازم وجود الملزوم وإنتفاء اللازم إنتفاء الملزوم. نعمت زاده.

كما فى هذا المثال<sup>١</sup> إذ لا يلزم حينئذ من إنتفاء الملزوم إنتفاء اللازم،  
(ولا وجوده.ظ) و لا من وجود اللازم وجود الملزوم،

(١) قوله [كلما كان] اه إن كان هذا إنساناً فهو حيوان لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بإنسان \*  
الظاهر على ما فى نسخ الماتن الحاضرة أن قولنا كلما الخ لكنه الخ. وههنا من المتن ما فى لكنه زائداً  
والله أعلم. ابن القزلبجى. وقوله [ولا ينتج إستثناء نقيض المقدم] وهوليس بإنسان. م \* الظاهر بالنظر  
إلى ما يأتى من الوضوح نقيض التالى وإن "فى الواقع لا ينتج إستثناء نقيض المقدم عين التالى  
كما لا ينتج نقيضه فالأولى التعميم كما قاله الشارح شمس الدين الفناى. ويجوز أن يكون التقدير عين  
التالى ولا نقيضه وفى المثال الموضح لا يلزم كونه ليس حيواناً ولا كونه حيواناً فيكون فى المثال  
إحتباك لكن يبقى ذكر أن إستثناء عين التالى لا ينتج عين المقدم ولا نقيضه متروكاً فى الأصل  
ومذكوراً فى الوضوح بأحدثقيه فافهم (إشارة إلى أن العلة تدل أيضاً على ما ذكرنا تدبر. منه). ابن  
القزلبجى. الإحتمالات العقلية فى بادى رأى ثمانية إنتاج إستثناء عين كل لعين الآخرو نقيضه  
وإستثناء نقيض كل لعين الآخرو نقيضه لكن إنتاج إستثناء نقيض كل لعين الآخرو عين كل لنقيض  
الآخر فى المتصلة فى غاية البعد ولذا لم يتعرض لنفيه كما أن إنتاج عين كل لعين الآخرو نقيض كل  
لنقيض الآخر فى جميع أقسام المنفصلة بعيد يكاد أن لا يعد من المحتملات. ابن القره داغى. [عين  
التالى] وهو الحيوان. م \* الظاهر ترك الواو العاطفة لعين التالى على نقيض المقدم فيكون العبارة  
ولا ينتج «٧» إستثناء نقيض المقدم عين التالى أى ولا ينتج أيضاً إستثناء عين التالى لأن ذلك  
هو العكس للمتن فافهم ابن العثمانى. «٧» ومفعول لا ينتج أى - نقيض التالى - فى وعين المقدم فى  
الثانى معلوم بالمقايسة وبمراعاة أن ذلك بيان عكس ما فى المتن. منه \* الظاهر وعين التالى  
(الاولا عين التالى كما فى بعض النسخ) أى لا ينتج إستثناء نقيض المقدم نقيض التالى ولا عين التالى  
عين المقدم. ابن القره داغى. وقوله [اللازم] وهو الحيوان. م. [أعم كما فى هذا المثال] فإن الحيوان  
أعم. م.



ولا إنتفائه.<sup>١</sup> ونزيده وضوحاً؛ فنقول إذا قلت مثلاً كلما كان هذا إنساناً فهو حيوان لكنه ليس بإنسان لا يلزم منه كونه ليس حيواناً؛ لجواز كونه فرساً مثلاً، وكذا إذا قلت لكنه حيوان لا يلزم منه كونه إنساناً لما ذكر؛ فوجود الملزوم بدون اللازم باطل قطعاً. ووجود اللازم بدون الملزوم متحقق فيما يكون اللازم فيه أعم. وأمّا إنتاج الإستثنآت الأربعة فيما يكون اللازم فيه مساوياً للملزوم؛ فإنما هو من خصوص المادة<sup>٢</sup> [وإن كانت] الشرطية

(١) قوله [إذا لا يلزم] الأولى ولا يلزم. م. [حينئذ] أى حين إذا كان اللازم أعم. م. [من إنتفاء الملزوم] الأخص وهو الإنسان. م. [إنتفاء اللازم] الأعم وهو الحيوان لأنه إذا لم يكن إنساناً يحتمل أن يكون فرساً. م. [ولامن وجود اللازم] الأعم وهو الحيوان. م. [وجود الملزوم] الأخص وهو الإنسان لأنه إذا كان حيواناً يحتمل أن لا يكون ذلك الحيوان إنساناً بل يكون فرساً. م. [ولا إنتفائه] أى الملزوم.

(٢) قوله [لا يلزم منه] أى من قوله مثلاً كلما كان اه \* أى من قوله لكنه ليس بإنسان. م. وقوله [وكذا] أى كما لا يلزم من قوله كلما كان اه كونه ليس حيواناً. وقوله [لا يلزم منه] أى من قوله لكنه حيوان. وقوله [فوجود] الصواب لأن وجود الملزوم. ١٢. [الملزوم] وهو الإنسان [بدون اللازم] وهو الحيوان. م. [باطل قطعاً] أى سواء كان الملزوم مساوياً أو أعم. ابن القره داغى. وقوله [اللازم فيه] أى فى ما. وقوله [إنتاج الإستثنآت] إستثناء عين المقدم إستثناء نقيض المقدم إستثناء عين التالى إستثناء نقيض التالى \* نحو كلما كان هذا إنساناً كان ناطقاً لكنه ليس بإنسان اولكنه إنسان اولكنه ليس بناطق اولكنه ناطق. ٢٢. ينتج انه ليس بناطق. ١٢. ينتج انه ناطق. ١٢. ينتج انه ليس بإنسان. ١٢. ينتج انه إنسان. ١٢. [الأربعة] المذكورة أصلها وهو إثنان فى المتن وفرعها عكسهما فى الشرح. ابن العثماني \* أو الستة فتأمل أو الثمانية فتأمل. (إشارة إلى أن هذه الإستثنآت محتملة

الموضوعة فيه [منفصلة] فلا يخلو من أن تكون حقيقة، او مانعة الجمع، او مانعة الخلو فإن كانت حقيقة [فإستثناء عين أحد الجزئين ينتج نقيض الآخر] لأن وجود أحد المعاندين الحقيقيين يوجب إنتفاء الآخر<sup>١</sup> كقولنا دائماً [إما أن يكون هذا العدد زوجاً، او فرداً لكنه فرد فهو ليس بزواج] او نقول لكنه زوج فيكون ليس بفرد [وإستثناء نقيض أحدهما ينتج عين الآخر] لأن إنتفاء أحد المعاندين الحقيقيين يوجب وجود الآخر<sup>٢</sup> قطعاً كقولنا دائماً [إما أن يكون هذا العدد زوجاً، او فرداً لكنه ليس بزواج فيكون فرداً، او نقول لكنه ليس بفرد فيكون زوجاً. وإن كانت الشرطية الموضوعة فيه

---

مطلقاً فافهم إذ الإستثنائات أربعة فى الواقع بدون ملاحظة النتائج. منه. ابن القزجى. وقوله [من خصوص المادة] لالذات المقدمات والنتيجة مايلزم من ذات المقدمات بلا واسطة. ١٢ \* اى و إلا لماتخلف فى مادة كون الملازمة عامة. ابن القره داغى.

(١) قوله [الموضوعة فيه] اى فى القياس الإستثنائى. م. الضمير فى [أن تكون، وكانت] راجع إلى اى الشرطية. وقوله [أحد الجزئين] أى جزء كان. م. وقوله [يوجب] اى وجود أحد اه. وقوله [المعاندين] وفى بعض النسخ المتعاندين وكذا فيما يأتى. وقوله [إنتفاء الآخر] لإمتناع الجمع بينهما. م.

(٢) قوله [لكنه] اى العدد [فرد] ينتج [فهو] اى العدد. وقوله [لكنه] اى العدد [زوج] ينتج [فيكون] اى العدد. وقوله [نقيض أحدهما] اى الجزئين. م. [ينتج] اى إستثناء نقيض أحدهما. وقوله [يوجب وجود الآخر] لإمتناع الخلو بينهما فيكون للمنفصلة الحقيقية أربع نتائج إثنان بإعتبار إستثناء العين وإثنان بإعتبار إستثناء النقيض كما فى المثالين. نعمت زاده. وقوله [وإستثناء] الخ لوقال وإستثناء نقيض أحد الأجزاء ينتج عين الباقي لكان شاملاً لجميع أفراد المنفصلة الحقيقية. ابن القره داغى.

مانعة الجمع فإستثناء عين أحد الجزئين ينتج نقيض الآخر لإمتناع الجمع بينهما وإستثناء نقيض أحدهما لاينتج لجواز الخلو، وإن كانت مانعة الخلو فالأمر بالعكس<sup>١</sup> كما لا يخفى. والأمثلة ظاهرة؛ فالأقسام المتصورة فى القياس الإستثنائى ستة عشر لكن الستة منها عقيمة فصارت الأقسام المنتجة عشرة إثنان من المتصلة، وأربعة من الحقيقية، وإثنان من مانعة الجمع، وإثنان من مانعة الخلو، والستة العقيمة إثنان من المتصلة،

(١) قوله [الموضوعة فيه] أى فى القياس الإستثنائى. م. وقوله [ينتج نقيض الآخر] كقولنا هذا الشئ إما حجر، أو شجر. م. [لإمتناع الجمع بينهما] أى بين الجزئين \* حذف هذا قبيل قوله المار: لأن وجوده، بقرينة ما هنا وحذف هنا قوله: لأن وجود المتعاندین، بقرينة المار ففى كلامه إحتباك. ابن القره داغى. [وإستثناء نقيض أحدهما] أى الجزئين \* كقولنا إما أن يكون هذا الشئ حجراً، أو شجراً لكنه حجر فليس بشجر، ولكنه شجر فليس بحجر. = [لا ينتج] عين الآخر. م. [لجواز الخلو] أى لجواز إرتفاعهما فىكون لها نتیجتان بحسب إستثناء العين كقولنا إما أن يكون هذا الشئ شجراً أو حجراً لكنه شجر فليس بحجر لكنه حجر فهو ليس بشجر ورفعنا المقدم وقلنا لكنه ليس بشجر ورفعنا التالى وقلنا لكنه ليس بحجر لم ينتج شيئاً لجواز الخلو (بأن يكون إنساناً. م) نعمت زاده. [وإن كانت] أى الشرطية. م. [مانعة الخلو فالأمر بالعكس] أى إستثناء نقيض أحدهما ينتج عين الآخر لإمتناع الخلو وإستثناء عين أحدهما لاينتج نقيض الآخر لجواز الجمع بينهما. ابن التزلى. كقولنا إما أن يكون هذا الشئ لا شجراً ولا حجراً لكنه ليس بلا شجر فهو لا حجر، وليس بلا حجر فهو لا شجر. لأعرف قائله.

وأربعة من مانعتى الجمع، والخلو<sup>١</sup> تتمأت<sup>٢</sup> أعلم: أن للقياس لواحق،  
منها القياس المركب؛ وهو قياس مركب من مقدمات ينتج مقدمتان منها  
نتيجة<sup>٣</sup> وهى مع مقدمة أخرى ينتج نتيجة<sup>٤</sup> أخرى وهكذا إلى أن يحصل  
المطلوب. وذلك<sup>٥</sup> إنما يكون إذا كان القياس المنتج للمطلوب يحتاج  
مقدمته، أو إحديهما إلى الكسب بقياس آخر وهلم جرا إلى أن ينتهى

(<sup>١</sup>) قوله [لكن الستة] أى الستة المعهودة المفصلة ولذا لم يقل لكن العقيمة منها ستة ثم إنه بادر إلى  
أقسام المنتجة لأنها المقصودة بالذات ثم بين العقيمة تفصيلاً وتكميلاً للأقسام. ابن القره داغى.  
[منها] أى من ستة عشر. وقوله [إثنتان من المتصلة] وهما بوضع المقدم وضع التالى ورفع التالى  
رفع المقدم. م. \* وفى بعض النسخ وإثتان، وكذا فيما يأتى. وقوله [وإثنتان من مانعة الجمع] وهما  
بوضع كل من الجزئين رفع الآخر فقط. م. [وإثنتان من مانعة الخلو] وهما برفع كل من الجزئين  
وضع الآخر. م. [والستة العقيمة إثنتان من المتصلة] وهما رفع المقدم ووضع التالى. م. وفى بعض  
النسخ [إثتان منها من المتصلة] زاد لفظ منها ليكون الخبر قوله من المتصلة لا قوله إثنتان حتى  
يحتاج لتصحيحه إلى إعتبار تقديم العطف على الربط. ابن القره داغى. [وأربعة من مانعتى الجمع  
والخلو] إثنتان فى مانعة الجمع وهما رفع المقدم والتالى وإثنتان فى مانعة الخلو وهما وضع المقدم  
والتالى. ٨٢.

(<sup>٢</sup>) قوله [قياس مركب] الأولى مؤلف تحامياً عن توهم الدور ثم المراد بالمقدمات مافوق الإثنتين  
بقريئة قوله ينتج مقدمتان. ابن القره داغى [منها] أى من اللواحق. وقوله [منها نتيجة] أى من  
المقدمات نتيجة. [وهى] أى النتيجة. وقوله [يحصل] من الحصول أو التحصيل وح إمّا معلوم  
كما يشعر به قوله الآتى محصلة للمطلوب أو مجهول. ابن القره داغى. وقوله [وذلك] أى القياس  
المركب.

الكسب إلى المبادئ البديهية، أو المسلمة فيكون هناك قياسات مرتبةً  
محصولةً للمطلوب؛ فسمي ذلك قياساً مركباً وعُدَّ من اللواحق، ثم إن صُرحَ  
بالنتائج يسمى موصولَ النتائج كقولنا: كلَّ «ج» «ب»، وكلَّ «ب» «د»  
فكلَّ «ج» «د»، ثم كلَّ «د» «أ» فكلَّ «ج» «أ»، ثم كلَّ «أ» «هـ» فكلَّ «ج» «هـ»  
«هـ» وإلا تسمى مفصول النتائج كقولنا: كلَّ «ج» «ب»، وكلَّ «ب» «د»

(١) قوله [يحتاج مقدّماته] أي مقدّمات القياس المنتج للمطلوب. [أو إحداهما] أي إحدى المقدّمتان.  
[إلى الكسب] أي التحصيل ففيه تجريد لأن الكسب الواقع في مباحث التصديقات بمعنى تحصيل  
المطلوب بالفكر التصديقي ولك القول بمغايرة حكم الشيء إجمالاً لحكمه تفصيلاً فلا يلزم من عدم  
التعلق قوله بالقياس بالكسب بإعتبار معناه الإجمالي عدم التعلق به بإعتبار المعنى التفصيلي فاحفظه.  
ابن القره داغى. وقوله [وهلمّ جراً] فيه تغنن مع قوله الماروهكذا. ابن القره داغى. وقوله [مرتبة]  
أي ترتيباً يظن منه أنه قياس واحد للإختصار. قره داغى. قوله [وعُدَّ] أي القياس المركب. [من  
اللواحق] لأن المركب فرع البسيط. ابن القره داغى. [ثم إن صرح بالنتائج] أي (بجمعية) نتائج ذلك  
القياس. م. وقوله [كلَّ «ج»] [إنسان (جسم)] [«ب»] [حيوان (مؤلف)] [وكلَّ «ب»] [مؤلف «د»]  
جسم نامى [فكلَّ «ج»] [إنسان (جسم)] [«د»] [جسم نامى (محدث)] [ثم] في المخطوطة: [كلَّ  
«ج»] [جسم «أ»] متحيز [و. خ.] والصحيح ما ثبتناه [كلَّ «د»] [جسم نامى (محدث)] [«أ»]  
جسم (متحيز) \* أي ثم نقول كلَّ «ج» «د» وكلَّ «د» «أ» بأن نجعل نتيجة القياس الأول صغرى  
لهذه المقدمة وقس عليه الآتى. ابن القره داغى. [فكلَّ «ج»] [إنسان (جسم)] [«أ»] [جسم (متحيز)]  
[ثم] في المخطوطة: [كلَّ «ج»] [جسم «د»] [محدث [و. خ.] والصحيح ما ثبتناه [كلَّ «أ»] [جسم  
(متحيز)] [«هـ»] [جوهر (قابل الأبعاد)] [فكلَّ «ج»] [إنسان (جسم)] [«هـ»] [جوهر (قابل للأبعاد). م.]

فكل «د» «أ» وكل «أ» «هـ» فكل «ج» «هـ» ومنها: قياس الخلف: وهو قياس يثبت المطلوب بإبطال نقيضه. وإنما سمى خلفاً؟ إمّا لآئه باطل فى نفسه، او لآئه ينتج الباطل على تقدير عدم حقيقة المطلوب فمنه ما ذكره فى إثبات العكس<sup>٢</sup> كما مرّ. ونزيده بياناً فنقول: ولنفرض أن معنَا مقدمة صادقة فى نفس الأمر وهى كلّ «ب» «أ»، ومقدمة ممتنعة فيه وهى كلّ «ج» «أ» وليكن المطلوب ليس كلّ «ج» «ب»، ثم لنصوّر القياس هكذا لو كذب ليس كلّ «ج» «ب» لصدق كلّ «ج» «ب»، وكلّ «ب» «ب»

- (١) قوله [كلّ «ج»] إنسان [«ب»] حيوان [وكلّ «ب»] حيوان [«د»] جسم نامى [فكل «د»] جسم نامى [«أ»] جسم [وكل «أ»] جسم [«هـ»] جوهر [فكل «ج»] إنسان [«هـ»] جوهر. =
- (٢) قوله [ومنها] أى من لواحق القياس. م \* ويجوز أن يقال ومنه راجعاً إلى القياس المركب فافهم. ابن رر. [قياس الخلف] وهو قياس مركب من قياسين أحدهما إقترانى شرطى (مركب من متصلة وحملية) والآخر إستثنائى متصلة يستثنى فيه نقيض التالى هكذا لو لم يثبت المطلوب لثبت نقيضه وكلماته نقيضه ثبت محال ينتج لو لم يثبت المطلوب ثبت محال لكن المحال ليس بثابت فيلزم ثبوت المطلوب. لأعرف صاحبه. [وهو قياس يثبت المطلوب] الذى هو نتيجة القياس الإستثنائى. بينجوينى. [بأبطال نقيضه] اللازم من إبطال لازم ذلك النقيض الذى مضمون المقدمة الرافعة للقياس الإستثنائى. پ. وقوله [باطل فى نفسه] أى بالنظر إلى بعض مقدماته فافهم. ابن رر. وقوله [فمنه ما ذكره] اه وهو ضم نقيض العكس لينتج المحال. قره باغى.

«أ» ينتج لو كذب ليس كل «ج» «ب» لكان كل «ج» «أ»<sup>١</sup> ثم يستثنى من ذلك النتيجة نقيض تاليها؛ فنقول لكن ليس كل «ج» «أ» لأن كل «ج» «أ» ممتنع فينتج ليس كل «ج» «ب» وهو المطلوب؛ فعلى هذا يكون قياس الخلف<sup>٢</sup> مركباً من قياسين، أحدهما: إقترانى مركب من متصلة، وحملية،

(<sup>١</sup>) قوله [كل «ب» «أ»] كل إنسان ضاحك. پ. وقوله [ممتنع فيه] أى فى نفس الأمر. [وهى كل «ج» «أ»] كل حيوان ضاحك. پ. وقوله [ليس كل «ج» «ب»] ليس كل حيوان إنسان. پ. وقوله [لو كذب ليس كل] اه لا تغفل أن ليس كل لسلب الجزئى دون الكلى. لكاتبه \* وبعبارة أخرى لو كذب المدعى أعنى ليس كل «ج» «ب» لصدق نقيضه أعنى كل «ج» «ب» ولو صدق نقيضه للزم المحال أعنى كل «ج» «أ» أما الصغرى فبديهى، وأما الكبرى فلأننا نضم ذلك النقيض إلى قضية مسلمة أعنى كل «ب» «أ» ينتج ذلك المحال بأن نقول كل «ج» «ب» وكل «ب» «أ» فكل «ج» «أ» لكن المحال باطل فكذب المدعى باطل. پ. [«ج» حيوان. پ. «ب»] إنسان. پ \* متصلة. م \* مطلوب. م. [لصدق كل «ج» حيوان. پ. «ب»] إنسان. پ \* أى لصدق نقيضه الذى هو كل «ج» «ب». ١٢. [وكل «ب» «أ»] كل إنسان ضاحك. پ \* مقدمة حملية صادقة فى نفس الأمر فرض وجعل كبرى للمتصلة وصار قياساً إقترانياً مركباً من متصلة صغرى وحملية كبرى. نعمت زاده. [ينتج لو كذب ليس كل «ج» حيوان. پ. «ب»] إنسان. پ. [لكان كل «ج» حيوان «أ»] ضاحك. پ.

(<sup>٢</sup>) قوله [نقيض تاليها] أى النتيجة. وقوله [لكن ليس كل «ج» حيوان «أ»] ضاحك. پ \* مقدمة رافعة. پ. [لأن] دليلها [كل «ج» حيوان «أ»] ضاحك. پ. [ممتنع] لامر من أن المفروض أنها مقدمة ممنوعة فى نفس الأمر. ابن القره داغى. [فينتج ليس كل «ج» حيوان «ب»] إنسان \* نتيجة. وقوله [فعلى هذا يكون] اه لا يخفى أن هذا مخالف لما إختاره فى البرهان تبعاً لشرح المطالع من أن القياس الإقترانى مركب من متصلتين إحديهما أنه لو لم يثبت المطلوب

والآخر: إستثنائى مركب من نتيجة ذلك الإقترانى، وإستثناء نقيض تاليها، ومنها الإستقراء: وفسروه بأنه الحكم على كلى لوجوده فى أكثر جزئياته<sup>١</sup> فسمى هذا إستقراء ناقصاً. وهو المتعارف المتبادر عند الإطلاق، او لوجوده فى جميع جزئياته فسمى هذا: إستقراء تاماً، وقياساً مقسماً<sup>٢</sup>.

لصدق نقيضه وثانيهما أنه لو ثبت نقيضه يلزم المحال... ابن القره داغى. [قياس الخلف] فهو قسم القياس المركب وعدّه من اللواحق بإنفراده بواسطة خصوصية كونه خلفاً. عبدالحكيم.

(١) قوله [أحدهما إقترانى] لما كان القياس منحصراً فى الإقترانى والإستثنائى وجب ردّ هذا القياس وتحليله إلى ذلك وقد وقع إختلاف عظيم فيه والذى إستقر رأى الشيخ عليه أنه مركب من إقترانى وإستثنائى. عبدالحكيم. وقوله [مركب من نتيجة ذلك الإقترانى] وهى قوله لو كذب ليس كل «ج» «ب» لكان كل «ج» «أ». م \* فقياس الخلف من مندرجات القياس المركب الموصل النتيجة تأمل. مريوانى. [إستثناء نقيض تاليها] أى النتيجة \* وهو قوله لكن ليس كل «ج» «أ». م.

[ومنها] أى اللواحق. م. [الإستقراء] أى الناقص لأنه الذى عدّ من اللواحق ففى قوله [وفسروه] إستخدام لعود الضمير إلى مطلق الإستقراء لثلايته أن هذا تفسير بالأعم وأن الشق الثانى مستدرک. ابن القره داغى. وقوله [بأنه الحكم] بشئ ظاهراً. ابن رر \* أى بهذا الطريق لابهذا التفسير فلا يرد أن هذا التعريف دورى لأخذ المفسر فى التفسير والأخصر الأولى وفسروه بالحكم. ابن القره داغى.

[على كلى] أى على كل الأفراد. پ \* وهو الحيوان. م. [لوجوده] أى الحكم [فى أكثر جزئياته] أى الكلى \* أى فقط فلا يرد أن الشق الثانى من الترديد مستغنى عنه ضرورة أنه إذا وجد الحكم فى جميع الجزئيات وجد فى أكثرها ولا يصح قوله فسمى اه. قره داغى.

(٢) قوله [فسمى هذا إستقراء ناقصاً] كقولنا كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ لأن الإنسان كذلك والفرس كذلك والبق كذلك إلى غير ما ذكر مما صافناه من أفراد الحيوان فكل حيوان كذلك. نعمت زاده. وقوله [فسمى هذا إستقراء تاماً] كقولنا كل حيوان إماناطق او غير ناطق وكل



وهذا يفيد اليقين دون الأول. وقال السعد العلامة: فى تفسيرهم تسامحٌ ظاهرٌ؛ لأن الإستقراء حجةٌ موصلةٌ إلى التصديق الذى هو الحكم الكلى، وإثبات الحكم الكلى هو المطلوب من الإستقراء لانفسه،<sup>١</sup> ثم قال: والصحيح فى تفسيره ما ذكره الإمام حجة الإسلام موافقاً لكلام أبى نصر الفارابى، وهو أنه عبارة عن تصفح أمور جزئية؛ ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات؛ فتصفحنا جزئيات الأمر الشامل لنطلب الحكم فى واحدٍ واحدٍ هو الإستقراء. وإيجاب الحكم لذلك الأمر الكلى، أو سلبيه عنه

---

ناطق من الحيوان حساس وكل غيرناطق من الحيوان حساس ينتج كل حيوان حساس. نعمت زاده. [وقياساً مقسماً] وهو الذى يقسم موضوع المطلوب إلى جميع أقسامه ثم إثبات محموله لكل واحد من الأقسام كما نقول كل كلمة إما اسم أو فعل وإما حرف وكل اسم دال على معنى وكل فعل دال على معنى وكل حرف دال على معنى فينتج كل كلمة دال على معنى. يوسف الأصم. عليه الرحمة والغفران الأبدى.

(١) قوله [فى تفسيرهم] الاستقراء بالحكم على الكلى الخ. م. [تسامح] إذ هو تعريف باللازم \* من قبيل تسمية المسبب بإسم السبب. م. [لأن الإستقراء حجة] أى مقدمة جزئية. ب. وقوله [هو] أى الإذعان. ب. [الحكم الكلى] أى على الكلى. م \* لانفسه فهو تعريف بالغاية المرتبة عليه كما أن قولهم هو تفحص أمور جزئية ليحكم بحكم على أمر يشتمل على تلك الجزئيات تعريف له بالسبب وحقيقة معلومات تصديقية تحصل من تتبع الجزئيات (فإن هذا التبع ليس معلوماً تصديقاً موصلاً إلى مجهول تصدىقى فلا يندرج تحت الحجة مع أن الإستقراء من أقسام الحجة كما ذكرنا. =) يستلزم معلوماً تصديقاً متعلقاً بكل يشتملها. عبدالحكيم. [وإثبات الحكم الكلى] أى النسبة التامة الخيرية. ب. [هو المطلوب] أى النتيجة. م. [من الإستقراء لانفسه] أى لانفس الحكم. م.

هو نتیجته.<sup>١</sup> وإنما سمى إستقراءً؛ لأن المُستقرىَّ يتتبع الجزئيات. والإستقراء فى اللغة: هو التتبع، ومنها التمثيل: وفسّروه بأنّه إثبات الحكم فى جزئىّ لثبوته فى جزئىّ آخر لمعنىّ مشترك بينهما. والمتكلمون يسمّونه إستدلالاً بالشاهد على الغائب. والفقهاء قياساً.<sup>٢</sup> قال السعد العلامة: فى هذا التفسير تسامح مثل ما مرّ فى الإستقراء. والأصوب أنه تشبيه جزئى

(١) قوله [ثم قال] اى السعد العلامة. [والصحيح فى تفسيرهم] اى الإستقراء. م. وقوله [حجة الإسلام] الغزالى. وقوله [وهو] اى ما ذكره الإمام فى تفسير الإستقراء [عبارة عن تصفح أمور جزئية] كالإنسان والبقروغيرهما. = [ليحكم بحكمها] اى الأمر الجزئية. [على أمر] اى كلى. م \* وهو الحيوان. = \* [كلّى] خ. وقوله [جزئيات الأمر] اه اى الحيوان. م. وقوله [فى واحدٍ واحدٍ] اى من الجزئيات. م. [هو] اى التصفح. وقوله [اوسلبه] اى الحكم [عنه] اى عن الأمر الكلى [هو] اى كل واحد من الإيجاب والسلب [نتيجته] اى الإستقراء. [وإنما سمى] اى الإستقراء.

(٢) قوله [ومنها] اى من اللواحق [لمعنىّ مشترك] وهوالأليف كمايجئ بعد [بينهما] اى الجزئين. م. [والمتكلمون يسمّونه] اى التمثيل \* الأولى وسماء المتكلمون إستدلالاً لثلايلزم فى قوله والفقهاء قياساً، العطف على معمولى عاملين مختلفين من غير تقديم المجرور وعطف قوله والفقهاء على فاعل يسمى وجعل الكلام من تقديم العطف على الربط لثلايلزم خلوّ الخبر بالنسبة ألى المعطوف عن الرابط فمع أنه يستلزم كون الكلام بالنظر إليه من قبيل أكلونى البراغيث لا يخفى فساده وتقدير يسمّونه خلاف الظاهر. قره داغى. [إستدلالاً بالشاهد] وهو ما كان سببه معلوماً كالخمر [على الغائب] وهو ما كان سببه غير معلوم كالنبذ [والفقهاء] يسمونه. م. [قياساً].

بجزئى فى معنى مشترك بينهما<sup>١</sup> ليثبت فى المشبه الحكم الثابت فى المشبه به المعلل بذلك المعنى كقولنا السماء حادث لأنه كالبيت فى التأليف الذى هو علة الحدوث<sup>٢</sup>. وإذا ردت إلى صورة القياس صار هكذا

(١) قوله [قال السعد العلامة] اه قال بعض الفضلاء كرسعد العلامة على ماقرأ إذ فيما ذكره فى التعريف أيضا تسامح لأن الإستقراء هو الحجة وكذا التمثيل وماذكره ليس معلوماً تصديقاً كما ذكره. أقول لانسلم أولاً لزوم كون الإستقراء والتمثيل معلوماً تصديقاً كما ذكر من أنهما من اللواحق وإن "كان أفرادهما كذلك وعلى تقدير التسليم وهو الصحيح فنقول مراد العلامة أن ماذكره مسامحة من غير وجه فعلى تقدير المسامحة أى على تقدير إن تسامح فى التعريف، الأصوب أن يقال فى الإستقراء هوتتبع الخ وفى التمثيل تشبيه الخ ليكون إشارة إلى وجه التسمية وإلى أن اللفظين كلفظ العكس فافهم. ابن رر. [فى هذا التعريف تسامح] فإن التمثيل هى الحجة التى وقع فيها ذلك الإثبات لانفس الإثبات فعلى هذا يكون فى قوله والأصوب تشبيه جزئى بجزئى أيضاً تسامحاً لأنه حجة فيها ذلك التشبيه لانفس التشبيه. نعمت زاده. وقوله [والأصوب أنه] أى التمثيل. = [تشبيه جزئى بجزئى] المراد به الشئ سواء كان جزئياً للمعنى المشترك بأن حمل عليه اولاً بأن يكون الاستدلال بالإستلزام لا بالإشتمال ثم الظاهر زيادة بجزئى قبيل قوله فى معنى. ابن القره داغى. وقوله [فى معنى مشترك] والمعنى المشترك فى هذا المقام التأليف [بينهما] أى الجزئين. م.

(٢) قوله [ليثبت فى المشبه] وهو السماء [الحكم] وهو الحدوث [الثابت فى المشبه به] وهو البيت. م. [المعلل] ذلك الحكم. = \* بالرفع صفة للحكم والغرض منه إشارة إلى أن ليس كل أمر مشترك بين الأصل المشبه به وبين الفرع المشبه صالحاً لإثبات حكم الأصل فيه بل الصالح هو الأمر الذى يوجب الإشتراك فى الحكم بأن يستلزمه ويسمى علة الحكم. نعمت زاده. [بذلك المعنى] التأليف. = \* والمعنى علة للحكم. م. [السماء حادث] صغرى. [لأنه كالبيت] إشارة إلى صغرى القياس

السَّماء مؤلَّف، وكلّ مؤلَّف محدث؛ فالجزء الأوَّل أصغر، والثانى شبيهه،  
والحكم أكبر، والمعنى المشترك أوسط؛ فالمتكلّمون يسمّون الأصغرَ  
غائباً، و الشبيه شاهداً، و الفقهاء يسمّون الأصغر فرعاً، والشبيه أصلاً،  
والأكبرَ حكماً، والأوسطَ جامعاً.<sup>١</sup> ووجه التسمية ظاهر فى الكل، ثم إنَّ لهم  
فى بيان عليّة المعنى المشترك طريقين: الأول: الدّوران الخاص: وهو  
ترتب الحكم على ما له صلوح العلية وجوداً، وعدمأً بمعنى: أن الحكم ثبت

الغير المتعارف وهوما يكون الحدالأوسط من متعلقات المحكوم به اوالمحكوم عليه فى الصغرى  
كقولنا السماء كالبيت حادث ينتج السماء كالحادث وهذا بالنسبة إلى هذه النتيجة لايسمى  
تمثيلاً لإستلزامه لذاته بل يسمى به لنسبته إلى دعوى أن السماء حادث. ابن القرهداغى. وقوله  
[هو] اى التأليف. [علة الحدوث] فى البيت. =

(١) قوله [وإذاردإلى صورة القياس] اى القياس المتعارف كمايشعر به الآتى اى وإذارة القياس  
الغير المتعارف المارّ إلى المتعارف لدعوى أن السماء حادث يقال السماء كالبيت وكل ماهو كالبيت  
حادث. ابن القرهداغى. وقوله [فالجزء الأول] اى السماء. م \* اى من القضية الأولى وهى السماء  
حادث. [والثانى] اى من القضية الثانية وهوالبیت فى قولنأنه كالبيت قوله [والحكم] اى محمول  
القضية الأولى وهو قوله حادث فإن الأصوليين يسمونه حكماً اى مابه الحكم والتأليف ههنا  
هوالمعنى المشترك ويسمونه علة. ابن العثمانى. وقوله [والمعنى المشترك] بين الأصغر و الأكبر و  
هو التأليف. وقوله [يسمون الأصغر] وهو الجزء الأول. وقوله [والشبيه] اى الجزء الثانى. وقوله  
[والأكبر] وهو الحدوث. وقوله [ والأوسط جامعاً] اى علة جامعة -الجمعه الأصل والفرع- وعلة  
الحكم (لتأثيره فى الحكم). م.

عند ثبوت ذلك الشئ، وإن تنفى عند إنتفائه<sup>١</sup>، وبهذا الاعتبار يسمى الحكم دائراً. وذلك الشئ مداراً، فالدوران: علامة كون المدار علة للدائر، والثانى: التقسيم الغير المردّد بين النفى، والإثبات، وإبطالُ عليه ما عدا الجامع<sup>٢</sup> كما يقال: علة حدوث البيت إما الوجود، وإما كونه قائماً بنفسه، وإما التأليف؛ فالأولان باطلان ضرورة إنتقاضهما بالواجب، فتعين التأليف.

(١) قوله [المعنى المشترك] أى كالتأليف. م. [طريقين] أى معتمدين. ابن زر. وقوله [الدوران الخاص] المراد به الإستلزام وجوداً وعدمًا ويقابله العام وهو الإستلزام وجوداً أوعدمًا لكن لم نجد التقييد فى الكتب بالخاص فالأولى تركه كما فى البرهان حيث قال الدوران وهوترتب اه. ابن القره داغى. [ وهوترتب الحكم على ما] وهو التأليف. م. [له] أى لما [صلوح العلية] لذلك الحكم. = [وجوداً وعدمًا] أو يقال علة حرمة الخمر إما الإنتخاذ من العنب أوالميعان أواللون المخصوص أوالطعم المخصوص أوالرائحة المخصوصة أوالإسكار. لكن الأول لا يكون علته لوجوده فى الدبس بلاحرمة وكذا الميعان واللون والطعم والرائحة فتعين الإسكار للعية. نعمت زاده. [بمعنى أن الحكم] أى الحدوث [ثبت عندثبوت ذلك الشئ] أى التأليف. م \*أى الذى له صلوح العلية.

قره داغى. [وإن تنفى عند إنتفائه] كما يقال الحدوث دائر مع التأليف وجوداً وعدمًا؛ فأينما وجد التأليف وجد الحدوث كما فى البيت. وأينما إنتفى التأليف أنتفى الحدوث كما فى الواجب. نعمت زاده.

(٢) قوله [يسمى الحكم] كالحدوث [دائراً وذلك الشئ] وهو التأليف. وقوله [علة للدائر] فيكون التأليف علة للحدوث [والثانى] أى الطريق الثانى من علية المعنى المشترك [التقسيم الغير المردد] أى غير الدائر. وقوله [ما عدا الجامع] أى الأوسط للأصغر والأكبر. م.

ولاشك أن كلا الطريقين<sup>١</sup> مما لا يفد اليقين. أما الأول: فلأن الترتب وجوداً، وعدمًا فى بعض الصّور لا يفيد العلّية، وفى جميعها إنما يكون بإستقراء تام، وهو فى غاية التعسر بل فى حدّ التّعذر، وأما الثانى: فلأن هذا التقسيم غير حاصر؛ فيجوز أن يكون العلّة غير ماذكر. هذا كله فى شرح الشمسيّة للسعد العلامة. وفيه أيضاً<sup>٢</sup> أعلم: أنّه لانزاع فى أن الإستقراء، والتمثيل لا يفيدان إلّا الظنّ إنتهى. يريد من الإستقراء الإستقراء الغير التام كما هو المتبادر؛ إذ التام يفيد اليقين كما سبق. ومرادهم بعدم

---

(١) قوله [بالواجب] فإنه موجود قائم بنفسه وليس بحادث. وقوله [كلا الطريقين] أى الدوران الخاص والتقسيم الغير المردد \* فى بيان إثبات عليّة المعنى المشترك. م.

(٢) قوله [أما الأول] أى الدوران. وقوله [لا يفيد العلّية] لجواز أن تكون العلة غير ماذكر كالإمكان. شرح الشمسية \* لإمكان أن يكون العلة موجودة فى بعض صور أخرى غير مراتبته. ابن العثمانى. [وفى جميعها] أى الصور [إنما يكون] أى الترتب مفيدا للعلية. م. وقوله [وهو] أى الإستقراء مطلقا فكلمة بل إنتقالية لا إبطالية جيئ بها مبالغة او الضمير راجع إلى الإستقراء التام فى أمثال هذه الصورة فكلمة بل إبطالية. ابن القره داغى. وقوله [وأما الثانى] أى التقسيم. م. [فلأن هذا التقسيم غير حاصر] لأحوالات مافيه العلّة. ابن عث. وقوله [هذا] أى المذكور. وقوله [وفيه] أى فى شرح الشمسية [أيضا] أى كالمذكور. م.

إفادة التمثيل إلا الظن إنما هو بالنسبة إلى غير المجتهدين. وأما بالنسبة إلى المجتهدين فهو يفيد اليقين فاعرفه.<sup>١</sup>

إعلم: أن القوم قد وضعوا لكل من الصناعات الخمس باباً لعظمة شأنها، وجلالة قدرها إلا أن العجب منهم أنهم قد قصرُوا المسافة في بيانها، وطوَّوا جناح مقالهم في تفاصيلها مع كثرة فوائدها، وثمراتها، ومع كونها موادَّ المطلب الأعلى في الفن، وطوَّوا أذيالَ المباحث في القضايا، وأقسامها، وأحكامها مع قلة جدواها، ومع عدم كونها مقصودة بالذات. وقد أشار المصنّف إلى كل من الصناعات إشارةً إجماليةً في غاية الإيجاز غيرَ وأصلةٍ إلى حدِّ التعمية، والإلغاز. ونحن نقضى<sup>٢</sup> إثرهم فنقول: [الباب

(١) وقوله [لتنزاع] أى ممن يعتد به. قره. وقوله [يريد] أى السعد العلامة. وقوله [يفيد] أى عندنا تأمل. ابن زر.

(٢) قوله [وطوَّوا] من الطي: يبيّدين \* الأوضح وطوَّوا خيال مقالهم. ابن العثماني \* وطوَّوا أجناح مقالتهم اه خ \* وطوَّوا احتياج اه خ. الظاهر ما ثبتناه. الضائر الموثقة في [بيانها] و[تفاصيلها] و[فوائدها] و[كونها] كلها عائدة إلى الصناعات الخمس. وقوله [وطوَّوا] فيه إستعارة بالكناية والأذيال تخيل. عمر. وقوله [جدواها] أى نفعها. م \* الضائر فى [أقسامها] و[أحكامها] و[جدواها] و[عدم كونها] راجعة إلى القضايا. وقوله [التعمية] المعنى واللغز المدلول الخفى للفظ بحيث تنبؤ عنه الأذهان السليم بتأمل. والفرق بينهما أن ذلك المدلول إن كان ألفاظاً وحروفاً دالة على معان مقصودة يسمّى معنًى وإلابان كان ذواتاً موجودة فلغز ويجتمعان فى شئ واحد بالإعتبارين. قره داغى. وقوله [نقضى] أى نختار. م.

الخامس] فيما يكون الغرض منه تحقيق الحق على وجه لا يحوم حوله شك، ولا يتطرق إليه تغير أصلاً وهو [البرهان وهو: قياس مؤلف من مقدمات يقينية لإنتاج اليقين] قوله قياس: جنس شامل للصناعات. وقوله مؤلف: من مقدمات يحدو حدو مقول على كثيرين. وقوله يقينية: يخرج ماعداه. وبهذا القدر تم التعريف جمعاً، ومنعاً؛ فقوله لإنتاج اليقين: جيئ به ليكون التعريف شاملاً على العلل الأربع؛ فيكون أتم، وأكمل، وألطف. واليقين: هو التصديق الجازم المطابق للواقع<sup>٢</sup> فالمؤلف: إشارة إلى العلة الصورية إشارة ظاهرة كالمطابقة، وإلى الفاعلية إشارة دون ذلك.

(١) قوله [وهو] أى الباب الخامس البرهان. وقوله [يحدو] أى يقابل مقابله بمعنى يثبت له حكمه. = [حدو] أى كما أن مقول على كثيرين فى تعريف الجنس والنوع يغنى عن ذكر الكل كذا مؤلف من مقدمات يغنى عن قوله قياس. م. وقوله [يخرج ماعداه] أى البرهان \* من المقدمات المشكوكة والموهومة والمخيلة والمظنونة والإعتقادية. نعمت زاده.

(٢) قوله [لإنتاج اليقين] ليس للإحتراز بل لتكميل الأجزاء الحدائنه غاية. = [جيئ به] أى بقوله لإنتاج اليقين. [ليكون التعريف شاملاً على العلل الأربع] لأن كل مركب صادر عن فاعل مختار لابد من علة مادية وصورية وفاعلية وغائية. قول أحمد. [فيكون] أى التعريف. وقوله [هو التصديق الجازم] يخرج الظن. م. خرج عنه الوهم والتخيل على وفاق والشك على خلاف. ابن القره داغى. [المطابق للواقع] أى والثابت والثابت او الثابت معدود إذ التقليد ليس يقيناً تأمل. ابن التزلىجى \* يخرج الجهل المركب. [غير ممكن الزوال. ظ] يخرج إعتقاد المقلد فإنه يزول بتشكيك المشكك. ١٢.



والفاعل: هو القوة العاقلة فإنها وإن " كانت قابلة للإدراكات؛ لكنها فاعلةٌ لتأليفها.<sup>(١)</sup> وقال بعضهم: إنَّ الفاعل هو النفس الناطقة. والقوة العاقلة آلة في تأليفها هذا. والمقدمات: إشارة إلى العلة الماديّة. ولإنتاج اليقين: إلى العلة الغائية. فإن قلت: البرهان قياس، فأخذُ القياس في تعريفه تكرار، وأخذُ المقدمات دور؛ لأنَّ المقدمات ما جُعِلَتْ جزء قياس، وحجة؛ فمعرفتها موقوفة على معرفة القياس، فلو إنعكس لدار بلامرية. قلت: البرهان قياس مخصوص. وما في التعريف عامٌ فلا تكرار. وأما المقدمةُ فإنما تتوقفُ على مطلق القياس<sup>٢</sup> لا القياس الخاصَّ فلا دور، ثم إن مقدمات البرهان لا يجب أن

(١) قوله [فالمؤلف] مبتدأ. وقوله [العلة الصورية] وهو الهيئة الحاصلة من التأليف. وقوله [كالمطابقة] أى كالدلالة المطابقة \* فى الظهور. م. [وإلى الفاعلية] إذ لابد لكل تأليف من مؤلف وهو القوة العاقلة. = [إشارة دون ذلك] كالإلتزام. ع. \* ولأن الإشارة إلى العلة الصورية فإن الإشارة إليها كالمطابقة فى الظهور، بخلاف الإشارة إلى الفاعلية فإنها بالإلتزام وهو واقع. نعمت زاده \* أى الظاهرة. وقوله [هو] أى الفاعل. الضمائر المؤنثة فى [فإنها] و [كانت] و [لكنها] راجعة إلى القوة العاقلة. وقوله [لتأليفها] أى المقدمات. م \* أى الإدراكات.

(٢) قوله [آلة فى تأليفها] أى المقدمات. م \* أى الإدراكات \* أى فلا يرد أنه لو كان الفاعل هو النفس لكان مؤلفاً لها عند فقد القوة العاقلة بتعطيل الحواس الظاهرة والباطنة لمفارقة النفس البدن. ابن القره داغى. وقوله [ولإنتاج اليقين] إشارة. ع. م. وقوله [فى تعريفه] أى البرهان. وقوله [جُعِلَتْ] أى ما. وقوله [فمعرفتها] أى المقدمات. [موقوفة على معرفة القياس] لكونه جزء منها ومأخوذاً فى حدها. ١٢. [فلو إنعكس] بأن توقف معرفة القياس على المقدمة. = \* بحيث يكون المقدمة جزء من حد القياس ومأخوذاً فيه. م. وقوله [قياس مخصوص] أى خاص. م. [وما فى التعريف] أى القياس

تكون من الضروريات الست؛ بل قد تكون من الكسبيات المنتهية إليها؛ فيجوز أن يؤلف من المقدمتين بديهيتين، أو مكتسبتين، أو مختلفتين؛ فقله من مقدمات يقينية: أعم من أن تكون بديهية بالذات، أو بالواسطة؛ بأن تكون مكتسبة منتهية إليها.<sup>١</sup> [واليقينيات] وتسمى القضايا الواجب قبولها [أقسام ستة]: فإن قلت اليقينيات: قد تكون مكتسبة فكيف حصروها في الست الضرورية؟ قلت: مقصودهم تقسيم المواد الأولى. وهي منحصرة في الست فالمكتسبات ليست بأول، بل هي ثوان، أو ما فوقها.<sup>٢</sup> ووجه

المذكور في التعريف. م. [عام] من البرهان وغيره. م. وقوله [فإنما تتوقف على مطلق القياس] لأن القياس المأخوذ في تعريف المقدمة مطلق القياس لا القياس الخاص الذي هو البرهان. م. (١) قوله [تكون] المقدمات. [من الضروريات] أي البديهيات. م. [المنتهية إليها] أي إلى الضروريات. [فيجوز أن يؤلف] أي البرهان. [من المقدمتين] الأحسن من مقدمتين بدون اللام ولك حمله على الإستغراق وحيث يكون قوله بديهيتين أه في قوة التفسير. ابن القره داغي. وقوله [منتهية إليها] أي إلى البديهية.

(٢) قوله [وتسمى] أي اليقينيات. وقوله [أقسام ستة] وفي بعض النسخ وأما اليقينيات فسته أقسام \* قد يقال الصواب ستة لأن أسماء العددين ثلاثة إلى عشرة بالتاء للمذكر وبدونها للمؤنث. والجواب أنه إذا لم يذكر المميز إطرده التاء للمؤنث وعدمها للمذكر على وفق القياس وجاز العكس. ومنه ستاً من شوال وقال صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى: «يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً» البقرة/٢٣٤. إنه حين عدم ذكره يجوز تذكير العدد على وفق القياس وغيره. (ما وجدت هذه العبارة في الكشف) ابن القره داغي. [فإن قلت] أه نقض التقسيم بقياس من الشكل الثالث تقريره القضايا المكتسبة داخلة في المقسم وهي خارجة عن الأقسام فقله اليقينيات أه إشارة

الضبط أن العقل: إما أن يحتاج فى الحكم اليقيني بعد تصورالطرفين إلى ما تنضمُّ إليه أولاً. الثانى: الأوليات. وإن كان الأولُ فإما أن يكون المحتاج إليه حساً، او وسطاً حاضراً فى الذهن. الثانى: قضايا قياساتها معها وإن كان الأول: فإما أن يحتاج اليقين بعد الإحساس إلى شئ غيره، أولاً. الثانى: المشاهدات. وإن كان الأولُ فإما أن يتوقف على حكم العقل بإمتناع

إلى الصغرى وقوله فكيف حصروها لازم النتيجة. ابن القرهداغى. الضمير فى [تكون] و [حصروها] راجع إلى اليقينيات. وقوله [وهى] أى المواد الأولُ [منحصرة فى الست] الضرورية. م. [قلت] اه جواب بمنع الصغرى مستنداً بأن اليقينيات هو المواد الأول. ابن القرهداغى. وقوله [ليست] أى المكتسبات [بأول بل هى] أى المكتسبات [ثوان] إن كانت مكتسبة بمرتبة. م. [اوما فوقها] أى مافوق ثوان \* إن كانت مكتسبة بمرتبتين أو أكثر. م.

(١) قوله [ووجه الضبط] أى ضبط اليقينيات فى الأقسام الست. م \* لم يقل ووجه الحصر لأن المتبادر منه العقلى لا الإستقرائى وهو غير صحيح لتجوز العقل أقساماً آخر. قرهداغى. وقوله [إما أن يحتاج] أى العقل. وقوله [الطرفين] أى الموضوع والمحمول. م \* أى والنسبة ولا ينافيه التعريف الآتى لأن المراد بمجرد تصورالطرفين فيه التصورالمجرد عن إنضمام الحس والحدس والتجربة والتواتر إليه لاالمجرد عن إنضمام تصور النسبة إليه. قرهداغى. [ إلى ما ] من المشاهدات والتجريبات والحدسيات والمتواترات والقضايا قياساتها معها. جلال. [تنضمُّ] أى ما [إليه] أى إلى العقل [أولاً] يحتاج. م. [الثانى] أى مالا يحتاج العقل إليه [الأوليات] كقولنا الواحد نصف الإثنين. م. [وإن كان] تامة. م. [الأولُ] بأن يحتاج العقل. م. وقوله [الثانى] أى ماكان وسطاً (أى حدّاً اوسط) حاضراً فى الذهن. وقوله [وإن كان] تامة. م. [الأولُ] الأولى والأول. ابن زر. [فإما أن يحتاج] أى تحصيل حكم اليقين. م. وقوله [غيره] أى الإحساس.

تواطئ المخبرين على الكذب، او يتوقف على الحدس، او على تكرار المشاهدات. الأول: المتواترات. الثانى: الحدسيات. الثالث: المجربّات. وأراد المصنف - رحمه الله تعالى - الإشارة إليها<sup>١</sup> فقال: [أوليات] أى اولها اوليات، او منها اوليات، او بدل من أقسام. وكذا الكلام فى البواقى. وهى القضايا التى يَجْزِمُ العقل بحكمها بمجرد تصور طرفيها [كقولنا الواحد نصف الإثنين، والكل أعظم من الجزء]<sup>٢</sup> والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان،

(١) قوله [الثانى المشاهدات] لإحتياجه إلى ما ينقسم إلى العقل وهو الإحساس بحس الظاهر والباطن؛ فإن كان بالأول سميت حسيات كالحكم بأن الشمس مشرقة، وإن كان بالثانى سميت وجدانيات كالحكم بأن لنا خوفاً وغضباً. [وإن كان] تامة [الأول] بأن يحتاج اليقين بعد الإحساس إلى شئ [فإما أن يتوقف] أى اليقين. م. [على حكم] اه أى الإذعان. = وقوله [تواطئ] أى توافق. = وقوله [الأول] أى ما يتوقف على حكم العقل اه. وقوله [الثانى] أى ما يتوقف على الحدس اه. وقوله [الثالث] أى ما يتوقف على تكرار المشاهدات. وقوله [إليها] أى إلى الأقسام الستة. م.

(٢) قوله [أولها] أى الأقسام الست الضرورية. م \* بناء على كونها خبراً. = وقوله [ومنها] بناء على كونها مبتدأ. وقوله [اوبدل] إن تقدم العطف على الربط. قول أحمد. [من أقسام] من ستة خ \* أى بدل الكل من الكل بناء على تقديم العطف على الربط لكن ظاهر قوله وكذا الكلام فى البواقى يأباه اوبدل بعض من كل بناء على عكسه والعائد محذوف أى أوليات منها فلا يرد أن كونه بدل البعض ممتنع لإشراطه بوجود ضمير يرجع إلى المبدل منه كبديل الإشتمال لأنه يعم المحذوف. ابن القره داغى. وقوله [وهى] أى الأوليات. الضمير فى [بحكمها] و [طرفيها] راجع إلى القضايا [كقولنا الواحد نصف الإثنين] وكل ما هو نصف الإثنين أقل من الاثنين فالواحد أقل من الإثنين. م. [والكل أعظم من الجزء] وكل ما هو أعظم من الجزء فهو مركب منه ومن غيره فالكل مركب منه

والجسم الواحد لا يكون فى مكانين فى آن واحد إلى غير ذلك. والثانى: [مشاهدات] وهى قضايا يحكم بها العقل بواسطة حواس الظاهرة وتسمى حسيات [كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة]، او بواسطة الحواس الباطنة. وتسمى وجدانيات كقولنا: إن لنا خوفاً، وطمعاً.<sup>١</sup>

إعلم: أن الأحكام الحسية كلها جزئية؛ لأن الحس المجرد لا يفيد مثلاً إلا أن هذه النار حارة. وأما الحكم بأن كل نار حارة؛ فعقلية إستفاده العقل من إحساس الجزئيات بذلك الحكم، والوقوف على علله؛<sup>٢</sup> لكن لما كان

ومن غيره. م \* أى الكل المقدارى أعظم فى المقدار من جزئه المقدارى قاله عبدالحكيم. ابن القرهداغى.

(<sup>١</sup>) قوله [والجسم] اه أى بالشخص لعدم إمتناع الكون فى مكانين فى آن واحد فى الوجدان النوع. ابن القرهداغى. وقوله [والثانى] أى او منها او بديل او أعنى. ابن زر. وقوله [بواسطة حواس] اه بواسطة الحواس. خ \* أى فقط فلا ينتقض التعريف منعاً بالمجربات إذ لابد من إنضمام تكرار الإحساس إليه، ثم الحواس الظاهرة: اللمس والسمع والبصر والشم والذوق هى وفاقية بين المتكلمين والحكماء والحواس الباطنة: هى الحس المشترك والواهمة والخيال والحافظة والمتصرفة ولا يثبتها إلا الحكماء فلذا أخرجوا الوجدانيات عن الحدسيات. ابن القرهداغى. وقوله [الشمس مشرقة] وكل مشرقة لها نور فالشمس لها نور. م. [والنار محرقة] وكل محرقة لها حرارة فالنار لها حرارة. م. وقوله [إن لنا خوفاً] وكل خائف لا يطمئن قلبه فأننا لا يطمئن قلبى. م. [وطمعاً] وكل من له طمع فهو طالب الدنيا ينتج أنا طالب الدنيا. م.

(<sup>٢</sup>) قوله [كلها] ظاهراً او باطناً. م. وقوله [لا يفيد مثلاً] قيد اللاحق لا السابق. ابن زر. وقوله [أن هذه النار] أى المخصوصة. م. وقوله [إستفاده] أى الحكم. وقوله [من إحساس] بكسر الهمزة وإن " كان

للإحساس مدخلٌ فى ذلك سميت الأحكام الكلية المستفادة من إحساس  
الجزئيات مشاهداتٍ، [و] الثالث: [مجرّبات] وهى: قضايا يجزم العقل بها  
بواسطة تكرير الإحساس، وتشتمل على قياس خفىّ [ققولنا: شربُ  
السّمونيّاء مسهل للصّقر] فهذا الحكم بتكرّر الإحساس مشتملٌ على أنّه  
دائمى الوقوع، أو أكثره<sup>١</sup> وكل ما كان شأنه هذا لا بدّ له من سبب فهذا

يحتمل فتحها فتدبر. ابن زر. [الجزئيات بذلك الحكم] من الإحساس بجزئيات ذلك الحكم. \* خ  
أى بسبب ذلك الحكم وهو إحساس الجزئيات. احمد. [والوقوف على علله] عبارة شرح المواقف  
الوقوف على العلة وهى أولى لأن الحكم الكلى إنما يستفاد إذا كان العلة فى الجزئيات واحداً بأن  
يكون موضوع القضية نوعاً أو مساوياً أو أخص منه بناء على أن الأصناف لا تكون مختلفة الأحكام  
وأما إذا كان العلة فى كل منهما مغايرة لها فى أخرى بأن كان الموضوع الذكرى جنساً أو مساوياً  
أو عرضاً عاماً كما فى القضايا المستقرّة إستقراء ناقصاً فلا. ومن هذا يعلم الفرق بين هذه القضية  
وقولنا كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ. ابن القره داغى \* أى الحكم.

(١) قوله [مدخل فى ذلك] أى الحكم. وقوله [إحساس الجزئيات] أى الجميع. م. قوله [وهى] أى  
المجرّبات. وقوله [بها] أى بالقضايا. وقوله [وتشتمل] أى القضايا \* مقتضى كلامه فى البرهان  
أن الوساطة هنا والقياس الخفى الحاصل عند مشاهدة ترتب الحكم على التجربة فالمراد بالوساطة  
أعم من أن يكون بالذات أو بالوساطة ثم المراد بالخفى ما لا يشعر به صاحب الحكم مع حصوله له.  
ابن القره داغى. وقوله [شرب السّمونيّاء] - بفتح السين وسكون القاف وضم الميم وكسر النون.  
شوقى - [مسهل للصّقر] (صغرى) وكلما يسهل الصّقر ينفع الصّداق. (كبرى) فالسّمونيّاء ينفع  
الصّداق (سردرد). ١٢. وقوله [بتكرّر] أى الكائن بتكرّر. إه. = وقوله [مشتمل على أنه] أى الحكم  
(الإسهال). = وقوله [أو أكثره] أى الوقوع (أو أكثره خ. م.).

لابدّ له من سبب. ولاشكّ في أنّه كلما علّم وجود السبب علّم وجود المسبّب؛ وإنّ" لم يُعرَف ماهيّة السّبب. [و] الرّابع: [حدسيّات] وهى: قضايا يحكم بها العقل بواسطة الحدس. وفسّروه بأنّه سرعة انتقال الذّهن من المبادئ إلى المطالب. وفيه مسامحة ظاهرة.<sup>٢</sup> والأصوب أنّه عبارة: عن الظّفر عند الالتفات إلى المطالب بالحدود الوسطىّ دفعة. وتمثّل المطالب مع الحدود الوسطىّ في الذّهن من غير حركة. ولعلّ هذا مراد من قال إنّهُ

(١) وقوله [شأنه] أى ما. [هذا] أى أكثرية. [لابدّله] أى لِمَا. وقوله [من سبب] والسبب هنا تكرير الإحساس والإشتغال على القياس الخفى. جلال. [فهذا] أى وقوع الإسهال. م. [لابدّله] أى لوقوع الإسهال. [ولاشكّ] لعل المراد من ذلك أنّه لايجب للحكم فى المجربات (الإطلاّع. ظ) على ماهيّة العلة بل يكفى العلم بوجود العلة والله أعلم. ابن القزلبجى. وقوله [المسبّب] وهو الإسهال. =. وقوله [حدسيّات] جمع حدس بفتح الحاء وسكون الدال بمعنى الظن. شوقى. وقوله [يحكم بها] أى بالقضايا. وقوله [وفسّروه] أى الحدس. [بأنه] أى الحدس.

(٢) قوله [بأنه سرعة انتقال] الأخصر الأولى بسرعة انتقال إه. عمر. وقوله [من المبادئ] وهى اختلاف تشكلات نورية القمر. م. [إلى المطالب] وهى إستفادة نور القمر من الشمس. م. [وفيه] أى التفسير. م. [مسامحة ظاهرة] لأن السرعة من الأوصاف العارضة للحركة ولايوصف بها (أى بالسرعة) غيرها (أى الحركة) وقد صرحوا بأنّه لاحركة فى الحدس أصلاً لأن الحركة وجودها تدريجى والانتقال فى الحدس إلى الوجود. عبد الرحيم على اليزدى \* إذمن تسمية المسبب بإسم السبب إذ الظفر سبب لذلك السرعة. ١٢ \* وهى أن السرعة لا يوصف بها إلاّ الحركة ولاحركة فى الحدس كما قالوا إلاّ أنهم سموا الإنفعال الدفعى سرعة مجازاً والأمر بيّن هين كذا قاله الشريف قدس سره. ابن القزلبجى.

سنوح المبادئ والمطالب في الذهن دفعةً إنتهى. بخلاف الفكر؛ فإنه حركة في المعانى من المطالب إلى مبادئها، فربما ينقطع، وربما يتأدى.<sup>١</sup> وإذا تأدى فإنما يتم بحركة أخرى من المبادئ إلى المطالب، فهو حينئذ مفتقر إلى حركتين؛ ففيه إمكان عدم التأدى، (والتأدى. ظ)، و وجود الحركة، أو الحركتين. و في الحدس إمتناع عدم التأدى، و عدم الحركة أصلاً؛ إذ الإنتقال فيه دفعيٌّ لا تدريجيٌّ بإطلاق السرعة تجوُّزُ كما حققه السعد العلامة. وهذا أيضاً<sup>٢</sup> يشتمل على تكرّر الإحساس، والقياس الخفيّ [كقولنا:

(<sup>١</sup>) قوله [الإلتفات] اى الميل. وقوله [بالحدود] الباء سببية. [الوسطى] اى الواسطة. [دفعة] واحدة. = [وتمثّل] وهو حصول الصورة. م. وقوله [ولعل هذا] اى الأصوب. [مراد من قال إنه] اى الحدس. [سنوح] اى ظهور. = وقوله [فإنه] اى العكس. [حركة] اى للذهن. م. [فى المعانى من المطالب] اى لأجل تحصيل المقاصد؛ فمن فى من المطالب بيانية وفى فى مبادئها على معانها متعلق بالحركة اى الفكر بحركة فى المبادئ لأجل تحصيل هذا ما عندى. ويمكن أن يكون المراد من المعانى الحالات وفى فى مبادئها بمعنى إلى والمبادئ هى تلك الحالات اى الفكر بحركة فى حالات وتلك الحركة من المطالب إلى المبادئ التى هى الحالات فافهم والله أعلم. ابن القزلبجى \* اى الإنسان. م. [إلى مبادئها] اى المطالب \* فى مبادئها \* متعلق بالحركة. = \* كالحيوان الناطق. [فربما ينقطع] اى العكس \* اى لا يرجع من المبادئ إلى المطالب. م. [وربما يتأدى] اى العكس \* اى يرجع من المبادئ إلى المطالب. م.

(<sup>٢</sup>) قوله [فإنما يتم] اى لا يتم العكس إلا بحركة اه وقوله [فهو] اى العكس. [حينئذ] اى حين التأدى. م. وقوله [ففيه] اى العكس. [إمكان عدم التأدى] اى عدم الرجوع [والتأى] اى الرجوع [ووجود الحركة] الواحدة. ابن زر \* إن لم يتأدى. = [أو الحركتين] إن تأدى. = وقوله [وعدم



نور القمر مستفاد من نور الشمس] لما يرى من إختلاف تشكّلات نوره بحسب إختلاف أوضاعه من الشمس قريباً، وبعداً. والفرق بينها وبين المجربّات أنّ السّبب فيها معلوم السببيّة، والماهيّة جميعاً، وفي المجربّات معلوم السببيّة، ومجهول الماهيّة<sup>١</sup> على ما قالوا. [و] الخامس: [متواترات]

الحركة] عطف على إمتناع تأمل. جلال. وقوله [والإنتقال فيه] أى فى الحدس. وقوله [وإطلاق السرعة] أى على الحدس. م. وقوله [وهذا] كان المراد بهذا الحدسيات العقلية التى يحكم فيها العقل بمعونة الحس كما يشعر به المثال لامتطالاً وإلا فيتجه عليه أن الحدسيات العقلية لإحساس فيها فضلاً عن التكرار لكن القياس الخفى لازم فى الكل. ابن القرهداغى. [أيضاً] أى كالمجربّات.

(١) قوله [نور القمر مستفاد من نور الشمس] وكل مستفاد من الشمس يزول بحيلولة المانع بينه وبين الشمس فنور القمر يزول بحيلولة المانع بينه وبين الشمس. محى الدين. [لما يرى] أى ما [من إختلاف تشكّلات نوره] أى القمر \* وفى بعض النسخ: من إختلاف تشكّلاته النورية \* من قبيل جرد قטיפه أى تشكّلاته المختلفة فلا يرد أن الإختلاف غير موجود بالوجود المحمولى فى الخارج فلا يصح متعلّقاً للرؤية. ابن القرهداغى. [بحسب إختلاف أوضاعه] أى القمر. [من الشمس] أى بالنسبة إلى الشمس. = \* لوقال قريباً وبعداً من الشمس لكان أولى. ابن القرهداغى. الضمير فى [بينها] و [فيها] راجع إلى الحدسيات. [معلوم السببية والماهية] فإن من شاهد فى القمر إختلاف الأشكال النورية بحسب إختلاف أوضاعه من الشمس قريباً وبعداً علم أن نوره من جهتها وأن السبب فى ذلك هو نور الشمس. شهروشى. وقوله [معلوم السببية ومجهول الماهية] فإن من شاهد ترتب الإسهال على شرب السقمونية علم أن هناك سبباً للإسهال وإن لم يعلمه بخصوصه. شهروشى.

وهى: قضايا يحكم بها العقلُ بواسطة إخبارات الأشخاص، وكثرة الشهادات بحيث يستحيل تواطئهم على الكذب كالحكم بوجود مكّة، وبغداد. وتشتمل على قياس خفى أيضا [كقولنا] رسولنا، ونبينا، وسيدنا، ومولانا، وشفيغنا [محمدٌ عليه، وآله الصّلاة، والسّلام إدعى النّبوة، وأظهر المعجزة]<sup>١</sup> فإنّ هذا الحكم إذا سُمعَ مرّةً بعد أخرى، وإقترن به أنه كلام سُمع من أشخاص لا يُتصور توافقهم على الكذب. وكلّ ما يكون شأنه هذا فمضمونه حقٌّ، وصديقٌ حصل الجزمُ، واليقينُ بلا ريب. ويشترط فيها الاستناد إلى الحسن<sup>٢</sup> حتّى لا يعتبر التواتر فيما أسند إلى المشاهدة.

(١) قوله [وهى] أى المتواترات [قضايا يحكم بها] أى بالقضايا. وقوله [يستحيل] أى يمتنع. = [تواطئهم] أى توافقهم. = [كالحكم بوجود مكّة] أى بالوجود المحمولى \* أى كحكم من لم يشاهدها مدة عمره كأن تقول بغداد مثلاً موجودة لأنها مما أخبر بوجودها الجَمّ (الجَم بمعنى الجمع) الغفير الذين يستحيل تواطئهم على الكذب وكل ما أخبر عنه كذلك فهو موجود ينتج أن بغداد موجودة. شرح. وقوله [وتشتمل] أى المتواترات [على قياس خفى] أى إقترانى كماياتى أو إستثنائى كأن يقال لو كان كاذباً لما إتفقوا على إختياره لكن إتفقوا اه. ابن القره داغى. [أيضاً] أى كالمجربات والحديثات. م. وقوله [عليه الصلوة والسلام] ذاتٌ شريفٌ. شوقى. [إدعى النّبوة وأظهر المعجزة] على يده صلى الله عليه وسلم وكل ذات شريف شأنه هكذا مبعوث من قبل الله تعالى لتبليغ الأحكام فمحمد صلى الله عليه وسلم مبعوث من قبل الله تعالى لتبليغ الأحكام. شوقى مدونه.

(٢) قوله [إذا سُمع] أى طرفاه (أى الحكم) لأن النسبة الجزئية مدركة بالقوة الواهمة فجعل سماعاتا تابعة لسماع طرفيها ليس بجديد وحمل الحكم على المحكوم به ليس بشئ إذ لا يلزم منه

ولا يشترط أن يكون للمخبرين حدّ معيّن فى العدد كما ذهب بعضهم إلى  
إشتراط الخمسة، وبعضهم إلى إثنى عشر، وبعضهم إلى أربعين، وبعضهم  
إلى سبعين؛<sup>١</sup> فإنّ ذلك ممّا يختلف باختلاف الوقائع، والمخبرين، و  
المستمعين؛ بل الضّابط إنّما هو حصولُ اليقين، وزوالُ الإحتمال، والشكّ،  
فإنّا قاطعون بحصول العلم بالمتواترات من غير معرفة بعددٍ مخصوص، ثم  
إنّ العلم الحاصل من كلّ من التواتر، والحدس، والتجربة لا يكون حجةً

---

الجزم إلّا أن يرا دسماعه من حيث إنه محكوم به على شئ كما يشعربه قوله واقرن. ابن القره داغى.  
وقوله [واقرن به] اى بالحكم [أنه] اى الحكم. وقوله [توافقهم] اى الأشخاص. والضمير فى [شأنه]  
راجع إلى ما [هذا] اى كلام سمع من أشخاص اه [فمضمونه] اى هذا الكلام [حق] اى الواقع  
مطابق له [وصدق] اى مطابق للواقع كما هو المقرر فالأولى صدق وحق. ابن القره داغى. [حصل  
الجزم] اه نتيجة. م. وقوله [ويشترط فيها] اى فى المتواترات. [الإستناد إلى الحس] اى الظاهر (اى  
حسن السمع. م.) \* إما أن يكون المراد بالحس هو مطلقا فحينئذ يكون قوله حتى يعتبر غلطاً وإما أن  
يكون كما هو معلوم من الكتب فلا يكون ظاهراً فى المراد والمشاهدة المعاينة فافهم. ابن القزلبجى.  
(١) قوله [حتى لا يعتبر] اه الظاهر أن يقال حتى يعتبر اه اوى قول فيما لم يسند اوتقييد المشاهدة  
بغير الحواس الظاهر. وجعل صيغة أسند للسلب اى أزيل إسناده إن ما يتم لو لم يكن بناءً أفعال سماعيا.  
ابن القره داغى. وقوله [إلى إشتراط الخمسة] من إشتراط الخمسة نظراً إلى أن أقل ما يحصل به  
الجزم هذا المقدار لأن العقل لا يستحيل توطئ الثلاثة والأربعة على الكذب تدبّر. ابن رر \* وفى  
بعض النسخ [كما ذهب بعضهم إلى سبعين فأن ذلك] اه \* عبارة المدونة هكذا [وبعضهم إلى  
سبعين] أظن بقرينة الواو أن عبارة الكتاب هكذا [كما ذهب بعضهم إلى إثنى عشر وبعضهم إلى  
أربعين وبعضهم إلى سبعين] والله أعلم. لكاتبه \* والظاهر ما ثبتناه.

على الغير؛ لجواز أن لا يحصل له ذلك.<sup>١</sup> [و] السادس: [قضايا قياساتها معها]. وتسمى القضايا فطرية القياس. وهى: القضايا التى يحكم بها العقل بواسطة قياس لا يغيب وسطه عن الذهن عند حصول طرفى القضية<sup>٢</sup> [كقولنا: الأربعة زوج] فإن الحكم بالزوجية للأربعة إنما هو [بسبب وسط]

(<sup>١</sup>) قله [فإن ذلك] الحكم الذى ثبت بالتواترات مما اه. = وقوله [إنما هو] إلا [حصول اليقين وزوال الإحتمال والشك] بثلاثة فما فوقها تأمل. ابن زر. [فإننا قاطعون] اه علة لا يشترط. م. وقوله [ثم إن العلم الحاصل] اه أعلم أنه لا يجوز استعمال القضايا والتجربة والحدسية والتواترية فى القضايا الذى يراد به إفادة اليقين للغير ويقصد به إفحام الخصم. أما الأولى: فلجواز أن يكون حصل للمستدل من التجربة والحدس و التواتر غير حاصل لذلك الغير وإذا لم يحصل له من مقدمات القياس يقين لم يحصل له النتيجة يقينية أيضا. وأما الثانى: فلأنه لو حصل اليقين منها ثم أنكر ذلك على وجه المعاندة لم يكن لنا سبيل إلى مخاصمه لعدم الطريق إلى كشف دعواه. قره باغى. وقوله [لا يحصل له] أى للغير \* يحصل خ. الظاهر أن لا يحصل ولك القول بإرجاع ضميره إلى المستدل وحمل الكلام على الإحتياج أى لا يكون حجة على الغير ويكون حجة للمستدل لجواز أن يحصل له ذلك ولا يحصل للغير ابن القره داغى. [ذلك] المذكور أى العلم الحاصل اه.

(<sup>٢</sup>) قوله [قضايا قياساتها معها] فى الذهن. شوقى. [وتسمى] أى قضايا قياساتها معها. [فطرية القياس] الفطرية القياس خ. والظاهر ما ثبتناه \* أى الخلقية. م. [وهى] أى القضايا فطرية القياس. وقوله [لا يغيب وسطه] وهو الإنقسام بمتساويين. = \* أى حد. م. [عن الذهن عند حصول طرفى القضية] أى من أنها طرفا القضية فلا يتجه أنه لا يدمع تصورهما تصور النسبة فالصواب أن يزيد والنسبة ثم المراد بالحصول الوجود الظلى لها فى الذهن لا الوجود الأصلى فيه المقضى للإتصاف. ابن القره داغى.

وهو<sup>١</sup> ما يقارن قولنا؛ لأنه حين يقال لأنه كذا [حاضر في الذهن] بحيث لا يغيب عنه عند تصور الأربعة، والزوج [وهو] أى: ذلك الوسط الذى به حكم بالزوجية للأربعة [الإنقسامُ بمتساويين]. وصورة القياس هكذا: الأربعة زوج؛<sup>٢</sup> لأنه منقسم بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج؛ فهو زوج. الباب السادس فيما يكون الغرض منه حفظ الوضع، أو هدمه. وهو [الجدل وهو: قياس مؤلف من مقدمات مشهورة] أو مسلمة. وقد فاتها المصنف والشارحون؛<sup>٣</sup> اللهم إلا أن يراد بالمشهورة أعم منها، ومن

(١) قوله [بسبب وسط] أى حد. م \* والمراد بالوسط هو الحد الأوسط المقارن بقولنا لأنه (أى لفظه. م.) كقولنا بعد الأربعة زوج لأنها منقسمة بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج فهذا الوسط متصور في الذهن عند تصور الأربعة زوج. معنى الطلاب. [وهو] أى الوسط مطلقا. ابن رر.

(٢) قوله [ما يقارن قولنا لأنه] أى لفظه. م. وقوله [لا يغيب] أى الوسط [عنه] أى الذهن. وقوله [وصورة القياس هكذا الأربعة زوج] أه فهى قضية قياسها معها فى الذهن ولقائل أن يقول لافرق بين قولنا الأربعة زوج والكل أعظم من الجزء أيضا لأنه موقوف على القياس القائل بأن الكل مشتمل على الجزء وكل ما هو مشتمل على الجزء فهو أعظم. عبد الرحيم.

(٣) قوله [الغرض منه] أى من ما [حفظ الوضع] أى القاعدة. م \* أى كالمدعى وهذا بالنسبة إلى المستدل وهدمه بالنظر إلى السائل كما سيظهر. ابن القره داغى. [أو هدمه] أى الوضع [وهو] أى ما يكون الغرض اه. [الجدل] خبر. م \* أى من جملة الصناعات الخمس الجدل. معنى الطلاب \* والغرض من الجدل إلزام الخصم وإقناع من هو قاصر عن إدراك مقدمات البرهان. معنى. [وهو] أى الجدل [قياس] أه كقولك أكل الميتة عند الإضرار إرتكاب أمر ضرورى وكل أمر ضرورى مباح

المسلّمة تغليباً، أو أن يكون ذلك من باب الإكتفاء كما فى قوله تعالى: «سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ» فتأمل، ثم القضايا المشهورة: هى التى تُطابَقُ فيها آراء الكلّ نحو: العدل حسنٌ، والظلم قبيحٌ، أو آراء الأكثر كقولنا: الله واحد، أو آراء طائفة مخصوصة كقول أهل الهند ' ذبحُ الحيوانات قبيح. و

فأكل الميتة عند الإضرار بمباح. شوقى. وقوله [وقد فاتها] أى المسلّمة \* وفى بعض النسخ: وقد فاته المصنّف والشارحين. والظاهر ما ثبتناه.

(١) قوله [أعم منها] أى من المشهورة. وقوله [سرابيل تقيكم الحرّ] النحل / ٨١. أى والبرد فهم من حذف المعطوف أى والبرد وفهم من حذف عليه وهذا هو الإكتفاء وهو وجه تأمله ره. ابن القزلبجى. [فتأمل] وجهه أن حذف العاطف والمعطوف مخصوص بالواو والفاء كما هو ظاهر كلام ابن مالك فى الخلاصة والسيوطى فى الفريدة فلا يقاس عليه حذف العاطف و المعطوف بأو مع أن الشيخ الرضى صرح بشذوذه وأنه على التوجيه الثانى ينتقض جمعاً بقياس مركبة من مقدمة مشهورة أو مسلمة وأخرى ييقينية فإنه الجدل فلا بد حينئذ من القول بالتغليب أو نحوه فيرتكب أولاً. ابن القره داغى. وقوله [آراء] جمع رأى. م. [الكل] أى يعترف بهاجميع الناس (من أهل الميزان \* ليس المراد بالناس الإستغراق الحقيقى إذ لا قضية يعترف بها جميع أفراد الإنسان بل المراد الإستغراق العرفى أى من قرن أو أقليم أو بلدة أو أهل صنعة أو نحو ذلك ثم أنه لا بد من إعتبار الحيثية أى يحكم بها العقل لأجل إعتراف الناس لأجل أن تخرج الأوليات أو من تقييد القضايا بغير اليقينية القرينة المقسم تأمل. العدوى. ) (أوبعضهم «٧». شرح الشمسية. «٧» فى المطبوعة سقطت كلمة أوبعضهم. [نحو العدل حسن] من الحسن العقلى \* وكل حسن مرغوب طلبه فالعدل مرغوب طلبه. ١٢. [والظلم قبيح] من القبح العقلى \* كقولك هذا الفعل قبيح لأنه ظلم وكل ظلم قبيح فهذا الفعل قبيح. برهان. وقوله [أهل الهند] والمراد بأهل الهند المجوسين فى الهند لأهل الإسلامية على ما حققناه عن بعض الهنديين. م.

لا يشترط فيها اليقين، ومطابقة الواقع؛ بل المعتبر هو الشهرة، وتطابق الآراء سواء كانت يقينية، أولا، وسواء كانت صادقة، او كاذبة.<sup>١</sup> وبعض القضايا يكون أولياً باعتبار، ومشهوراً بآخر إلى حيث يشبه بالأوليات. ويفرق بأن الإنسان لو فرض نفسه خالية عن جميع الأمور المتغيرة لَتَعْلُقَهُ لِيَحْكُمُ<sup>٢</sup>

(<sup>١</sup>) قوله [ولا يشترط فيها] أى فى القضايا المشهورة. = وقوله [المعتبر] فى المشهورات [هو] أى المعتبر. وقوله [كانت] أى القضايا المشهورة. [صادقة او كاذبة] بخلاف الأوليات فإنها لا تكون لإصادقة. مغنى الطلاب.

(<sup>٢</sup>) قوله [وبعض القضايا] أى من المشهورات. م. [يكون أولياً باعتبار] أى من اليقنيات لكن من حيث عموم الإعراف لامن حيث كونه حقاً نقولنا الضدان لا يجتمعان فإنه أولى باعتبار الحقيقة و مشهور باعتبار عموم الإعراف به. مفهوم قره باغى. [ومشهوراً بآخر] أى باعتبار آخر. م \* خلافاً لمن قال: لا يجمع اليقين بغيره. [إلى حيث] متعلق بمشهوراً \* أى إلى حد الذى تشبه اه. = [يتشبه] تشبه خ. أى المشهورات. م. وقوله [ويفرق] أى بين الأوليات والمشهورات (اوبين الاعتبارين). م \* كأنه قيل إذا كانت القضايا المشهورة بلغت إلى حد الذى تشبه ← → بالأوليات فما الفرق بينهما فأجاب الشارح رحمه الله بما ترى. أحمد. وقوله [لو فرض] الإنسان \* تأكيد فلو قال لو خلى نفسه عن جميع إله لكفى. ابن القره داغى. [نفسه] أى الإنسان. [خالية عن جميع الأمور المتغيرة] أى عند الإضافة إلى الفاعل. ابن زر. [لَتَعْلُقَهُ] لتعلقه خ. أى الإنسان \* الظاهر لتعلقه او لعقله بكسر اللام الأولى و فتحها فيهما و اللام إما صلة المتغيرة او بمعنى عند و يمكن أن يكون المراد تعلق تصوره فيكون اللام بمعنى عند و بحذف المضاف. ابن قزلبجى \* صلة المتغيرة والأحسن لعقله ولا يبعد أن يجعل علة فرض ويقال بحذف صلة المتغيرة لكن ينبغي التأويل لتذكير الضمير. ابن القره داغى. [لِيَحْكُمُ] أى عقل الإنسان. = \* العبارة فى شرح الشمسية هكذا:

بالأوليات دون المشهورات، ثم إن الشهرة مما تختلف باختلاف الأزمنة، والأمكنة، وبحسب اختلاف العادات، والصناعات هذا. والقضايا المسلّمة هى التى يأخذها أحد الخصمين مسلّمةً من صاحبه ليبنى عليها الكلام، او تكون مسلّمةً بين أهل تلك الصناعات؛<sup>١</sup> فالقياس المؤلف من المشهورات، او المسلمات سواء كانت مقدماته من إحديهما، او منهما يسمّى جدلاً. وهو أعمّ من البرهان بحسب المادة لايحسب الصورة على ماهو الظاهر من التعريف؛<sup>٢</sup> لكن قال السعد العلامة: إنه أعمّ من البرهان بحسب الصورة

وربما تبلغ الشهرة بحيث تلتبس بالأوليات ويفرق بينهما بأن الإنسان لو فرض نفسه خالية عن جميع الأمور المغايرة لعقله حكم بالأوليات دون المشهورات. اهـ.

(<sup>١</sup>) الضمير فى [من صاحبه، و ليبنى] راجع إلى أحد الخصمين. [عليها] أى على المسلّمة [الكلام] لدفعه سواء كانت مسلمة فيما بينهم (بينهما) خاصة اوبين أهل العلم كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه كما يستدل الفقيه على وجوب الزكّات فى الحلّى البالغة بقوله عليه (الصلاة) والسلام فى الحلّى زكاة فلو قال الخصم هذا خبر واحد فلا نسلم أنه حجة فنقول له (أى للخصم) قد ثبت هذا فى علم أصول الفقه ولا بدّ أن نأخذه ههنا مسلماً. شرح الشمسية. [او تكون مسلمة] الظاهر او مسلمة وعطفه على يأخذها ركيك والأولى أن يقول اوبين أهل العلم مثاله كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه. ابن القره داغى. وقوله [الصناعات] الصناعة. خ.

(<sup>٢</sup>) قوله [مقدماته] أى القياس. الضمير فى [إحديهما] و [منهما] راجع إلى المشهورات والمسلمات. [يسمى] أى ذلك القياس. وقوله [وهو] أى الجدل [أعم] مطلقاً. = \* إذ موادّ المسلمات والمشهورات أكثر من اليقينيّات. ابن العثمانى. وقوله [لايحسب الصورة على ما هو الظاهر] اهـ إذ الظاهر من التعريفين عموم من وجه لأن المقدمات اليقينية تكون من المشهورات والمسلمات



أيضاً؛ لأنَّ المعْتَبَر فيه الإنتاجُ بعد التسليم سواء كان قياساً، أو إستقراء، أو تمثيلاً. والبرهانُ لا يكون إلاّ قياساً تأمل<sup>١</sup>. وإذا كان الغرضُ من الجدل حفظَ الوضع، أو هدمه؛ فالجدلى: قد يكون مجيباً حافظاً للمدعى، وقد

---

وغيرهما وأن المقدمات المشهورة والمسلمة تكون يقينية وغيرها. ابن العثماني \* فإنهما متساويان بحسبهما لأخذ القياس في تعريفهما ويمكن حمل القياس في تعريف البرهان على المعنى الأخص وهو مأمور وفي تعريف الجدل على المعنى الأعم منه ومن الإستقراء والتمثيل ولو "تجاوزاً" ولذا قال الظاهر فتأمل. ابن القره داغى.

(١) قوله [إنه] أى الجدل. وقوله [أيضاً] أى كما هو أعم منه بحسب المادة. [لأن المعترفيه] أى فى الجدل. وقوله [سواء كان] أى الجدل. وقوله [تأمل] لعل وجهه أن الإستقراء والتمثيل بعد التسليم لا ينتجان كما سبق فى تعريف القياس فارجه تأمل. أفشارى \* أى فهو مخالف تعريف المصنف إن يراد بالقياس المعنى الأعم أو يكون مثلاً أو لكون القياس عمدة ذكره المصنف وترك الإستقراء والتمثيل ولعل هذا وجه تأمله رحمه الله. ابن القزلبجى \* أى ماقاله السعدالعلامة بناء على ظاهر التعريفين غير مسلم إذ أخذ فى التعريفين لفظ القياس وأخذ القياس بالمعنى الأعم فى الجدل وبمعنى الأخص فى البرهان تحكم هذا. وأقول قول الماتن لإنتاج اليقين فى تعريف البرهان مخصص فالحكم بالتحكم ممنوع فافهم. ابن العثماني \* وجهه أنه يتجه منع التقريب لأن الإنتاج بعد التسليم لا يكون إلا فى القياس لأن المتبادر منه لزوم النتيجة لذات المقدمات. نعم لو إستدل بأن المعترفى البرهان إنتاج اليقين والإستقراء والتمثيل لا ينتجان إياه فالبرهان فى البرهان لا يكون إلا قياساً لكان له وجه. ولك أن تحمل كلامه على هذا بدقة. بقى أن المصنف فى البرهان جعل الدليل مقسماً للصناعات الخمس دون القياس وهو يقتضى جواز كون البرهان غير قياس إلا أن يقال جعله مقسماً بطريق التغليب على أنه لا يلزم من تقسيم العام إلى أقسام وجود كل قسم منها فى أقسام آخر للعام. ابن القره داغى.

يكون سائلاً هادماً له. وغاية سعى الأول أن لا يصير ملزماً إسم مفعول، وغاية سعى الثانى أن يكون ملزماً إسم فاعل. إعلم: أنه لانزاع لأحدٍ فى أن البرهان هو أشرف الأقيسة، وأن المغالطة هى أخسها؛<sup>١</sup> لكن وقع النزاع فى أن الجدل أشرف من الخطابة أم أن الأمر بالعكس. وشيخ القوم ذهب إلى الثانى؛ فقدّم الخطابة على الجدل. وإمامهم بيّن وجهه بكلام مفصلٍ فى شرح الإشارات، فلو قدّم المصنّف الخطابة على الجدل لكان أولى. ويحتمل احتمالاً بعيداً بل أبعد أن يكون نسخة المصنّف كذلك، وأن تقديم الجدل على الخطابة من تحريفات الناسخين فافهم.<sup>٢</sup> الباب السابع

(١) قوله [أوهدمه] أى الوضع. وقوله [وقديكون] أى الجدلى. [هادماً له] أى للمدعى. وقوله [لايصير] أى الأول. [ملزماً] الأنسب مفعلاً لأن عجز المعلن يسمى إفحاماً وعجز السائل إلزاماً تسمية الأثر بإسم المؤثر. وقوله [وغاية سعى الثانى أن يكون] أى الثانى \* لأن المجادلة هى المنازعة لإلزام الخصم وليس هذا من باب المناظرة وإلا لكان الغرض ظهور الحق فى يد أحد المتخاصمين عند الخلف وفى يد الخصم عند السلف دفعاً لحظ النفس وإعلم ما للإلزام يسمّى دليلاً إلزامياً والنسبة حينئذ نسبة السبب إلى المسبب. ابن القرهداغى. وقوله [هى] أى المغالطة [أخسها] أى الأقيسة \* الشعرأشرف من المغالطة وأخس من البواقى. ابن القرهداغى.

(٢) قوله [وشيخ القوم] وهو أبوعلّى سينا. [إلى الثانى] أى أن الأمر بالعكس \* كأنه مبنى على أن الغرض من الخطابة عام والجدل خاصّ بأحد الخصمين و ما يكون نفعه أعم أشرف. وقوله [لكن] أى كلام المصنّف. ع. [أولى] لموافقته للشيخ والإمام. قرهداغى. وقوله [بل أبعد] الظاهر كل البعد لأن إيراد كلمة بل هنا غير مستحسن إذ ليس هناك إلا طريقان فتوصيف أحدهما بالقرب والآخر بالبعد مساو لتوصيفهما بالبعد والأبعدية فى بيان التفاوت بينهما مع أن الأبعد مستلزم لإعتبار البعيد

فيما يكون الغرض منه إقناع مَنْ هو قاصرٌ عن إدراك مقدّمات البرهان،  
او ترغيب الناس فيما ينفعُهُم، او تنفيرهم عما يضرُّهُم. وهو [الخطابة وهى:  
قياس مؤلف من مقدمات مقبولة مأخوذة عن شخص معتقده فيه] <sup>١</sup> بسبب  
من الأسباب. وهو إما أمر سماوى؛ كالمعجزات، والكرامات كما فى  
الأنبياء، والأولياء، او إختصاصٌ بمزيد عقل، ودين؛ كما فى العلماء،  
والصلحاء. وقد تقبل من غير أن تُنسب إلى أحدٍ كالأمثال السائرة، [او]

والقريب لأنه مما يلزمه إضافتان بل ثلاث إضافات. ابن القرهداغى. وقوله [كذلك] أى أن الخطابة  
مقدم على الجدل. م. وقوله [فافهم] إشارة إلى ما ذكره شارح الفناى قبيل باب إيساغوجى فى  
وجه الحصر من تقديم الخطابة على الجدل ثم قوله بأن رتب الأبواب على وفق ما ذكرنا مما يؤيد  
هذا الإحتمال وإن أمكن حمل كلامه على التغليب. ابن القرهداغى.

(<sup>١</sup>) قوله [الباب السابع فيما يكون] اه قال فى البرهان أن الغرض من الجدل إلزام الخصم وإقناع  
العاجز عن إدراك البرهان والغرض من الخطابة ترغيب الناس فيما ينفعهم وتنفيرهم عما يضرهم  
وهو الموافق لما رثيناه فى الكتب فلعله إشتبه عليه الغرض منه بالغرض منها. ابن القرهداغى.  
[الغرض منه] أى من ما [إقناع من] اه إشارة إلى أن من قال الغرض من الجدل إقناع الخ فقد أتى  
بمالموقع له بل هذا غرض المخاطب وغرض المجادل الإلزام فقط ولكن أقول لا بأس بكونه غرضاً  
لهما أحياناً وإن كان متغايرين فافهم. ابن قزلبجى. [هو] أى مَنْ. الضمير فى [ينفعهم] و[تنفيرهم] و  
[يضرهم] راجع إلى الناس. [وهو] أى ما يكون الغرض منه اه [الخطابة] أى من جملة الصناعات  
الخمس الخطابة. معنى الطلاب. [وهى قياس] أى حجة. ابن رر. وقوله [معتقده] أى فى القول.  
شوقى \* أى يحسن الاعتقاد فيه ولوقال ذلك لكان أولى لأنه أعم من ذلك ومن أن يقبح  
الإعتقاد فيه. ابن القرهداغى.

مؤلفٌ من مقدمات [مظنونة] وهى أعنى المقدماتِ المظنونةَ قضايا يحكم العقل بها<sup>(١)</sup> بسبب ترجيح جانب الحكم نحو: كلٌّ من يطوف بالليل فهو سارق. والمراد بالظن الحكم بالطرف الرَّاجحِ من طرفى الحكم مع تجويز الطرف الآخر؛ وإن "صرّح المستعملُ إِيّاها بالجزم فى الخطائياتِ، ولم يتعرض لتجويز الطرف الآخر. ويدخل فيه المجربّاتُ الأكثريةُ، و المتواتراتُ<sup>(٢)</sup> والحدسياتُ، والمقدماتُ الغير اليقينية؛ فالخطابةُ أعمّ من أن

---

(١) قوله [وهو] اى السبب. وقوله [كالمعجزات] أشار بالكاف إلى المعونة والإرهاصات. ابن القره داغى. [كمافى الأنبياء] نشر على ترتيب اللف. لكاتبه \* الكاف وكاف ماتقدم وتأخر إستقصائى تدبر. ابن زر. وقوله [وقد قيل] اى الخطابة. م. قوله [يحكم العقل] اه حكماً راجحاً غير جازم و مقابلتها (مظنونات. م.) ﴿و مقابلته. عبدالله يزدى. اى مقابلة المذكورات وتذكير الضمير بإعتبار القول. محمد على. اى مقابلة المصنف المظنونات بالمقبولات ليس من قبيل مقابلة المغاير بالمغايرة بل من مقابلة العام بالخاص والعام هو المظنونات والخاص المقبولات ولا عكس ولكن الصحيح هو التغاير لأن المقبولات معلومات عند من يؤمن بالمأخوذ منه مع القطع بصدوره منه. ( مقابلة المقبولات من قبيل مقابلة العام ﴾ (ومقابلة العام بالخاص غير صحيح لأن الخاص قسم من العام فكيف يكون قسيماً له إلا أن يراد به ما سوى الخاص. م م م.) ﴿بالخاص فالمراد به (اى بالعام) ما سوى الخاص (اعنى المقبولات). عبدالله يزدى.

(٢) قوله [كلٌّ من يطوف بالليل] اه فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق ينتج فلان سارق. ١٢ \* الحكم فى هذا المثال مكتسب بالإستقراء الناقص فإن هذه القضية مستقراً. ابن القره داغى. وقوله [من طرفى الحكم] اى الوجود والعدم. م. وقوله [المستعملُ إِيّاها] اى المقدمات المظنونة. وقوله [ولم يتعرض] اى المستعملُ \* كأنه بيان التصريح. = وقوله [ويدخل فيه] اى فى

تكون قياساً، أو إستقراءً، أو تمثيلاً. وقد تكون على صورة قياس غير يقينى الإنتاج على ما قرره السعد العلامة (قدس سره). الباب الثامن فيما يكون الغرض منه إنفعال النفس بقبض أو بسطٍ ونحوهما ليصير ذلك مبدء فعل، أو ترك، أو رضاء، أو سُخْطٍ،<sup>١</sup> أو نوعٍ من اللذات. وهو: [الشعر] فإن

تعريف الخطابة. م \* قال عبّح: ويدخل فيه التجريبات و المتواترات و الحدسيات الغيرالواصلة إلى حدّ الجزم ومنه يظهرما فى كلام الشارح من الإختلال. ولوقال ماذكره لكان أولى و كان قوله الغيراليقينية صفة الأربع والمراد به الغيرالواصلة إلى حدّ الجزم والمراد بالمقدمات ماعدا الثلاث الأول ثم إن فى كلامه إشارة إلى أن المظنونات قد يكون بديهية حيث يستفاد من الحدس الغيرالقوى والتجربة الغيرالواصلة إلى حدّ الجزم و السماع من جمع لايمتنع توافقهم على الكذب فينافى ما قاله فى البرهان من أن المظنونات نظريات ليست إلا. ابن القرهداغى. وقوله [والمتواترات] كأنه بمعنى على ماسبق منه من أن المتواتر يجوز أن لا يحصل لشخص فافهم. ابن زر.

(١) قوله [فالخطابة] الظاهر الواو وإن "إحتمل كون الفاء فصيحة تأمل. ابن زر. [أعم من أن تكون] اه  
اى الخطابة \* الظاهر أن هذا إشارة إلى خلل فى كلام المصنف على قياس ماسبق فى الجدل و التوجيه له ظاهر. ابن القزلى. وقوله [وقد تكون] اى الخطابة \* وقد يكون خ. اى إذ. قرهداغى.  
[على صورة قياس] اه بالمعنى الأعم والأولى على صورة دليل... ابن القرهداغى. وقوله [الغرض منه] اى من ما [إنفعال النفس] اى تأثر النفس. [بقبض] دلتنكى [اوبسط] اى نشاط. م \* كشادگى  
دل. [ونحوهما] اى القبض والبسط. [ليصير ذلك] اى إنفعال النفس. وقوله [اورضاء] اى بالنظر إلى الفعل و الرضاء أو الترك والرضاء وهكذا يحتمله لمنع الخلو إذ لاتزاحم فى النكات. ابن القزلى.

الأشعارَ تفيد (منها) ما لا يفيدُ غيرها [وهو: قياس مؤلف من مقدمات] سواء كانت مسلّمة اولا، وسواء كانت صادقة، اولا [تنبسط منها النفس] نحو: الخمر ياقوتية سيّالة<sup>١</sup> [او تنقبض] نحو: العسل مرّة مهُوَّعة. والمقدمات المؤلف منها الشعر تسمّى: مخيلات. وأسباب التّخيل كثيرة لا تكاد تنضب؛ فبعضها يتعلق باللفظ، وبعضها بالمعنى، وبعضها بغيرهما، ثم إنّ القدماء إقتصروا فى الشعر على التّخيل فقط ولم يعتبروا الوزن. والمحدّثون إعتبروهما<sup>٢</sup>، والجمهور لم يعتبروا إلاّ الوزن. وهو المشهور

(<sup>١</sup>) قوله [سُخِّطَ] فى القاموس السُّخْطُ، بالضم وكعُتْق وجبل ومَقْعَد ضد الرضى. [وهو] اى ما يكون الغرض منه إنفعال اه. وقوله [فإنّ الأشعار تفيد] الأولى يفيد و بدون منها او كون مابعد لا تفيد من غيره او تفاد ولا يضر الإتيان بضمير المؤنث منها والمذكر من غيره. ابن قزلبجى. وقوله [لا يفيد] اى ما [غيرها] اى الأشعار. وقوله [سواء كانت] اى المقدمات. وقوله [الخمر ياقوتية سيّالة] انبسطت النفس وترغبت فى شربها. =

(<sup>٢</sup>) قوله [او تنقبض] منها النفس. ع. [نحو العسل مرّة] أما بضم الميم ضد الحلو و بالكسر الصفراء. والتهويج: قى كردن، كذا فى التاج ﴿ (وعلى هذا فالْمُهْوَعَة اسم مفرد ويجوز جعله اسم فاعل و ح يكون فى الإنسان مجازاً لأن المهوع بالكسر هو الشخص والقول بأنه على الكسر اسم فاعل وعلى الفتح اسم مفعول تحكّم) ﴾ وفى بعض النسخ مقيّاة إمابصيغة اسم الفاعل او المفعول. عبدالحكيم. [مُهْوَعَة] انقبضت النفس وتنفرت عن أكلها. ١٢. وقوله [والمقدمات المؤلف منها] وفى بعض النسخ: والمقدمات التى مؤلف منها \*\*\* واعلم أن الأشعار المشتملة على القضايا المخيلة صغريات لكبريات كلية تدل الصغريات عليها مثلاً الشعر فى صفات المحبوب صغرى لقولنا وكل من هذا شأنه يجب أن يحب ولا شك أنه يفيد الانبساط له والميل فقد بان معنى القياسات الشعرية. قره

الآن. والوزن هيئة نافعة لنظام ترتيب الحركات، والسكنات، وتناسبهما فى العدد، والمقدار بحيث تجد النفس من إدراكها لذةً مخصوصةً. وقال بعض المحققين مقدماتُ الشعر وإن "لم تكن قضايا بالفعل بحسب نفس الأمر على ما هو المشهور من عدم تعلّق التصديق بها إلاّ أنها قضايا بالفعل بحسب اللفظ، والظاهر لإظهار التصديق فيها لتفيد قبضاً، أو بسطاً. وبهذا المقدار لم تخرج من تعريف القياس إنتهى. ثم<sup>١</sup> أعلم: أن مقدمات كل من البرهان، والجدل، والخطابة، والشعر متداخلة فى نفس الأمر كما أشير إليه. والتّعين، والإمّياز إنما هو بالحيثيات إذ هي معتبرة فى التعاريف

---

باغى. وقوله [فبعضها يتعلق باللفظ] أى فقط اومع المعنى وقس عليه قوله بالمعنى فعلى الأول قوله اوبغيرهما يشمل المتعلق بمجموع المعنى واللفظ لمغايرة الكل للجزء لاعلى الشق الثانى. ابن القره داغى. [وبعضها] يتعلق [بالمعنى] [وبعضها] يتعلق [بغيرهما]. وقوله [ولم يعتبروا] أى القدماء [والمحدّثون] أى المتأخرون. م. [إعتبروهما] أى التخيّل والوزن فى الشعر.

(١) قوله [نافعة] تابعة. خ. [وتناسبهما] أى الحركات والسكنات \* لم يقل لتوافقهما لعدم إشتراطه فيهما. وقوله [من إدراكها] أى الهيئة. وقوله [وإن "لم تكن] أى مقدمات الشعر. وقوله [عدم تعلّق التصديق بها] أى بمقدمات الشعر [إلّا أنها] أى مقدمات الشعر. وقوله [لإظهار التصديق فيها] أى فى القضايا [لتفيد] أى القضايا \* اللام للتأكيد. وقوله [وبهذا المقدار] من التأويل. م \* أى من قوله وقال بعض اه. وقوله [ثم] اه مقتضى هذا أن التصادق بين الأربعة الأول فقط وليس كذلك لأن المقدمة الوهمية عند طائفة يكون مخيلة عند أخرى فالمغالطة والشعر يتصادقان فالأولى ذكر هذا الكلام بعد المغالطة. ابن القره داغى.

الإصطلاحية كامراً غير مرة؛ فتحقيق المقام، على وجه يتضح المرام،  
 وخلاصة الكلام، على ما قرره بعض الأعلام هو: أن مقدمات البرهان تؤخذ  
 من حيث إنها يقينية؛ وإن "إتفق كونها مشهورة، ووجب كونها مسلمة.  
 ومقدمات الجدل تؤخذ من حيث إنها مشهورة؛ وإن "كانت فى الواقع  
 يقينية؛ بل أولية. ومقدمات الخطابة تؤخذ من حيث إنها مقبولة، او  
 مظنونة؛ وإن "كانت فى الواقع يقينية، او مشهورة، او مسلمة. ومقدمات  
 الشعر تؤخذ من حيث إنها مؤثرة فى النفس، سواء كانت يقينية، او  
 مشهورة، او مقبولة، او مظنونة صادقة، او كاذبة؛ فخذ بجميع مشاعرك،  
 واضمه إليك بقوة فإنه من نفائس عرائس ما أهداه ذوالحول، والقوة فله  
 الحمد، والمنّة، وعلى حبيبه الصلوة، والتّحية. الباب التاسع فيما يكون  
 الغرض منه مجرد تغليظ الخصم، وتبكيته. وهو: [المغالطة] وأعظم  
 فائدتها معرفتها ليحترز عنها. والله درّ الشاعر فى قوله: عَرَفْتُ الشَّرَّ

(١) قوله [إذ هي] أى الحيثيات. وقوله [و خلاصة الكلام] عطف على تحقيق المقام. = وقوله [هو]  
 أى تحقيق المقام. الضمائر فى [تؤخذ] و [إنها] و [كونها] راجعة إلى مقدمات البرهان. وقوله [من  
 حيث] اه قيد الحيثية هنا وفى أمثاله للتقييد لالتعليل. ابن القره داغى. والضمائر فى [تؤخذ] و [إنها]  
 و [كانت] راجعة إلى مقدمات الخطابة. وقوله [صادقة] الخ لاجابة إلى هذا التعميم بعد التعميم  
 المار. قره داغى. [مشاعرك] آلة الشعور. وقوله [نفائس] ذى قيمة. الضمير فى [أهداه] راجع إلى  
 ما. وفى [فله الحمد] و [و على حبيبه] عائد إلى ذوالحول.



للالشّر؛ لكن لأوقيّه فَمَنْ لَا يَعْرِفُ الْخَيْرَ مِنَ الشَّرِّ، يقع فيه. [وهى قياس مؤلف من مقدمات شبيهة بالحق] وليست به كما يقال لصورة الفرس المنقوشة هذا فرس، وكل فرس صهّال؛ فهذا صهّال. وتسمى هذه سفسطة، [أو] مؤلف [من مقدمات وهمية كاذبة]<sup>١</sup> نحو: إنّ وراء العالم فضاء لايتناها. وهذه أيضا تسمى سفسطة؛ إن قوبل بها الحكيم، ومشاغبة؛ إن

(١) قوله [الغرض منه] اى من ما. وقوله [وهو] اى مايكون الغرض منه اه المغالطة. الضمائر المؤنثة فى [فائدتها] و [معرفتها] و [ليحترز عنها] راجعة إلى المغالطة. وقوله [لأوقيّه] اى الشر. لتوقيه. خ. وقوله [يقع فيه] اى فى الشر. \* البحر: هزج (عَرَفْتُ الشَّرَّ لِلشَّرِّ \*\* لكن لتوقيه) (ومن لم يعرف الشر \*\* من الناس يقع فيه). لأبى فراس الحمدانى. وقوله [من مقدمات شبيهة] وفى بعض النسخ من مقدمات كاذبة شبيهة. وقوله [وليست] اى المقدمات [به] اى بحق لغلط فى الصورة كما فى هذا المثال لعدم تكررا الأوسط إذ الفرس فى الكبرى حقيقة و فى الصغرى مجاز ليصح الحمل او فى المادة ومثل له بنحو كل إنسان بشر وكل بشر ضاحك اوفيهما معاً نحو كل بشر إنسان وكل ضاحك إنسان فإنه فاسد مادة للمصادرة و صورة لعدم إختلاف المقدمتين فى الكيف المشروط فى الشكل الثانى. ابن القره داغى. وقوله [المنقوشة] على الجدار. قول أحمد. وقوله [تسمى هذه سفسطة] اى الحكمة المموهة. م. وقوله [مؤلف من مقدمات وهمية كاذبة] وهى قضايا يحكم بها وهم الإنسان فى أمور غير محسوسة قياساً على الأمور المحسوسة كما يحكم بأن كل موجود متحيز لأن كل موجود يدرك بالمشاهدات والحس و ما هو يدرك بهما ( اى بالمشاهدات والحس) فهو (اى ما هو يدرك) متحيز فكل موجود متحيز. والغرض من المغالطة تغليظ الخصم و دفعه. محى الدين.

قوبل بها الجدلى؛ فالمغالطة منحصرة فيهما.<sup>١</sup> وقد تكون الوهميات متلبسةً بالأوليات؛ ولولا دفع الشرايع، والعقول لبقيت على إلتباسها، ثم إن كلاً من الجدل، والخطابة، والشعر، والمغالطة؛ لما كان مؤلفاً من المقدمات الغير اليقينية قال المصنف رحمه الله: [والعمدة هي البرهان] لاغير؛ لأن إثبات العقائد الحقّة الموصلة إلى درجات الجنان، ورضاء الرحمن، والتحلّى بها، وإبطال العقائد الباطلة المؤدية إلى دركات النيران، والتخلّى عنها إنما يتأدّى بالبرهان كما لا يخفى على أرباب النّهى،<sup>٢</sup> والعرفان. قيل: كلٌّ من

---

(١) قوله [فضاء] أى مكان واسع (خال). م. وقوله [وهذه] أى المقدمات الوهمية المؤلفة \* والأولى وهذا أى المؤلف منها. ابن القره داغى. وقوله [سفسطة] أخذاً وإشتقاقاً من سوفسطا إسماً للحكمة المموهة والعلم المزخرف لأن سوفاً معناه الحكمة والعلم وأسطاً معناه المزخرف والغلط. قره باغى. وقوله [ومشغبة] وكان المشغبة مشتقة من الشغب وهوالتهيج للشر (بايكديگرشورانگيختن) والجدل المخاصمة فافهم. يوسف الأصم. رحمه الله. وقوله [إن قوبل بها] أى بالمغالطة [الجدلى] أى بأن كانت المقدمات شبيهة باليقينية وليس المراد بالمقابلة المباحثة بها معه والمراد بمقابلة الجدلى كونها شبيهة بالمشهورات والمسلمات فظهرأنه يمكن كون مغالطة واحدة سفسطة و مشغبة. ابن القره داغى. وقوله [منحصرة فيهما] أى فى السفسطة والمشغبة. منحصرة فيها. خ.

(٢) الضمير فى [لبقيت] و [على إلتباسها] راجع إلى الوهميات. وقوله [لماكان] أى كل من الجدل والخطابة والشعر والمغالطة. وقوله [والعمدة هى] أى العمدة. وقوله [والتحلّى بها] أى بدرجات الجنان. وقوله [دركات النيران] ودركات النار منازل أهلها والنار دركات الجنة درجات. مختار الصحاح \* مرتبه هاى زيرين آتش. [والتخلّى عنها] أى عن دركات النيران. [إنما يتأدّى] أى يحصل. إلا [بالبرهان]. م. وقوله [النّهى] أى العقل. م.

البرهان، والخطابة، والجدل عمدة، ومعتمدٌ عليه فى الدعوة إلى سبيل الحق يشير إليه قوله تعالى: «أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ، وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ»؛ فالحكمة إشارة إلى البرهان، والموعظة الحسنة إلى الخطابة، وجادلهم بالتي هي أحسن إلى الجدل؛ لكن بالنسبة إلى نفس المستدلّ العمدة هي البرهان فافهم. <sup>(١)</sup> جعلنا الله ثابتين على العقائد الحقّة فى الحال، والمآل. وعَصَمْنَا عن زوالها لاسيّما فى وقت النزع، وحين الإرتحال <sup>(٢)</sup> آمين. الحمد لله على الإتمام، و الصلوة، و السلام على سيّدنا

(١) قوله [و الموعظة الحسنة] النحل ١٢٥. إما معطوف على قوله فالحكمة اه بناء على عقيدة جواز العطف على معمولى عاملين من غير تقديم المجرور وإما معطوف على فاعل الإشارة بمعنى المشير بناء على أن المصدر المؤول يتحمل الضمير و الكلام مبنى على تقديم العطف على الربط فلا يرد لزوم خلو الخبر عن الرابط بالنظر إلى المعطوف و جعلُ قوله إلى الخطابة معمولاً للإشارة المقدرة قبله بعيد و عليه فقس قوله وجادلهم. ابن القره داغى. وقوله [لكن] دفع لما يتوهم من التنافى بين ما أستفيد من الآية و بين كلام المصنف. ابن القره داغى. وقوله [فافهم] وجهه أنه لاجابة إلى هذا التوجيه للتوفيق لجواز أن يكون مرادُ المصنف العمدة الحقيقية و هو لا يتنافى كون الأخيرين عمدة بالإضافة إلى الشعر و المغالطة او العمدة للخواصّ و الخطابة عمدة للعوام قال البيضاوى الأولى لدعوة خواصّ الأمة الطالبين للحقايق و الثانية لدعوة عوامهم إنتهى. والثالثة للكفار وأن فى الآية تأييداً لما ذهب إليه الشيخ من كون الخطابة أشرف من الجدل. ابن القره داغى.

(٢) قوله [ثابتين] ثابتاً خ. وقوله [وعَصَمْنَا] والعصمة الحفظ. م. [عن زوالها] أى العقائد الحقّة. وقوله [الإرتحال] أى الرحلة.

محمد، وآله البررة الكرام. قد تمّ تزيين هذه الرسالة في شرح إيساغوجي؛  
 لأفضل المتأخرين الشيخ إسماعيل المعروف بالكلنبوى بيد العاصى الحقير  
 المفتقر إلى رحمة ربّه القدير، أحمد المكريانى، الشّهير بالاسك بغدادى،  
 فى سنة إثنين وخمسين وثلثمائة بعد الألف فى هجرة النبوى.

### فهرست المحتويات

فرغت من كتابة هذا الكتاب - بآلة كاتبة - وتنسيقه بهذا الشكل فى ليلة الثلاثاء المصادف لـ  
 ١٣٩٠/٦/٢٢. المفتقر إلى الله القدير مسعود ابن محمد أمين الدكاشيخانى. - مريوان - مسجد  
 المعراج. غفر الله لى ولوالدى وللمسلمين. والمرجو من الأساتذة الفضلاء تصحيح الأخطاء.  
 « الحمد لله على الإتمام والصلاة والسلام على سيد الأنام وآله وصحبه البررة الكرام »

٤	ترجمة المصنف
٥	ترجمة المصحح
٦	خطبة الكتاب و علل تأليفه
٩	شرح البسملة
١١	شرح الحمدلة
٢٢	شرح التوفيق
٢٤	شرح الهداية
٢٧	شرح الصلاة على النبى
٢٩	اما بعد
٣٢	حقيقة الرسالة و الكتاب و ما جعل جزأ منهما
٣٦	الجهة الوحدة
٤٣	تعريف المنطق
٤٨	الكليات الخمس
٥٠	اللفظ الدال بالوضع
٦٥	اللفظ اما مفرد
٧٤	المفرد اما كلى
٧٨	و اما جزئى
٧٩	و الكلى اما ذاتى
٨٤	و اما عرضى
٨٥	الجنس
١٠٠	النوع
١١٧	الفصل
١٢٤	العرض اللازم
١٢٨	العرض المفارق
١٢٨	الخاصة والعرض العام
١٣٦	القول الشارح
١٤١	الحد

١٤٢	الحد التام
١٤٣	الحد الناقص
١٤٦	الرسم التام
١٤٨	الرسم الناقص
١٥٣	الماهية الحقيقية
١٥٤	الماهية الإعتبارية
١٥٩	القضايا
١٦٠	تعريف القضية
١٦٣	الصدق والكذب
١٦٦	القضية الحملية
١٦٦	القضية الشرطية
١٦٧	القضية المتصلة
١٦٨	القضية المنفصلة
١٧٧	القضية اما موجبة و اما سالبة
١٧٩	القضية المخصوصة و المسورة
١٨١	القضية المهملة
١٨٨	القضية المتصلة اما لزومية
١٩١	و اما اتفاقية
١٩٣	القضية المنفصلة اما حقيقية
١٩٦	و مانعة الجمع
١٩٧	و اما مانعة الخلو
٢١٤	التناقض
٢٢٦	التناقض فى المحصورات
٢٢٩	العكس المستوى
٢٤٣	عكس النقيض
٢٤٤	القياس
٢٤١	القياس الإقترانى

٢٤١	القياس الإستثنائى
٢٤٧	الأشكال الأربعة
٢٨٠	القياس الإقترانى ينقسم الى حملى و شرطى
٢٩٩	أن للقياس لواحق
٢٩٩	قياس المركب
٣٠١	قياس الخلف
٣٠٣	الإستقراء
٣٠٥	التمثيل
٣١١	البرهان
٣١٣	اليقينيّات
٣١٥	اوليات
٣١٦	مشاهدات
٣١٧	مجرّبات
٣١٨	حدسيّات
٣٢٠	متواترات
٣٢٣	قضايا قياساتها معها
٣٢٤	الجدل
٣٣٠	الخطابة
٣٣٢	الشعر
٣٣٥	المغالطة
٣٣٧	العمدة هى البرهان
٣٤٠	فهرست موضوعات





